

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسبية بن بوعلی الشلف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم

التخصص: دراسات أرومتوسطية

العنوان

الحركات الاجتماعية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في المنطقة العربية
2011-2021- دراسة مقارنة بين مصر وتونس

من إعداد

بوبكر زهرة الدين

المناقشة بتاريخ 22/01/2024 من طرف اللجنة المكونة من:

رئيس	جامعة الشلف	أستاذ	جبار عبد الجبار
مقرر	جامعة الشلف	أستاذ	بوضياف مليكة
ممتحن	جامعة الشلف	أستاذ	حفاف سعاد
ممتحن	جامعة الشلف	أستاذ محاضر "أ"	جزار مصطفى
ممتحن	جامعة الجزائر 3	أستاذ محاضر "أ"	فارس لونيس
ممتحن	جامعة تيزي وزو	أستاذ محاضر "أ"	شيخ فتيحة

2024/2023

شكر وتقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلاله وكرمه، الحمد لله على عنايته وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل العلمي الذي نسأله أن يكون ذخراً لمجتمعنا.

نزولاً عند من رفعت لنا مقام التعلم وتحملت منا أبعديات الخطأ وقومته وسددته، لها منا أسى عبارات التقدير والاحترام والشكر عرفاناً لما قدمته لنا: الأستاذة بوضياف مليكة

ولقبولها الإشراف على هذا العمل

الشكر أيضاً محفوظ للأستاذة حفاف سعاد على ما قدمته لنا من توجيهات

بخصوص الرسالة.

الشكر موصول للسيدة : بن قدور خديجة على ما قدمته لنا من تسهيلات عملية طوال مشوارنا التكويني في جامعة الشلف.

كل الشكر والتقدير لدكتور عابد محمد بجامعة سيدي بلعباس على ما قدمه من تسهيلات في سبيل الحصول على الكتب والمراجع من خارج الوطن.

عرفاناً بما قدموه لنا اساتذة لجنة التكوين الدكتوراه دفعة 2019/2018 أسى عبارات الشكر والامتنان

وفاءً لزملائي بالدفعة كل الاحترام والتقدير.

بوبكر زهرة الدين

إهداء

إلى أبي وأميالعهد الذي

بيننا الوفاء



مقدمة

مقدمة :

شكلت الحركات الاجتماعية أهم محاور البحث العلمي ضمن الاتجاهات المعاصرة لدراسة السياسة المقارنة، بعد أن أصبحت مكوناً ثابتاً من مكونات العمل الديمقراطي والاحتجاجي الذي يلجأ إليه الأفراد لتعبير عن خياراتهم، وفي ظل إفلاس التشكيلات الاجتماعية والسياسية والمدنية التقليدية في رفع اهتماماتهم، وقضاياهم للسلطة جاء هذا الاهتمام البحثي بالحركات الاجتماعية عقب التطورات التي حققتها منذ ستينات القرن العشرين، إذ بدت تتشكل ملامح عمل جماعي جديد، فقد أحدث الإضراب الطلابي في ألمانيا وعصيان فرنسا 1968، والحركات الحقوقية في أمريكا، بالإضافة إلى الحركات النسائية والجنسانية والبيئية انتقالاً نوعياً في آليات العمل الجماعي ومضمونه .

إذ أصبحت الحركات الاجتماعية تنتج أهدافاً وقيماً ومدرجات جديدة على فترات تاريخية متتالية انتقلت فيه دراسة الفعل الجماعي من حالة الحرمان النفسي من المقدرات المادية والثقافية للمجتمع إلى ردود أفعال على اعتلالات بنيوية اجتماعية، ثم اتخذت مساراً جديداً اعتبرها "تيلي" و "آلان توري" و"ميلوتشي" أفعال عقلانية مستقلة، تُسهم في خلق سياقات اجتماعية وسياسية جديدة تبعث على إحداث تغييرات هامة وهائلة نتيجة حدة التعبئة الاجتماعية التي كونتها الحركات لدى الحشود عبر إجراءات عمل الحركات الاجتماعية .

طرحت الحركات الاجتماعية في القرن الواحد و العشرين تغييرات ديمقراطية هامة كزيادة الرقابة الشعبية، وتفعيل الديمقراطية المباشرة بعيداً عن الديمقراطيات الانتخابية أو التمثيلية، التي فشلت في التعبير عن مصالح الجهات الاجتماعية، مستعينة بالتطورات التكنولوجية والتقنية التي لعبت دوراً محورياً في نشاطها، وكان ذلك في ظل ما أسماه "مانويل كاستلز" المجتمع الشبكي الذي شكل نمطاً جديداً من الحركات الاجتماعية الشبكية ، بحيث تنطلق من شبكات التواصل الاجتماعي وتتدرج لاحتلال أماكن حضرية عبر الساحات العامة خاصة الأماكن ذات الدلالة الرمزية التي تأخذها منطلقاً لبداية التظاهرات المستمرة في الشوارع¹، كما تتميز بتهجين سياسي يجمع بين الفضاء الإلكتروني والمساحة المكانية

¹ - مانويل كاستلز، شبكات الغضب والأمل - الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت، (ترجمة: هايدي عبد اللطيف)، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص. 249.

ورمزيتها للممارسة الاحتجاج، محققة بذلك الانتقال من الغضب إلى الأمل في التغيير بالاعتماد على التضامن والتعاون بين الوافدين للحركة والتي تجمعهم الدوافع والأهداف ذاتها .

فقدرة الحركات الاجتماعية في إحداث التغيير قد لا يكون نتيجة حتمية أو ضرورية، بحيث يتوقف هذا على السياق السياسي والثقافي للمجتمعات التي أنتجت فيها الحركة، بالإضافة إلى طبيعة ومستوى انفتاح أو انغلاق النظام السياسي وما يتبعه من توافر الفرص السياسية من عدمها، وكذلك طبيعة ممارسات الفاعلين الاجتماعيين، وبناءً على هذا تعددت مسارات وأفاق التغيير للحركات الاجتماعية ، فقد شهدت المنطقة العربية زخماً احتجاجياً منذ 2008 إلى غاية 2021، غير أنّ الفترة الممتدة من 2010 إلى 2012 شكلت منعطفاً هاماً أسفر عن تطور هائل في الواقع السياسي العربي بعد تغييرات سياسية هامة مست بالخصوص مؤسسة الرئاسة والحكومة كرست لانسداد سياسي على كافة المستويات، أين مس مختلف العمليات السياسية كالتداول على السلطة والاستقرار الحكومي والبرلماني والتغيير في نمط المشاركة السياسية وغيرها تُشكل في جوهرها مؤشرات الدالة على الاستقرار السياسي .

ومن خلال ملاحظة هذا التطور فقد أبانت الحركات الاجتماعية على قدرتها في تجاوز الخوف من تعامل النظام معها واستطاعت الحفاظ على سلميتها، رغم بعض الأحداث العنيفة التي رافقتها، غير أن اختلاف المسارات في البلدان محل الدراسة كان باعثاً هاماً لدراستها وفهم أسباب التباين والفعالية التي مارستها الحركات الاحتجاجية الاجتماعية في تونس ومصر .

أهمية الدراسة :

الأهمية العلمية : فهي محاولة لفهم دور الحركات الاجتماعية في تحقيق الاستقرار السياسي، والقائم على تمكين الحركات الاجتماعية من فعاليتها في ظل وجود فضاء اجتماعي نشط وبيئة سياسية تتسم بالانفتاح، بما أن الحركات الاجتماعية هي عامل باعث على تحقيق الاستقرار السياسي .

- يعد العمل على موضوع الحركات الاجتماعية وعلاقتها بالاستقرار السياسي محاولة لتشخيص

لماذا تفتقر مجتمعاتنا لمتطلبات الاستقرار السياسي خاصة المتطلبات السياسية و الاقتصادية.

الأهمية العملية: فتتعلق بمحاولة الدراسة التعريف بالحركات الاجتماعية ومدى تأثيرها على الاستقرار السياسي خاصة في المنطقة العربية وفي حالتها الدراسة مصر وتونس بعد 2011 ، وانعكاسات البنية الاجتماعية ومدى انفتاح أو انغلاق السلطة السياسية وانعكاسها على فعالية الحركات الاجتماعية.

- وتتمثل أهمية الدراسة في جانبه التطبيقي أيضاً تحاول الدراسة بتفسير سيرورة و مآلات هذه الانتفاضات، خاصة وأن مصر وتونس مرتا بمراحل انتقالية مختلفة، من خلال إبراز دور الحركات الاجتماعية التي كانت فاعلاً في التغييرات التي حدثت ورصد نتائجها وانعكاساتها على مسار التغيير، إضافة إلى محاولة لبناء تصور بإمكانه معالجة قصور العلاقة بين الحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي وعلاقته بالبيئة الاجتماعية والسياسية.

مبررات اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار موضوع الدراسة لكونه أحد أهم المداخل البحثية السوسيواجتماعية لدراسة العلاقة بين متغيري الدراسة الحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي وواقعها في المنطقة العربية لما لها من خصائص في البيئتين السياسية والاجتماعية، ولفهم وتفسير سبب انقباض فعل التغيير التي تقوم به الجماعات الاجتماعية والسياسية.

وعليه ستبحث الدراسة في الأسباب المؤدية لحالات انتفاضات الشارع العربي ومآلاته وتفسير نتائجه المتباينة بين الدولتين مصر وتونس وإن كانت في غالبها ترجع لديمومة إشكالية السلطة السياسية وشرعيتها، بالإضافة إلى أزمة المجتمع العربي في التخلص من تراكماته التكوينية والتي وقفت حائلاً دون قدرته على مواكبة التطورات المجتمعية الحاصلة .

بالإضافة إلى هذا فإن هذا العمل هو محاولة وطريقة لتفسير نجاح أو فشل العمل الجماعي في تسيير الموارد والإمكانيات التي تصنعها الجماهير، وهو أيضاً فرصة لإعطاء توصيف سليم للأحداث التي شهدتها المنطقة العربية لنتمكن في الأخير من الحكم أو تقييم هذه الأنشطة الجماعية.

أما فيما يتعلق بالمبررات الذاتية فهي محاولة للوقوف على حدود إمكانية النخب سواء كانت ممثلة في أعمال جماعية أو تنظيمات غير هرمية في قيادة قاطرة التغيير خاصة النخب الأكاديمية، بالإضافة

إلى هذا فطالما وجدتي متسائلة لماذا لا تبدي التشكيلات الاجتماعية مسؤوليتها الحضارية والتاريخية في صوغ قضايا تنهي حالة الركود والانسداد التي مازلنا نعيشها.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى توضيح مفهوم الحركات الاجتماعية واختلافه عن باقي أشكال العمل الجماعي، وتحديد مفهوم الاستقرار السياسي لتجنب توصيفه لمختلف الحالات التي تعيشها المجتمعات فقد مجد مجتمعاً يعيش غياب فعلي للمشاركة السياسية وأزمة في التداول على السلطة ونمط انتقالها ومع ذلك يسمى مجتمعاً مستقر، وهو أيضاً محاولة لتوصيف نشاط الشارع وربطه في سياقه السياسي والاجتماعي.
- تهدف الدراسة إلى رصد وفهم أسباب الانتفاضات في مصر وتونس ونتائجها، وأهم الفاعلون فيها.
- محاولة الدراسة الربط بين الحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي من خلال إسقاط دور الحركات الاجتماعية في تفعيل مؤشرات الاستقرار السياسي .
- تهدف الدراسة لطرح آليات لتصحيح العمل الجماعي وتمكينه من تحقيق فعالية الحركات الاجتماعية وبناء تصورات مستقبلية لدور الحركات الاجتماعية في مصر وتونس وعلاقتها بالاستقرار السياسي .

أدبيات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدبيات السابقة التي تناولت متغيري الدراسة والمتمثل في الحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي:

- أطروحة دكتوراه لزيغام عبد القادر بعنوان " الحركات الاجتماعية وآلية التعامل معها من قبل الأنظمة السياسية العربية -دراسة مقارنة بين تونس والجزائر- " (2018) من جامعة الجلفة، تناولت موضوع الحركات الاجتماعية وطبيعة التعامل معها من قبل الأنظمة السياسية في تونس والجزائر، فقد بينت الدراسة الأساليب التي اعتمدها الجزائر على التعامل مع الحركات الاحتجاجية بما تملكه من تجربة، بحيث تم قبوله واحتواءه بالأسلوب السلمي وتجنب أي أعمال عنائية، لكن في مقابل ذلك انتهجت أسلوباً مغايراً في التعامل مع مطالبه ، فيما كانت أسباب الجزائر سياسية

أكثر منها اقتصادية، فإن الثورة التونسية كانت تداعياتها اقتصادية اجتماعية بامتياز ثم تحولت إلى مطالب سياسية، وعليه استجاب النظام التونسي لمطالب الحركة الاجتماعية عبر عمليات سياسية مؤسسية وبفترة انتقالية أنتخب فيها مجلس تأسيسي وتم وضع دستور عن طريق استفتاء شعبي، وعليه فإن الدراسة اهتمت بجانب أحادي باتجاه تأثير النظام على الحركات الاجتماعية عبر سياسته الاستجابية، في حين أنه أغفل إمكانيات والآليات التي تمتلكها الحركات للدفع بالتغيير في الأنظمة السياسية.

- مقال لرايموند هينبونيش بعنوان "مقاربة في علم الاجتماع التاريخي لفهم التباين في مرحلة ما بعد الثورات" في كتاب جماعي بعنوان "الثورات العربية وعسر التحول الديمقراطي ومآلاته لمجموعة مؤلفين، عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2018): تناول الباحث مقاربة الحركات الاجتماعية كآلية لفهم المسارات المتباينة في دول محل الدراسة تونس ومصر، بحيث تباينت المسارات ففي تونس حظيت بتحقيق جزء من الشروط كإرساء المؤسسية، فيما تحولت سوريا لدولة فاشلة، أما مصر فأعيد إنتاج الاستبداد، وهذا راجع لاختلاف الهيكل والبنية الاجتماعية وطبيعة التعبئة، كما تباينت طبيعة التعامل معها من حيث مرونة وقوة الدولة، وأخيراً من حيث فعالية السلطة بمقابل مقاومة الحركات الاجتماعية، وعليه على الرغم من أن علم الاجتماع التاريخي قائم على التوازن الفعالية هو الذي سيحدد نتائج المسارات، غير أن الدراسة أهملت متغير انفتاح النظام السياسي وانغلاقه وعلاقته بنتائج المسارات والمترتب على هيكل الفرصة السياسية وهو النظرية الأقرب لفهم تباين المسارات وتأثيرها على تحقيق الاستقرار السياسي من عدمه.

- أطروحة دكتوراه لأحمد علي الخليف بعنوان " دور الحركات الاجتماعية في عملية التغيير السياسي في مصر 2011: حركة كفاية و6 أبريل أنموذجاً " من العراق، 2019، تناولت الدراسة بالتحليل دور الحركات الاجتماعية في عملية التغيير السياسي في مصر أثناء وبعد 2011 مبرزاً أدوارها وبرامجها السياسية والتكتيكات التي تبنتها في الانتفاضة 25 يناير، وأيضاً دورها ومآلاتها بعد 2013 وسبب تراجعها، سيجري التركيز في فصول هذه الرسالة على تأثير الحركات

الاجتماعية في تحقيق الاستقرار السياسي في دراسة مقارنة بين تونس ومصر وهو ما سيسمح بفهم وتفسير تباين النتائج والمسارات .

Amsterdam .Asef Bayat, Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East - University Press, Amsterdam 2010 ، يقدم أصف بيات في هذا الكتاب دراسة عن المنطقة العربية وشرق الأوسط محاولاً وضع عناصر مفاهيمية تلم بالسياقات الثقافية والاجتماعية للمنطقة، سمّاه باللاحركات الاجتماعية حيث الناس العاديون هم من يقومون بالاحتجاج كزحف هادئ، مشيراً بأنها تحركات غير مدروسة وبدون قيادة أو هدف محدد يُعد الشارع المكان الذي يعبر فيه هؤلاء عن احتجاجاتهم، في حين ستعالج الرسالة هذه التحركات الاحتجاجية التي قامت بها كل أفراد المجتمع كحركة اجتماعية مارست مختلف الإجراءات التي تقوم بها عادة الحركات الاجتماعية كالتنظيم والتعبئة والمسيرات والمظاهرات، ودورها في تحقيق التغيير السياسي في سبيل الوصول لمبتغى الاستقرار السياسي.

-مقال للطيب بوهلال وعبد الجبار جبار بعنوان: " دور الحركات الاجتماعية في التغيير السياسي- الاجتماعي في الدول العربية...دراسة تحليلية نظرية"، الصادر عن مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد1، لعام 2022، تناول المقال دور الحركات الاجتماعية في التغيير السياسي والاجتماعي باعتبارها آلية هامة للتغيير وفاعل رئيسي غير رسمي في صنع السياسات العامة ما يجعلها في مواجهة مع النظام السياسي وهو ما ينعكس على التباين في المسارات والنتائج، وايضاً أسلوب عملها سواء عنفي أو سلمي، وخلص المقال لاستنتاج مفاده أن الحركات الاجتماعية تتأثر فعاليتها كلما كان النسق السياسي مفتوح وأسلوبها سلمي ، في حين أن فعاليتها تنعكس على الاستقرار السياسي كلما لجأت للعنف في ظل رفض النظام الاعتراف بها، وهذا ما تميزت به الأنظمة العربية التي تشهد انغلاقاً سياسياً، في حين أن الرسالة ستحاول دراسة مدى تأثير الحركات الاجتماعية في تحقيق الاستقرار السياسي وهو نتيجة بعدية للتغيير السياسي والاجتماعي.

الإشكالية:

بناء على ما سبق سنحاول من خلال الدراسة معالجة الإشكالية البحثية المتعلقة بقدرة الحركات الاجتماعية على فعل التغيير السياسي في النظم السياسية العربية وأثره على تحقيق الاستقرار السياسي

والعمل على ديمومته، من خلال التعرض بالمقارنة لحالتي مصر وتونس في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2021، بناءً على اعتبار أن هناك علاقة بين الحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي إذ أن هذا الأخير مرهون باستجابته النظام السياسي وتكيفه مع المطالب التي ترفعها الحركات الاجتماعية من بيئة النظام الداخلية وعدم مقاومته للتغيير تجنباً للعنف والاستقرار، وعليه نطرح الإشكالية البحثية التالية: **كيف أثرت الحركات الاجتماعية على تحقيق الاستقرار السياسي فيمصر وتونس بعد 2011 ؟**

ومن خلال هذه الإشكالية تتفرع الأسئلة الفرعية التالية:

-هل تعكس الانتفاضات العربية مفهوم الحركات الاجتماعية المتداول ؟ وهل تستطيع المرجعيات النظرية تفسيرها؟

-ماهي عوامل وأسباب الانتفاضات في تونس ومصر وأهم الفواعل الاجتماعية فيها ؟

-كيف انعكست فعالية الحركات الاجتماعية في التأثير على الاستقرار السياسي ؟

- ماهي أليات إعادة تصحيح العلاقة بين المجتمع والدولة مما يسمح ببعث حركات اجتماعية فعالة؟ وماهي السيناريوهات المقترحة لمستقبل الحركات الاجتماعية ؟.

الفرضيات :

الفرضية الرئيسية:

تشكل فعالية الحركات الاجتماعية عاملاً مهماً في تحقيق الاستقرار السياسي، كلما استجاب النظام لمطالب التغيير التي ترفعها الحركات الاجتماعية، كلما ساهم ذلك في تحقيق الاستقرار السياسي، وكلما قابلتها بالرفض ازداد حجم العنف مما يؤدي إلى عدم استقرار السياسي.

الفرضيات الفرعية :

- تؤثر الحركات الاجتماعية على مسار تحقيق الاستقرار السياسي بشكل سليم وفق توافر شروط ومتطلبات كما تحدده النظريات والمفاهيم

-شهد تاريخ الحركات الاجتماعية في مصر وتونس تباين في النتائج والمسارات بناءً على مجموعة من الأسباب والعوامل.

-تساهم الحركات الاجتماعية في تحقيق الاستقرار السياسي إذ قرن هذا بوجود فرصة سياسية قائمة على افتتاح النظام وانغلاقه.

- انعكست فعالية الحركات الاجتماعية على بناء مسار التغيير بدل الانحدار بإصلاح العلاقة بين الدولة والمجتمع عبر آلية التمكين المتبادل، وإصلاح العلوم الاجتماعية.

حدود ومجال الدراسة:

تخص الدراسة المنطقة العربية وبالتحديد مصر وتونس باعتبارهما أخذتا الحيز الزمني الكافي لنتمكن من دراسة خصائص وطبيعة الحركة فيهما وتباين نتائجهما، أما المجال الزمني فيبدأ منذ حراك 2011 إلى غاية 2021 .

الإطار المنهجي لدراسة:

تبنت الدراسة مجموعة من الاقتربات والمناهج للتحليل والتفسير لمعالجة الإشكالية المطروحة:

المنهج الوصفي التحليلي: يساهم هذا المنهج في تحديد خصائص الظاهرة المدروسة وتبيان العلاقة بين متغيراتها (الحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي)، كما يسمح بالبحث في أسباب الانتفاضات العربية في تونس ومصر حتى يتسنى تفسيرها.

المنهج المقارن: استخدم هذا المنهج للمقارنة بين الدول محل الدراسة (مصر وتونس) في كل مراحل الانتفاضات العربية، والمقارنة دور الحركات الاجتماعية وفعاليتها في مخرجات العملية السياسية في النظامين المصري والتونسي، بالإضافة لاستخدام أداة المقارنة فإن المنهج المقارنة تفسيري يسمح بفهم أسباب التباين في النتائج والمسارات فمثلا سيسمح المنهج المقارن بفهم نتائج تباين التطورات الدستورية في البلدين فتونس ترجع لعملية بناء التوافق بين النخب التونسية في حين أن الدستور المصري في اعداد خضع لاستقطاب سياسي وإيديولوجي بالإضافة إلى دور البيروقراطية العسكرية .

الاقتربات:

اقترب النسقي (اقترب تحليل النظام): استخدم هذا الاقتراب لفهم العلاقة بين الحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي، بحيث ترفع الحركات الاجتماعية المطالب الآتية من البيئة الداخلية للنظام السياسي، كما يبرز آليات التعامل معها ومعالجتها من قبل النظام السياسي، بالإضافة إلى هذا فإنه يسمح بتفسير مخرجات العملية السياسية وقدرة الأنظمة على إعادة إنتاج نفسها عبر التغذية العكسية أو السماح بانفتاح العملية السياسية .

اقترب الدولة والمجتمع: يفسر هذا الاقتراب طبيعة العلاقة بين الدول والمجتمع، بناءً على ممارستهما للضبط الاجتماعي ، بحيث تتسم المنطقة العربية بضعف كل من الدولة والمجتمع، مما يزيد درجة السخط الداخلي على الأوضاع الاجتماعية ويؤدي إلى اللااستقرار سياسي .

اقترب الجماعة: يركز هذا الاقتراب على دراسة وتحليل علاقة الجماعات ببعضها البعض وطبيعة التفاعلات بينها وتأثير ذلك على الأهداف والمصالح المشتركة، بحيث تعتبر الحركات الاجتماعية جماعات غير منظمة وعلى درجة عالية من تفاعل الأفراد وتغيب فيها الإجراءات التنظيمية كالمظاهرات والمسيرات وهي أحد أم أدوات الحركات الاجتماعية.

تقسيمات الدراسة:

قسمت الدراسة إلى أربع فصول، عالجت في **الفصل الأول** الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة بحيث تطرقت لمفاهيم متغيري الدراسة والأطر النظرية المفسرة له، كما بحثت في طبيعة العلاقة بينهما ، وتطرقت في **الفصل الثاني** إلى أسباب قيام الانتفاضتين المصرية والتونسية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما تناولت الأطراف الفاعلة وتمثلت في الحركات الاجتماعية الجديدة والشباب والمجال الافتراضي والمؤسسة العسكرية، ثم نتائج هذه الانتفاضتين، وتم معالجة تأثير الحركات الاجتماعية على مؤشرات الاستقرار السياسي بما يتعلق بالعملية السياسية الرسمية وغير الرسمية على المستويين الوطني والخارجي في **الفصل الثالث** .

وتناولت الدراسة في **الفصل الرابع** تفسير نتائج هذا التأثير على الاستقرار السياسي على مستوى الحركات الاجتماعية وفعاليتها وعلى مستوى السلطة السياسية ، وتأثير هذا على انفتاح أو انغلاق العملية

مقدمة

السياسية، كما وضحت علاقة الحركات الاجتماعية بالطلب الديمقراطي والاستقرار السياسي، بالإضافة إلى عرض تجارب دولية في الحركات الاجتماعية الشبكية ومقارنتها بالتجارب العربية، والتي اشتركت في فعالية الحركات الاجتماعية الشبكية كنمط جديد من الحركات الاجتماعية القائمة على علاقة ترابطية ومعقدة ودرجة عالية من التشبيك الإلكتروني، والخلفية الاقتصادية المشتركة التي أثرت على الشباب وخريجي الجامعة، كما أبانت عن عجز في الديمقراطيات التمثيلية بمقابل تبني الديمقراطيات المباشرة والتي قامت بها الحركات الاجتماعية، هذا ويعتبر التمكين المتبادل كألية لتصحيح العلاقة بين الحركات الاجتماعية والدولة ومنه آلية لتحقيق التوافق حول الأهداف المشتركة.

في حين تضمنت خاتمة الدراسة إجابة عن التساؤلات المطروحة والتي حاولنا معالجتها في فصول الرسالة.

صعوبات الدراسة:

يمكن تلخيص أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذه الدراسة بـ:

- تنوع مداخل الموضوع ومحدداته وصعوبة التحكم بينما هو اجتماعي وسياسي .
- صعوبة التعامل مع مصطلحات الرسالة خاصة وأنها تشهد استخدامات عديدة ودلالات مفاهيمية متنوعة يجعل من الصعوبة بمكان إعطاء توصيف حقيقي يمس خصوصية البيئة العربية وما أنتجته من عمل جماعي .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية

والإستقـرار السياسي

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي

يشهد الاستخدام غير الدقيق للمفاهيم والأطر التحليلية في العلوم الاجتماعية تزييفاً للحقائق وقراءة غير سليمة للواقع المعاش، وهو ما يخلق فوضى علمية تُحتم على الدارسين والباحثين تحيين مصطلحات ودراسات تلم بخصوصية قيم ومعايير كل مجتمع، ويعد مفهوم الحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي أحد هذه المفاهيم التي خضعت لتميع في استخدامها .

وسنعالج هذا الفصل ضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: الحركات الاجتماعية مقارنة معرفية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للاستقرار السياسي.

المبحث الثالث : طبيعة العلاقة بين الحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي.

المبحث الرابع: المرجعية النظرية للحركات الاجتماعية : من سيبيولوجيا التغيير الاجتماعي إلى بناء الفرص السياسية.

المبحث الأول: الحركات الاجتماعية مقارنة معرفية

تتنوع وتختلف التعاريف المستخدمة في تحديد مفهوم الحركات الاجتماعية باختلاف المرجعيات الفكرية التي ينتمي إليها الباحثون وأيضاً تنوع العناصر المكونة لها، حيث أنها تتميز عن السلوك الجمعي والتنظيمات الرسمية بأنها تشمل شبكات غير رسمية وكثيفة وهوية جماعية مميزة، تتعارض مع خصوم محددين وواضحين، فهي تنظيم مرن غير هرمي يضمن سهولة التواصل بين المناضلين والنشطاء داخلها تضم أشخاص وجماعات ومنظمات مترابطة .

أولاً: ماهية الحركات الاجتماعية والمفاهيم المشابهة

يطرح مفهوم الحركات الاجتماعية وعلاقته بأشكال العمل الجماعي صعوبةً في توصيف سليم على مختلف الأحداث التي تكون فيها التشكيلات الاجتماعية جماعية فعالة، بالإضافة إلى كون المفهوم اجتماعي يخضّر لمعايير علم الاجتماع ومن الصعوبة بمكان اسقاطه على مؤشرات سياسية.

1- مفهوم الحركات الاجتماعية:

استمرت جهود الباحثين في ميدان العلوم الاجتماعية لتحديد مفهوم يُلم بعناصر الحركات الاجتماعية يتجاوز الأطر التقليدية المتعلقة بالنسق النبوي والصراع الطبقي، وهو ما يمثل الاتجاه الجديد في دراسة الحركات الاجتماعية الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية، كما تتميز هذه التشكيلات الجماعية الجديدة بالتشابك والعمل المشترك القائم على التنسيق الجيد بين أفرادها ما أعطاها فعالية في إحداث التغيير ولفت الانتباه للقضايا المطروحة وتدعيمها فهي تشكل صورة أو تمثيل للإرادة العامة لشعب باختلاف فئاته ومنتسبيه¹، غير أن مفهومها ودلالاتها السيسولوجية والسياسية لا تزال محل اختلاف بين الباحثين برغم من حضورها البارز في الأنساق السياسية والاجتماعية، ويرجع هذا

¹- عبد الرحيم العطري ، الحركات الإحتجاجية بالمغرب، المغرب: دفاتر وجهة نظر، 2008، ص 21.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي

إلى تنوع الخلفيات الفكرية والإيديولوجية ما يطرح إشكالية نمذجتها، خاصة وأن النسق التاريخي للحركات الاجتماعية كان مشدوداً بين التجاذبات الفكرية للمعسكرين الشرقي والغربي¹.

تعرف موسوعة علم الاجتماع الحركات الاجتماعية "الجهود المنظمة التي يبذلها العديد من الناس المؤثرون، وتهدف إلى التغيير أو مقاومة تغيير جانب سلبي أو أكثر في المجتمع"².

وأيضاً تعرفها الموسوعة السياسية "التيار العام الذي يدفع طبقة من الطبقات أو فئات اجتماعية معينة إلى تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حالتها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية معاً"³.

أما قاموس إكسفورد فاعتبرها "سلسلة من الأفعال والمساعي لمجموعة من الأشخاص من أجل تحقيق أهداف معينة"⁴.

من خلال التعاريف يتبين أن الحركات الاجتماعية تبدي ردة فعل، أو هي عبارة نتاج للعديد من التحولات الاقتصادية والسياسية والتقنية وعلى هذا الأساس تنظم أنشطتها للتعبير عن فعل جمعي بهدف التغيير أو مقاومته بما يتناسب وهويتها المشكلة للمنخرطين فيها .

في المقابل يعد آلان توري Touraine Alan من أبرز الباحثين إسهاماً في تناول الحركات الاجتماعية الجديدة والتي جاءت لتحرير الفاعل من سيطرة النظام الليبرالي ومنهجه⁵، بحيث باتت تشكل مجالاً بحثياً هاماً في دراسات السوسيولوجيا الجديدة، بعدما كانت مهمشة في السوسيولوجيا التقليدية أين كان التركيز على حركة العمال، كان هذا مصاحباً للسياق الثقافي والاجتماعي الجديد

¹ - عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، مجلة إضافات، العدد 13، سنة 2011، ص 18.

² - جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، مجلد 2، ترجمة : أحمد الزايد وآخرون، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ص 632.

³ - أسامة بوبكر، تأثير الحركات الاجتماعية في الحراك من أجل التغيير السودان انموذجاً، أوراق بحثية، مبادرة الإصلاح العربي، 2017 ص 5.

⁴ - Johan Scott and Gordon marshal, **a dictionary of sociology** , <https://www.oxfordreference.com/view/10.1093/acref/9780199533008.001.0001/acref-9780199533008-e-2148> Historique de navigatin : 17/03/2021 .

⁵ - Touraine alane , **pour la sociologie** , Cambridge université presse: 1974 ,p236.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي

حيث أصبحت أشكال الصراع ثقافية أكثر منها اقتصادية، ويأتي هذا ضمن مشروع البحث الذي درس من خلاله الحركة الطلابية الفرنسية 1968 وما تميزت به من قدرة على خلق حركة مختلفة بفعل تجاوزها ظروف المجتمع الصناعي إلى المجتمع ما بعد الصناعي أو كما يسميه آلان توراي Touraine "المجتمع المبرمج"¹، حيث أن هذا الإضراب تضمن الشروط الكافية لميلاد حركة اجتماعية جديدة بعد الانتقال من الصراعات السوسيواقتصادية إلى صراعات مرتبطة بالمسائل الثقافية والهوية، ساهم وجود الفئات المحرومة بالإضافة لنخبة في خلق حركة مناوئة عما سبقها من حيث الوسائل والأهداف والتعبئة الاجتماعية في ظل التأثير المتنامي للعولمة²، ويأتي هذا في إطار موقفه النقدي من المدرسة الوضعية التي تنظر للمجتمع كمؤسسة (الأسرة، المدرسة) وليس فاعل اجتماعي، فهي فعل صراعي يعارض أشكال الاندماج الاجتماعي التي تحدثها المؤسسات السياسية والاجتماعية تعمل ضمن ثلاث مبادئ رئيسية³ هي:

أ. مبدأ الهوية: بموجبها يعرف الممثل أو الفاعل نفسه من خلال العلاقات الاجتماعية المتضاربة ويسمى الوعي.

ب. مبدأ التعارض: الصراع مع الخصم يتم تحديده من خلال العمل.

ج. مبدأ الكلية: التمرکز حول قضية واحدة قد تكون تاريخية أو عالمية.

الحركة الاجتماعية ذات فاعلة قائمة على التحرر اللامشروط من الأنظمة والسلطات التي تمنع المواطنين من أن يكونوا فاعلين عبر خلق فرد موجه لاستهلاك من خلال التأثير عليه بواسطة الاتصالات الحديثة⁴، إن تحقيق هذا المستوى من الوعي بالذات الفاعلة لا يمكن أن يكون دون وجود

¹ - توري آلان، نقد الحدائفة، (ترجمة: أنور مغيث، المشروع القومي لترجمة)، القاهرة: المجلس الأعلى لثقافة، 1998، ص 318.

² - توري آلان، من أجل علم اجتماع، (ترجمة: تيسير شيخ الأرض)، دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1989، ص 203.

³ - Jacques Boucher, Les mouvements sociaux Réflexion à partir des théories de l'action collective et de la régulation, Bibliothèque nationale du Québec, 1990, p10.

⁴ - توري آلان، يراديفما جديدة لفهم عالم اليوم، (ترجمة: جورج سليمان، بيروت)، القاهرة: المنظمة العربية لترجمة، 2011، ص 177.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي

نضال مستمر ودائم وصراع من أجل تحقيق إمكانيتها عبر التحول الاجتماعي¹، وبالتالي تحول دون أن يصبح الفرد عرضة لسيطرة أقلية متحكمة في النظم الاجتماعية والسياسية، بيداً أنه فاعل اجتماعي مؤثر.

وما نخلص إليه فيما قدمه "توري آلان" Touraine في تناوله للحركة الاجتماعية تعريفه لها بقوله "فاعلين، متعارضين عبر علاقات سيطرة، لديهم نفس التوجهات الثقافية والأنشطة التي تنتجها"²، فهي فعل صراعي للفاعلين الاجتماعيين من أجل الهيمنة الاجتماعية والتحكم في الموارد، تساهم في صياغة مجريات التاريخ وتخليص الفاعلين من هيمنة الدولة والسوق وبناء مجتمع جديد، فلحظات احتجاج الحركات الاجتماعية هي بداية العمل التاريخي أي بمثابة مولدات التاريخ المعاصر وامتلاكه لصنع اللحظة التاريخية.

وضمن مساهمة لا تقل أهمية عن تلك التي قدمها "توري" Touraine في دراسة الحركات الاجتماعية تأتي دراسة "تشارلي تيلي" Charles Tilly بحيث يعرفها "تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات مختلفة مصالح" أو "سلسلة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص ينصبون أنفسهم وباقتدار كمتحدثين عن قاعدة شعبية تفتقد للتمثيل النيابي الرسمي، وفي هذا الإطار يقوم هؤلاء الأشخاص بتقديم مطالب على الملأ من أجل التغيير سواء في توزيع أو في ممارسة السلطة، وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة للتأييد"³.

يؤكد "تيلي" Charles Tilly بعد دراسته المسحية للحركات الاجتماعية في الغرب من 1750 وحتى القرن الواحد والعشرون أن أساس قيام أي حركة ونجاحها متوقف على العناصر التالية⁴:

¹ - توري آلان، براديفما جديدة لفهم عالم اليوم، المرجع السابق، ص 192.

² - توري آلان، نقد الحداثة، المرجع السابق، ص 11.

³ - جوزيف شكلا وريبع وهبة، الحركات الاجتماعية، موسوعة الأرض، على الموقع:

<https://www.hlm.org/arabic/spage.php?id=pXE>. تاريخ التصفح: 2021/5/10.

⁴ - تشارلز تيلي، الحركات الاجتماعية 1768-2004، (ترجمة: ربيع وهبة)، القاهرة: المجلس الأعلى لثقافة، 2006، ص 37.

- 1- مجهود عام ومنظم يملئ مطالب جماعية على سلطات مستهدفة ويسمى "الحملة".
- 2- توظيف توليفات بين أشكال العمل السياسي (تحالفات، جمعيات، مواكب مهيبية، اعتصامات مسيرات.....) وتسمى "الذخيرة".
- 3- تجسيد المشاركين لجملة من الصفات العامة والموحدة هي الجدارة والوحدة والزخم العددي والالتزام ويسمى بعروض "الوقفة".

ويعطيها "تيلي" Charles Tilly بعداً تصادميةً باعتبار أنها تدخل في صراع ونزاع مع طرف ما لإملاء وفرض مطالب وتظل هذه المطالب تتنازع مع مصالح الطرف الآخر سواء تحققت أم لم تتحقق، فالحركات بالنسبة لي "تيلي" Charles Tilly تنشأ لتعبير عن مصالح وهي بمثابة أدوات للتأثير على النظام السياسي وليست ناتجة عن اعتلالات اجتماعية أي أفعال رشيدة تسعى لتحقيق مكاسب ونتائج سياسية.

ينطلق "بيار بيردو" Pierre Berdu في فهمه للحركات الاجتماعية الجديدة من رفضه الدائم لتأثير العولمة والرأسمالية التي تأسس بحسبه ولقوانين اقتصادية مجحفة تسعى للسيطرة على المجتمع¹، لذلك دعى إلى تكوين حركة اجتماعية أوروبية تحرر المجتمع من إكراهات العولمة واقتصاد السوق بالانخراط الإيجابي للمتقنين والمحتجين في النقابات، وبالتالي تكون النسخة الجديدة للحركات الاجتماعية الجديدة هي مناهضة العولمة التي تشكل تهديداً حقيقياً للمجال الاجتماعي بالرغم من وجود فئات عاملة في النشاط الاجتماعي، وبهذا يكون "بيردو" Pierre Berdu أسس لفكرة الالتزام بالتغيير ضد منطق الهيمنة، وعليه يعتبر كتابة التاريخ الشرط الأساسي في نشاط الحركات الاجتماعية الجديدة وهو ما يلتقي فيه مع "توري آلان" Touraine Alan .

في حين نجد أن المفكر "ألبرتو مليوتشي" Alberto Mellucci من خلال تحليله للسرعات حول الهوية الجماعية التي تحدده إجابة السؤال من "نحن"؟ أي النضال من أجل إثبات ما ينكره الآخرون، والتي تتواجد على مختلف مستويات الصراع سواء في النظام السياسي أو الأفعال اليومية

¹- عبد الرجيم العطري، سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، مجلة إضافات، عدد 13، 2011، ص 11، 15.

يرى أن الحركات الاجتماعية نتاج عمل اجتماعي جماعي، يحتوي على نضال فاعلين كل منها يتسم بتضامن معين ويتعارض مع آخر¹، يؤكد ألبيرتو ملبوتشي أن ساحة الصراع ثقافية حيث يكون التضامن والنضال، أما وظيفتها السياسية فهي تلقي الضوء على المسائل الخفية إذ أنها لا تستطيع حلها، بحيث تكفي بالإعلان عنها، كما أنها تناسب المجتمعات المعاصرة وتتناسب مع الأشكال الجديدة للتحوّل الديمقراطي، فهي تجسد الحاجة إلى فضاءات إجتماعية جديدة بين المجتمع المدني والدولة فيمكن للحركات أن تعبر عنها وتقدمها للمجتمع والعاملين السياسيين المكلفين بصياغة القرارات النهائية للتعامل معها².

أما "هيرماس يورغن" Jurgen Habermas فيعالج الحركات الاجتماعية من منطلق رؤيته لمشروع الحداثة غير مكتمل بسبب سيطرة العقل الأدائي - الذي يتميز بتركيزه على منطلق الإنتاج الرأسمالي المتوحش ولا يعير أي اهتمام للأخلاق والتواصل - على التطور الغربي الذي لم يكتمل، مبيناً دور الحركات الاجتماعية في العصر الحديث بوصفها حركات جديدة تعبر عن هوية ثقافية وأساليب حياة غير تقليدية، و يتحقق هذا من خلال فعل التواصل القائم على الاتفاق والحوار والإقناع بالتركيز على اللغة التي تؤمن هذا التواصل في العالم المعاش، إذاً تحقق الحركات الاجتماعية دور في تحرير عالم الحياة من سيطرة الدولة المتوحشة على الحياة العامة بوسائل التطور التكنولوجي والتقني³، كما تعزز الفردانية وتحوّل دون مشاركة الأفراد بعضهم البعض في الحياة السياسية والاجتماعية، بحيث تكون الحركات وسيلة لنشر الفكرة وتعبئة الموارد لتحقيقها من أجل إحداث تناغم بين عالم الحياة وعالم النظم، وعليه يرى "هيرماس" Jurgen Habermas في الحركات الاجتماعية أنها تمثل دينامية حضارية واسعة الانتشار تمارس سلطة غير رسمية، تستمد

¹-Alberto melucci, Société en changement et nouveaux mouvements sociaux, **Sociologie et sociétés**, Volume 10, Number 2, octobre 1978, p 38.

²- كيث ناش، السوسيولوجيا السياسية المعاصرة -العولمة والسياسية والسلطة-، (ترجمة: حيدر حاج إسماعيل) بيروت: المنظمة العربية لترجمة، 2013، ص266.

³- أحمد موسى بدوي، العولمة وإعادة التفكير في نظرية الحركات الاجتماعية، بحث مقدم لمؤتمر بعنوان "الحركات الاجتماعية وسباق التحوّل في منظومة قيم الولاء والانتماء في المنطقة العربية"، الكلية الحقوق والعلوم السياسية، -جامعة حسينية بن بوعلي -الشلف، يومي الجزائر، 2016، ص 8.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي

مشروعيتها من طبيعة مطالبها السياسية ومن المهارات التواصلية لقيادتها وقدرتهم على جلب الجماهير وبالتالي الضغط على النظام السياسي.

يتجه آصف بيات بمفهوم الحركات الاجتماعية الجديدة إلى معنى مخالف لما سبق بقوله "التعدي الصامت" أو «الزحف الهادئ»، أي ما يقوم به الأفراد بشكل فردي من أفعال تلقائية وغير مدروسة وغالباً ما تفتقر إلى إيديولوجيات وقيادات مؤثرة، تجبر السلطة على توسيع الخدمات لهم هو فعل اللاحركات اجتماعية أين تنمو الجماعات المهمشة وغير المنظمة في المناطق الحضرية نتيجة إفرزات العولمة، والتي تتكون من الطبقات الوسطى إذ تتوفر على مستوى معين من التعلم تشمل الموظفين والمهنيين ومعلمي المدارس ومحامون في الشوارع...، يشكل الشارع أو الميدان الفضاء لتعبير عن سخطهم بما أنهم يفتقرون إلى البيئة المؤسسية لإيصال صوتهم، تعمل هذه اللاحركات بدون رؤية موحدة ومحددة تعتمد بالأساس على الفهم أو الإدراك المشترك لأفرادها بالتهديد المشترك الذي قد يمس مكتسباتهم، نجحت في الاستفادة من الفضاء الإلكتروني في القيام بالاحتجاجات وسط الشوارع والمدن الكبرى، وهي المقاربة المقدمة لدراسة مجتمعات الشرق الأوسط¹.

لم يلقى مفهوم الحركات الاجتماعية الإجماع العلمي حوله، نظراً لتعدد وتنوع الأنساق الاجتماعية واختلافها من بيئة إلى أخرى، تحمل ضمنها إيديولوجيات وقيم مختلفة وهو ما يجعل إطلاق لفظ حركة اجتماعية على مختلف الأحداث العامة التي تقع في مجتمع معين يتضمن بعض المعايير المميزة للحركة كالتنظيم الجيد والاستمرارية²، وعليه تتميز الحركة الاجتماعية بوجود ثلاث خصائص محددة هي الهوية والبرنامج والمكانة³، وبهذا يمكننا تسجيل بعض الملاحظات التي تلقى إجماعاً نسبياً:

¹ - Asef Bayat, Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East. Amsterdam University Press, Amsterdam 2010.

² - ربيع وهبة، الحركات الاجتماعية: تجارب ورؤى، في عمرو الشوبكي: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين-الجزائر-سوريا-الأردن)، الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص 63.

³ - ربيع وهبة، المرجع السابق، ص 63.

- انضمام فاعلون جدد (النساء، الطلاب، التثنيات، المجموعات العرقية) على عكس الحركات التقليدية التي كانت تشمل الفئات العمالية .
- جهود جماعية منظمة تحمل أهدافاً ووسائل لدفاع عن هويتها وقضيتها تركت بالأساس على التعبئة الاجتماعية.
- تنوع في القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية .
- الاستمرارية والتغيير سواء جزئي أو كلي شرطان أساسيان لقيام الحركة.

أكدت مختلف التعاريف التي تناولت الحركات الاجتماعية على تميزها عن الفعل الجمعي بكونها منظمة ومحددة الأهداف على عكس الفعل الجمعي الذي يكون ارتجالياً وغير محدد الهدف ، كما تعكس سياق سياسياً واقتصادياً تعيشه المجتمعات بحيث يلجأ إليها الأفراد لتنظيم نشاطاتهم لتحقيق التغيير المحدد سلفاً ضمن برنامجها، وعادة ما يرتبط هذا السياق بوجود أزمة تتعلق بجوانب الحياة المختلفة سواء ديمقراطية كالانسداد في العملية السياسية وسيطرة الدولة على مفاصل الحياة المدنية والحريات لمواطنيها، أو بسياق اقتصادي يعكس تندي المستوى المعيشي وارتفاع معدلات البطالة مقابل تدني معدلات النمو وغياب دولة الرفاه ما يؤدي إلى غياب الجانب الاجتماعي¹.

وبناءً على ما سبق تقترح الدراسة مفهوماً إجرائياً للحركات الاجتماعية فهي أنشطة جماعية تتمتع بالاستقلالية والجماعية والوعي الذاتي والهوية المشتركة، تسعى لإحداث تغيير على مستوى المجتمع والسياسة، كما تعتمد على القيم والمبادئ للحصول على الدعم من التعبئة الجماهيرية، لا تهدف الوصول للسلطة السياسية بل التأثير في السياسات العامة والبرامج الحكومية لتلبية مطالبها إما بالضغوط الاحتجاجي المتصاعد أو ممارسات مؤسسية.

في حين سنتبنى الدراسة من الطرح الذي قدمه "مانويل كاستلز Castels M والتي تعبر إلى حد ما عن انتفاضات الشارع العربي تحت مسمى "شبكات الغضب والأمل وكيف تعمل الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت"، إذ أصبحت تعبر عن شبكات من الأفراد لهم القدرة على تكوين

¹ - بوهلال الطيب، الاتجاهات الجديدة في الحركات الاجتماعية مقارنة تحليلية- ، مجلة أبحاث، المجلد4، عدد2، 2019، ص27.

شبكة من خلال التواصل مع الآخرين، فهي حركات عاطفية لا تبدأ ببرنامج أو استراتيجية بل تأتي لاحقاً ويبدأ التحول من العاطفة إلى الفعل، محكمة بتعبئة اجتماعية وسلوك سياسي هي الخوف والحماسة والأمل في تحقيق المشروع، يتحقق هذا وفقاً لقدرتهم على التغلب على الغضب المصاحب للإدراكهم من هو الظالم، مع تحقيق كل متطلبات الاتصال والتواصل الذي وفرته الأنترنت، ففي تونس ومصر انتقلت الحركة من الفضاء الإلكتروني إلى الحيز الحضري مع احتلال الساحات العامة رمزيًا كدعم مادي للنقاشات والاحتجاجات (ميدان التحرير وساحة بورقيبة)، فقد شكل هذا النمط الهجين الذي صنعه الشبكات الاجتماعية والرقمية والمساحة الحضرية منشأً لحركة اجتماعية مستقلة¹.

2- الفرق بين الحركات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية والثورة والمجتمع المدني

1- الحركات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية :

يعتبر الاحتجاج وسيلة لتعبير عن موقف أو قضية ما من خلال تبني أشكال تعبيرية مختلفة كالاعتصام والمسيرات والتهديد بالانتحار وغيرها، كما توجهه فئة مجتمعية معينة نحو الجهات المسؤولة عن تحقيق مطالبها، وتعبّر عن حالة من الانتقال من وضع إلى وضع مغاير يتضمن تحولها التدريجي من العنف إلى الخيار السلمي، أو هي سلسلة من الأفعال الجماعية التي تتميز من الأنشطة التنظيمية والمؤسسية، وتقوم على استعمال الجماهير للفضاء العام واحتلاله²، وتتكون الحركة الاحتجاجية من أربعة عناصر تكوينية هي :

1- فعل الاعتراض: الاحتجاج .

2- المعارض: فئة مجتمعية أو تنظيم معين أو حركة عفوية...

¹ - مانويل كاستلز، شبكات الغضب والأمل - الحركات الاجتماعية في عصر الأنترنت، (ترجمة : هايدي عبد اللطيف)، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

² - الحبيب ستاتي زين الدين، الحركات الاحتجاجية في المغرب ودينامية التغيير والاستمرارية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019 ، ص 32، ص 25.

3-المعارض عليه: سلطة، فئة مجتمعية، إدارة الجامعات...

4-موضوع الاعتراض: كانت القضية سياسية، أو ثقافية، أو اجتماعية، أو اقتصادية.

تمر الحركة الاحتجاجية في مسارها التطوري بمرحلتين: تكون الأولى عفوية وتلقائية تتخضع فيها نسبة التنظيم والقدرة على تحديد الأهداف والوسائل والغايات، أما المرحلة الثانية فتتسم بدرجة أكبر من التنظيم وبلوغ الأهداف، وعلى مدار هذه المرحلتين تنمو وتتطور أشكال التعبير الرمزي وغيرها من الفعليات الاحتجاجية، وتتعلق شروط إنتاج حركة احتجاجية بحالة من الحرمان النسبي تتصارع فيها مختلف الفواعل الاجتماعية بين من يملك الوسائل والإمكانات لتثبيت الوضع القائم وبين من يحاول إحداث توازن وتغيير ما ينتج خللاً بنيوياً يتعلق بعوامل الإقصاء والتهميش وازدياد حدة الفقر، بالإضافة إلى عدم احترام الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، هذا المسار الإحتجاجي بإمكانه التطور لمستوى حركة اجتماعية¹، وتهدف الحركة الاحتجاجية لإعادة التوازن أو إقامته وليست ممارسات فوضوية².

وفيما يخص الفرق بين الحركة الاحتجاجية والاجتماعية فإن الحركة الاحتجاجية تتوفر على عنصران هما: الإيديولوجيا المتناسكة التي تحدد الأهداف، والتنظيم المحكم الذي يحدد الترتيب الأفقي للأعضاء والمسؤوليات اللذان يمهدان لتشكيل حركة اجتماعية، فكلاهما يعبر عن ممارسة لفعل التغيير عبر قنوات غير مؤسسية، بحيث أن الاحتجاج يشكل مخزون وذخيرة للحركة الاجتماعية فهي الشكل الحديث من الاحتجاج الذي تطور نزاماً مع تشكل الدولة وتعدد وظائفها³، غير أنه يمكن رصد بعض الاختلاف بين الحركتين الاجتماعية والاحتجاجية عبر المؤشرات التالية⁴:

¹ - عبد الرحيم عطري، الحركات الاحتجاجية بالمغرب، المرجع السابق، ص 65.

² - نفس المرجع، ص 73.

³ - هانك جنستون، الدول والحركات الاجتماعية، (ترجمة: أحمد زايد)، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2018، ص 23.

⁴ - فارس أشتي، الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، في: عمر الشوبكي، المرجع السابق، ص 90.

1- فعل الاعتراض بحيث يشكل صدارة الدراسة في الحركة الاحتجاجية من حيث الأسلوب والشكل وليس كذلك في الحركة الاجتماعية.

2- المعارض في الحجة الاحتجاجية قد تمثله نقابة أو تنظيم معين بالإمكان تحوله لحزب سياسي، غير أنه في الحركة الاجتماعية يكون تجمع منظم لفئة أو لفئات اجتماعية.

4- موضوع الاعتراض فقد تشكل السلطة هدفاً في الحركة الاحتجاجية وليس ذاته في الحركة الاجتماعية .

2-الحركات الاجتماعية والثورة :

تعرف الموسوعة السياسية العربية الثورة بأنها "أسلوب من أساليب التغيير الاجتماعي تشمل الأوضاع والبنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وعملية التغيير لا تتبع الوسائل المعتمدة في النظام الدستوري للدولة وتكون جذرية وشاملة وسريعة، تؤدي إلى انهيار النظام القائم وصعود نظام جديد"¹.

توصف الثورة في المجال السياسي بأنها تحرك شعبي واسع خارج الأطر الدستورية أو خارج الشرعية يتمثل هدفها في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة، فهي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة²، وعليه فإن هذا التعريف يحمل دلالة التغيير الجذري والشامل والسريع الذي يستهدف نظام حاكم أو سلطة سياسية، والناجم عن أوضاع التظلم الاجتماعي وسوء توزيع الثروات، بالإضافة إلى انسداد أفق العمل السياسي والمشاركة في القرارات الشعبية، ويمكن أن تحمل الثورة المعنى الدقيق الذي يميزها عن مختلف التسميات الأخرى التي تطلق على الأفعال الجماعية التي تقوم بيها الجماهير فتعرف على أنها "مجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى

¹ - علي أسعد وطفة، في مفهوم الثورة، تاريخ النشر : 2019/04/17، على الموقع : https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%20%D8%A9#google_vignette، تاريخ التصفح: 2021/03/22.

² - عزمي بشارة، في الثورة والقابلية لثورة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص 29.

تغييرات جذرية في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لشعب أو مجموعة بشرية ما وبشكل شامل وعميق على المدى الطويل، ينتج عنه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب النائر وفي إعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية¹.

وفيما يتعلق في الفرق بين الحركات الاجتماعية والثورة فالحركة الاجتماعية تنظم اجتماعي له هياكله ومؤسساته التنظيمية ويهدف إلى تحقيق أهداف بعينها، ومن وسائل هذه الحركات الثورة والتي يمكن ان تكون وسيلة لتحقيق وتجسيد أهدافها، لذلك قد نجد في الثورة الواحدة حركات اجتماعية مختلفة ومتنوعة الأهداف والاختصاصات، تشترك في إشعال الثورة²، إضافة إلى أن الحركة الاجتماعية تتطلب الاستمرار ولا تستهدف نظام حاكم، وقد تكون بهدف اعتراف بهويات جماعات أقلية أو مطالب بيئية، أو مطالب ثقافية، ويكون التغيير فيها جزئياً على عكس الثورات التي تستدعي التغيير الفجائي والسريع وتكون موجهة نحو سلطة سياسية بهدف تغييرها كلية ٠.

3- الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني:

أصبح يشكل مفهوم المجتمع المدني في التطورات السياسية والثقافية الحالية أحد أهم النقاشات الدائرة حول التغيير ومضمونه ووسائله فالمجتمع المدني ينظر إليه كنتاج لتحولات العميقة التي مست الدول الغربية وتنامي تغيير الفواعل من غير الدول، فهو رد على سلطة الحزب الواحد في الدولة الشيوعية بإيجاد مرجعية اجتماعية خارج الدولة، وهو الرد على بيروقراطية وتمركز عملية اتخاذ القرار في الدولة الليبرالية، وهو الرد على سيطرة اقتصاد السوق على الحياة الاجتماعية، وهو الرد على دكتاتوريات العالم الثالث وعلى البنى التقليدية فيه، وعليه فهو أحد الركائز التمثيلية التي

¹ - خير الدين حسيب، الربيع الديمقراطي العربي : الدروس المستفادة ، مجلة المستقبل العربي، العدد 386، 2011، ص5.

² - المعهد المصري لدراسات، قراءات نظرية: الثورات السياسية - المفهوم والأبعاد، القاهرة (د.د.ن) أبريل 2016، ص5.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي

تلجأ إليها المجتمعات لتعبير عن تفضيلاتها السياسية والثقافية والاجتماعية بعيداً عن سلطة الدولة وإملاءاتها¹.

وقد شهد تناول مفهوم المجتمع المدني اجتهادات العديد من المدارس الفكرية خاصة الليبرالية والماركسية بحيث تناول مفكروها المفهوم والغاية من وجوده في إطار الخلفية الفكرية التي حكمت كل مدرسة، بحيث تم تناوله في فترة القرن الثامن عشر على أنه الوسيط مؤسسات الدولة وبقية أطراف المجتمع من حيث الموقع، وعلى هذا نحو أكد ألكسس دو توكفيل *Alexie Tocqueville* على أهمية المنظمات النشطة ودورها في إطار الدولة، ويعد انطونيو فرامشي *Antonio Gramsci* أكثر الباحثين تناولاً لمفهوم المجتمع المدني أين اعتبره مجال للهيمنة في ظل سيطرة الرأسمالية بمعنى فرض القيود الثقافية والإيديولوجية للبرجوازية بينما تكون الدولة مجال تحقيق السيطرة²، يأتي تحقيق هذه الهيمنة بواسطة إيديولوجيا وعن طريق المثقفين في انتاج رأسمال رمزي³، وهو مجموعة من البنى الفوقية التي تضم النقابات والأحزاب والصحافة والكنائس وغيرها، وبهذا يشكل عنده الرأي العام غير الرسمي⁴.

أما من حيث تناول المجتمع المدني عربياً فقد ظل محكوماً بالواقع الذي نشأ فيه، على عكس ما هو واقعه في المجتمع الغربي إذ أنه مرتبط بتطور يتميز بسياقات سياسية وثقافية أحدثت نضج في الحياة السياسية والاجتماعية، وهو ما كان غائب عن المجتمع العربي لذلك عادة ما يجرى تسمية العديد من الجمعيات والنوادي التي تسيطر عليها القوى الدينية والسياسية التقليدية، وخرى

¹ - أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

2000، ص 11

² نفس المرجع، ص ص، 25 - 31.

³ - العياشي عنصر، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر نموذجاً، مجلة إنسانيات، عدد 13، 2001، ص 67.

⁴ - سلمى كوندو، جدلية التناول المفاهيمي للمجتمع المدني في ظل التنظير السيوسولوجي - مقارنة سوسيو تاريخية -

مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 16، عدد 1، 2019، ص 218.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي

العمل النقابي القديم يسمى المجتمع المدني¹، وهي لا تعكس حقيقة مفهوم المجتمع المدني، بالإضافة إلى النشأة الخارجية لدولة العربية التي اتسمت بالتسلط ولم تهيئ تطوره بشكل سليم أصبحت هي المهين الأبرز على مختلف الفاعليات المدنية والسياسية إما بالمراقبة أو الاختراق أو منع إقامته وحتى التحكم في أنشطته من خلال تمويلها.

ومن حيث الفرق بين المجتمع المدني والحركات الاجتماعية فعادة ما يتم استخدام المفهومين لتوصيف ظاهرتين مختلفتين تشتركان في حالة العمل الجماعي لكن تختلفان من حيث المعيار أو أسلوب العمل أو الهدف، أيضاً ما يمكن رصده كفرق بين المصطلحين إذ يشير مفهوم المجتمع المدني إلى سمات الجمعيات في المجال العام أو الساحة العامة ودورها في السياسة والمجتمع²، أما مفهوم الحركة الاجتماعية فيشير إلى عمليات التعبئة والعمل بالإضافة إلى ذلك تختلف المفاهيم في دلالاتها المعيارية فيما يتعلق بالمعايير الديمقراطية وطريقة تعاملها مع الأحداث، بالإضافة إلى ذلك، قد تستخدم الحركات الاجتماعية العنف كوسيلة للاحتجاج، في حين أن المجتمع المدني قد يرافق الأفراد بشكل دائم في حياتهم اليومية .

ثانياً: الانتقال من الصراعات الفئوية إلى الحركات الاجتماعية

تطورت دراسة الحركات الاجتماعية بوتيرة متزامنة مع الأحداث التي شهدها العالم في أواخر القرن الماضي، بحيث عبرت عن تحولات عميقة مست القيم المرتبطة بالمجتمع³، كالتي ظهرت في الحركات الأمريكية المدافعة عن حقوق المدنية والمناهضة للحرب، وكذا عصيان فرنسا والاحتجاجات الطلابية في ألمانيا وغيرها والحشود المؤيدة للديمقراطية، وتنامي الحركات النسائية والبيئية.

¹ - عزمي بشارة، *دراسة نقدية للمجتمع المدني*، ط6، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 301.

² - Dieter Neubert and Antje danie, Civil society and social movements: conceptual insights and challenges in African contexts, *articl Critical african studies*, v 11, n11, 2019, p179.

³ - كيفين ماك دونالد ، *الحركات العالمية - الفعل والثقافة*، (ترجمة: جلال الدين عزالدين علي)، المملكة المتحدة: مؤسسة الهنداوي ، (د.ذ.ت)، ص 39.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي

فقد بدا واضحاً بعد هذه الأحداث أن المشهد السياسي والاجتماعي تغير بفعل وجود فاعلين اجتماعيين غير الأحزاب العمالية¹، والنقابات الممثلة لفئات التفاوت الطبقي وهذا ما جعلها تأخذ حيز كبير من الاهتمام لدراسة الحركات الاجتماعية والفعل الجماعي وأصبحت مبحث راسخ في البحوث العلمية والاجتماعية، ومكوّن ثابت من مكونات الديمقراطية ووجه جديد من المشاركة السياسية والشعبية غير التقليدية بطرح أكثر تنوع في إدارة اللعبة السياسية².

يشير آلان توري **Touraine Alan** في تناوله للفعل الجمعي وتطور الحركات الاجتماعية إلى التغيير الذي طرأ على الأفعال الجماعية التي أصبحت معبئة إلى ذاتها وليس العدو كمنهج الإضراب الذي استخدمه الاتحاد العام للعمال في فرنسا، بالإضافة إلى الدور الجديد للنساء اللاتي بدأن يثرن على قضايا سياسية واجتماعية (منع الحمل وحرية الإجهاض) ضمن تنظيم أكثر وعي³، إضافة إلى طبيعة الأهداف التي حددتها هذه الموجات الجماعية التي تستهدف تغيير الحياة والدفاع عن الحقوق بعيداً عن أي محاولة لخلق نموذج جديد للمجتمع.

وبهذا تشكلت حركات اجتماعية جديدة في كلا العالمين، في المجتمعات الصناعية والمجتمعات التي تدافع عن السكان الأكثر فقراً وتعرضاً للاضطهاد⁴، فقد انتقل العمل الجماعي من الموضوعات الاقتصادية إلى الموضوعات القيمية والأخلاقية⁵، ومن دور الأحزاب السياسية إلى فاعلين اجتماعيين جدد فالأحزاب عادة ما تدخل فك اللعبة السياسية والسلطوية وتتحرف عن مبادئها في الدفاع عنهم إلى العمل ضدهم فمثلا الأحزاب الجماهيرية الكبرى كانت هي أصل النظم الشمولية في القرن العشرين، بحيث تختلف الأحزاب السياسية عن الحركات الاجتماعية فالفرق

¹ - Abderrahmane rachik. **Nouveaux mouvements sociaux et protestations au Maroc**. Fondation du Roi Abdul-Aziz Al Saoud pour les Etudes Islamiques et les Sciences Humaines. anne2010.p8.

² - سيسيل بيشو وأولفيه فيليول وويليان ماتيو، **قاموس الحركات الاجتماعية الجديدة**، (ترجمة: عمر الشافي)، مصر : صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، (د.ذ.ت)، ص 124.

³ -توري آلان، نقد الحداثة، **المرجع السابق**، ص 322.

⁴ -Radosveta krastanva, **Les nouveaux mouvements sociaux Le cas du mouvement écologique en Bulgarie**, these Pour obtenir le grade de Docteur, Faculté de Droit et de Science Politique, nouvelleuniversitebulgare, l'année universitaire2015 ,p59

⁵ -Philip W. Sutton and Stephen Vertigans , isl amic new social movmment °radikal islam, al-qa ida and sosail movmment theory, Mobilization,, **Articel International Journal**,p 102.

واضحاً بينها إذ أن الأحزاب تتجه إلى الاستيلاء على السلطة¹، وتتجه الحركات الاجتماعية الجديدة لتفعيل الديمقراطية الداخلية وتطوير النقاش المتعلق بقضايا الفعل الجماعي بعيداً عن التفسيرات الماركسية التي ترجعها إلى الطبقات والتفاوت في تناول الأحداث الاجتماعية ضمن النموذج الطبقي والنسق البنيوي، وأنهوا القول بأن الصراع بين الطبقات بدأ يتراجع لصالح الحركات الاجتماعية المعاصرة، وأصبح يتميز النموذج المجتمعي الناشئ بأسماء متعددة ودالة "ما بعد الصناعي، التكنوقراطي، المبرمج"²، كما تتميز الحركات الاجتماعية الجديدة بكونها تمثل نماذج أخرى للهيمنة الاجتماعية تشكلت حول مجموعة من القيم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية³ ولا تميل إلى التحصيل المؤسسي أو السلطوي، إذ تعمل على إعادة بعث مفهوم المواطنة وتفعيل مشاركة المواطن خارج التشكيلات التقليدية⁴، إضافة إلى قدرتها على خلق أنماط احتجاج جديدة فالمحتجون يميلون للقيام بأفعال وأنشطة تختلف عن القيود التنظيمية ضمن انخراط أكثر شمولية وفعالية، مستوحى من نماذج الشبكات المرنة، كما أنّ مواضيعها الثقافية والقيمية أصبحت أكثر انفتاحاً على موضوعات كانت من قبل تعتبر محصورة في التناول والدفاع عنها⁵، وعليه تتميز هذه الحركات بأنها بعيدة عن الحصر ضمن طبقة واحدة أو هوية واحدة فهي تتسم بتنوع ثقافي واجتماعي مرتبط بأهداف التغيير المستقل.

¹ - توري آلان، نقد الحداثة، المرجع السابق، ص 323.

² - فرنسيسكا بوليتا وجيمس جاسبر، الهوية الجمعية والحركات الاجتماعية، (ترجمة: نائل ديب)، مجلة العمران، العدد 33، صيف 2020، ص 170.

³ - Abd errahmane rachik. Op.cit, p8.

⁴ - إبراهيم البيومي غانم، الحركات الاجتماعية تحولات البنية وانفتاح المجال، مركز الوفاق الإنمائي للبحوث والدراسات، على الموقع: <https://wefaqdev.net/writer181.html>، تاريخ التصفح: 2021/4/21.

⁵ - سيسيل بيشو وأولفيه فيليول وليليان ماتيو، المرجع السابق، ص 126.

* - اعتمدت الجماهير المحتجة على الرسائل من الهاتف المحمول للوصول إلى ساحة إدسا edsa كان نص الرسالة { توجهوا إلى إدسا بملابس سوداء } وقد نجحت في التجمهر بالساحة في جانفي 2001، للمطالبة الرئيس بالتحدي (جوزيف استرادا)، لتفصيل أكثر أنظر تشارلز تيلي، الحركات الاجتماعية، ص 193.197.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي

إنّ هذا التوجه الجديد في المواضيع والطرح، والاحتجاج رافقه وسائل التطور التكنولوجي الرقمية فقد اعتمدته الحركات الاجتماعية منذ احتجاج الفلبين* بالاعتماد على الرسائل، أي أصبح لتقنية الاتصال أن تمد النشاط، وعامة المحتجين بالتواصل الفعال والسريع، وبهذا تكون الفلبين قد أسست لجماهير قادرة على التناغم والتنسيق والعمل على قضية موحدة دون الحاجة لفهم أو معرفة بعضهم البعض فهذه **حشود ذكية** كما اصطلح عليها "هوارد والجود" **Weil good Howard**، وبالتالي خلق بيئة للاتصالات لا يمكن للحكومة مراقبتها بسهولة، أو الوقوع تحت سيطرتها، وقد شهد العالم موجات مماثلة في القدرة على استخدام التقنية لتنظيم الاحتجاج والتظاهر، وهي الخاصية الأبرز في نشاط الحركات الاجتماعية في القرن الواحد والعشرون بحيث تمكنت من تفعيل إمكانياتها على إحداث التغيير واستغلال الفرصة خاصة في زمن العولمة، والانتشار الهائل لشبكات الأنترنت¹، إضافة الى التوجه العالمي الموحد فيما تعلق بالقضايا السياسية والثقافية وضرورة احترام الحريات والحقوق، فإنه توجد العديد من الحركات الاجتماعية الجديدة متصلة ببعضها البعض عن طريق القضايا التي تدافع عنها، ويلخص الجدول الآتي الفرق بين الحركة التقليدية والجديدة :

جدول رقم (1) يوضح الفرق بين الحركات الاجتماعية والاحتجاجية:

الأهداف	الحركات الاجتماعية التقليدية	الحركات الاجتماعية الجديدة
تغيير قيم ثقافية على مستوى الأبنية الاجتماعية	تغيير القيم الثقافية على المستوى الفردي	تغيير القيم الثقافية على المستوى الفردي
القاعدة الاجتماعية	طبقات اجتماعية، الفئات العمالية	جماعات متعددة، القاعدة الشعبية
وسائل الفعل	تنظيم المسيرات	تعبئة وتحريك الجماهير (الاحتجاجات)
التنظيم	التنظيم البيروقراطي	نماذج تنظيمية أكثر مرونة

إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر: أمل عبد ربه وعلي عبد الرزاق، الحركات الاجتماعية الجديدة والحقوق الإنسان : تحليل نقدي لخطاب حركات مناهضة العولمة بمصر، ورقة بحثية قدمت بالمؤتمر التأسيسي الحراك العربي يسائل العلوم الاجتماعية ، 2013/3/19، بيروت .

¹-كيفين مكدونالد، المرجع السابق ، ص 25.

من خلال ما سبق يمكن رصد صفات وخصائص الحركات الاجتماعية الجديدة التي ظهرت في سياق اجتماعي جديد، باعتبار أنها نموذج للعلاقات الاجتماعية والسياسية الجديدة في توجهها وأسلوبها وتنظيمها وبالتالي تتميز عن التقليدية¹ بالخصائص التالية :

1- مباشرة الاحتجاجات باسم الأخلاق وليس لمصالح مجموعات اجتماعية معينة ، بل تتصف بالكلية.

2- موجهة نحو المجتمع المدني أكثر من الدولة، بحيث تركز على النواحي الثقافية، بهدف تغيير النظرات الشعبية وليس توجهات النخبة.

3- تتميز بالمرونة وعدم اعتماد النظام الهرمي.

4- تعتمد في الحشد الشعبي للاحتجاجات على صنع الصور بشكل فاعل في جذب الخال والشعور الشعبيين، خاصة الاعتماد على وسائل الإعلام.

وفي مساهمة معرفية نحو إيجاد تركيب بين الحركات الاجتماعية التقليدية والجديدة قدم ماريو ديانى Mario Dinai من خلال المدخل الثقافي وأهميته في تشكيل إدراكات المشتركين للأهداف والاستراتيجيات عملاً عرف فيه الحركات الاجتماعية وميزها عن أنماط أخرى من العمل الجمعي بقوله: "دينامية اجتماعية معينة، تمثل في عملية فيها يصوغ عاملون محترفون متعددون، أفراداً كانوا أو مجموعات غير رسمية، و/أو منظمات، عبر عمل مشترك، و/أو عبر الاتصال، تعريفاً مشتركاً عن أنفسهم على أنهم جزء من الطرف نفسه في النضال الاجتماعي، ويعملهم هذا، يوفرون معنىً للأحداث الاحتجاجية غير المترابطة بدونه أو الممارسات النزاعية الرمزية، ويكشفون عن ظهور نزاعات ومسائل محددة...هذه الدينامية تظهر في تعريف الحركات الاجتماعية على أنها تمثل في شبكات تفاعل غير رسمي بين عدد من الأفراد، أو المجموعات و/أو التنظيمات، مشاركة في نزاع سياسي و/أو ثقافي، على أساس الهوية الجمعية المشتركة"².

¹ - كيث ناش ، المرجع السابق، ص208.

² -Mario Diani, The concept of social movement, Boccotii UniversityMilan, Received 10 September 1990, p7.

الملاحظ من هذا التعريف المركب أن دياني Mario Dinai لا يقيم فصلاً واضحاً بينما هو سياسي وثقافي أو أنه يشير إلى نوعين مختلفين من الصراع فكل النزاعات حسبته تحدث في الثقافة، إذ تعبر الحركات الاجتماعية عن تفاعلات غير رسمية تحدث بين مختلف الأفراد والجماعات والتنظيمات، فهذه التفاعلات مكوّن أساسي وضروري لتحريك نشاط الحركة، كما تنتج ممارسات يعبر من خلالها الفاعلون عن مواقفهم في مجموعات واسعة من العمليات الاجتماعية، وتحليل التحديات العامة القائمة، والصراعات السياسية، وهو ما يلتقيان فيه التقليديين والجدد بوجود التفاعل غير رسمي للحركات الاجتماعية¹.

ومما يمكن رصده من نقاط تركيب بين التقليديين دور و أهمية التعريف بالهوية الجمعية للحركة والنشطاء إذ تعزز انتماء أفرادها وأسباب التحاقهم بالعمل الجمعي، بحيث تمثل هذه الهوية أهمية التعريف الرمزي وإعادته للأحداث والمسائل والنشاطات، يهدف انخراط هؤلاء الفاعلين والعاملين الاجتماعيين لتعزيز التغيير الاجتماعي سواء كان موجهاً على مستوى النظام أو أي مستوى آخر، ما يجعل هذا التركيب الذي قدمه دياني Mario Dinai مفيداً هو أهمية السياسة الثقافية في فهم كلا التوجهين وهو ما عمل كلاهما على التنظير له².

تتميز الحركات الاجتماعية بأنشطتها الجماعية وهويتها المشتركة وهدفها الموحد الوجه نحو التغيير في مستويات مختلفة والهادفة لتحقيق المطلب الجماهيري المتمثل في الاستقرار السياسي، وعليه تؤدي الحركات الاجتماعية دوراً بارزاً في التأثير على الاستقرار السياسي .

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للاستقرار السياسي

يرتبط تحقيق الاستقرار السياسي بجملة من المتطلبات السياسية و الاقتصادية والثقافية، ويتوقف تحقيقها على قدرة النظام السياسي على الاستجابة لتطلعات الجماهير، ما يدعم ديمومته وتعزيز شرعيته.

¹-Mario Diani, The concept of social movement, op.cit.p8.

²- كيث ناش، المرجع السابق ، ص 277.

أولاً : ماهية الاستقرار السياسي

الاستقرار في اللغة مشتق من الفعل اسْتَقَرَّ ويعني الثبات والسكون، أي بمعنى التوازن والرسوخ، فقد عرفه "ابن منظور" في "لسان العرب" أن الاستقرار من الفعل اسْتَقَرَّ وهو من فعل القر أي القرار في مكان، نقول قَرَرْتُ، أَقَرَّ قَرَاراً، وَقَرَرْتُ قُرُوراً¹. وهذا المعنى ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى "ولكم في الأرض مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ" سورة البقرة آية 35.

وقد ورد في المعجم الفرنسي "la rousse" بأنه "بقاء الحالة أو الوضعية كما هي عليه، أي وجود حالة من التوازن المستمر"².

وجاء في الموسوعة البريطانية "britannique encyclopédie" بأنه الوضع الذي يحافظ فيه النظام السياسي على حاله في الأزمات وبدون صراع داخلي³.

وعليه فإن الاستقرار لغةً يعني الثبات والسكون والبقاء في أوضاع الأشياء، وعدم الاستقرار يعني زوال هذه الحالة، وهو في المعنى العام الهدوء والسكينة وعدم الاضطراب والتبدل السريع.

أما من الناحية الاصطلاحية فإن الاستقرار السياسي في العلوم الاجتماعية يعني ثبات الوضع الاجتماعي الذي لا يطرأ عليه تغيير فجائي داخلي أو خارجي يفقده الحالة التي كان عليها، ويشير الاستقرار سياسياً إلى الجوانب المتعلقة بالممارسة السياسية التي تكون في حالة ثبات وعدم تغيير⁴.

شكّل مفهوم الاستقرار السياسي موضوعاً بحثياً خاض فيه العديد من المفكرين والباحثين من أجل وضع تعريف إجرائي له، يربط بينه وبين مؤشرات اميريقية لقياسه، وبين العلاقة بينه وبين

¹ - سهيلة هادي، الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد 10، عدد3، سبتمبر 202018، ص 126.

² - كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار في شمال إفريقيا-دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، 2012/2011، ص50.

³ -محمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 15، جوان 2015، ص310.

⁴ - سهيلة هادي، المرجع السابق، ص 126.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي

الظواهر السياسية التي تحدث أثناء العملية السياسية وما يحدث داخلها من تفاعل بين بيئات النظام السياسي وحدوده، لذلك يعالج هذا المفهوم ضمن حركية النظام واستمراره، بحيث يشير في تعريفه الإجرائي إلى "قدرة النظام السياسي على القيام بوظائفه والاستجابة لمطالب الجماهير والتكيف مع متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية"، على نحو يكسبه الشرعية اللازمة لاستمراره وتحول دون تعرضه لأية أعمال عنف أو صراعات يصعب السيطرة عليها (بالطرق السلمية وفي إطار الالتزام بالقواعد الدستورية)¹، تعبر حالة الاستجابة التي يبديها النظام اتجاه المطالب الجماهيرية عن حالة رضى بين الطرفين ولا مجال للعنف السياسي، في إطار احترام السيادة القانونية والدستورية ما يسمح بتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي².

وجرى الربط بين الاستقرار السياسي وبين مختلف الظواهر السياسية وهو ما يعكس تعدد التعاريف التي تناولته فمثلا يتناوله "صامويل هنتكتون" Samuel P. Huntington من خلال المشاركة السياسية إذ تعني حالة الاستقرار السياسي وجود علاقة بين المشاركة السياسية والمؤسسية السياسية إذ يعتمد الاستقرار السياسي على نسبة إضفاء الطابع المؤسسي إلى نسب المشاركة السياسية، وكلما زادت المشاركة السياسية لابد أيضا أن يزيد مقدار تعقيد المؤسسات السياسية في المجتمع واستقلاليتها وقدرتها على التكيف وتماسكها للحفاظ على الاستقرار السياسي³، بحيث قسمه إلى ثلاث مستويات منخفضة ومتوسطة ومرتفعة، وعند قياس هذه المستويات في المجتمعات فإنه يتسنى تحديد نوع النظام السياسي ضمن نوعين رئيسيين من النظام مدني وبريتوريا.

ويعرفه "ريتشارد هيغوت" Richard Hugot بأنه "قدرة المؤسسات النظام على تسيير الأزمات التي تواجهه بنجاح وحل الصراعات القائمة داخل الدولة بصورة يستطيع معها أن يحافظ عليها في

¹ - شايب الذراع يمينية، المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، مجلة الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد 21، جانفي 2018، ص 109 .

² - عادل ياسر ناصر، أزمات ومركزات الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، مجلة السياسة والدولية، عدد 25، 2014، ص 220.

³ - صامويل هنتكتون، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، (ترجمة حسام نايل)، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 2017، ص 105.

منطقة تمكنه من إنهاء الأزمات والحد من العنف السياسي وتزايد شرعية النظام¹ "يمكن لكثير من التغييرات السياسية التي تحدث في الأنظمة السياسية الزيادة في شرعية النظام وفعاليتها اتجاه تلبية مطالب الجماهير والحد من العنف السياسي بإتباع وسائل التغيير عبر الدساتير والنصوص القانونية والإجراءات الديمقراطية .

ويعرفه "آلان بال" Alan. P بأنه "حالة من الاتفاق العام بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية" ما يعني قبول الأغلبية الكبرى من المجتمع بوجود حاكم يمارس السلطة وفقاً لقيم ومعتقدات متعارف عليه بين الأطراف، حيث تعد كفاءة النظام السياسي وفعاليتها في إدارة المجتمع وتجسيد قيمه إحدى وسائل بناء الشرعية السياسية وتكريسها التي من شأنها توفير قدر عالٍ من الاستقرار السياسي والذي يعد مؤشراً دال على وجوده في النظام السياسي²، فشرعية النظام تزيد أو تقل طبقاً لقدرته على الاستجابة لمطالب الجماهير، وتلبية متطلبات التغيير المحكومة بالآليات الدستورية حفاظاً على استقرار النظام السياسي³.

في المقابل تعرفه "تفين مسعد": "ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف قدراته ومؤسساته لإجراء م يلزم من التغييرات لمواجهة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعماً لشرعيته وفعاليتها"⁴، بحيث يتعين على النظام السياسي الاستجابة لما تطرحه البيئة الداخلية من متطلبات تسمح بتحقيق رضى جماهيري وعدم مواجهتها باستخدام الإكراه والعنف والسماح بالتغيير السلس.

ويرى "سعد الدين العثماني" أن الاستقرار السياسي يرتبط بمدى قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات التي تبرز دخل المجتمع، بدرجة تحول دون وقوع العنف

¹ - صالح أبو عافية، المرجع السابق، ص 310 .

² - أمين بلعيفة وعبد النور زوامبية، أزمة الشرعية السياسية في الأنظمة العربية وانعكاساتها على الاستقرار السياسي والاجتماعي ، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية ، عدد1، 2019، ص260.

³ - حسين عبد القادر، الشرعية السياسية في ظل الأنظمة العربية -الواقع والمأمول -، مجلة مجلة البحوث السياسية والإدارية ، مجلد6، عدد 11، 201، ص160.

⁴ - سهيلة هادي، المرجع السابق ، ص 127.

فيه¹، بحيث يعرفه على أنه : "قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل مجتمعه بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ في دائرة تمكنه من القيام بما يلزم من تغييرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات الجماهير"².

تطرح التعريفات السابقة جدلية الاتفاق بين الباحثين حول اعتماد مفهوم محدد للعديد من الظواهر السياسية وذلك نتيجة التعدد والتداخل بين الرؤى الفكرية والإيديولوجية التي تصل حد التناقض، أو تجعل العديد منهم يعرض مفهوم الاستقرار باستخدام مفهوم المخالفة أي التعرض لمفهوم عدم الاستقرار السياسي بالتطرق للعوامل السلبية التي تحدث هذا الأخير كالعنف والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي، والضعف الأداء المؤسسي، كما يركز البعض منهم في تناول المفهوم على حسب طبيعة الدراسة والمجال البحثي فإذا كانت ترتبط بالمجال الاقتصادي فإنه يتناول ضمن مفهوم العدالة وتوزيع الثروات وغياب الصراع الطبقي³.

ثانياً : متطلبات الاستقرار السياسي

1-المتطلبات السياسية والثقافية :

يتوقف تحقيق الاستقرار السياسي والحفاظ عليه جملة من المرتكزات والمعايير الفكرية التي تسمح له بمواجهة التحديات الآتية من البيئتين الداخلية والخارجية، وتتعلق بالأساس على التدابير السياسية والاجتماعية دون الارتكاز على القوة العسكرية والأمنية⁴، من المتطلبات السياسية وجود أبنية سياسية متميزة على قدر من التخصص في المهام كل على حدى، منها ما هو مخصص للاتصال، ومنها ما هو مخصص للحفاظ على الأمن العام وغيرها، وأنظمة فرعية مستقلة، تتولى

¹ - الطيب بنة، الاستقرار السياسي، قراءة في إشكالات المفهوم ، مجلة المعيار، عدد16، ديسمبر2016، ص132.

² - نسيمة الطويل وصابرين فطوش، تأثير الاستقرار السياسي على مستويات الفساد في الدول العربية -قراءة في تقارير منظمة الشفافية الدولية-، مجلة الفكر، المجلد14، عدد2 ، ديسمبر2019، ص192.

³ - الطيب بنة، المرجع السابق، ص132.

⁴ - مليكة بوضياف، واقع الاستقرار السياسي في ظل الحراك الشعبي في المغرب بعد أحداث 2011، مجلة السياسة العالمية، المجلد5، العدد2، 2021، ص262.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي

مهام التعبير عن المصالح وتجميعها ومراقبة الحكومة سواء كانت سياسية أو اجتماعية، أو اقتصادية ما يضمن الحد الأعلى من التوازن بين مدخلات ومخرجات العمليات السياسية التي تحدث داخل النظام السياسي وتتمثل نتائجه في العدالة في توزيع الثروات والتنمية وحفظ الحقوق والحريات وتحقيق الأمن وتوسيع مجال المشاركة السياسية¹.

إضافة إلى وجود حالة من الرضى المتبادل بين السلطة والمجتمع حول الخيارات السياسية والتنمية ما يسمح بوجود ثقة متبادلة بين الطرفين تهيئ الطريق للعمل المشترك المبني على تواصل حقيقي بينهما، كما تعزز هذه الحالة تزايد شرعية النظام السياسي الذي يؤدي دوره بكل فعالية وكفاءة في صناعة السياسات وتنفيذها، ويحصل بذلك على تأييد وطاعة المحكومين للقوانين، ما يترتب عليه استقراراً كلياً في المجتمع دونما حاجة الدولة لاستخدام أدوات الإكراه والقمع لفرض سلطانها بحيث يعتبرها ماكس فيبر بقوله "بدون شرعية فإن أي نظام حكم يصعب عليه أن يملك القدرة الضرورية على إدارة الصراع بالدرجة اللازمة لأي حكم مستقر لفترة طويلة"²، فاستقرار أي نظام أو سلطة لا يتحقق من دون توافر عنصر الشرعية، ولذلك كان اجتتاب الوقوع في أزمة الشرعية هو غاية كل نظام سياسي يبحث على الاستقرار والديمومة، فمن دون توافرها يبقى النظام وسلطته غير قادرين على الحفاظ على الحكم أو ضمان استمراره، وفي ذات السياق يعتمد إرساء الاستقرار السياسي فتح العملية السياسية أمام المواطنين والسماح لهم بالمشاركة عن طريق الآليات المتعارف عليها دستورياً والتعبير عن مصالحهم.

من دعائم الاستقرار السياسي وجود تجانس فكري وثقافي بين القوي السياسية والسلطة الحاكمة وتبادل الآراء والأفكار حولها، فالإيديولوجية ليست فقط مجرد تبرير امتيازات الطبقة السياسية

¹ - سفيان فوكة ومليكة بوضياف، الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، مداخلة أُلقيت في الملتقى **التحولات السياسية واشكاليات التنمية-واقع وتحديات**، 18/17 ديسمبر 2008، كلية الحقوق والعلوم السياسية حسيبة بن بوعلي-الشلف - ، ص15.

² - أمين بلعيفة وعبد النور الزوامبية، **المرجع السابق** ، 254.

وسلطتها، بل جزء فعال من النظام الذي هو في حد ذاته إعادة إنتاج الثقة في النظام وليس خوفاً منها¹.

2- المتطلبات الاجتماعية:

يتعلق هذا الجزء من دعائم تحقيق الاستقرار السياسي بقدرة النظام على القيام بوظائفه الضبطية والقدرة على استخدام قدراته التوزيعية، بحيث تتمثل القدرة التنظيمية لنظام في قدرة ممارسة النظام للرقابة على السلوك السياسي للفرد والجماعات الخاضعة للنظام، باستخدام القوة الشرعية التي تسمح بتنظيم العقود وحماية الحقوق والحريات والأشخاص والممتلكات في إطار الحدود دون الوصول لحالة من العنف السياسي²، أما القدرة التوزيعية فهي تشير إلى توزيع السلع والخدمات والفرص بشكل عادل ما يضمن تعزيز أدائه وضمان الثقة والرضى، ولتأمين بقاءه واستمراره حسب غابريال أماند **Gabriele Amand** فإن عليه القيام بهذه الوظائف بفعالية³.

3- المتطلبات الاقتصادية :

ترتبط الدعائم الاقتصادية بقدرة النظام على توفير الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي وتوزيعها على نحو متساوي، وهذا من خلال تعبئة الموارد البشرية والمادية من البيئتين الداخلية والدولية، فالمتطلبات الاقتصادية تعني زيادة قدرات الدولة على إعادة تنشيط المؤسسات العامة أي تصميم قواعد وقيود فعالة لكبح الأعمال التعسفية للدولة ومكافحة الفساد وإخضاع مؤسسات الدولة لدرجة أكبر من التنافسية بغية زيادة كفاءتها وتوفير أجور وحوافز أفضل للموظفين العموميين من أجل تحسين الأداء، وهذا يعني أيضاً جعل الدولة أكثر استجابة لاحتياجات الناس⁴، وأصبحت العديد من النماذج العالمية تربط الاستقرار السياسي بالاستقرار الاقتصادي من خلال دراسة عدة مؤشرات

¹ - سفيان فوكة ومليكة بوضياف، المرجع السابق، ص 15.

² - محمد شلبي، منهجية التحليل السياسي، الجزائر: دار النشر الجامعية، 1997، ص 169.

³ - عبد القادر عبد العالي، محاضرات النظم السياسية المقارنة، جامعة مولاي الطاهر السعيدة، السنة الجامعية 2007/2008، ص 32.

⁴ - سفيان فوكة ومليكة بوضياف، المرجع السابق، ص 16.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي

كنسبة الفقر والبطالة، والتضخم الاقتصادي بين الطبقات، ودرجة وحجم الفساد الإداري في مؤسسات الدولة ورضى المواطنين عن العيش من عدمه، فكلما كانت هذه المؤشرات في الحد الأدنى كلما اتجهت المجتمعات نحو الاستقرار والعكس صحيح¹.

ثالثاً: مؤشرات الاستقرار السياسي :

يعتمد الباحثون في دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي على مجموعة من المؤشرات المتعددة سواء تعلقت بالعمليات السياسية الرسمية في الدولة أو غير الرسمية أو تلك المتعلقة بالجانب الاجتماعي، بحيث يعتبر وجودها مجتمعة حالة دالة على ترسيخ الاستقرار السياسي وتعميقه .

✓ نمط انتقال السلطة

يقصد بنمط انتقال السلطة العملية التي يتم بها إسناد السلطة لمليء فراغ أو لإحداث تغيير في هرم السلطة، أو من خلال أسلوب تداول السلطة²، والتي تحدث وفقاً للآليات الدستورية والقانونية حسب النظام السياسي المعتمد في الدولة، ويعتبر النمط الانتخابي النمط الدستوري السلمي الذي يكرس التداول على السلطة والذي يحقق الأنظمة الديمقراطية، بحيث يضمن انتقال السلطة مؤقتاً لصالح قوى سياسية كانت في المعارضة مقابل نزول أخرى كانت في السلطة لفقدانها الأغلبية، في حالة من الرضى والتوافق ما يجبر التغيير أمراً سلس يعكس رغبة الأغلبية من دون المساس بالشخصية القانونية لدولة أو التهديد بزوالها أو تعريضها لخطر ما³.

يحدث نمط انتقال السلطة وفقاً للعديد من النماذج تتنوع بين الأنماط التقليدية والمتمثلة في النمط الوراثي ونمط تعيين غير أنها لا تلائم التطورات السياسية الحالية ويشكل النمط الانتخابي النمط الحديث فهو أسلوب سلمي وديمقراطي يضمن الاستقرار واحترام الضوابط القانونية والدستورية،

¹-حسن بدر الشافعي، اتجاهات وإمكانيات إعادة الاستقرار السياسي في الوطن العربي "مصر نموذجاً"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 75، 2016، ص19.

²-جبار عبد الجبار، التداول على السلطة في الدول العربية،-دراسة مقارنة- رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2015/2016، ص 33 .

³- نفس المرجع، ص48.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي

والحفاظ على المصلحة العامة دون اللجوء للأساليب العنيفة والانقلابات العسكرية والسياسية، وترجع أهمية هذا النمط لكونه يعبر عن الإرادة الشعبية التي تسمح باختيار الحاكم، كما يسمح بتغيير منتظم ودوري لسلطة ويجنبها الفراغ السلطوي¹.

✓ شرعية النظام السياسي:

يقصد بالشرعية السياسية الطاعة السياسية أي تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم له طواعية لاعتقادهم أنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة ويعبر عن قيمها وتوقعاتها، ويتفق مع تصورها حول السلطة وممارستها²، إذ تعبر أحد أبرز المقومات التي يعتمد عليها النظام السياسي في تحقيق مصادر قوته واستمراره واستقراره، أين تمتنع السلطة السياسية عن ممارسة القوة والقهر وبالتالي كسب الرضى الجماهيري وتحقيق الاستقرار السياسي، بحيث يعتبر الاستبداد والتسلط من مظاهر فقدان الشرعية وبالتالي عدم الاستقرار وانتشار الفوضى والعنف السياسي .

✓ تدعيم المشاركة السياسية:

يقصد بالمشاركة السياسية مجمل الأنشطة التي يقوم بها الأفراد والجماعات بهدف التأثير في العملية السياسية، ومن مظاهر المشاركة السياسية التصويت وحضور المؤتمرات والندوات، الانخراط في المؤسسات الوسيطة مثل النقابات والأحزاب السياسية ومختلف فعاليات المجمع المدني، والترشح للمناصب العامة، وتقلد المناصب السياسية، ويعرفها **لوسيان باي Lucien Bey** مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية"، كما يعتبرها **صامويل هنتنغتون Samuel P. Huntington** ذلك النشاط العادي الذي يقوم به المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية صنع القرار السياسي سواء كان فردياً أو جماعياً، منظماً أو عفويماً، متواصلأ أم

¹- نفس

²- المرجع، ص 38.

²- حسين عبد القادر، المرجع سابق، ص 160.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي

متقطعاً، سلمياً شرعياً أم غير شرعي وعنيف، فعال أم غير فعال¹، و تعد المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم وهي الحالة التي يتوافر للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية، بذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شريعة السلطة السياسية.²

✓ محدودية التغيير في المناصب السياسية:

القصْد من محدودية التغيير في المناصب السياسية مدى ثبات القيادات السياسية في السلطة التنفيذية، إذ يعد ذلك مؤشراً هاماً على الاستقرار السياسي على أن يكون هذا البقاء محدداً بفترات حسب ما يتضمنه دستور الدولة أي عدم سقوط الحكومة أو أي منصب سياسي قبل إيفاء فترة حكمها القانونية³، إضافة إلى تحقيق الرضى الجماهيري على السلطة الحاكمة التي تصل وفق الآليات الدستورية للحكم.

¹ - نوال مغزيلي، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: بين انعدام الوعي وفقدان الثقة في النخب، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية، تاريخ النشر: 2017/4/17، على الموقع: تاريخ التصفح

https://democraticac.de/?tag=%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A8%D9%8A%D9%86#google_vignette

2021/08/16:

² - شاهر الشاهر، الاستقرار السياسي معايير ومؤشرات، 2016/8/31، على الموقع:

https://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=73497

، تاريخ التصفح 2021/08/16.

³ - شاهر الشاهر، الأقليات وعدم الاستقرار السياسي، مجلة روافد، مجلد 3، العدد 02، 2019، ص 143.

✓ المأسسة (المؤسسية):

يعرفها "صامويل هنتنغتون" Samuel P. Huntington العملية التي تكتسب من خلالها المؤسسات والإجراءات قيمة واستقراراً وهي المعايير التي يقاس بها درجة قوة الحكم ومدى فعاليته من خلال مؤسسات النظام التي تتميز بتعدد الأبنية والوظائف، ما يعطي لنظام ثبوتاً وأداءً فعالاً¹، وتحدد مأسسة النظام السياسي من خلال المؤشرات التالية:

- **التكيف:** ويقصد بها مواجهة التحديات التي تأتي من البيئة الداخلية للنظام السياسي، فكلما نجح النظام في مواجه التحديات والتكيف معها زادت قدرته على التكيف بأعلى درجة²، وهذا على أساس المعايير التالية:
- **العمر الزمني:** كلما كانت المؤسسة أكثر قدماً واستمرت لفترة أطول كان احتمال استمرارها في البقاء أعلى من المؤسسات الأقل قدماً منها.
- **العمر الجيلي:** قدرة المؤسسة على البقاء رغم تغيير القيادات وطرق انتقال القيادة بطريقة سلمية وسلسلة من جيل إلى جيل آخر وليس في إطار الفئة الجيلية ذاتها، بحيث لا تؤثر على بقاء المنظمة واستقرارها وذلك بعد مضي الجيل المؤسس لها
- **التكيف الوظيفي:** قدرة المؤسسة على إنشاء وظائف جديدة وتعدد وظائفها، ويتمثل التكيف الوظيفي لدى المؤسسات في القدرة على تنويع وجلب مؤيدين وأعضاء جدد من فئات اجتماعية مختلفة.
- **التعقيد:** كلما زاد التعقيد كلما ارتفع مستواه المؤسسي، ويقاس التعقيد في المؤسسات السياسية درجة تعدد الوحدات الفرعية وتنوعها، ودرجة تعدد الوظائف وتنوعها.
- **الاستقلالية:** ويقصد بها "مقدار الوجود المستقل للتنظيمات والإجراءات السياسية عن تجمعات وطرائق سلوك اجتماعية أخرى"، فكلما تمتعت المؤسسة باستقلالية كلما أمكن وصف النظام السياسي بأنه نظام مؤسسات، وفي المقابل كلما كان النظام السياسي من خلال مؤسساته تابعاً

¹ - عبد القادر عبد العالي، المرجع السابق، ص 33.

² - نفس المرجع.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي

وخاضعاً لنفوذ فئات اجتماعية عائلية، عشائرية، كلما أمكن الحكم عليه أنه ينقصه الحكم الذاتي وأنه يعكس ممارسة عالية من الفساد السياسي، وذلك من خلال: الاستقلالية في الميزانية، الاستقلالية في تولي المناصب وتجنيد الأعضاء داخل المؤسسة¹.

• **التماسك:** يقصد به درجة الرضا والاتفاق بين أعضاء المؤسسة من خلال مدى شعور الأعضاء بالانتماء للمؤسسة، مستوى الخلاف داخل المؤسسة ووجود أجنحة داخلها، مدى وجود خلاقات وصراعات داخل المؤسسة، وكيفية تسوية الصراعات الداخلية. المؤسسات تواجه تحدياً في تماسكها بدخول فئات جديدة وأعضاء جدد، كما يتأثر التماسك بدرجة استقلالية المؤسسة عن تأثير القوى الخارجية. فهناك مواصفات سلوكية ضرورية في استمرار وتأمين لحمة المؤسسة تتمثل في التنسيق والانضباط بين أعضاء المؤسسة وفروعها المختلفة، والعمل الجماعي الذي يتوفر داخلها.

✓ **الاستقرار البرلماني:** يعتبر البرلمان هيئة مستقلة عن السلطتين التنفيذية والقضائية وهو ممثل الشعب بناءً على اختياره، وعليه لا يمكن حله أو إسقاطه قبل استيفاء مدته القانونية باعتبار أن شرعيته مكتسبة من الشعب².

✓ **غياب العنف السياسي (اختفاء الحروب الأهلية وحركات الانفصال والتمرد):**

تشكل ظاهرة العنف السياسي إحدى مظاهر غياب الاستقرار السياسي في الدولة لأنه يعبر عن فقدان شرعية النظام والأمان، إذ يرتبط بمؤشرات سلبية كالحروب الأهلية والحركات الانفصالية والانقلابات العسكرية وعادة ما يتجه أحد الأطراف للاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر بالآخرين.

يعرفه **حسنين إبراهيم توفيق** بـ"السلوك الذي يقوم على أساس القوة لإلحاق الضرر والأذى بالمتلكات والأشخاص"³ ويتخذ الشكل السياسي إذ ارتبط بالأهداف أو الدوافع السياسية، فقد يكون فردي أو جماعي، سري أو علني، منظم أو غير منظم، وعادة ما تلجأ إليه السلطة للحفاظ

¹ - عبد القادر عبد العالي، **المرجع السابق**.

² - شاهر الشاهر، الأقليات وعدم الاستقرار السياسي، **المرجع السابق**، ص 144.

³ - سهيلة هادي، **المرجع السابق**، ص 128.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي

على النظام العام واستمرار بقاءه، وعليه إن ظاهرة العنف السياسي ظاهرة معقدة ومركبة تتداخل فيها عدة عوامل نفسية واقتصادية واجتماعية، فالانقسامات الاجتماعية والتفاوت الطبقي وزيادة معدلات الحرمان الاقتصادي، والبطالة والتمييز العرقي والهوياتي كلها عوامل تحرك الجماعات للممارسة العنف ضد الأنظمة التسلطية، في حين تستطيع السلطة هي الأخرى ممارسة قوة الإكراه المادي سواء لوأد حركات الانفصال أو لمقاومة طلبات الجماهير بالتغيير، أما الحركات الانفصالية والتمردات والحروب الأهلية فتمثل أعلى صور عدم الاستقرار السياسي، وذلك لتضمنها اللجوء إلى العنف على نطاق واسع¹.

✓ نجاح السياسات الاقتصادية للنظام :

يعتبر الاستقرار الاقتصادي أحد أهم دعائم تحقيق الاستقرار السياسي بحيث يوجه النظام السياسي أهدافه وغاياته نحو تحقيق التنمية وزيادة رفاهية الأفراد وتمكينهم من عيش الحياة الكريمة وبالتالي حشد التأييد والقبول الجماهيري لسلطة الحاكمة، ولتعزيز الاستقرار أكثر فإنه ينبغي زيادة دخل الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم، توفير فرص العمل والسلع والخدمات لإشباع حاجات المواطنين، بالإضافة إلى تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع خاصة تلك التي تشهد تنوعات عرقية وثقافية².

✓ الوحدة الوطنية وانتشار مبدأ المواطنة واختفاء الولاءات التحتية :

تعرف العديد من المجتمعات تنوعات اثنية وعرقية وقومية وعادة ما تكون هذه الأقرب لحركات الانفصال والتمرد وعدم الاستقرار السياسي، بسبب الولاءات التحتية المطالبة بالانفصال والحكم الذاتي أو الاستقلال، وهذا لغياب مبدأ المواطنة الذي يكفله النظام السياسي من خلال

¹ - شاهر الشاهر، الأقليات وعدم الإستقرار السياسي، المرجع السابق، ص 145.

² - سهيلة هادي ، المرجع السابق، ص132.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي

تعامله بالأسلوب الإيجابي معها والعدل في توزيع الحصص والحقوق واحترام التنوع الثقافي للأقليات، وتعزيز الوحدة الوطنية¹.

وعليه إن تحقيق الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية في حدوثها فالعديد من المجتمعات تشهد استقراراً نسبياً وتعاني في جانب آخر من مؤشرات، وحتى يتمكن النظام من تحقيق بقاءه واستمراره يتوجب عليه التعامل مع الطلبات والاحتياجات الجماهيرية القادمة إليه من البيئتين الداخلية والخارجية بنجاح، من خلال قيامه بوظائفه واستغلال كل قدراته للوصول لاستقرار مستديم وهذه المطالب ترفعها الحركات الاجتماعية وهو ما سنعالجه في هذا المبحث والمتعلق بطبيعة العلاقة بين الحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي.

¹ - صالح بوعافية، المرجع السابق، ص 221

المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين الحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي

تتحدد أهمية الحركات الاجتماعية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي بناءً على ما تظلم عنه من قدرة على تحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي على مستويات مختلفة للمجتمع، إذ أن أفعال التغيير وأهدافه التي تمارسها الحركات الاجتماعية في بيئتها تدعم غايات الاستقرار السياسي، كتحقيق مستوى عالٍ من المشاركة السياسية، ودعم مختلف الممارسات الديمقراطية كاحترام مبدأ التداول على السلطة عبر الآليات الانتخابية، كما تستطيع الحركات احتواء مختلف التوترات والفوارق الاجتماعية تجنباً للعنف وللاستقرار، على أن لا يقاوم النظام هذه التحولات فالاستقرار مرهون بمدى استجابة النظام وتكيفه مع مطالب المحتجين الآتية من بيئته الداخلية.

أولاً: دور الحركات الاجتماعية في التغيير السياسي

يأتي دور الحركات الاجتماعية في دعم التغيير السياسي والدفع به باتجاه يخدم المسار الديمقراطي، ويتيح الفرص لمشاركة الأفراد المنخرطون فيها صناعة القرارات وتوسيع مجالات الاستجابة بما يخدم مصالحها وأهدافها، من خلال امتلاكها لقنوات التأثير الفعالة والقدرة على استخدامها للموارد المتاحة، فهذه الحركات تعد عاملاً مؤثراً في تغيير توجهات النظام السياسي وقيمه، وتوجيه السياسات العامة نحو اتجاه أكثر خدمة مطالب الشعب¹، وعليه فإن استراتيجيات العمل الجماعي التي تعد ميزة ذاتية في الحركات الاجتماعية تساهم في نشر مبادئ العمل الديمقراطي.

يتعدى فعل لتأثير الحركات الاجتماعية من المجال الاجتماعي إلى المجال السياسي بحيث تنجح في توجيه الرأي العام نحو قضايا جديدة، أو التأثير على النخب السياسية والجماهير لصالح تنفيذ تشريعات وسياسات عامة، إضافة إلى قدرتها على ممارسة نوع من الرقابة الشعبية على المؤسسات العامة، وقد تستجيب الحكومات والاجهزة الإدارية لمطالبها، تختلف درجة هذه الاستجابة

¹ - بنة الطيب، المرجع السابق، ص 83.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي

من نظم إلى أخرى من خلال الاستماع لأعضائها أو تعيين نشطاء منها داخل الطاقم الحكومي وهو ما يشكل نوع من التعاون التصادمي¹.

وعليه يتم إدراج قضايا التي تدافع عنها ضمن السياسات العامة والبرامج الحكومية عن طريق اللجان الخاصة والوزارات الحكومية الجديدة وهي عبارة عن قنوات تستخدمها الحركات، و ويتوقف مجاز هذه الأنشطة على درجة الانفتاح السياسي وآليات التعامل مع المطالب والاحتجاجات فالنظم السياسية ذات النسق المفتوح تسمح بنشاطها وبالتالي تعزيز المشاركة السياسية وخلق مجالات جديدة لتأثير في صياغة برامج السياسة العامة².

ساهمت الحركات الاجتماعية الجديدة في فتح قنوات جديدة للمشاركة في المنظومة السياسية وتجاوز الممارسة التقليدية لديمقراطية الليبرالية التي تعتمد على الانتخابات بفعل قدرتها على طرح المشروع البديل ودعم مشاركة الشعب ذاته بشكل مباشر والاضطلاع بالمسؤولية المباشرة والتدخل في عملية صنع القرار السياسي، وهي تعبير واضح عن رفض مبدأ التفويض عن طريق الانتخابات، والتوجه نحو تفعيل الديمقراطية التشاركية التي تتميز بطابعها الاستيعابي بدمج جميع المواطنين المعنيين بالقرارات المتخذة³، وتمكينهم من التعبير عن آراءهم بأسلوب التداول كما هو المعمول بيه على المستويات المحلية والداخلية وبناء توافق الآراء.

ما نستخلصه من عمل الحركات الاجتماعية في الأنساق السياسية المفتوحة هو تعزيز الثقافة الديمقراطية بدمج الحاجة إلى التغيير الاجتماعي مع المطالب السياسية وتعميم مبدأ الانتشار الديمقراطي كقيمة اجتماعية ونموذج ثقافي يمتد تأثيره للأجيال اللاحقة⁴، على عكس النظم التسلطية والاستبدادية التي تمارس نوع من الرقابة على حياة المواطنين وسلوكياتهم وتصريحاتهم، وتميل إلى التضييق على أنشطتهم السياسية وقمعها، يقابله صمت الشعوب خوفاً من دفع الثمن وتتنحو إلى

¹ - دوناتيل ديبلا بورنا و ماريو دياني، المرجع السابق ، ص 320.

² - هانك جونستون، المرجع السابق، ص 53.

³ - دوناتيل ديبلا بورنا و ماريو دياني، المرجع السابق ، ص 325.

⁴ - Radosveta KRASTANOVA .op.cit,p64.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي

اختيار عقلاني يفاضل بين تكاليف الاحتجاجات التي تقع بين الاعتقال أو الموت أو الهجرة¹، غير أنه يمكن لهذه النظم السقوط بسرعة بالغة، فبسبب صمت الجماهير لا يمكن التنبؤ بالمدى الحقيقي لاتساع السخط والاستياء حتى يقع حادث مفاجئ وكبير يكسر الصمت في الفضاءات الحرة².

مما سبق يتضح أن الحركة الاجتماعية هي آلية لصنع المصالح والتعبير عنها، ووفقاً لتقلي هي حزب سياسي ذو تطلعات واحدة ونظام معتقدات موحد، على عكس الحزب الذي اعتبره حركة اجتماعية مستأنسة ومرشدة³، وبهذا فهي تعكس المنطلق التفسيري النظري لأعمال الفرصة السياسية أو نظرية العملية السياسية التي تغطي البيئة السياسية للحركات والتي أغفلتها التفسيرات النظرية السابقة كتعبئة الموارد⁴، أين تلعب الأبنية السياسية المفتوحة دافعاً محفزاً باتجاه تعبئة الجماهير نحو الاحتجاج الذي اتخذ منحنيات متصاعدة ومرنة ومختلفة في القرن الواحد والعشرين وبداية الألفية، بحيث نسجل تنوع في طرق وأساليب الاحتجاج بفعل تطور وسائل الاتصال الجماهيري خاصة الشبكات الاجتماعية التي صنعت فضاءات للالتقاء والتنظيم، مما يدفع الحكومات للاستجابة لها من خلال باب تنفيذ السياسات الذي يعد مدخلاً مهم في طريق تحقيق الحركة لأهدافها⁵، وهو الفرصة السياسية التي على الحركة الاستفادة منها وفهم الإشارات التي ترسلها الحكومات وعليه تبني سياستها الإستجابية سواء في بعدها التصادمي أو التعاوني عندما تقل الفرص ما يحتم عليها التحالف مع شركاء للمشاركة في صناعة القرار⁶، أو تعديل مواقفها مع الحفاظ على الاستمرار والنمو وفق ما تتيحه الموارد⁷.

¹- هانس جونغتون ، المرجع السابق ، ص 146.

²- نفس المكان.

³- كيفين ماكديونالد، المرجع السابق، ص 35.

⁴- فرانشيسكا بوليتا وحييمس جاسبر، المرجع السابق ، ص 169.

⁵- هانس جونغتون، المرجع السابق ، ص 64.

⁶- دوناتيليا ديلا بورنا و ماريو دياني ، المرجع السابق، ص 333.

⁷-Anand Swaminathan et James Bwade; social movement theory and of the evolution of new organization forms , stanfordm :Stanford University Press, pp1,7

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي

ما يمكن استخلاصه أن الحركات الاجتماعية تخدم مبدأ تحقيق الديمقراطية من القاعدة بحيث تطالب بإتاحة الفرصة أمامها للإدلاء بشهادتها أمام المؤسسات التمثيلية والقضاء، والإنصات إليها باعتبارها خبيراً مضاداً .

تمكنت الحركات الاجتماعية في أواخر القرن العشرين في طرح تغييرات باتجاه زيادة الرقابة الشعبية على المؤسسات العامة والتوسيع أساليب اتخاذ القرارات عن طريق المشاركة الشعبية وليس التمثيلية، وهو ما يعكس تطوير الحركة لأساليب دعم قدرتها على التغيير تتعدى لحظات الاحتجاج برغم من أهميتها إلا أنها تبقى أولى الخطوات وليس كلها¹، ساهمت الحركات الاجتماعية في تعزيز الديمقراطية داخل النظم التسلطية، وخلق مناهج أكثر تشاركية داخل الديمقراطيات التمثيلية .

ثانياً : دور الحركات الاجتماعية في تحقيق الاستقرار السياسي

تظهر طبيعة العلاقة بين الحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي من خلال الدور الذي أصبحت تلعبه هذه التنظيمات غير الرسمية في تحقيق الاستقرار والتوازن المجتمعي والسياسي في المجتمعات المعاصرة، وهذا من خلال فعاليتها وقدرة تأثيرها على الحياة السياسية، وفرض إصلاحات على النظام السياسي بما يخدم توجهاتها وقيمها التفضيلية وتضمينها في البرامج الحكومية والسياسات العامة للسلطة وبالتالي تعزيز تطور واستقرار المجتمع، وعليه يتضح أنها علاقة ذات طابع تكاملي بحيث يرتكز كل منهما على التغيير في تدعيم استمراره وديمومته، بالإضافة إلى أن كل منها يعكس فعالية المجتمع في علاقته بالدولة والسلطة السياسية وتتحدد هذه العلاقة وتتغير مضامينها بمدى نفاذ الدولة وقدرتها على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة أمام المواطنين، وتوفير الحماية والاستجابة لمطالب المحتجين وكل فئات المجتمع بغرض تحقيق التطور والاستقرار السياسي

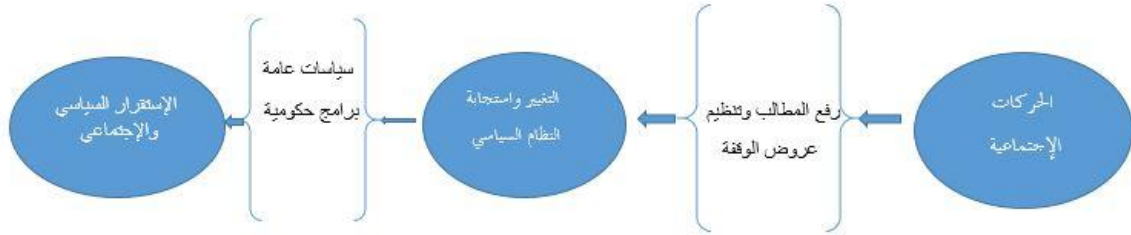
¹ - دوناتيل ديل بورنا و ماريو دياني، المرجع السابق ، ص 318.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي

المستديم، بالإضافة إلى هذا تستطيع الحركات الاجتماعية استيعاب التوترات المجتمعية وتوظيفها، على نحو يسمح باستقرار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي¹.

ولشرح العلاقة أكثر بين الحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي بالإمكان الاعتماد على المدخل النسقي لدافيد استن David Easton إذ يعتبر أن الاستقرار السياسي هو "قدرة الدولة على التكيف مع الأوضاع والمتغيرات والقدرة على ضبط التغيير والتحكم فيه"²، أي أنه يربط بين الاستقرار ودرجة التغيير وحدته في المجتمع، فكلما كان التغيير آمن وبطيء كلما كان المجتمع أقرب للاستقرار، على أن يستجيب النظام للمطالب والرغبات التي ترفعها إليه الحركات الاجتماعية والاحتجاجية وتكون في شكل قرارات وسياسات عامة، على النحو المبين في الشكل:

الشكل رقم (1) : يوضح طبيعة العلاقة بين الاستقرار السياسي بالتغيير من خلال الحركات الاجتماعية.



شكل رقم (1) يوضح علاقة الإستقرار السياسي بالتغيير من خلال الحركات الإجتماعية

¹ - أمل حمادة، 25 كانون الثاني/يناير 2011-القائد والفاعل والنظام، في مجموعة مؤلفين، الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات، الدوحة: المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص99.

² - عربي بومدين، الحراك العربي ومسألة الاستقرار السياسي في الجزائر بعد 2011: انحراف نحو المجهول وانسداد في الأفق، مجلة القانون والسلطة والمجتمع، 2016 عدد3، ص131.

تتدعم مؤشرات الاستقرار السياسي وتحقيقه بمدى حصول التغيير والاستجابة له في البيئة الداخلية للنظم السياسية، ومقاومته تحيل إلى تهديد إرساءه، فأفعال التغيير التي تقوم بها الحركات الاجتماعية تتجه نحو دعم تحقيق مؤشرات الاستقرار السياسي، التي ترتبط بالمبادئ الديمقراطية واحترام تداول على السلطة وفق الأنماط المحددة في دستور الدولة خاصة مناصب السلطة السياسية والمؤسسات، واحترام الحريات والحقوق السياسية للمواطنين ودعم المشاركة السياسية، وتجاوز الخلافات العرقية والأثنية إلى هوية وطنية موحدة، وهي نفس الأهداف التي تسعى الحركات الاجتماعية لتحقيقها ويحدث هذا على مستويين هما:

1- على المستوى السياسي:

تظهر تجليات العلاقة بين الاستقرار السياسي وفعالية الحركات الاجتماعية في أهمية المشاركة السياسية للأفراد فقد استطاعت هذه الأخيرة فتح قنوات للمشاركة السياسية من خلال انخراطهم في العمل الجمعي عبر الشبكات النشطة ما يضمن توسيع مجال مشاركتهم في صياغة القرارات السياسية والسياسات العامة ، فكلما زاد انخراط الأفراد في الحركات الاجتماعية زادت فرص تحقيق الغايات من المشاركة السياسية، لم تكن الحركات الاجتماعية إلا واحدة من الخيارات التي يستغلها المعارضون لتحقيق سعيهم في المشاركة للحكم ، فبواسطة العلاقات الشبكية وتماسكها وقدرتها على دمج مختلف الفئات الاجتماعية والنخب فإنها تمنحهم الرضا بتلبية رغباتهم وبالفعالية السياسية .

ومن جهة أخرى فإن أي تحقيق استقرار سياسي يتطلب مشاركة سياسية في مختلف العمليات السياسية التي يقوم بها النظام السياسي، حيث ربط صامويل هنتنغتون Samuel P. Huntington بين المشاركة السياسية والاستقرار السياسي بحيث أن أي استقرار نظام سياسي يتوقف على العلاقة بين المشاركة السياسية ودرجة المؤسسة التي تتمتع بيها مؤسسات النظام التي تعتبر الكفيل النظامي للأفراد من أجل تحقيق حقهم في المشاركة السياسية¹، بمعنى كلما زادت درجة المشاركة السياسية فإن درجة التركيب والاستقلال الذاتي والتكيف والترابط للمؤسسات السياسية ينبغي أن تزيد بدرجة

¹ - صامويل هنتنغتون، المرجع السابق، ص 103.

مماثلة، ومن هنا فإن وجود هيكل سياسي يؤمن للمواطنين فرص المشاركة السياسية ويعمل على توزيع نطاقها من حيث عدد المشاركين ونوعية ودرجة المشاركة وتوافر المؤسسات المتميزة يعني تحقيق مستوى عال من التكيف والاستقرار والنمو للنظام السياسي¹.

2- على المستوى المجتمعي:

مع تزايد تدفقات العولمة وحدود تأثيرها العالية على نسق المجتمعات والنزعات الثقافية التي تحدث بين الهويات المتواجدة داخل النسق الكلي للمجتمع فإن احتمال قيام حركة اجتماعية عرقية أو حركة تدعو لنشاط هوياتي منفصل يهدد استقرار المجتمع أصبح غير ورا، بل بإمكان حركة واحدة أن تضم منخرطون من تركيبات اجتماعية متميزة تنشط من أجل هدف مشترك محدد على مستوى الحركة، فالهوية الجمعية للحركات الاجتماعية تتشكل على مستواها، ولا تتولد في المجتمع، تشمل مجموعة مشتركة من المعتقدات وحسا بالانتماء وهو ما يولد تضامناً بين الأفراد.

تعزز الحركات الاجتماعية الهوية الجمعية التي تشمل مجموعة مشتركة من المعتقدات والحس بالانتماء والالتفاف حول تعاريف رمزية موحدة للأحداث والنشطاء الاجتماعيين بعيداً عن المفردات الإيديولوجية، لا يلزم تعريف هذه الزمر في إطار سمات اجتماعية محددة أو طبقة أو نوع اجتماعي أو العرق، فهي تركز على طائفة من القيم والتوجهات المشتركة بعيداً عن الهويات الإقصائية التي تبنى على شعور عرقي أو جنساني²، فقد تكون جامعة ومتعددة ومتقاربة أحياناً، فقد ساهمت وسائط التواصل الإلكترونية الجديدة في إحداث أنماط من الهويات الجمعية، فالمنخرطون لا يعرفون أنفسهم كأفراد ولا باسم قبيلتهم ولا انتماءاتهم الشخصية، بل بالقضايا والرموز التي توحدهم، وهي على قدر من التضامن والثقة المتبادلة بينهم.

وفي ذات السياق تعد الهوية أحد أهم ركائز استتباب الاستقرار السياسي بعيداً عن التفرقة العنصرية والأثنية فالمجتمع يحتوي العديد من الحركات الاجتماعية التي تلتزم بعناصر تعريفية

¹ - كريمة بقدي، المرجع السابق، ص 57.

² - دونتيلا وماريو دياني، المرجع السابق، ص 38.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي

لهويتها، وهي في استمرار دائم لدفاع عنها في محيط سياسي يتسم باستغلال هذا التنوع الثقافي في إنكاء حروب الانفصالية وحركات التمرد، فعادة ما تدفع العمليات السياسية إلى تأجيج الصراع والاحتقان لدى البعض من الهويات السياسية بسبب الممارسات الشرطية وتعنيف المنظمون لها، يعتمد تحقيق هذا التوافق بين الهويات الجمعية وتنوعها وتحقيق الاستقرار السياسي على مدى انتهاج الحركات الاجتماعية حوافز قوية مبنية على مرونة وهوية استيعابية تتى بنفسها عن أي هوية انفصالية من خلال تعزيز قدرة المنخرطون على مخاطبة مختلف السياقات الثقافية والسياسية.

ومن خلال ما سبق تتحدد العلاقة بين الحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي بناءً على دعم الحركات الاجتماعية لمتطلبات الاستقرار السياسي من خلال طبيعة المطالب التي ترفعها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو اقتصادية، وهو ما يعكس فعالية الحركات الاجتماعية من عدمها في بيئة سياسية تتسم بالانفتاح أو انغلاق، وتوافر الفرصة السياسية القائمة على حسن استغلال الحركات الاجتماعية للموارد والمادية والرمزية وهو ما تحاول النظريات البحثية تفسيره.

المبحث الرابع: المرجعية النظرية للحركات الاجتماعية: من سيولوجيا التغيير الاجتماعي إلى بناء الفرص السياسية

إن القدرة على تحليل وتفسير فعالية الحركات الاجتماعية في تحقيق أهدافها ضمن استراتيجيات وديناميات المحددة من قبل النشطاء، يتوقف على تأطير هذه الاحتجاجات ضمن فرص سياسية تستغلها الحركة لإحداث تغيير، أي الانتقال من الاحتجاج إلى التغيير، وهو العمل الذي يربط العلاقة بين الحركات الاجتماعية والدول في النظم السياسية الحديثة لذلك سيتم الانتقال في هذا الإطار التحليلي النظري من النظريات التي فسرت الحركات الاجتماعية في سياقها الاجتماعي إلى النظريات التي عالجت الحركات الاجتماعية في بيئتها السياسية ومدى توافر الفرص السياسية من عدمها لدى المناضلين، كما تبين تكيف النظام السياسي مع الاحتجاجات.

أولاً: نظريات التغيير الاجتماعي في تفسير الحركات الاجتماعية

الحركات الاجتماعية أداة لمواجهة عالم غير متكافئ يتسم بالهيمنة المفرطة والمستقبل الغامض لذلك تمثل هذه الحركات السبيل لتحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي حيث أنها لم تلقى ذات الاهتمام الذي هي عليه الآن في الأعمال العلمية السابقة لفترة الستينات أين سعى الباحثون مستقبلاً لوضعها ضمن صميم علم الاجتماع النقدي¹، فقد اعتبرها دوركايم **Durkheim** تعبيراً عن ضائقة اجتماعية، واعتبرها **ماكس فيبر** تعبئة لمشاعر غير عقلانية لقادة كاريزماتيين، وتناولها **كارل ماركس** كصراع طبقي تمثلها الحركة العمالية إلى غاية فترة الستينات وامتداد نظريات التحديث ورداً على التقاليد السابقة في تجريم العمل الجماعي طور **سيلمسير نيل Semler Neil** نظرية العمل الجماعي كرد فعل غير عقلاني على التمايز الاجتماعي، يشكل هذا المسار سياقاً نظرياً لصعود نظرية الحركات الاجتماعية في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فقد تعاملوا معها على أنها سياسات عقلانية تتجاوز البرلمانية، تعتمد على الموارد الاجتماعية والاقتصادية وليست

¹ - مايكل بوراري، مواجهة عالم غير متكافئ، (ترجمة: ساري حنفي ومحمد الإدريسي)، مجلة إضافات، العددان 41و42، 2015، ص2015.

سلوكيات جماعية لتعبير عن مظالم فقط، إضافة لما تتيحه من فرص سياسية وتأطير فعال للعمل الاحتجاجي، كآلية لصياغة عالم خاص بها في مجتمع ما بعد مادي .

1_ نظرية الحرمان النسبي:

تمت معالجة الحركات الاجتماعية مبدئياً ضمن أطروحة سيكولوجية تتعلق بدراسات السلوك الجماعي واعتبارها مسيرة من قبل اللاوعي تتضمن أفعال وسلوكيات غير عقلانية، إلى غاية سبعينيات القرن الماضي أين ساد تيار سيكولوجيا قدم منظوراً جديداً للبحث في أسباب انفجار الحركات الاحتجاجية الاجتماعية متمركزة حول مفهوم الحرمان النسبي أو الاجتماعي والاقتصادي، تتعلق فرضية هذا التوجه بتفاهم سيرورة الحرمان الاجتماعي وتفاوت بين طموحات الجماعات والأفراد وبين إدراكهم لوضعياتهم الاجتماعية، إذ يحلل روبرت كور Robert Cor الحرمان بوصفه حالة توتر ورضا مرفوض، مولداً سخط لدى الأفراد وهكذا يصبح الحرمان أول خطوة نحو التمرد¹، فقد عرفه روبرت غير بأنه "إدراك الأطراف الفاعلين للتناقض بين توقعاتهم وقدراتهم المتعلقة بالقيم، وتتمثل هذه التوقعات السلع والقيم وظروف الحياة التي يعتقد البشر أن لهم الحق فيها أما القيم فهي السلع والظروف التي يظنون أنهم قادرون على الحصول عليها والاحتفاظ بها"² وفي الحالة السياسية تكون القيم التي يود المواطن تحقيقها هي المشاركة في القرار السياسي والتصويت والإشتراك في المنافسات السياسية وغيرها من السلوكيات المشاركة فهي تعبر عن فرص سياسية، ويمكن أن يأخذ الحرمان ثلاثة أنماط متميزة³:

• **الحرمان المتناقض:** الذي تظل فيه التوقعات قيم مجموعة ما ثابتة نسبياً ولكن ينظر فيه إلى قدرات القيم على أنها في تناقص.

• **الحرمان الطموحي:** الذي تظل فيه القدرات ثابتة نسبياً في حين تزداد توقعات أو تتعمق

¹ - عبد الرحمان رشيق، المرجع السابق، ص14

² - تيد روبرت غير، لماذا يتمرد البشر؟، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، دبي، 2004، ص 65 .

³ - نفس المرجع، ص 99 .

• **الحرمان المتدرج:** الذي ينطوي على زيادة كبيرة ومتزامنة في التوقعات ونقص في القدرات وكلها أنماط تمثل عوامل سببية أو متهيئة للعنف والتمرد .

تُنتج هذه الحالة من التمرد ضمن القاعدة السيسولوجيا للحرمان التالية "عندما يكون الناس في حالة من اليأس والبؤس الشديدين، فإنهم غالباً ما يكونون أقل نزوعاً إلى التمرد، لأنهم يكونون حينئذ بدون أمل... وحين تتحسن وضعياتهم بعض التحسن، ويكون لديهم شعور بتغير محتمل، إداك فقط يتمردون تمرداً فعلياً ضد القمع والجور، إن ما يفجر العصيان لهو الأمل وليس فقدانه، لأن الأمل هو الذي يبعث الثقة، وليس التألم المكتئب " ¹.

من خلال دراسة الحركات الاحتجاج الطلابية في ستينات القرن الماضي أصبح العامل النفسي كمتغير وسيط ناتج عن متغير مستقل هو الحرمان الاقتصادي وانعكاساته السياسية دور أساسي في تحفيز سلوك العصيان والتمرد والعنف يحدث هذا الشعور بالحرمان والرغبة في التغيير إذا لجأ الأفراد لمقارنة ما يحصلون عليه من سلع وخدمات مقابل ما يحصل عليه المقابل أو في الدولة المجاورة وليس ما تم الحصول عليه قبل سنوات، فإدراك الحرمان هو الحافز الرئيسي للعصيان الجماهيري 'فكلما زادت رقعة الحرمان في المجتمع، وتقلصت شرعية النظام ونمت أفكار الثورية، كانت قدرة الناس على الثورة والتمرد كبيرة' ² وفقاً لهذا فإن الاحتجاج ينتج ضمن شروط نفسية لا تتعلق بالفقر والجوع بقدر ما تتعلق طموحات المحتجين بغد أفضل أو مستقبل زاهر لذلك تتضمن الحركات الاحتجاجية أفراداً متميزون من حيث المستوى الثقافي والاجتماعي والمعيشي.

¹- عبد الرحمان رشيق ، الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في سياقات انتقالية، مجلة عمران، عدد 26، خريف 2018، ص 168.

²- الحبيب ستاتي زين الدين، افعال الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان : في الحاجة إلى تنويع المقاربات التفسيرية ، مجلة عمران ، عدد 22، خريف 2017 ، ص 169.

إذا يشكل الحرمان النسبي فرصة مواتية لتشكيل عمل جماعي يتضمن شعور الأفراد الواعي بإمكانه أن يتطور لحركة اجتماعية إذا تضمن الشروط التالية¹ :

- الشعور بالإحباط والحرمان النسبي.
- إحساس الأفراد بأحقيتهم في الحصول على ظروف عيش أفضل مما هم عليهم.
- الوعي بأن أهداف المتمردين مشروعة.
- توفر إحساس عميق وإيمان لدى الأفراد بأن انضمامهم للحركة سوف يحسن من أوضاعهم.

وبهذا فإن نظرية الحرمان النسبي تفيد في تفسير مسببات الاحتجاج العربي لما تضمنه من سخط وتظلم اجتماعي وسياسي وغياب للعدالة الاجتماعية وإزدياد شعور الأفراد بالحرمان والتهميش أو كما يعبر عنه في بلدان المغرب العربي **الحقرة**، كلها مسببات في ارتفاع منسوب اليأس والإحباط، غير أنها لا تؤدي في كل الحالات إلى عنف سياسي أو تمرد عنيف بدليل الحراك العربي الذي كان سلمياً إلى أبعد الحدود برغم من بعض مشاهد اللأمن لكن الجماهير كانت مسالمة يمكن وصفها ب حركة تعبئة سلمية، لأنه لا يمكن توصيف الاحتجاج بأنه سلوك عدواني بل أصبح يقدم نفسه كسلوك سلمي وحضاري، نجحت الجماهير في تأطيره واستغلال الموارد الاجتماعية والاقتصادية لبناء فرص سياسية تمكنهم من التعبير عن تفضيلاتهم وتضمينها في البرامج الحكومية.

2- نظرية السلوك الجماعي:

تناولت نظرية السلوك الجماعي الحركات الاجتماعية أيضاً في ذات السياق المتعلق بالأعمال الجماعية واعتبرت الأنشطة مثل الانتفاضات والمظاهرات أشكال من الهستيريا الجماعية وردود أفعال غير طبيعية ناتجة عن توتر هيكلية بين المؤسسات الاجتماعية²، بحيث تكون الحركة الاجتماعية

¹ - الطيب بته ، دور الحركات الإسلامية في تحقيق التحول الديمقراطي في الوطن العربي -حركة النهضة التونسية بعد 2011-، **رسالة دكتوراه**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2020/2019، ص 79 .

² - **المرجع نفسه**، ص 78.

مجرد انعكاس لمجتمع مريض إذ لا تحتاج المجتمعات السليمة إلى حركات اجتماعية بل تتضمن أشكال من المشاركة السياسية والاجتماعية¹.

3-نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة:

تمثل النموذج الأوروبي من السياقات المعرفية التي شرحت أسباب ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة²، فقد ربطت ظهورها بجملة التناقضات التي أحدثتها العولة والنيوليبرالية على المجتمع الحديث، بحيث تركز دراستها على الانتقال من الأطر التقليدية للعمل الجماعي التي تتضمن عمل النقابي وتضمن مصالح الطبقات إلى الحركات الاجتماعية الجديدة التي تعمل ضمن سياق هوياتي وثقافي كوني وإنساني، تهتم أكثر بتطور الهوية الجماعية والمراهنة على الطبقة الوسطى بدل العاملة³ فهذه النسخة من الحركات الاجتماعية الجديدة ناشطة في الثقافة وليس في سياق العمليات السياسية كما تراه RMT.

4-نظرية أنموذج الهوية - الفعل:

يرى هذا التوجه النظري أن الهيمنة الممارسة من قبل المجتمع المبرمج والتكنوقراطيين على الطبقة العاملة للحد من فاعليتها في صناعة التغيير يجعل من الحركات الاجتماعية كفعل ضد الهيمنة من أجل تحصين الهوية، وعليه ن هذه الأخيرة تعمل كديناميات اجتماعية ضد إعادة إنتاج الوضع القائم وهو ما يجعل منها ممارسات ضد الهيمنة⁴.

ثانياً : التكامل النظري في تفسير الحركات الاجتماعية : نظرية تعبئة الموارد وأعمال الفرصة السياسية

¹ - رمضان صورية ، الحركات الاجتماعية: مقارنو سوسولوجية، مجلة الباحث العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 24، 2016، ص 347.

² -Buechler, Steven M. "New Social Movement Theories." *The Sociological Quarterly*, vol. 36, no. 3, 1995, pp. 441-464. JSTOR, www.jstor.org/stable/4120774. Accessed 5 May 2021.

³ - عبد الرحيم عطري، الحركات الاحتجاجية في المغرب - مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي -، تقديم : إدريس بن سعيد، المغرب: دفاتر وجهات نظر، 2008، ص 32 .

⁴ - رمضان صورية ،المرجع السابق، ص 349.

العمل الجماعي لا تُسببه الأحوال الاجتماعية فالمظالم الاجتماعية موجودة وبصورة دائمة في المجتمع فإن مجرد وجودها غير كافٍ لشرح لماذا ينخرط الناس في العمل الجماعي¹، بهذا الانتقاد تبني نظرية تعبئة الموارد تصورها لأسباب حدوث تعبئة اجتماعية متى استطاع الفاعلون تعبئة الموارد المتاحة لدفاع عن هوياتهم وقيمهم الخاصة، حيث تمثل هذه الأخيرة استجابة منطقية في مواجهة مواقف جديدة طرأت على المجتمع حديثاً، ولا تعبر عن خلل في الأبنية الاجتماعية بل كجزء من العملية السياسية المرهون بنجاح الحركة في تحقيق الوصول إليها بحيث أن أعضائها لا يتصلون بالحكومة مباشرة أو تقليد مناصب، ولا ينتمون لأحزاب وتشكيلات سياسية ومجتمع مدني فالمشاركة في الحركة يقف على كيفية فهم الأفراد لأنفسهم وموقعهم، تحدت نظرية تعبئة الموارد الأساس الوظيفي لنظرية السلوك الجماعي - التي أكدت التكامل والتوازن والانسجام - واقترحت نموذجاً للصراع للعمل الاجتماعي.

وجادل الباحثون بأن العمل الجماعي ينطلق من الانقسامات الراسخة في المجتمع، وليس بسبب التوترات قصيرة المدى الناتجة عن التغيير الاجتماعي السريع.

وأشار الباحثون أيضاً إلى أنه في الدراسات التقليدية للسلوك الجماعي لم يكن موضوع التحليل هو الحركة الاجتماعية نفسها ولكن مصادر اختلال التوازن في النظام التي أدت إلى ظهور الفاعلين الجمعيين من جانبهم، جعل منظرو تعبئة الموارد الحركات الاجتماعية موضوعاً للتحليل.

1- نظرية تعبئة الموارد:

تطورت أعمال نظرية تعبئة الموارد RMT مع السيسولوجيين مايز زالد وجون ماكارثي **MaisZald et John McCarthy**، يشيران إلى أن فرص زيادة نشاط الحركة الاجتماعية يزداد كلما تطورت الفرص المهنية للأفراد وما يمكنهم الحصول عليه من خلال المشاركة في العمل الجماعي، بحيث يكون التزامهم اتجاه برامج وسياسات وليس بمنظمة محددة، مؤكدين على أهمية المشاركة العقلانية للأفراد في المنظمات على عكس آراء أليسون **Allison** الذي يحدد من انخراط

¹ - كيث ناش، المرجع السابق، ص 226.

الأفراد في العمل الجماعي لأن التكاليف المشاركة منخفضة، وعليه فإن زالد وماكارثي **MaisZald** et **John McCarthy** يعتبران أن إصلاح المساواة الاجتماعية هو أكبر من تحصيل فردي إلى تشكيل منظمة قابلة للحياة¹، تركز نظرية RMT على مجموعة من العمليات السياقية (قرارات إدارة الموارد والديناميكيات التنظيمية والتغييرات السياسية) التي تحدد تحقيق هذه الإمكانيات الهيكلية.

فهو يأخذ القضايا والجهات الفاعلة والقيود كما هي معطى، ويركز بدلاً من ذلك على كيفية تطوير الفاعلين للاستراتيجيات والتفاعل مع بيئته من أجل متابعة اهتماماتهم لذلك، فإن نظرية RMT تستخدم "نموذجاً هادفاً" للفعل الاجتماعي وتشرح الحركات الاجتماعية في إشارة إلى المستوى الاستراتيجي الأدائي للعمل، إذ أن هناك طريقتان رئيسيتان في نظرية RMT النموذج "التفاعلي السياسي" ونموذج "تنظيم المشاريع"²، يستخدم النموذج التفاعلي السياسي نموذجاً سياسياً لفحص العمليات التي تؤدي إلى ظهور الحركات الاجتماعية، ويركز على التغييرات في هيكل فرص العمل الجماعي وعلى دور الشبكات الموجودة مسبقاً والروابط الأفقية داخل المجموعة المتضررة، كما يدرس قضايا السلطة السياسية والمصالح، والموارد السياسية والتضامن الجماعي، بينما يركز النموذج الثاني "نموذج تنظيم المشاريع" على الديناميكيات التنظيمية والقيادة وإدارة الموارد، ويسعى لتطبيق النظريات الاقتصادية والتنظيمية على دراسة الحركات الاجتماعية ويشير مجازياً إلى مفاهيم مثل صناعة الحركة الاجتماعية ومنافاة الموارد وتمايز المنتجات، ومرونة القضية، والتعبئة ورجال الأعمال في الحركة الاجتماعية، ومنظمات الحركة الاجتماعية³.

¹- Donatella Della Porta and Mario Diani , **Introduction: The Field of Social Movement Studies**, Oxford Handbooks Online : The Oxford Handbook of Social Movements, Print Publication Date: Nov 2015, p7.

² -Eduardo Cane , New Social Movement Theory and Resource Mobilization Theory: The Need for Integration, he Need for Integration". In Michael Kaufman and Haroldo Della (eds.) **The Power of Society and People's Democracy**, London: Zed Books, 1997, PP,189,190 ,221.

³-**loc.cit.**

2_1 ديناميات التعبئة :

تركز هذه النظرية على الكيفية التي بها تدير الحركات مواردها، بحيث ينظر إلى الصراع الاجتماعي على أنه النضال من أجل الاستيلاء على الموارد أو تحصيل موارد جديدة، ويمكن أن تكون هذه الموارد مادية تشمل الأموال، والمرافق التنظيمية، والقوى العاملة، ووسائل الاتصال، أو غير المادية تشمل الشرعية، والولاء، والسلطة، والالتزام الأخلاقي والتضامن، التعبئة هي العملية التي تجمع بها المجموعة الموارد (المادية و/ أو غير المادية) وتضعها تحت السيطرة الجماعية لغرض تحقيق مصالح المجموعة من خلال العمل الجماعي، وبولي زالد وماكارثي **Zald et McCarthy** الاهتمام الأكبر للمورد المالي بحيث يسهم في زيادة نشاط الحركة بمعنى الزيادة في ثروة المجتمعات وثروة الطبقات الوسطى الجديدة التي تميل لدعم هذه الحركات وهو ما يسمح بتشكيل قطاع الحركة الاجتماعية .

وتحدد عمليات التعبئة وفق أربع عوامل رئيسية: تتمثل في القيادة والتنظيم والفرص السياسية وطبيعة المؤسسات¹:

2-1 القيادة والتنظيم

تعزز الشبكات الأكثر تماسكاً روابط الهوية المشكلة للحركات الاجتماعية وتضامن أفرادها، كما أنها تعزز التواصل وتشجع على تطوير المهارات التنظيمية والخبرة القيادية، وتؤكد نظرية RMT على أهمية القيادة في ظهور الحركات بحيث يحدد القادة المظالم، ويطورون إحساساً جماعياً، ويضعون استراتيجيات ويسهلون التعبئة من خلال تقليل تكاليفها والاستفادة من فرص العمل الجماعي بالإضافة إلى تركيزهم على الدور المحوري للجماهير، فالتوازن بينهما بإمكانه خلق نشاط مستمر للحركة .

3- هيكل الفرصة السياسية:

¹-Eduardo Cane ,**op.cit**,PP,189,190 ,221.

يشير منظرو تعبئة الموارد إلى أن فرص العمل الجماعي تأتي وتذهب، التحدي الذي يواجه الحركات الاجتماعية هو تحديد واغتنام الفرص للعمل، وهذا يعني ضمناً تقييم التكلفة والفائدة لاحتمالية النجاح، بالنظر إلى تقييم هم للنتائج المحتملة لأفعال هم واستجابات خص ومهم وكذلك ردود حلفائهم، في أنشطتهم اليومية، يطور الفاعلون الجماعي والاستراتيجيات ويتخذون قرارات تكتيكية ويشكلون تحالفات جديدة ويفككون التحالفات القديمة¹.

4- طبيعة المؤسسات السياسية :

يرتبط أداء الحركات الاجتماعية وفقاً لهذا التصور بمدى سماح الأنظمة وطبيعتها بنشاط الحركات فهي لا تسعى للوصول لسلطة بل التأثير الفعال في صناعة القرارات السياسية والسياسات العامة، كلما زادت اللامركزية المكانية والوظيفية لنظام سياسي معين، زادت احتمالية أن تكون الحركات فعالة ومستقلة .

2- نظرية العملية السياسية (أعمال الفرصة السياسية):

وعلى ذات السياق تشكل أعمال الفرصة السياسية نموذج التكامل بين النظريات في تفسير نشاط الحركات الاجتماعية، سيدني تارو Sydneyatrow يوضح أن القضية ليست في حجم الموارد المتوفرة لدى الحركة، أو في كم المظالم، أو المطالب التي من شأنها تعبئة الحركة، لكن القضية في توافر الفرصة السياسية المناسبة، وبالتالي من الممكن أن تكون هناك حركات اجتماعية لديها القليل من الموارد المادية والبشرية وتتجح في التواجد في المجال العام وتحقيق بعض من أهدافها نظراً لوجود فرصة سياسية تسمح بذلك، على الجانب الآخر²، من الممكن أن تكون هناك حركات يتوفر لديها الموارد المادية والبشرية، ويتوفر عندها كم كاف من المظالم **grievances** ، ولكنها غير قادرة على التواجد في المجال العام وإحداث فارق نظراً لعدم توافر الفرصة السياسية، لذلك يرتبط تواجدها بانفتاح الفرصة السياسية المتوقع على أسلوب وتكتيك عملها واستغلال الموارد

¹-Eduardo Cane .**op.cit**.p 121.

²-زياد عقل، **الخضوع والعصيان -الحركات السياسية في سنوات التحول**، القاهرة: دار المرايا للإنتاج الثقافي، 2018، ص19.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي

المتوفرة لديها من أعضاء، وأموال وتحالفات، ومطالب، فقد عرف تارو الفرصة السياسية على أنها "الأبعاد المختلفة في البيئة السياسية التي تمنح الدوافع للأفراد للمشاركة في العمل الجماعي من خلال التأثير على مدركاتهم عن العمل الجماعي وتوقعاتهم بالنجاح أو الفشل"¹، لقي هذا التعريف برغم من أهميته في توضيح معنى الفرصة السياسية انتقاداً بكونه شاملاً ويصعب التعامل المنهجي معه خاصةً وما تطرحه التعاريف من صعوبة في ضبطها، لذلك حاول مارك دوج آدم McAdam Doug تقديم تعريف أكثر دقة من خلال عرضه قائمة أبعاد الفرصة السياسية، وتتضمن :

- مستوى انفتاح النظام السياسي وانغلاقه، ومدى توفر صور المشاركة السياسية للأفراد (الانتخابات وغيرها).
- ثبات النخب أو عدم ثباتها اتجاه القضايا المطروحة فالثبات النسبي من شأنه خلق فرص سياسية أو عدمها ووفق ما تتفق عليه النخب.
- التحالف بين النخب يساهم في التعبئة الجماهيرية للحركة والتواجد في المجال العام، بحيث تشكل هذه التحالفات موارد للحركة.
- سلوك الدولة اتجاه العمل الجماعي أحد أهم العوامل المشكلة للفرصة السياسية، ويتعلق بمدى استعداد الدولة لاستخدام القمع والعنف اتجاه الحركات الاحتجاجية.

فمارك آدم McAdam ركز على العوامل البنوية في عمل الحركات الاجتماعية، دون النظر في العوامل الفردية للمنخرطين والعوامل الثقافية وغيرها، ولهذا قدم كيت شلت هيريت H Kitschelt عملاً تركيبياً طرح فيه أن هيكل الفرصة السياسية يتكون من ترتيب محدد للموارد، والشكل المؤسسي للدولة والمجتمع والسوابق التاريخية لتعبئة في الحركة، هذه العوامل الثلاث تمكن الحركة من التواجد الفعال في المجال العام وتلبية مطالبها، مركزاً أولاً على قدرة هيكل الفرصة على تسهيل أو قمع إمكانية الحركة لتعبئة والتظاهر، وبالتالي التأقلم مع تغييرات البيئة السياسية، وثانياً على

¹- المرجع نفسه .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي

مدخلات ومخرجات العملية السياسية هذا الأخيرة التي تتوقف على تعامل الدولة إما بالقبول أو قمع هذه المطالب¹.

وضمن الاجتهادات المعرفية لأعمال الفرصة السياسية ومدى إمكانية تطبيقها في دول غير ديمقراطية، قدمت الباحثتان جين أوسا و كريستينا هوتشي - Maryjane Os; Cristina Huci بحثاً يضم دولاً غير ديمقراطية تشترك في صفات النظم السياسية الشمولية وتتصف بغياب آلية لتداول السلمي على السلطة²، وسيطرة الدولة على المجتمع، وغياب حقوق المواطنة، وتتضمن معايير الدراسة:

- انقسامات النخب.
- التغيير في معدلات القمع.
- إمكانية الوصول لوسائل الإعلام.
- وجود حلفاء ذوي ردود ونفوذ.

ويبقى متغير الدخول للعملية السياسية المؤسسية الفاصل في تطبيقها في نظم غير ديمقراطية، بحيث يمكن أن يوفر النظام فرص متنوعة ومفتوحة لدخول لنظام سياسي كتوفير انتخابات رئاسية أو تشريعية أو فتح المجال لنشاط الجمعيات، على أن تستفيد الحركة من مستوى الانفتاح أو الانغلاق لتحقيق مطالبها.

من خلال ما سبق يتضح أن هيكل الفرصة السياسية هو الذي يفسر فعالية الحركة الاجتماعية من عدمها في النظم السياسية وهذا من خلال: انفتاح المجال العام، وانقسامات النخب أو تحالفها، ودور السلطة السياسية، وهذا ما تعمله الدراسة لتوضيح مدى تحقيق الحركات الاجتماعية الاستفادة من الفرصة السياسية واستغلال الموارد للتأثير في تحقيق الاستقرار السياسي.

¹-Hanspeter Kriesi, The Political Opportunity Structure of New Social Movements: Its Impact on Their Mobilization, Discussion Paper FS III 91-103, Publication Series of the Science Research Center Berlin, p9.

²- زياد عقل، المرجع السابق، ص 20.

خلاصة واستنتاجات الفصل:

تمكنت الحركات الاجتماعية من تكوين زخم اجتماعي كبير عبر مراحل تطورها في المجتمعات الإنسانية، إذ شهدت منحنيات متصاعدة في النضال والمقاومة من أجل الحقوق والحريات ومختلف القضايا التي ترفعها الجماهير المحتجة، وعادة ما يكون محور هذه التحركات قضايا التغيير السياسي والرغبة في تحقيق مستوى عالي من الاستقرار السياسي والازدهار المجتمعي لذلك تلعب الحركات الاجتماعية دوراً فاعلاً في تحقيق الاستقرار السياسي .

وعليه فإن الحركات الاجتماعية حققت انتقالاً من التوترات والصراعات الطبقيّة واختلالات الهيكلية التي عكست الطابع الماركسي، كما تم تناولها على أنها نشاطات نفسية غير عقلانية للنشطاء والجماهير المندفعة إلى حركات اجتماعية جديدة تحمل قضايا وتوجهات جديدة عززت من دورها في التغيير الاجتماعي والسياسي، وأصبح الاحتجاج يأطر ضمن أنشطة هذه الحركات اجتهدت الدراسات البحثية في تفسيره وهو ما يفسر تنوع واختلاف المناهج التحليل لها ، كتعبئة الموارد وهيكل الفرصة السياسية بحيث تركز على تأثير الحركة الاجتماعية على البيئة المتواجدة فيها.

وبناءً على ما سبق تركز فعالية الحركات الاجتماعية على البيئة المتواجدة فيها، وطبيعة الأفراد المشكلون لها إذ تعكس التراكم الاجتماعي الذي حققه هؤلاء في مجتمعاتهم، والتفافهم حول هدف مشترك هو التغيير، ولهذا تختلف النتائج المحققة من بيئة إلى أخرى ومن نظام سياسي إلى آخر، وهو ما يدفعنا لمحاولة فهم طبيعة الفاعلون في الأحداث العربية في 2010 إلى 2011 ، بما فيهم الحركات الاجتماعية .

الفصل الثاني

واقع الحركات الاجتماعية في مصر وتونس

في ظل الاحتجاجات 2011 - 2019

الفصل الثاني: واقع الحركات الاجتماعية في تونس ومصر في ظل الاحتجاجات

2019/2011

الحركات الاجتماعية سياسة يقوم بها الناس العاديون للتعبير عن حاجياتهم وما يعتقدون أنه من حقهم، بناءً على هذا تبني الحركات الاجتماعية مطالبها وتسعى لتحقيقه باستغلال الموارد المادية والرمزية وتعبئة الجماهير نحو هدف محدد، وتختلف من مجتمع إلى آخر يعكس الخلفية التاريخية لكل حركة في مجتمع ما، إذ تخضع لسياقات سياسية واقتصادية مختلفة وهو ما يفسر تباين النتائج والمسارات، وهو ما سنقف عليه في هذا الفصل بحيث يمكننا رصد أسباب قيام هذه الانتفاضتين في تونس ومصر ومختلف الفواعل التي ساهمت في إحداث لحظة الاحتجاج الكبرى في 2011.

وسنعالج هذا الجزء الفصل ضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للحركات الاجتماعية في المنطقة العربية .

المبحث الثاني: أسباب ودوافع قيام الانتفاضتين في مصر وتونس.

المبحث الثالث: ذخيرة الحركات الاجتماعية: الفاعلون الجدد

المبحث الرابع: الحركات الاجتماعية الجديدة تباين في المسارات والنتائج.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للحركات الاجتماعية في المنطقة العربية

تسمح التراكمات التاريخية والاجتماعية لنشوء الحركات الاجتماعية بمعرفة سيرورتها ومكانتها في النظام السياسي، وهو ما يؤهلنا لمعرفة طبيعة الدور الذي يمكن أن تؤديه الحركات الاجتماعية في التغيير.

أولاً: نشأة الحركات الاجتماعية في المنطقة العربية

شهدت المنطقة العربية تنامي مكثف للحركات الاحتجاجية بكل فروعها الإصلاحية والثورية والسياسية وحركات الاستقلال وما بعده، ساهمت في تكوين إرث احتجاجي أدى إلى تغييرات سياسية واجتماعية وثقافية هامة، إذ تشير أغلب الدراسات والحقول المعرفية إلى الاشتغال المعرفي على الحركات الاحتجاجية والاجتماعية أزدهر وارتبط بمرحلتين تاريخيتين هامتين¹ هما:

1- مرحلة الحداثة التي اكتملت معالمها مع سيادة النمط الرأسمالي في العلاقات الاقتصادية والتصنيع، وسيادة نمط علاقات الدولة- المواطن في العلاقات السياسية والمجتمعية وعلى إثر هذا تميزت الحركات الاحتجاجية بالتحركات الطبقية والخاصة بالمطالب الاجتماعية لفئات العمال وهي الحركات القديمة.

2- مرحلة ما بعد الحداثة في أواخر القرن العشرين حيث غلب على الإنتاج الطابع الآلي وتراجعت الدولة لصالح التكتلات الإقليمية والدولية، وكانت الحركات الأكثر نشاطاً تلك التي تضم المهمشون في المجتمعات (النساء، والأقليات، والمنبوذين وحركات الطلاب) وهي الحركات الجديدة.

وأدرج تناول الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في الوطن العربي بعدما عرفت دوله نشاطاً يندرج ضمن السياق التحرري والقومي والمطلبي أخذ تسميات مختلفة انتفاضة ومعركة وثورة وهبة وإضراب وغيرها، ونرصد ثلاث محطات كبرى لتاريخ الاحتجاج العربي هي:

¹ - فارس آشني، المرجع السابق، ص 87.

أ-مرحلة ما قبل الدخول الاستعماري العسكري الأوروبي فشهدت أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ما عرف بتحركات عوام المدن ضد الاستغلال وتدهور الحالة المعيشية في ظل الدولة العثمانية وضد المماليك والولاة الخاضعة (مصر انتفاضة 1897، حلب 1795)¹، تميزت بسرعة أفولها وأنها كانت موجهة ضد السلطات المحلية، وهذا راجع لضعف التكوينات الاجتماعية والعلاقات الزبونية بين رجال الدين والسلطة، بالإضافة لانتشار ثقافة الولاية الإسلامية أو الخلافة باسم الإسلام وهي الأساس لبناء الشرعية السياسية التي تحرم الخروج عن الولي، ما كان يعجل بسقوطها، ومع تبني الخلافة العثمانية الإصلاحات السياسية فإنها فتحت الطريق لحركات إصلاحية مثل حركة خير الدين تونسي في تونس، ومحمد علي في مصر، اقتصر مطالبها على الخدمات الحديثة كالتعليم والصحة....

ب-مرحلة التواجد الاستعماري الأوروبي الحديث وانتشرت فيه احتجاجات ضد وجوده وسياساته الاستيطانية(الحملة العسكرية في مصر 1897، وتونس 1772) أو ما عرف بالحركات الوطنية والحركة النهضوية والحركة العمالية²، (الحركة العرابية في مصر) تميزت هذه الحركات بمحاولة نقل النموذج الحدائث الأوروبي، ووقعت بين تناقضات التقاليد ومقومات الحدائث فكانت التحديتات التي أدخلت على النظم السياسية والاجتماعية العربية نمط فوقي بحكم هيمنة الاستعمار على السلطة أي أننا أمام مجتمع محدث وليس حديثاً، بمعنى أن عملية التحديث جاءت كنتيجة لعامل خارجي وليس تطور داخلي فكان التحديث مشوهاً وتبعياً، امتدت تأثيراته على النخب وطريقة عملها وقربها من أصحاب النفوذ ودوائر السلطة، وهو ما يفسر فشلها في تحقيق القضايا الوطنية.

ج-مرحلة ما بعد الاستقلال وقد عرفت احتجاجات ضد سياسات السلطات واحتجاجات قطاعية، واحتجاجات قومية متعلقة بالقضية الفلسطينية³، دعت الضرورة لتأجيل العمل الديمقراطي لصالح الوحدة الوطنية وتعزيز الاستقلال الاقتصادي والقطاعي وتم تقديم بناء الدولة على حساب

¹ - نفس المرجع، ص 95.

² - المكان نفسه.

³ - نفس المرجع، ص 108.

الديمقراطية والوحدة على حساب التعددية ما أفرز حالة من الاستبداد الحداثي والإرث السلطوي انعكس على مردودية المؤسسات والفعاليات المجتمعية واختزاله في نظام أبوي اتسم بالاحتواء الشديد للمجتمع، وفشل السياسات التنموية وتآكل الشرعية الشعبية والسياسية مهدت لصعود الحركات الاجتماعية العمالية والمطالبة بالديمقراطية.

وإزاء التطورات العالمية واستجابة لها حاولت النظم الديكتاتورية تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة ولجأت لمشاريع الخصخصة وتوسيع مجال القطاع الخاص وتقليص دور الدولة الاجتماعي والاقتصادي لصالح النخب الاقتصادية والاجتماعية، هذا التوسع لم يكن في خدمة الدولة بل لصالح نخب الفئوية والزبونية وخاصة النخب العسكرية التي أصبحت تتمتع بنفوذ اقتصادي وسياسي مهيمن، قائم على المضاربة والعمولات لصالح الشركات الأجنبية، خلق هذا الوضع نمطاً ليبرالياً زائف لا يملك قاعدة شعبية تحمل المشروع الحداثي، فكانت السمات السياسية منحة ديمقراطية مقيدة من الأعلى تعتمد على المعايير الشكلية مدعمة بقوانين الطوارئ، ومعزول عن النخب التي كانت تحاول الاحتجاج وانتشرت في هذه الفترة الاحتجاجات الاجتماعية، فهذا المناخ السياسي أضعف الحركات الاجتماعية والقوى السياسية والمدنية وظلت تعمل في الحيز والهامش المتاح لها ودفع بالنخب لإتباع استراتيجية التغيير من خلال إثارة الرأي العام العالمي، هذا الواقع خلق نموذج متحالف يضم النموذج الأوتوقراطي العسكري التجاري مع النموذج المملوكي الكمبرادوري الريعي وهو ما يصعب من عمل الحركات الاجتماعية التي ترهن حظوظ قدرتها لاختراق هذا النموذج .

2- الحركات الاجتماعية في المجتمعات العربية قبل 2011.

-الحركة العمالية:

الحديث عن الحركة الاجتماعية في العالم مرتبط بشكل كبير بالنشاط النقابي العمالي الذي أفرزته تطورات تكوين الطبقة العاملة قبل الاستقلال وبعدها، وفي علاقة الدولة بالتنظيم حاولت الدولة الهيمنة عليه بالاعتماد على تنظيم عمالي حكومي مهيمن ومن خلال إصدار تشريعات تنظم العمل والتنظيم النقابي المستقل فنشأت النقابات العمالية للإفلات من القواعد الرسمية إلى نشاط

مستقل¹، وتعتبر الحركة النقابية التونسية من أعرق التنظيمات في الوطن العربي تولدت في سياق الحركة الوطنية ومقاومة الاستعمار والاضطهاد الذي عانى منه العمال التونسيون وشكلت جامعة عموم العملة أول نقابة تونسية 1924 تضم التونسيون والأوروبيين واليهود ونشرت فروعها في مدن تونسية وأشرفت على تنظيم إضرابات محدودة، من ثم تعرضت للوقف ونفي أعضائها خارج تونس إلى غاية الحرب العالمية الثانية وانبعثت الحركة النقابية أسست لميلاد الاتحاد العام التونسي للشغل في 1946 على الرغم من المضايقات إلا أنه نشط في السياق العام المتصل بمقاومة الاحتلال إلى جانب الحزب الحر الدستوري وغيرها من المنظمات الوطنية فكان شريك أساسي في بناء الدولة الحديثة ووضع خياراتها الاقتصادية والتنموية.

واستمر بعد الاستقلال بين شد وجذب بين الحبيب بورقيبة والمناضلين داخل الاتحاد فكان له دور ثانوي بعد الحزب الدستوري إذ يمثل الطرف الاجتماعي، غير أن التطورات الهيكلية وقشل الدولة في تحقيق المساعي الاقتصادية مع تصاعد المنخرطين في الاتحاد أعاد له دوره النقابي ونشط الحزب في أحداث الخميس الأسود وأحداث الخبز في تونس قوبلت بالمقاومة واعتقال القياديين والمتظاهرين وإفشال دوره، وكان الحال ذاته في فترة حكم الرئيس بن علي حيث عاشت المنظمة طوال فترة حكمه حالة من الركود السياسي والاجتماعي، وتوريط منضاليه في الفساد المالي والإداري جعلت من مقرات الاتحاد فضاء لنشاط السياسي المعارض أسهم في تنشئت الشباب المشارك في الثورة 2011.

أما الحركة العمالية في مصر بعد الاستقلال وخاصة بعد 1968 نشطت خارج الاتحاد الرسمي و ضد الحكومة تنامي فيها الوعي النقابي ورفضه لسياسات الليبرالية خاصة القطاع الخاص²، فإن هذه السياسات شكلت تغييراً في العقد الاجتماعي بين العمال والدولة في القطاع العام والحكومة، ما أدى إلى الدفع باتجاه سياسات الخصخصة إلى تصاعد الاحتجاجات العمالية وفي

¹-عزة خليل، الحركات الاجتماعية في العالم العربي (نظرة عامة)، في: سمير أمين، الحركات الاجتماعية في العالم العربي -دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر-السودان-الجزائر-تونس-سوريا-لبنان-الأردن، القاهرة: مكتبة مدبولي، مركز البحوث العربية والإفريقية، 2006، ص 52-54.

²-عزة خليل، المرجع السابق، ص 56.

بعض من أجزاء القطاع الخاص، فقد شهدت فترة الرئيس مبارك نقطة تحول في سياسات تحرير الاقتصاد ووقعت مصر على اتفاقية التغيير الهيكلي مع صندوق النقد الدولي وباشرت مصر السياسات النيوليبرالية وأدت عملية الخصخصة لشركات الوطنية العمومية التي لم تلتزم بمعايير الشفافية إلى فقدان العديد من العاملين في الدولة وظائفهم وتحول عدد كبير من العمال إلى القطاع غير نظامي وفقدوا حقوقهم في الحماية والأجر¹، وازدادت حدة الوضع مع صدور قانون العمل 2003 الذي زاد من وتيرة التحرير الاقتصادي، هذه الإصلاحات الليبرالية لم تواكبها إصلاحات اجتماعية وكان لها آثار جانبية على الفلاحين والتجار والعمال، وركود على السياسات الليبرالية ازدادت الاحتجاجات العمالية ونظمت نفسها خارج الاتحاد العمال التابع للدولة، ومنذ 2006 وبعد سياسات حكومة أحمد عبد اللطيف شهدت مصر أقوى الاحتجاجات العمالية واستمرت حتى 2011 بعد إضراب عمال شركة مصر للغاز والنسيج في محلة الكبرى وهي أكبر شركة عمومية وطنية تضم 24 ألف عامل²، وازدادت الحركة الاجتماعية العمالية إلى 614 احتجاج عمالي، وإلى 800 احتجاج في 2009³، واستمرت حتى عشية الثورة التي شكلت أحد أهم الفاعلين فيها حيث نظم العمال بشكل تلقائي احتجاجات في فيفري 2011 عدة إضرابات في عدة قطاعات اقتصادية واجتماعية .

-حركة الفلاحين:

المجتمع المصري أكثر تميزاً في نشاط التحركات الفلاحية وخاصة العمال المزارعين الذين كانوا هم القوة الدافعة التي اتخذت عدة أشكال في الريف المصري، غير أنهم لم يكونوا ذا تأثير سياسي على نحو العمال الصناعيين بسبب الانتشار الواسع للفلاحين على مختلف الأراضي المصرية، كما أن التناقضات الطبقية والاجتماعية والمتشابكة بين الفلاحين لم يسمح لهم بتنظيم أنفسهم وفق مصالح مشتركة وأهداف موحدة، وتطور الحراك الاحتجاجي الفلاحي في مصر على

¹ - صابر بركات، حركة الطبقة العاملة في مصر ،في سمير أمين، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، المرجع السابق، ص 338.

² -نادين عبد الله، الحركة النقابية في مصر في ضوء ثورة يناير 2011: السيطرة والاحتواء وحدود المقاومة- ، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، ص12.

³ - نفس المكان.

أربعة¹مراحل انتفاضة الفلاحين 1997 إلى 2000، والمرحلة الثانية من 2000 إلى 2007 والتي خاضها سكان الأحياء العشوائية ثم المرحلة الثالثة الممتدة 2004 إلى 2011²، والتي شهدت نشاط حركة كفاية بالتحديد ثم تأتي المرحلة الرابعة وهي المرحلة المفتوحة التي لم تحسم بعد، وشهدت التحركات الفلاحية نقطة تحول بارزة بعد 1997 والتي غيرت من علاقة السلطة بالفلاحين وجرت في إطار محاربة السلطة للجماعات الإرهابية والتكفيرية تمكنت من خلالها الأجهزة الأمنية من السيطرة على كافة الأقاليم ومنع الاحتجاجات بما في ذلك الاحتجاجات (احتجاج أهالي قرية نما وما لحقها من أعمال عنف وتخريب اتجاه مراكز الشرطة وضمت أكثر من ثلاثة آلاف شخص) على هذا القانون (1992) وأسفرت عن إصابة 751 فلاح³، واعتقال 2410 فلاح في الريف المصري وقد تعرض الفلاحين لمختلف الضغوطات والتعذيب والاحتجاز، كما لم تقف القوى المدنية والسياسية إلى جانب الفلاحين وهو ما يدفع بالاصطلاح عليهم بالثوار المنسيون حيث نص القانون 96 على أن تنتهي عقود الإيجار السارية بانتهاء السنة الزراعية⁴ 1998.

وفي ظل هذا القانون أطلقت الحرية لملاك الأراضي في تحديد القيمة التجارية وتحولت إلى عقود إذعان مما أدى إلى إفقار المزارعين وعجزهم عن سداد القيمة الإيجارية وترتب عن ذلك ما سبق ذكره من أحداث عنيفة وعلى إثره تم تشكيل العديد من التحركات التي ضمت الفلاحين والمزارعين البسيطين كالاتحاد العام للفلاحين وغيرها.

-الحركات الحقوقية:

أثر السياق الدولي في ظهور الحركات الحقوقية في الوطن العربي خاصة مع التوجهات السياسية والليبرالية الجديدة بحيث انتشرت الثقافة الحقوقية وظهر النشاط غير الرسمي للمنظمات

¹ - صقر النور، الفلاحون والثورة في مصر: الفلاحون المنسيون، مجلة المستقبل العربي، عدد 427، 2014 سبتمبر، ص33.

² - نفس المكان.

³ - صقر النور، المرجع السابق، ص 34.

⁴ - حنان رمضان، التحركات الفلاحية في مصر، في: سمير أمين، المرجع السابق، ص 365.

الدافعة عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة والبيئة والأقليات، وتعززت أكثر مع توافر التمويل الأجنبي وارتباطه بالمنظمات العالمية فأصبحت الحركة الحقوقية ذات مرجعية دولية¹، ففي مصر بدأت الحركة الحقوقية مع إنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان 1983 للدفاع عن تآكل الحريات المدنية والسياسية وعرفت أوجه قصور بسبب سياسات النظام الاستبدادي²، وفي 1985 نشأت منظمة خاصة بمصر في أعقاب اغتيال أنور محمد السادات والعنف الممنهج ضد الجماعات الإسلامية، وازدياد حدة المراقبة وتقليص الحريات الفكرية والدينية وتم إعلان حالة الطوارئ منذ 1983 ودامت لأكثر من ثلاثين عاماً، وبرغم من المضايقات من قبل النظام إلا أن الحركة الحقوقية استمرت وتم إنشاء العديد من المراكز المدافعة عن حقوق الإنسان ففي 1994 تم إنشاء مركز مساعدة لضحايا الانتهاكات الحقوقية من قبل هشام مبارك، ومركز المساعدة القانونية للمرأة 1995، ومركز الأرض لحقوق الإنسان والمعنى بشؤون الفلاحين في 1996، والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية 2002³، التي جاءت كرد فعل على تراجع المنظمة الحقوقية في الدفاع عن بعض القضايا الحقوقية، وفي 2004 تم إنشاء الشبكة العربية لحقوق الإنسان، وفي 2006 تأسست مؤسسة الحرية والتفكير بهدف الدفاع عن حقوق الطلبة والحريات الأكاديمية⁴، وفي 2009 تم إنشاء المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية حيث دخلت في خطوط تقاضي مع دولة وتعاضم تأثير الفساد على العمال ونجحت في إرغام الدولة على الالتزام بالأجر الأدنى في 2010⁵، ومنذ إنشاء المنظمة الحقوقية المصرية ظلت في نضال قانوني مع النظام عدل على إثره قانون الجمعيات الأهلية ثلاث مرات وآخره القانون الثالث 2002/84 الذي تضمن أحكام تعسفية ضد منظمات المجتمع المدني.

¹ - عزة خليل، المرجع السابق، ص ص 67، 68.

² - ياسمين شاش، مولد وتطور الحركات الحقوقية في مصر، أوراق بحثية، مبادرة الإصلاح العربي، 2017، ص 3.

³ - نفس المرجع، ص 4.

⁴ - نفس المرجع، ص 14.

⁵ - نفس المرجع، ص 15.

شهد النشاط الحقوقي في تونس منذ 1977 ولادة الرابطة التونسية لدفاع عن حقوق الإنسان ونشأت العديد من النشاطات الحقوقية¹، وبعد سياسة التوجه الليبرالي والديمقراطي في فترة حكم الرئيس بن علي عرفت النشاطات الحقوقية نشاطاً أوسع من ذي قبل وصادقت الدولة على العديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وتم تعيين أول مرصد حقوقي للإنسان في عام 1991، وتم تطوير التشريعات الحقوقية في هذا المجال، إلا أن المجال الحقوقي شهد ازدواجية في التعامل فمقابل السماح بالنشاطات انتهج النظام سياسة استبدادية في فترة الحكم الثانية خاصة بعد أزمة الإسلاميين والحكومة 1991، ليتم بعدها حظر أي نشاط ماعدا الاتحاد العام للشغل وتم تغيير قانون الجمعيات 1992 وإعادة تصنيف الرابطة الحقوقية التونسية كجمعية ذات صبغة عامة²، ووفقاً لهذا القانون والذي ضم تصنيفات نسائية وخيرية ثقافية وفنية وتنموية والجمعيات ذات الصبغة العامة، وتمت ملاحقة الرابطة وعرقلة نشاطها ووضعها تحت الإدارة القضائية ومنعها من مزاوله مؤتمراتها 2009، وزادت المتابعات السلطة للأنشطة الحقوقية يعد احتجاجات الحوض المنجمي 2008، بالإضافة إلى تجميد المصادر المالية ومنع التمويل الأجنبي بشبهة الخيانة، وبرغم من هذا واصلت بعض الشخصيات الوطنية والحقوقية عملها وتأسيس منظمات لدفاع عن الحقوق والحريات منها المجلس الوطني للحريات والجمعية التونسية لمناهضة التعذيب 2003³، والمنظمة الدولية لمساندة المسجونين 2001 واتسع مجال عمل المنظمات الحقوقية إلى ما بعد 2011 وهو ما سنأتي لتفصيل فيه في أطوار البحث القادمة.

-الحركة النسوية:

تتميز الحركات النسوية في العالم العربي بنفس محددات وجودها وسياق أنشطتها مع المنظمات غير الحكومية والحقوقية والدفاعية والتي أنشأت استجابةً للخطاب العالمي حول النساء

¹ - أسماء نويرة، نشأة وتطور وتحديات الحركة الحقوقية في تونس، أوراق بحثية، مبادرة الإصلاح العربي، 2017، ص 9.

² - أسماء نويرة، المرجع السابق، ص 10.

³ - نفس المرجع، ص 11.

وحقوق المرأة¹، والذي تجسد في مجموعة من الأنشطة التي أسستها مختلف التيارات التي دخلت على هذا الخط فتم تأسيس مجموعات نسائية ذات مرجعية سياسية ليبرالية وذات طرح يمس مختلف قضايا المرأة وشؤون الأسرة مستفيدة من التمويل الأجنبي والدولي لأنشطتها، واستطاعت هذه الحركات الاندماج في مشاريع دمج المجتمعات العربية في السياق العالمي السياسي وضمن المنظومة الليبرالية فمثلا توجد بمصر جمعية تضامن المرأة العربية، ومركز دراسات المرأة الجديدة²، وملئى الهيئات لتنمية المرأة الذي ساهم في المسيرة العالمية ضد الفقر، وفي تونس جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية، والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات³.

-الحركات الدينية والثقافية:

شهدت الحركات الدينية والثقافية أنجح نشاطاتها الفكرية والسياسية في أعقاب فشل المشروع القومي العربي الذي ترك فراغ إيديولوجي استطاعت هذه التيارات النجاح في استخدام الفعل الخطابي لتأثير في جموع المجتمعات العربية، فقد بنت التيارات الإسلامية مشروعها الإصلاحى والسياسى على رفض الحداثة وإقامة مشروع وطنى قائم على المرجعية الإسلامية ما خلق حالة صدام مع التيارات اليسارية وأصبحت التيارات الإسلامية ذات قوة وتأثير وهو ما دفع بالتيارات المسيحية هي الأخرى ببناء حركة مسيحية غير أنها لم تبدي نفس التأثير للحركة الإسلامية التي أبدت احترامها للقواعد اللعبة السياسية وقبول التعدد السياسى والعمل الديمقراطى⁴، استطاع التيار الدينى الإسلامى والمسيحى طرح أنفسهم كبديل سياسى وثقافى واجتماعى عبر الأدوار التى لعبها فى أوساط المجتمع وتراجع دور الدولة عن الدعم الاجتماعى والاقتصادى وتدهور الحياة الاجتماعية للمواطنين والفئات الوسطى مستفيدة من دعم الدولة لها كخطة عقابية ضد التيار اليسارى والناصري خاصة الحركات الطلابية، و قبل الانفتاح على الديمقراطية تميز التيار الإسلامى بتشدد وعداء واضح للحضارة

¹ - عزة خليل، المرجع السابق، ص 71.

² - نفس المرجع ، ص72.

³ - نفس المكان .

⁴ - عماد صياد، الفكر الليبرالي ومستقبل التحركات الاجتماعية بذات المرجعية الدينية / في سمير أمين، المرجع السابق، ص387.

الغربية وثقافة الحريات والقيم الديمقراطية خاصة خطابات سيد قطب وحسن البناء التي ترى في الحضارة الغربية تهديد لكا ما هو أخلاقي وهوياتي¹، قابله تنامي التيار المسيحي ممثل في حركة الأقباطيين التي أبدت رد فعل معاكس وصل الأمر إلى حد الصدام الطائفي².

وبعد فترة الصراع الطائفي في منتصف التسعينيات القرن الماضي تبلور تيار ديني اتسم بخطاب فكري وسياسي مشترك متمحور حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية ركزت في فعاليتها على الوضع الاجتماعي للمجتمع المصري، و أبدت انفتاحها على مختلف الثقافات والتيارات وابتعادها عن الخطاب الديني نسيا، كما تعددت أشكال هذا التيار في منظمات غير حكومية ومراكز بحثية حكومية وغير حكومية، وتجمعات ومنظمات نقابية تجاوزت المرجعيات الدينية الحادة إلى تيار فكري ذو طابع ديمقراطي³.

وتمت مراجعة الأسس الفكرية لحركة النهضة التي تمثل التيار الإسلامي في تونس منذ عقد التسعينيات، ونتيجة هذه المراجعة حققت الحركة نقلة نوعية في خطاب وأداء الحركة من توجه سلفي متطرف إلى توجه فكري أكثر انفتاحاً على أسس نظريات الحداثة بفعل الاحتكاك المباشر مع فعاليات المحيط، واستطاعت نقل نفسها في سبعينيات القرن الماضي من حركة تدافع عن هويتها إلى حركة احتجاجية شاملة تدعو إلى الديمقراطية إلى حزب سياسي وطني مسلم متفرغ للعمل السياسي⁴، وبعد سياسة الاضطهاد في فترة حكم بورقيبة والتي تعاملت مع الحركة كتهديد أمني وليس خصم سياسي، ازداد العنف ضد الحركة في فترة حكم بن علي برغم من الانفتاح الذي أبداه بعد توقيع الميثاق الوطني والسماح لبعض الأحزاب السياسية بالعمل الحزبي إلا أن التيار الإسلامي كان مستثنى من هذا الانفتاح وتمت ملاحقة قياداته بعد انتخابات 1989، واشتد الوضع مع 2001 أين قدم بن علي نفسه على أن نظامه ديمقراطي مناهض للأصول الدينية، ومع هذا استطاعت

¹- نفس المرجع ، ص 373

²- نفس المرجع، ص 375.

³- نفس المرجع ، ص 378.

⁴-بنة الطيب، دور الحركات الإسلامية في تحقيق التحول الديمقراطي في الوطن العربي: حالة حركة النهضة في تونس بعد 2011، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2019/2020، ص 161.

الحركة التكيف مع الوضع المستجد وتم تغيير الحزب لحركة النهضة ليتناسب مع قانون الأحزاب الذي أعلنه بن علي وباشرت عملها عبر ثلاث محطات أساسية بداية بدخول حركة النهضة في المجلس الأعلى للميثاق، ووثانياً بدخول الحركة المجلس الأعلى ممثلة في رجلها الثاني عبد الفتاح مورو، وثالثاً عبر الانتخابات التشريعية 1989 وتحصلت على 17 % من الأصوات¹، غير أن الحركة خسرت فرصتها بعد خطابها المؤدلج وإنهائها عهد الوفاق بينها وبين السلطة والأحزاب الأخرى والذي رأت فيه تهديداً لقيمها ، وتخوف من سيطرة التيار الإسلامي على اللعبة السياسية في تونس فعادت السلطة لملاحقة الحركة ومنضاليها، وتأزمت علاقتها بالسلطة والمجتمع المدني في أعقاب حرب الخليج 1990/1991، اتهمت فيها الحركة بمحاولة الانقلاب وتم توقيف 8000 شخص، ومحاكمة مناضليها 256 قيادي محاكمة عسكرية²، كما حاربت السلطة كل أشكال التدين في المجتمع والحد من مظاهرها في الأماكن العامة، واستمر الحال إلى غاية ثورة ديسمبر 2010 التي كانت لصالح الحركة.

ثانياً: الحركات الاجتماعية ودورة الاحتجاج الكبرى 2011

اتسمت الخريطة الحزبية ومجمل الحركات الاحتجاجية والقوى المدنية والاجتماعية قبل 2011 بالتشظي وانقسام أعضائها وتجوالم السياسي بين مختلف الفاعلين من الحركات، بالإضافة إلى محدودية القيادة وهيمنة كبار المثقفين عليها، كما استطاعت أجهزة المخابرات والأمن تتبع أعضائها واختراق صفوفهم لهذا لجأ الشباب للحركات الافتراضية ونجح في تجسيدها على أرض الواقع فقد اعتمدت الحركات على قواعدها الشعبية في المجتمع الشبكي من التدفقات والسلع ودون توجيه إيديولوجي أو حزبي³، معززاً ثقافة العمل الجماعي ووحدة الهدف والتركيز على عناصر المكونة للهوية مشتركة وبالاعتماد على العمل الاحتجاجي المباشر كالمظاهرات والاعتصامات والمسيرات

¹- نفس المرجع، ص 182.

²- بته الطيب، المرجع السابق، ص 182.

³-Abdesselem Mahmoud, Social Movements in Tunisia and Egypt: A Tale of Two Revolutions, International Journal of Social Science Studies Vol. 3, No. 3; May 2015, p10 .

السلمية وغلق الطرقات والإضرابات في مكان العمل، والنداءات عبر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية معبرة عن المخاطر والتهديدات الاجتماعية والسياسية التي مست الفئات الاجتماعية.

وبهذا توافرت كل التراكمات والمظالم والزخم العددي لتصل لذروة الاحتجاج أو ما يسميه سيدني تاررو Sydney Tarro "دورة الاحتجاج الكبرى" التي تدفع للثورة وتتنوع فيها أفعال الاحتجاج من مظاهرات عامة وبناء المتاريس واحتلال الأماكن الرمزية وتشكيل التحالفات¹، وعليه فإن كثرة الفعل الاحتجاجي ووجود إطار الموسع ليشمل كافة الأفكار يدل على بدأ دورة الاحتجاج والتي يصفها سيدني تاررو Sydney Tarro "تصاعد في الصراع ضد النظام الاجتماعي مع انتشار سريع للفعل الجماعي، وتسارع في ابتكار أشكال النزاع المستخدمة ومزج بين المشاركة المنظمة وغير المنظمة، وتتابع في تدفق المعلومات وتأطير العمل الجماعي، وتكثف في التعامل بين المنافسين والسلطة"، كل هذا المسار الاحتجاجي عاشته الحركات الاجتماعية في تونس ومصر بدأ بمناطق جغرافية محددة ثم اتسع ليشمل البلاد مرفوق بمطالب اجتماعية وسياسية مؤطرة ضمن أساليب مواجهة قائمة على المظاهرات المستمرة واحتلال الساحات العامة الرمزية ورفع اللافتات المطالبة بالرحيل، مدعمة بالتنسيق والتواصل عبر المجال الافتراضي، لتصل لمرحلة تحدي الوضع السياسي القائم والذي نجحت في تغييره.

تمكنت هذه الحركات الشبابية في الدعوة لتظاهر يوم 25 يناير لفضح سياسة التعذيب والقمع التي مارستها الشرطة المصرية اتجاه الشباب المعارض وتمثلت هذه الحركات في "حركة 6 أبريل"، و"حركة كفاية"، ومجموعة "كلنا خالد السعيد"، و"حركة العدالة والحرية"، و"الجمعية الوطنية للتغيير"، والحملة "الشعبية لدعم البرادعي"، وبعض المدونات كشبكة رصد، والعديد من المدونون المستقلون، وعلى العكس من ذلك فإن الحركة الاجتماعية في تونس كانت عبارة عن تظاهرات واعتصامات لم تتبناها أي جهة سياسية محددة بل تداخلت فيها الفواعل القديمة بعد انتشارها خاصة الكوادر

¹ - المرصد الاجتماعي التونسي - المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية -، احمد السعيداني وفؤاد غريال، المؤتمر الوطني للحركات الاجتماعية: الحركات الاجتماعية في تونس-السياقات والفاعلون والسيناريوهات المحتملة، ص 32.

والمناضلين في الاتحاد العام للشغل وبعض النقابات المستقلة كـنقابتي التعليم الأساسي والثانوي والشباب أصحاب الشهادات والعاطلين عن العمل، والحركة الإسلامية ممثلة في حركة النهضة لكن دون قيادتها، حيث دعى الاتحاد العام التونسي للشغل لإضراب عام ووطني في 14 جانفي والخروج للشارع في تظاهرة جامعة في شارع الحبيب بورقيبة.

فقد اعتمد الشارع التونسي على الشبكات الاجتماعية في التنسيق والتواصل وتم إنشاء لعديد من خلايا المتابعة في مقرات الاتحاد، ولجان متابعة في منطقة سيدي بوزيدي¹، وعليه 17 ديسمبر 2010 أو 14 جانفي 2011 هي حركة اجتماعية نجح الفاعلون التونسيون فيها من إنهاء حقبة من الاستبداد السياسي والفساد المالي والتعقيم الإعلامي تميزت بسرعة انتشارها وعموميتها في كل أرجاء تونس تميزت هذه الحركة الاجتماعية²:

- أن هذه الحركة قادها شباب عاطل عن العمل وهم أصحاب شهادات عليا ساهموا في انتشارها ووصولها للعاصمة تونس واعتمادها المباشر على الفعل الاحتجاجي العفوي .
- لم تتبناها أي جهة مدنية أو سياسية بل فتحت الطريق للمشاركة العديد من النقابات والأحزاب والأطياف المدنية الأخرى .
- هي حركة اجتماعية باعتبار أن فواعلها اجتماعية وسياسية وطرف ثالث هو الشارع.
- فيما يخص المسألة الديمقراطية فإن حركة 17 ديسمبر لم تغفل عن هذا المطلب، انطلقت اجتماعية وأصبحت سياسية .

سبقت دورة الاحتجاج الكبرى التي وقعت بعد جمعة الغضب العديد من الاحتجاجات الفئوية والخاصة بمهن محددة ، والتي تزايد منذ الفترة 2004-2005 قادت حركات اجتماعية على شاكلة حركة 20 مارس، والحملة الشعبية والحملة الدولية لمناهضة الحرب، ومجموعات مناهضة العولمة - أجيح-، والمنتدى الاجتماعي العربي، وتعززت أكثر بحركة القضاة الاحتجاجية وغيرها من الحركات،

¹ - المرصد الاجتماعي التونسي، المرجع السابق ، ص 64.

² - سعيد الحسين العبدولي وآخرون، الحركات الاجتماعية في العالم العربي وسؤال المعنى والمآل: التجربة التونسية مثلاً، (د.ب.ن)، (د.ب.ن)، ص 27.

وفي 2006-2008 شهدت البلاد حركة احتجاجية اجتماعية مهنية وعمالية أشهرها إحتجاج في مصانع الغزل والنسيج والإسمنت التي مهدت لظهور نقابات مهنية، إضافة إلى الحركات السياسية كحركة 6 أبريل ومجموعة كلنا خالد سعيد، ومع الانتخابات البرلمانية والتي تعتبر القشة التي قسمت ظهر النظام لما شهدته من تزوير وفوز موالاة النظام، وبدأت الحركات الاجتماعية في تكوين عروض الوقفة بنشر الجداريات والشعارات الراضية لمشروع التوريث والمطالبة بتعديل الدستور وخاصة مواد انتخاب الرئيس، ومع عودة البرادعي تأجج الاحتجاج أكثر وظهرت دعوات من أجل ترشحه وتم تأسيس الجمعية الوطنية للتغيير فكان هذا التراكم الاحتجاجي زخم حقيقي لخروج ملايين الشباب للشوارع وسنأتي للتفصيل في كل حركة :

1- حركة كفاية

تأسست حركة كفاية أو الحركة المصرية من أجل التغيير في أوت 2004 تضم الحركة رموز فكرية وسياسية ودينية مختلفة، مؤكدة أنها ليست حزب سياسي أو جبهة سياسية ففي 2004 وعقب التعديل الوزاري أصدرت الحركة وثيقة تأسيسية ضمت ثلاثمائة من المثقفين والشخصيات العامة طالبت بتغيير سياسي حقيقي وإنهاء النظام الاقتصادي والفساد في البلاد، وركزت الحركة على القضايا الداخلية برغم من تأكيدها على البعد القومي الراض لأبي تطبيع عربي مع إسرائيل، كما شكل الحرمان النسبي أهم دوافعها في التأطير للعمل الاحتجاجي، بمعنى وجود فجوة بين توقعات الأفراد وشروط حياتهم مقابل ما يحصلون عليه فعلاً، فكلما زادت الفجوة بين ما يتوقعون الحصول عليه زاد إحباطهم وشعورهم بالتظلم، وتزداد في أثناء مقارنتهم مع المجتمعات الأخرى وشكل مشوع التوريث بين الرئيس مبارك ونجله جمال لحظة فارقة في نشاط الحركة¹.

حرص مؤسسو الحركة على الاعتماد على هيكل تنظيمي مرن مثلما تتطلبه الحركات الاجتماعية الجديدة مستبعد الإطار الهرمي في مناقشة القضايا السياسية، وفي مؤتمرها الأول تم تعيين لجنة التنسيق التي تضم 35 من الأعضاء من مختلف التيارات السياسية، وضمت اللجنة

¹ - أحمد علي المخيلف، دور حركات الاجتماعية في عملية التغيير السياسي في مصر : حركة كفاية وحركة 6

أبريل أنموذجاً، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، السنة الجامعية 2018/2019، ص 137.

داخلها لجنة تسمى لجنة العمل اليومي والتي تتكون من 13 عضواً، تم اختيار الأعضاء التوافق واختيار منسق عام يتولى إدارة عمل لجنة العمل اليومي ومتابعتها يدعى جورج إسحاق والشخصية البارزة الدكتور عبد الحليم قنديل متحدثاً باسمها، تحمل الحركة شعار كفاية وهو برنامج عملي للحركة والتي تعني كفاية للسياسات الاقتصادية التي أفقرت الشعب، وكفاية للنهب المنظم لثروات وملكيات الشعب، وكفاية للحد من الحريات السياسية والمدنية، وكفاية من الفساد وكفاية من البطالة والتهميش، كمل لم تنسى الحركة القضايا القومية والتي تزامنت مع الغزو الأمريكي للعراق وانتفاضة الأقصى 2000، ورفض مشروع الشرق الأوسط الجديد، وبهذا تكون الحركة أبرز الحركات الاجتماعية في مصر منذ الألفية الجديدة تميزت بالمرونة والجماهيرية ولا تحمل أي رجعية إيديولوجية ولا سياسية موحدة في الهدف والهوية والقضايا.

2- الجمعية الوطنية للتغيير

بعد تراجع كفاية ودورها السياسي انتقل العديد من ناشطي الحركة إلى الجمعية الوطنية للتغيير التي حملت شعار "الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، الانتخابات الحرة النزيفة، وترأسها محمد البرادعي الرئيس السابق للهيئة الدولية لطاقة الذرية الذي شكلت عودته دعماً سياسياً وشعبياً للحركة في فيفري¹ 2010، كما ضمت الجمعية شخصيات بارزة حمدي قنديل وحسن نافعة والشاعر عبد الرحمان سيف والمستشار محمود الخضيرى والنشاط القومي حمدي صبحي وأسامة حرب وبعض الفنانين ورجل الأعمال نجيب ساويرس وغيرهم... لتصبح الطرف الأكثر فعالية في جهة المعارضة التي اتسعت لتمثيل القوى السياسية والحزبية داخلها وضمت أحزاباً مثل الغد والجهة الديمقراطية والإخوان المسلمون والوسط والكرامة ومصريات مع التغيير والحملة الشعبية لدعم البرادعي، وبدأت الجمعية جمع مليون توقيع على بيان "معاً سنغير" في 2010/3/2، كما عملت الحركة على برنامج سياسي لضمان انتخابات حرة ونزيفة وحصول كافة المصريين على فرص متساوية، وإنهاء حالة الطوارئ الممتدة، وتمكين القضاء المصري من مراقبة العملية الانتخابية وإلغاء قيود الترشح لرئاسة

¹ - أحمد علي المخليف، المرجع السابق، ص 140.

الجمهورية وقصر فترة الرئاسة على فترتين، كما طالبت الجمعية بتعديل المادتين 86 و 88 من الدستور المصري التي تتيحان انتخاب رئيس الجمهورية مدة مفتوحة .

3- حركة 6 أبريل :

تأسست الحركة بعد اضرابات عمال غزل المحلة الكبرى في أبريل 2008 وبدأت نشاطها في الفضاء الإلكتروني أين دعت المؤسسة **إسراء عبد الفتاح** للخروج والتضامن مع عمال مدينة محلة الصناعية الذين طالبو بتعديل لائحة الأجور والاستفادة من الأرباح¹، ولقيت الدعوة استجابة كبيرة لدى الشارع المصري، اعتمدت بشكل كبير على المجموعات الافتراضية في الشبكات الاجتماعية ووصل عدد أعضائها 70 ألف عضو في أحد مجموعاتها الداعية إلى الإضراب تحت شعار "لا للاستسلام"، لتستعيد مصر شبابها من جديد"، كما نشطت على مستوى الشارع بتعليق اللافتات والنشاط على الهواتف المحمولة إذ بدأت تصل الرسائل بشكل عشوائي.

وفي شهر جوان 2008 تم تحويل المجموعة إلى حركة أطلق عليها حركة شباب 6 أبريل عقدت مؤتمرها الأول في مقر نقابة الصحفيين وأعلنت ميلاد الحركة، تضم الحركة الشباب الجيلي عكس حركة كفاية التي سيطرت عليها النخب وكبار السن، وتميز أول نشاط للحركة بإطلاقها طائرات ورقية تحمل العلم المصري ورددوا الأناشيد الوطنية كأشكال جديدة من الاحتجاج السلمي، رغم حملة الاعتقالات التي طالت أعضائها عقب الإضراب إلا أن الحركة واصلت عقد مؤتمراتها على الشبكات الاجتماعية لمناقشة القضايا الاجتماعية بالتوازي مع تنظيم فعالياتهما.

إن ما يميز حركة 6 أبريل أن أغلب شبابها سبق له وأن خاض تجربة النشاط السياسي المعارض إذ نشط أغلبهم في حركة كفاية وبالتالي مرت مرحلة النشوء أو الاختمار الاجتماعي في أحضان حركة كفاية²، تبنت الحركة خطأً ثورياً في تحقيق التغيير لا يميل للتيار الإصلاحية مركزة على هدف تغيير المنظومة بالكامل والثقافة السياسية للجماهير دون القبول بمخرجات النظام والعمل

¹- **نفس المرجع**، ص 150.

²- أحمد علي المخليف، **المرجع السابق**، ص 150.

على إصلاحها ، تحمل صراع مع أغلب القوى مثل الجيش والشرطة والقضاة والإعلام والمؤسسة التعليمية والمؤسسة الدينية إذ ترى فيها أعمدة السلطة.

يتمثل برنامج حركة 6 أبريل في أربعة مطالب أساسية في الحد الأدنى للأجور، والتصدي للغلاء ومكافحة الاحتكارات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، ويشمل هيكلها التنظيمي منسق عام وأربع منسقين فرعيين ولجنة تنسيق وعدد من اللجان المتخصصة ولجان المحافظات¹، تتوزع عضوية أفرادها على مجموعات كل حسب رغباته وميوله الدراسية واهتماماته وتضم المجموعة الإعلامية والتي تهتم بالعمل الإلكتروني وغيره من الأنشطة و مجموعة العمل الجماهيري وتتولى أنشطة في الشارع وحملات التوقيع والاحتجاج والتوعية ، ومجموعة المحافظات، ومجموعة التثقيفية التي تناقش الأفكار وتجارب الدول في التغيير، كما تهدف الحركة في الأساس إلى تحقيق التغيير عبر المسار الديمقراطي واحترام فتراته الانتقالية ،مع ضمان الحريات السياسية ونشاط الأحزاب والحركات في إطار استقلالية الحجة ودعم الاستخدام التكنولوجي في النشاط السياسي والمدني

4- مجموعة كلنا خالد سعيد :

تعتبر حركة احتجاجية افتراضية نشأت في جوان 2010 تضم حوالي 400 ألف مشترك وهي أكبر صفحة مصرية²، استطاعت تحقيق تعبئة محلية ودولية حول قضية الشاب خالد الذي قتل بسبب التعذيب الذي تعرض له في سجون المصرية من قبل ضباط الشرطة ويعرف أيضاً بشهيد الطوارئ، أين تداولت المنصات الإلكترونية صورته وهو مشوه وعلى إثرها نظم الشباب في محافظة الإسكندرية مظاهرة أمام مركز الشرطة، واستطاعت الحركة تنظيم حشد جماهيري عالي لقضية الشاب خالد وبدأت بتنظيم وقفات احتجاجية بصورة سلمية في العديد من المحافظات المصرية والتي لبس فيها المتظاهرون سترات سوداء والوقوف على كورنيش البحر أو النيل واستمرت لعدة جمعات

¹ - نفس المرجع، ص 158.

² - انظر موقع الصفحة "كلنا خالد السعيد" : <https://www.facebook.com/KolenaKhaledSaeid>

متتالية، و لعبت دوراً بارزاً في فضح جرائم التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان وكانت من أبرز الداعين لوقفه 25 يناير ، وتم القبض على مسؤول الصفحة وائل غنيم .

5- الحملة الشعبية لدعم البرادعي :

تم تأسيس هذه الحركة باسم محمد البرادعي الرئيس السابق للوكالة الدولية لطاقة الذرية بعد عودته لمصر ودخوله الصراع السياسي الدائر حول التغيير وخاصة منصب رئيس الجمهورية ورفض التوريث وصل مؤيدي الحركة إلى ألفي عضو في 24 ساعة فقط وتوصل دعمها لتصل إلى 250 ألف عضو برئاسة عبد الرحمان سيف وهي ثاني أكبر الصفحات بعد صفحة كلنا خالد سعيد، تتمثل أهم مطالبها في تغيير النظام ، لعبت دور أساسي في التنظيم لمظاهرات 25 يناير، و استطاعت الحركة تنظيم فعاليات والإنضمام للإحتجاجات الفتوية والعمالية .

6- شباب من أجل العدالة والحرية: حركة جزئية جرى تأسيسها في الإسكندرية رداً على مقتل

الشاب خالد سعيد وهي منبثقة عن حركة 6 أبريل، ومن أهم مطالبها إسقاط النظام خاصة بعد الانتخابات التشريعية 2010، وهي من الحركات الفاعلة في مجرى التغيير والداعية لمظاهرات يناير 2011.

وتوجد العديد من الحركات والصفحات النشطة والمكونات الشخصية وقد جاء ذكر هذه الحركات لفاعليتها المتميزة وأن أغلب بقية الفاعلين هم نشطاء سابقون في نفس الحركات ونتيجة الانقسامات شكلت كل مجموعة شباب حركة أو لجنة من أجل التغيير، وأيضاً باعتبارها من أكثر الفواعل تنسيقاً وتحضيراً لاحتجاجات يناي 2011، إضافة إلى تشكيل ائتلافات وطنية نذكر منها:

• ائتلاف ثورة 25 يناير:

تأسس الائتلاف الشبابي ليعبر عن أهداف وطموح الثورة متبنياً شعار "حرية، عدالة إجتماعية، كرامة إنسانية" في بدايتها الأولى فيفري 2011¹، وضمت خمسة مجموعات شبابية هي: حركة 6 أبريل ومجموعة شباب الإخوان، وشباب من الجمعية الوطنية للتغيير وحركة العدالة والحرية وحزب الجبهة الديمقراطية بالإضافة إلى شباب العديد من الأحزاب السياسية على غرار الغد والوفد والكرامة وغيرهم أدى دور سياسي في ضبط مسار الثورة وحافظ على استقلالته الفكرية ومن انتمائه لأي حزب سياسي برغم من التنوعات الإيديولوجية التي كانت داخل الحزب فقد حدد أهدافه المبدئية² في:

- إلغاء العمل بالدستور ووضع دستور جديد يضمن الحريات والحقوق ويكون ذا طابع جمهوري ديمقراطي يعالج العطب الدستوري الخاص بتحديد العهدة الرئاسية وشروط الترشح للمنصب، وتحديد قواعد العملية الانتخابية .
- إلغاء حالة الطوارئ والمحاكم الاستثنائية.
- إعادة تشكيل حكومة كفاءات وطنية تضم مختلف أطياف الشعب المصري.
- تخفيض سن الترشح للبرلمان كحد أدنى 25 سنة.
- حل الحزب الحاكم ومصادرة كل أمواله ومقراته
- ضمان النشاط المدني والحزبي والنقابات المهنية والعمالية، مع ضمان حرية التعبير والإعلام.
- حل المجالس المحلية وإعادة انتخابها مع إعطاءها صلاحيات أوسع.

¹ - أحمد كمال البحيري، ائتلاف شباب الثورة...الأزمة النبوية وحتمية الحل، مركز الأهرام لدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ النشر: 2012/6/22، على الموقع : <https://acpss.ahram.org.eg/News/5322.aspx>، تاريخ التصفح: 2021/9/29.

² - نفس المرجع، ص 149 .

نجح الائتلاف مبدئياً في تسيير مراحل الثورة ورفضه التحاور مع نظام مبارك وحافظ على أهدافه إلى غاية الاستفتاء على التعديل الدستوري في مارس 2012 الذي كان محل خلاف بين شبابه وهو ما عجل بحله في جوان 2012 .

• اتحاد شباب الثورة :

تأسس الاتحاد في جانفي 2011 من طرف الشباب المستقلين وأعضاء من حزب الوفد والجهة والعربي الناصري، بالإضافة إلى شباب من خمسة عشر عضواً محافظة مصرية¹، كما دعم الشباب أسر الشهداء وكان له دور في تنظيف ميدان التحرير ودعى لإسقاط النظام وتأليف مجلس انتقالي يكون فيه منصب واحد للمجلس العسكري ودعى لحل جهاز أمن الدولة وإنهاء حالة الطوارئ.

• شباب ألتراس :

تعد هذه التكوينات الشبابية رياضية إلا أن الأوضاع المصرية دفعت بالمشجعين الرياضيين لدخول المجال السياسي باعتبارهم شباب أيضاً عانوا نفس مشاكل وحرمان بقية الشباب المصري إذ أصبح لهذه التكوينات دور سياسي بعد 25 يناير كأفراد مستقلون عن تنظيماتهم الرياضية وشاركوا في جمعات الغضب وهذا تهرباً من المتبعات الأمنية، خاصة جمعة الغضب وموقعة الجمل نظراً للخبرة التي يتميزون بها عن بقية المتظاهرين في التعامل مع القوات الأمنية، وقاموا في الثورة بإشغال عربات الأمن وكانوا في الخطوط الأمامية أثناء المواجهة الأمنية²، كما لعب شباب الألتراس دور في العديد من المظاهرات التي شهدتها المحافظات المصرية أبرزها مليونية 9 أبريل وأحداث محمود محمد 19 نوفمبر 2011 فكانوا خط الأمان لبقية المتظاهرين.

يتضح من خلال ما تم تناوله في سياق الحركات الاجتماعية في العالم العربي أنها افتقدت لكثير من عناصر وسمات التي تتميز بها كالأستمرارية في العمل الجماعي ودعم التغيير

¹- أحمد علي الخليف، المرجع السابق، ص 147.

²- أحمد علي خليف، المرجع السابق، ص 148.

الاجتماعي والثقافي، بوجود دعم من المنخرطين والداعيين لها على الرغم من توافر حالات من الحرمان الذي عاشته الجماهير العربية التي خلقت حالة من التذمر، وعدم الرضى على الواقع المعاش المتمثل في أزمت النظم العربية المتعلقة بانغلاق العملية السياسية وتراجع العمل الديمقراطي مقابل تنامي الاستبداد السلطوي وتراجع الأحزاب عن تجميع مصالح الشعب، قابله اغتراب سياسي وعزوف الجماهير عن أي محاولة في التغيير والإصلاح والقبول بالحد الأدنى من الاستبداد إلى غاية انتفاضتي تونس ومصر التي أنهت هذا العجز الاجتماعي والسياسي بوجود فواعل اجتماعية جديدة وهذا ما سنتناوله في هذا الجزء.

المبحث الثاني: أسباب ودوافع اندلاع الانتفاضتين في تونس ومصر

استجاب الشارع المصري لدعوات التظاهر من قبل النشطاء الإلكترونيين في تاريخ الخامس والعشرين من يناير المصادف لعيد الشرطة حيث انتشرت الاحتجاجات في مدن القاهرة والإسكندرية والسويس والمحلة الكبرى¹، فقد استطاع الشباب الدعوة للاحتجاج عبر رسائل الفاسبوك، واستمر التصعيد لمدة ثمانية عشر يوماً انتهت بتدخل الجيش في المشهد بغرض حماية الجماهير إلى غاية جمعة الغضب بإعلان تنحي الرئيس حسني مبارك وتولي القوات المسلحة مهام تسيير شؤون البلاد²، أما في تونس فلم يختلف الأمر من حيث زخم الاحتجاجات وانضمام الجماهير غير أنها سلكت مساراً احتجاجياً اجتماعياً عبر انتفاضات خبز محلية تكررت في العامين السابقين للثورة إلى غاية يوم الثامن عشر من ديسمبر³ 2010، أين أقدم الشاب التونسي محمد بوعزيزي على حرق نفسه وقد شهدت هذه الحادثة تغطية كبيرة من طرف شبكات التواصل الاجتماعي خلقت إمداداً شعبياً⁴، كالذي حدث في قضية الشاب المصري خالد سعيد الذي قُتل جراء التعذيب الذي لحق به في مراكز الأمن في الإسكندرية في جوان 2010⁵، وفي الشارع التونسي تواصلت الاحتجاجات إلى غاية نجاح الثورة وهروب الرئيس زين العابدين بن علي في الرابع عشر من جانفي 2011 بعد إعلانه حالة الطوارئ وإقرار إجراء انتخابات برلمانية مبكرة وإقالة الحكومة ، وبعد مغادرته البلاد أعلنت القوات التونسية غلق المجال الجوي وتسلم محمد الغنوشي الوزير الأول المسؤوليات في البلاد⁶.

¹ - أمل حمادة، 25 يناير 2011: القائد والفاعل والنظام، في: الثورة المصرية -الدوافع والاتجاهات والتحديات-، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص102.

² - نفس المكان.

³ - عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة -بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها-، الطبعة الثانية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص191.

⁴ - نفس المرجع، ص212.

⁵ -نرمين السيد، الإعلام الجديد وفرص التحول الديمقراطي في الأنظمة السلطوية، في : الثورة المصرية -الدوافع والاتجاهات والتحديات-، المرجع السابق، ص 275.

⁶ -عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة -بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، المرجع السابق، ص 293.

أولاً: الواقع السياسي

كانت لحظات الاحتجاج التي ميزت الساحات العامة في مصر وتونس رداً على الأوضاع التي آلت إليها الدولة العربية وتعبيراً عن اختلال التوازن بينها وبين المجتمع وتراجع دورها الوظيفي، حيث أغلق النظام الحاكم اللعبة السياسية وسيطرت جماعات السلطة على المقدرات الاقتصادية بالمقابل كان تتجه فئات المجتمع لمزيد من تدهور الأحوال المعيشية، مشكلة بذلك عصابة استنفذت ثروات المجتمع طيلة ثلاث عقود كاملة بالتهب المنظم والمحمي قانوناً، قابلها مجتمع مستقل وظيفياً من المشاركة في إدارة الحياة السياسية، نتج عنه عطب أدى إلى تفجير الوضع عبر المجال العام الافتراضي.

1- أزمة الانتقال السلطوي وشخصنة السلطة:

ظلت النصوص الدستورية التي تراعي الحقوق السياسية والمدنية وتكفل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية صورة شكلية لم تجد طريقاً نحو الواقع الفعلي في المجتمعات العربية ، فالسلطة الحاكمة تصرفت دائماً كمالكة لدولة وأجهزتها البيروقراطية وهيئاتها السيادية والاقتصادية وقطاعاتها الخدمائية وبهذا جعلت من الحياة السياسية جامدة قائمة على الإبعاد الممنهج للمواطن عن أي تفاعل أو نشاط يضمن له حقوق المشاركة السياسية¹، بحيث لم تأتي مشاريع التعديلات الدستورية لتطوير الممارسات السياسية وتعميم الديمقراطية التمثيلية فأغلبها كانت استجابات طارئة لحركات الاحتجاج أو مسابرة المد العالمي، فالنظام المصري انتهى منذ 2005 إصلاحات تخدم مشروع التوريث عبر تعديل المادتين 87 و88 من الدستور المصري والمتعلقة بالانتقال من الاستفتاء على فرد واحد إلى انتخاب رئيس من بين أكثر من مترشح وامتداد مدة الرئاسة على دورتين².

¹-محمد فرج/ المقدمات السياسية لثورة 25 يناير-الأسباب والتراكمات-،في: عبد القادر ياسين، 25ينايرمباحث وشهادات-، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2013،ص75.

²-نفس المرجع، ص 78.

مع تعديلات المواد المرتبطة بصلاحيات الرئيس بهدف تقليصها في دستور 1971¹، رد عليها النظام المصري بترشح **حسني مبارك** لولاية خامسة في عام 2005 وشهد النظام الانتخابي التعديل من نظام الاستفتاء إلى نظام الانتخابات مع وضع شروط تعجيزية لترشح للمنصب وهي شروط تتحكم فيها المجالس المنتخبة المحسوبة على الرئيس².

ففي 2008 أضاف تعديل للمادة 88 بإلغاء بالإشراف القضائي على الانتخابات وإحداث لجنة انتخابية لمراقبة الاقتراع غير أنها ظلت شكلية خاصة وأنها تركت لتشريعات العامة وأغلب أعضائها قضاة، وهو ما عبر عليه الشارع المصري بعملية دسترة التمديد والتوريث³، ومنه فقد كان القرار السياسي محتكراً في مؤسسة الرئاسة من خلال جهتين تشكلان عصب الحكم هما الحزب الوطني الحاكم وشخصه و القوة الأمنية والاستخباراتية⁴.

اتسمت الحياة السياسية منذ الاستقلال مع **الحبيب بورقيبة** بالشمولية أو الإرث السلطوي من خلال انفراده الكامل بالزعامة التي وصلت لدرجة الأبوية⁵، واستمرت في فترة الرئيس **بن علي** الذي جاء بعد انتهاء فترة حكم الرئيس **بورقيبة** 1987 وقد سبق وأن عينه **بورقيبة** وزيراً لداخلية متنبياً للتوجه الإصلاحية والنموذج الليبرالي في الاقتصاد غير أن هذا لم يمنع من تشديد سلطوية النظام وقمعيتها⁶.

¹ - أسامة عبد علي خلف، الدستور والتعديلات الدستورية في الدول العربية(قراءة في تعديلات الدستور المصري)، *مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، عدد 200، 2012، ص 17.

² - أسامة عبد علي خلف، *المرجع السابق*، ص 17.

³ - محمد فرج، *المرجع السابق*، ص 78.

⁴ - علي ليلي، لماذا قامت الثورة؟ بحث في أحوال الدولة والمجتمع، في: الثورة المصرية، *المرجع السابق*، ص 45.

⁵ - عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة، *المرجع السابق*، ص 64.

⁶ - *المرجع نفسه*، ص 96.

مدد بن علي لنفسه عبر الانتخابات واستمر لمدة خمس دورات انتخابية كان هو الفائز وحزبه الحاكم في الانتخابات الرئاسية والتشريعية منذ 1994 إلى العام 2008¹، واتجهت الإصلاحات السياسية والتعديلات الدستورية بما يتوافق وعمر المترشح الرئاسي إذ حدد الدستور سن المترشح بأربعين سنة على الأقل وسبعين سنة على الأكثر وتم تعديل هذه المادة ورفع سن الترشح إلى خمسة وسبعون سنة مما يجعلها تتناسب مع الرئيس بن علي ترشح لولاية سادسة حتى عام 2014، وتم طرح مشروع سياسي يكرس الرئاسة مدى الحياة².

نصت الدساتير العربية على مفهوم تداول السلطة إلا أن الممارسات العملية استمرت في تعطيل الانتقال السلطوي واضطرت أغلب النظم لتعديل النصوص الدستورية بما يخدم النخبة الحاكمة مما أدى إلى إخفاق سياسي واجتماعي يفسر فقدانها الشرعية ورهنت بهذا عمليات الانتقال السلطوي والتداول عبر الآليات الانتخابية النزيهة والشفافة واختزلتها في خدمة تطلعات الفردية التي تداولت على السلطة السياسية على شكل استبدال سلطوي أي استبدال نخبة بنخبة ذات المرجعية نفسها³، استجابت هذه الأنظمة لدعوات الإصلاح عند كل تحرك سياسي بمبادرة إصلاحية كخطوة استباقية وقائية لم تقنع الجماهير وظلت رهينة الممارسات التسلطية ساهمت في تفجير الحراك الذي عاشته المجتمعات في مصر وتونس.

2- سياسة احتواء المجتمع المدني وتهميش دور الأحزاب السياسية :

أثرت التجاذبات التي حكمت المناخ السياسي العربي المرتبط بحركة العلمنة والتحديث والتي نشأت في المنطقة العربية وخلقت حالة تصادم بين النخب الحداثية الجديدة ونخب الاستقلال ما انعكس على حركة التواصل بين النخب الحاكمة والمجتمع ، هذا الأخير لم يستطع أن يتكيف مع

¹ - أحمد فاضل جاسم داوود، التحولات السياسية في البلدان العربية: دراسة تحليلية في الأسباب وآفاق المستقبل، مجلة العلوم السياسية، عدد 74، 2013، ص 72.

² - نفس المكان .

³ - عمر حمدان الحضرمي ، تداول السلطة والدساتير في الأنظمة السياسية العربية، مجلة دراسات العلوم السياسية والاجتماعية، مجلد 33، عدد 3، 2006، ص 475.

هذا الواقع الذي يشهد تصدع وبقي رهن العقلية القبلية والعشائرية ما ينذر بوجود مجتمعين متقابلين ومتصادمين في المجتمع الواحد¹، انعكست ظاهرة التحديث المشوه التي سعت الدول أو النخب الحاكمة لتحقيقها مع حقيقة أن الدولة تزداد قدرة على الضبط الرقابي والردع العقابي على الحياة الخاصة والعامة والأنشطة السياسية والنقابية، لذلك أفضت تجارب التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي إلى خلق حالة مشوهة وصورية من المشاركة السياسية سواء تعلق بنشاط الأحزاب السياسية أو المجتمع المدني برغم من وجود النصوص الدستورية الضامنة لهذا الحق السياسي.

فنشاط الأحزاب السياسية لم تؤدي الدور المنوط بها كالمشاركة في صنع القرار وتجميع المصالح والتعبير عنها، بل ظلت المنظومة الرسمية لعملية صنع القرار محتكرة على الرئيس وحاشيته، إذ لم تجعل من خيار التعددية أسلوباً ديمقراطياً يخدم العملية السياسية يرمتها بل عملت على تضيق العمل على أحزاب المعارضة أو خلق علاقة زبونية تسعى للحصول على رضى الحاكم، حتى أنه جرى استخدام هذه الأحزاب لتحسين شرعية النظام وإيجاد مساحة ضيقة للمشاركة السياسية، بالمقابل حرص النظام المصري على تمييع التعددية الحزبية من خلال استقطاب إعلامي وسياسي بين الحزب الوطني والإخوان وتحويلها أمام باقي الشركاء السياسيين والاجتماعيين خاصة التيار العلماني والجماعات الدينية كالأقباط².

وقد تمكن ذات الحزب الذي يرأسه رئيس الجمهورية من السيطرة الدائمة على الانتخابات البرلمانية في مجلس الشورى ومجلس الشعب منذ 1984 إلى 2010³، معمقاً من أزمت الواقع السياسي لدولة فقد ساهم في شخصية السلطة وتركيزها في يد الرئيس، وسيطرت منتسبيه على الجهاز البيروقراطي لدولة وقيادة المؤسسات الحكومية والمرافق العامة، إذ لم يحقق الحزب اي نوع من الاستقلالية المالية والسياسية بحيث استغل رجال أعمال في تمويل مختلف الأنشطة مقابل الحصول على مناصب قيادية في المكاتب والأمانة العامة، وإقامة علاقات مع نجل الرئيس جمال

¹ -رفيق عبد السلام بوشكالة، الاستبداد الحدائي العربي: التجربة التونسية نموذجاً، في: خليفة كوراي، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص90.

² -أحمد عبد ربه، التعددية الحزبية في مصر وثورة 25 يناير، في: الثورة المصرية، المرجع السابق، ص192.

³ - نفس المرجع، ص193.

مبارك كآلية لترقية السياسية والوزارية، كما سمح النظام بتعدد نسبي وصل إلى 24 حزباً لم تكن سوى زيادات في الأحزاب السلطوية، لفترة ما قبل الثورة كانت أشد المراحل انتكاسة في نشاط الأحزاب المصرية فقد شهدت انتخابات 2010 تزوير وشراء للأصوات وإقصاء المعارضين حيث حصل الحزب الحاكم على 473 مقعد من إجمالي 516 مقعد بنسبة 91 بالمائة مع احتكار سيدات الحزب كل مقاعد حصة المرأة¹، وحصلت المعارضة على 18 مقعد في حين قاطعت العديد من الأحزاب الانتخابات على غرار جماعة الإخوان التي تم التضييق عليها في انتخابات 2005، أين شكلت هذه الأحزاب الرفضية لنتائج انتخابات 2010 برلماناً موازياً كخطوة لإفشال مشروع التوريث لجمال مبارك².

سناريو الحزب الحاكم ذاته تكرر في تونس حيث كان حزب التجمع الدستوري الديمقراطي واجهة سياسية للسلطة الحاكمة مارس من خلاله بن علي فردانية مطلقة على مقاليد السلطة إذ كان يمثل أغلبية برلمانية مستندا على شرعيته النضالية التي قادت النضال التونسي منذ عهد الرئيس بورقيبة واشتدت لعبة الضبط في فترة حكم الرئيس بن علي زين العابدين الذي حول اسم الحزب الاشتراكي الدستوري إلى التجمع الديمقراطي بدور أمني أكثر منه سياسي فُعلت فيه آلية القمع والاستئصال وتعميق ظاهرة دولنة المجتمع³، وأصبح من رموز الفساد السياسي والاقتصادي بوجود أحزاب سياسية غير فعالة في تنشيط العملية السياسية مثل حزب الاتحاد الديمقراطي وحزب الخضر لتقدم وحزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحزب الوحدة الشعبية.

إن هذه الأحزاب فاقدة لبرنامج حزبي أو انتخابي وحتى مشروع سياسي، وتمكنت الأجهزة الأمنية من السيطرة على قيادات الحزب وإزاحة الزعماء التاريخيين مقيمة بذلك علاقة زبونية بين قيادات هذه الأحزاب إما بالمال أو المناصب في المجالس الوطنية والسفارات والقنصليات في الخارج

¹- أحمد عبد ربه، المرجع السابق، ص 209.

²- نفس المكان.

³- رفيق عبد السلام بوشكالة، المرجع السابق، ص 106.

من أجل تجميل صورة النظام¹، أما أحزاب المعارضة عرفت تضيقاً سياسياً ومراقبة أمنية على أنشطتها كالحزب الديمقراطي التقدمي غير أنها تميزت بمصداقيتها ونضالها السياسي، في حين أن بعض الأحزاب نشطت بدون ترخيص قانوني كحزب النهضة وحزب العمل الوطني الديمقراطي وحزب الخضر وغيرهم من الأحزاب السياسية².

ترجع أسباب فشل فعالية المجتمع المدني العربي إلى ضعف السيورة التاريخية لتكوينات الاجتماعية المحلية التي تعرضت لتغييرات خارجية، فكانت هذه التغييرات المعاصرة المتعلقة بالأنشطة المدنية والسياسية مشوهة ومعرّقة لتطور تدريجي ظهرت انعكاساتها على عمل هذه التشكيلات المدنية، كما جاءت هذا المؤسسات الحديثة كبديل للمؤسسات التقليدية العشائرية والقبلية مع بقاء بعض من أنماطها مؤثرة في نشاطها بحيث لا يمكن أن نلتقي مع المجتمع المدني في مبادئه وعضوية أفرادها القائمة على الطوعية والمواطنة والكفاءة ومنظومة تقسيم العمل والولاء لدولة بدل الهويات الفرعية، خاصة مع التطورات العالمية التقنية والتكنولوجية المتنامية إذ بدأت تتجه نحو مداخل تجزئة وحروب أهلية³.

وتأتي أهمية المجتمع المدني ومختلف الهياكل والبنى في كونها تنظم المشاركة السياسية وتمنع انتشار العنف والفساد وتلعب دور الوسيط بين الحكومة والسلطة السياسية والجماهير من خلال التعبير عن رغباته وتجميعها في شكل أنشطة عوض التمرد وأعمال العنف⁴، برغم من القيود الإدارية والمراقبة المفروضة على القوى الاجتماعية والمدنية في مصر بعد قانون 2002 والذي أعطى صلاحيات واسعة لأجهزة الدولة بالخصوص وزارة الشؤون الاجتماعية إذ تقوم فلسفة التشريعية لقانون 84 على تبعية المجتمع المدني للدولة من خلال جهاته الإدارية كما تسمح للسلطات الإدارية بحل

¹ - عبد اللطيف حناشي، الأحزاب والمنظمات التونسية ودورها في الثورة ومجراها، في: الثورة التونسية، مرجع سابق، ص204.

² - عبد اللطيف حناشي، المرجع السابق، ص209.

³ - أحمد شكري الصبيحي، المرجع السابق، ص95.

⁴ - نفس المرجع، ص98.

منظماته¹، حيث أنه اتسم مبدأ التعامل معه كما جرى مه الأحزاب والنقابات أذ كانت تسمح ببعض الأنشطة والتظاهرات وتمنع أخرى، غير أن هذه التضييقات دفعت المجتمع للعمل أكثر ورفع مطالب جزئية والتوجه بها من العمل الخيري المنهج إلى النشاط المدني والسياسي خاصة مناهضة الانتهاكات الحقوقية والدعم الحقوقي للضحايا هذه الانتهاكات وقد بلغ عدد الحركات المدنية في 2010 حوالي 30212 منظمة مدنية²، على الرغم من النصوص الدستورية التي أعلنها النظام في الحق في إنشاء الجمعيات وضمان نشاطها إلا أنه وخلال فترة قصيرة من حكم بن علي احتكر الحزب الحاكم كل الأنشطة الثقافية والاجتماعية والسياسية وحولها إلى سلطة الجهاز الأمني، وهو ما جعل العلاقة بين مكونات المجتمع والدولة في حالة تصادم في ظل استمرار سياسة احتواء المجتمع المدني وقياداته والنقابيين حيث أن هذه القيادات ذاتها مارست سياسة قمعية ضد المناضلين ودعم الرئيس في ترشحه للعهدة الرابعة 2008(انتفاضة الحوض المنجمي)،فقد اقتصر قانون الجمعيات على التصنيفات الثقافية والنسائية والتنمية والخيرية³، وعليه عانى كثيراً المجتمع المدني التونسي من سيطرة الدولة على المجال العام وتأزم علاقته بالسلطة وفي الوقت ذاته مع المجتمع السياسي.

ومن خلال ما سبق يتضح أن النظامين التونسي والمصري جمعا بين مختلف الأزمات السياسية التي عرقلت مسار التطور السياسي للمجتمعات العربية، فكلا النظامين أخلا بمبدأ التداول السلمي على السلطة من خلال التعدي على الدستور ومؤسساته، وعمقا من تدني مستوى المشاركة السياسية عبر سياساته الاستبدادية ما أثر على شرعية النظام وتآكلها، وفشل النظامين في أداء دورهما الوظيفي الذي لم ينجح في تفاعلاته مع مختلف بيئاته الداخلية والخارجية.

¹ - منظمة هيومن رايتس، هوامش القمع: القيود المفروضة على نشاطات منظمات غير الحكومية من قبل الحكومة المصرية ، على الموقع : https://www.hrw.org/legacy/arabic/reports/2005/egypt0705/sum_rec.pdf

² - مصر، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، مصر : التقرير الوطني، 2019، ص4.

³ - المكي دراجي وسويد عبد الفتاح، المجتمع المدني وعملية الانتقال الديمقراطي في تونس ، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد3، عدد1 ، 2017 ، ص 37.

ثانياً: الواقع الاقتصادي قبل الثورة: فشل الرؤية الاقتصادية والتنمية وانعكاساتها الاجتماعية

تفيد معظم التقارير الوطنية والدولية بتراجع الأداء الاقتصادي للنظم العربية وانعكاسه على السياسات الاجتماعية ومستوى معيشة المواطنين، فحركة الهجرة غير الشرعية وحالة فقر الريف وحواشي المدن والعاطلين عن العمل، واستمرار النظام في سياسة التعتيم واستحواد النخبة الحاكمة على الأموال والإعانات الدولية كلها دوافع جعلت من الانتفاضات العربية واقعا ملموساً، عكس مدى تنمر الفئات الهشة، لذلك عادة ما تسمى هذه الاحتجاجات بانتفاضات الخبز والعدالة الاجتماعية، فقد بلغ مستوى الفقر البشري* حسب التقرير الإنمائي للأمم المتحدة في الدول العربية لسنة 2011 % ما يقارب 49.3% وهي الأقل من مستوى المتوسط العالمي وبلغ مؤشر فقر متعدد الأبعاد 0.08 وهو أقل بكثير من متوسط العالم النامي الذي بلغ 0.17% لسنة 2011، أما الفقر المادي فإن نسبة كبيرة من سكان المنطقة العربية تقع بين خطوط 1.25 دولار و 2.75 دولار، ويصل معدل الفقر المادي بالنسبة لمصر 3.5 جنيه وهو ما يكاد يكفي المواطن المصري لشراء الطعام المدعم للبقاء على قيد الحياة، بالإضافة إلى هذا فإن تكاليف التنقل والإيواء لا يمكنه تحمل نفقاتها وهي النسب المقدرة لسنة 2010¹، وفيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية المرتبط بالنمو القطاعي والتحويلات الهيكلية لم تدعم تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر المادي الذي عادة ما تحسن من الدخل الفردي وزيادة حصص الأفراد من الصناعات، إذ أنها تشهد نمواً متقلباً مرتبطاً بالأزمات العالمية فأشار التقرير أن تونس نجحت في تحولها الهيكلي وزادت حصص الخدمات والتصنيع وحققت نمواً، أما مصر فقد عانت من تحول غير مكتمل في اتجاه التصنيع².

ومن خلال ما سبق تتلخص أزمات القطاع الاقتصادي المصري في سوء تسيير الإنفاق العام وفشل المشاريع التنموية وإتباع سياسات خفض الإنفاق الحكومي ورفع الدعم عن المواد الاستهلاكية

¹ - برنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التحديات التنموية في الدول العربية 2011: نحو دولة تنموية في الدولة العربية ، ص31.

² - برنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التحديات التنموية في الدول العربية 2011: نحو دولة تنموية في الدولة العربية ، ص22.

الأساسية خاصة السلع، وتوجيه الإنفاق للأجور وقطاع الخدمات والدين المحلي والخارجي دون القطاعات الإنتاجية وتشجيع الاستثمارات حيث سجل الإنفاق العام الحكومي تراجعاً إذ بلغت 5.6% في الألفية بعدما كان 25% في التسعينيات بسبب السياسات الانكماشية التي ركزت على خفض الإنفاق¹، كما فشلت الدولة في إدارة المشاريع الكبرى والشركات العمومية الكبرى التي فتحتها للخصخصة بعد قانون 203 الصادر 1991، حيث لم تخدم كثيراً سياسة الخصخصة التي مست كبريات الشركات العمومية المجتمع المصري وكانت مصدر لتوظيف عشوائي أو من يملكون علاقات مقربة من السلطة على حساب الكفاءة، وقد تم بيع شركات لم تكن تعاني خسائر كبيرة، وفيما يتعلق بالمشاريع الكبرى فقد عرفت بالمشاريع القومية والتي كلفت الخزينة العمومية مليارات الجنيهات ولم تستكمل مثل مشروع مجمع المصالح الحكومية أنفق فيه حوالي 690 مليون جنيه حيث لا تزال المباني مهجورة، ومشروع الظهير الصحراوي الذي بلغ تكلفته 105 مليار جنيه ولم تبنى منه سوى أربع قرى سكنية من أصل 1500 قرية، إضافة إلى المشاريع القومية الزراعية².

ما زاد من حجم التراكمات الاقتصادية التي عمقت الفوارق وأثقلت على المواطن البسيط اتساع حجم الفساد وانتشار المحسوبية وتعيين الموالين في المناصب العليا للأجهزة الإدارية للدولة ما عزز من علاقات الزبونية داخل النظام، حيث بلغ حجم الفساد 1.5 جنيه خلال ثلاث عقود المتتالية لحكم الرئيس مبارك حسب تقرير رئيس مركز الدراسات الاقتصادية، كما شمل الفساد قطاع المقاولات

¹ - غادة موسى، اقتصاد ما بعد الثورة: تفكيك شبكات الفساد المالي وتحقيق العدالة الاجتماعية - الحالة المصرية عقب ثورة 25 يناير 2011، في: الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، المراجع السابق، ص 433.

* - مقياس الفقر البشري هو فقر متعدد الأبعاد (MPI) الذي أعدته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية وبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2010، والذي يغطي 104 من البلدان منها 13 دولة عربية، تعتمد مؤشر الفقر البشري على عشر مؤشرات منها ثلاث جوانب من الحرمان (الصحة والتعليم ومستوى المعيشة).

² - نفس المكان، ص 436.

والأراضي والاستيراد والتصدير والخصخصة والبنوك، وتورط الضباط في تجارة المخدرات، النفط والغاز¹.

أدت هذه السياسات الاقتصادية إلى اتساع الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الفئات الاجتماعية، وتدني مستوى العيش وارتفاع نسب البطالة فقد أشار تقرير التنمية البشرية لمصر سنة 2010 أن نسبة الفقر العام بلغت 21.6%، وأشار ذات التقرير أن الفئة الأكثر تضرراً هي فئة الشباب خاصة الحرمان المتعلق في الحصول على الصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم²، ما يصعب من إمكانية الحصول على عمل بسبب التعليم البسيط والحالة الصحية، أين قدرت معدلات البطالة لدى الفئات العمرية التي هي في سن قوة العمل 19%، منها 8% في الأرياف و11% في المدن حسب مستوى التعليم الذي يتلقونه، فنسبة 33.8% هي نسبة الشباب الجامعي العاطل عن العمل³، وتزداد أكثر لدى سكان العشوائيات على ضفاف المدن التي اتسعت منذ سبعينيات القرن الماضي.

انتهجت تونس خطأ واضحاً في تحديد وجهتها نحو الاقتصاد الليبرالي محققةً نمواً في المؤشرات العامة مدعمةً ذلك بالأطر القانونية والتشريعية، والتوقيع على الاتفاقيات الدولية وتحرير المنافسة العالمية وفتح الاستثمار الأجنبي، وإعادة توزيع الأدوار بين القطاعين الخاص والعام، والتخلي التدريجي عن الدور المركزي للدولة⁴، غير أنها وضعت تونس أمام جملة من الضغوطات المتزايدة على سوق العمل، والفوارق التنموية بين المناطق الوطنية واتساع القاعدة الاجتماعية غير مستقيدة من هذا النمو خاصة وأن الإنتاج المحلي لم يكن بإمكانه منافسة السلع العالمية⁵، وفقدت بذلك العديد من الأنشطة المحلية القدرة على التنافس مع المنتج الصيني والأوروبي، وبهذا سجلت

¹ - عبد القادر ياسين ، مراكمة الشروط الاقتصادية والاجتماعية ، في :25 يناير مباحث وشهادات، المرجع السابق ،ص52.

² -معهد التخطيط القومي وبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لمصر 2010: شباب مصر بناء مستقبلها ، ص 87.

³ -نفس المكان.

⁴ -عائشة التايب، الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للثورة في تونس :قراءة سوسيولوجية، في :ثورة تونس :الأسباب والسياقات والتحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص58.

⁵ -عائشة التايب، المرجع السابق، ص60.

تونس مقاييس ومؤشرات تراجع في الحالة الاقتصادية والاجتماعية فيما تعلق باستفحال ظاهرة البطالة، والفوارق الجهوية لتنمية، وتدهور القدرة الشرائية للمواطن واستمرار ضبابية في المشهد وغياب أي أفق مستقبلية للمشاريع التنموية برغم من تحسن التوازنات المالية (تقلص عجز الميزانية وعجز ميزان المدفوعات وتراجع نسبة المديونية الخارجية وانخفاض نسبة التضخم المالي...) أثناء الفترة 1990/2010¹، هذا الارتفاع لم ينعكس بصفة آلية على سياسات التشغيل المستقرة بل وسعت من دائرة التشغيل الهش والتشغيل الناقص حيث بلغت نسب التشغيل غير المعياري 4.55% من مجموع المشتغلين تتوزع إلى 44% مشتغلين بدون عقد و4.11 مشتغلين بعقد محدد المدة (2012)²، إضافة إلى تعميق الفوارق الجهوية بين المناطق الوطنية حيث يتركز النشاط الاقتصادي في الشريط الساحلي لأن أغلب الأنشطة تتجه نحو التصدير وبالتالي القرب من الموانئ والمطارات والمصالح البنكية والإدارية ووفقاً لهذا فقد بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية 81% مركزة في الساحل و18% في بقية المناطق وبهذا استحوذت على مجمل الشركات الاقتصادية والمؤسسات النشطة.

وللحفاظ على موقع الاقتصاد التونسي ضمن الأسواق العالمية واستقطاب الاستثمار الأجنبي اعتمدت الدولة أسعار منخفضة للبيع عند التصدير مقارنة بالأسعار المعمول بها محلياً في قطاعات السياحة والخياطة والجلود والأحذية والمواد الغذائية المصنعة، ونتيجة السياسات الاقتصادية المتقدمة في المضي نحو النيوليبرالية فقد سجلت تراجع الدولة في ضبط السياسات الاقتصادية وفتح المجال لمنطق السوق وآلياته³، وهذا ما أدى إلى تراجع نفقات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية بمقابل ارتفاع نفقات الاقتصادية بحيث بلغت نسبة نفقات البنية التحتية 10.6% في إطار تأهيل المؤسسات بغرض استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتدعيم تنافسية المؤسسات⁴.

¹ - عبد الجليل بدوي، الإشكاليات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة الانتقال الديمقراطي، في: مسعود الرمضاني، تونس... الانتقال الديمقراطي العسير، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2017، ص71.

² - نفس المكان.

³ - عبد الجليل بدوي، المرجع السابق، ص85.

⁴ - عبد الجليل بدوي، المرجع السابق، ص89.

فولاية سيدي بوزيد التي شهدت انطلاق الثورة التونسية تعد مثلاً واضحاً على اختلال التوازن في التنمية بين المناطق التونسية على الرغم من مؤهلاتها الفلاحية وبهذا تكون أزمة تونس الفعلية في النهج التنموي الذي اتبعه النظام على حساب المواطن القائم على البنية الاقتصادية الهشة والريعية (أنشطة فلاحية موجهة لتصدير، وأنشطة الفوسفاط)¹، أو الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة كالنسيج والسياحة والصناعة مما أدى إلى اختلال التوازن بين الجهات الوطنية وتهميش فئات واسعة من المجتمع التونسي²، بالإضافة إلى مظاهر الفساد والمحسوبية والصفقات المشبوهة وسيطرة العائلة الحاكمة على موارد البلاد بمقابل إخضاع المواطن البسيط للجباية والضرائب .

ساهمت هذه الأسباب الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها الاجتماعية في تأجيج شعور المجتمع بالظلم والاستبعاد الاجتماعي وهو ما أدى إلى أحداث الانتفاضتين كما سبق التفصيل فيه، فقد تداخلت العديد من الفواعل والعوامل في دورة الاحتجاج الكبرى إلى جانب الحركات الاجتماعية.

¹- وليد حدوق ، الثورة التونسية : قراءة في الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية ،المرجع السابق، ص96.

²-نفس المرجع، ص103.

المبحث الثالث: ذخيرة الحركات الاجتماعية: الفاعلون الجدد

اعتمدت الحركات الاجتماعية في مصر وتونس على التعبئة الالكترونية في تكوين الزخم العددي، لما توفره من سهولة التواصل والتنسيق بين المناضلين وتمكنهم من اقناع الجماهير بالاعتماد على الصور مثلا لفصح التعذيب الذي تعرض له بعض المناضلين، إلى جانب هذا ساهم الجيل ليس بفئاته العمرية لكن الذين يملكون نمط التفكير والوعي وطريقة استجابتهم للمؤثرات ذاتها، كما ساهمت المؤسسة العسكرية بمرافقتها للانتفاضتين في تكوين لحظة الاحتجاج الكبرى للفترة 2011 إلى 2012.

أولاً: العمر الجيلي للشباب العربي والشبكات الاجتماعية كمجال عام افتراضي

الواقع السياسي في الأنظمة العربية لم يكن ليترك المجال للمشاركة السياسية فقد اتسم بالاستبداد والتعتيم واحتواء المجال العام كصورة تعكس مدى استفحال ظاهرة دولنة المجتمع والسيطرة على كافة فعالياته، ما سمح بظهور فواعل افتراضية شكلت المتنفس الوحيد لشباب العربي في ممارسة المعارضة ورفض الواقع، وبالمرتبب بالشبكات الاجتماعية كالفاسبوك والتوتير وغيرها، مثل هؤلاء الفاعلون الجدد سرديّة تاريخية لا تعترف بسرديات الاستبداد العربي، أسست لبناء شرعية سياسية جديدة¹، وبناء ثقافة افتراضية متجاوزة حدود المكان والزمان، وأصبحت تشكل قوة سياسية فاعلة ومتفاعلة مع مختلف سياقاته وتداعياته، وعلى هذا النحو تم تشكيل مجال عام افتراضي نقل التفاعل بين مجموعات من الأفراد المجتمعون معاً لمناقشة القضايا العامة في النوادي والمقاهي وغيرها إلى مستوى افتراضي عبر الأنترنت .

وبهذا فإن الأنترنت روج لمجال عام جديد سهل عملية التداول والمناقشات والتبادل الديمقراطي للأفكار والآراء، وهو يضمن نفس الدور الذي يؤديه المجال العام في حياتنا الاجتماعية

¹ - كمال عبد اللطيف ، مدخل إلى قراءة الأبعاد الثقافية لثورات العربية ،في وليد عبد الحي وكمال عبد الطيف ، : الانفجار العربي الكبير - الأبعاد الثقافية والسياسية -، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص27.

وفقا لما قدمه هابرمس **Jurgen Habermas** بما يتضمن تعزيز قيم الشفافية والعمل الجماعي والتجانس حول الأهداف المشتركة، سمح لها بإعادة توزيع القوة وانتقالها من الدول إلى المجتمعات والكيانات والجماعات الافتراضية، لها تأثير في الواقع السياسي المحلي والعالمي¹، وعليه أصبح المجال العام الافتراضي وسيط لفضاء استطرادي جديد يضم الأفراد المستبعدين والمهمشين الذين يقدمون خطابات مفتوحة ويعرضون قضايا سياسية تهيمن على أجندة النقاش والحوار².

ساهم التوظيف السياسي للآليات التقنية تسهيل التواصل وتوسيع دائرة المشاركة الاحتجاجية التي ضمت كل الفئات الشبابية وغيرها على قدر من الاختلاف في المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بحيث تم تكوين ثقافة سياسية افتراضية مكنت من تفعيل دور الشبكات في خلق واقع سياسي جديد لم يكن ليتصوره النظام الحاكم من حيث قوته وسرعة انتشاره وعدم القدرة على ضبطه أو احتوائه، فتنقية النقل المباشر فضحت ممارسات السلطة في مشاهد القمع والتعذيب فنحن أمام ذات فاعلة في مجتمع شبكي أصبح يمثل الوجه الاجتماعي للمجتمعات³، إذ أنها قوة محركة للحياة الفردية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية⁴.

¹ - أمانى المهدي، المجال العام من الواقع الفعلي إلى العالم الافتراضي: معايير التشكل والمعوقات، تاريخ النشر: 2018/3/20، المركز العربي الديمقراطي، على الموقع:

<https://democraticac.de/?tag=%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A5%D9%84%D9%89%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7>، تاريخ التصفح : 2022/2/24.

² - مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، فيسبوك بلا سياسة - التحول الهيكلي في المجال العام الافتراضي، القاهرة، 2018، ص 12.

³ - دارن بارني، المجتمع الشبكي، (ترجمة: أنور جمعاوي)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 12.

⁴ - نفس المرجع.

وعليه أصبحت قدرة الفاعل على التفاعل وصناعة المحتوى الإعلامي نشطة إما بالتقني أو التعديل بل يتعدى إلى القدرة على إنتاج رسالة وبناء الصورة الذهنية السياسية¹، وجاء هذا كرد فعل على مستوى وأداء الإعلام التقليدي المحكوم بالترويج لإنجازات النظام.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى القيمة الفعلية لهذه الوسائط الرقمية في نشأة مجتمع عربي وهو ما أكد عليه الباحث **جوهر الجاموسي** في كتابه **المعنون بـ "الافتراضي والثورة -مكانة الأنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي"** مبيناً الدور الذي قام به الإعلام البديل في التعريف بانتفاضة سيدي بوزيد التي أعطتها زخماً وانتشاراً واسعاً من خلال ما تم نشره في المواقع الإعلامية الإلكترونية والمواقع الشخصية والمدونات²، فالثورة التي فجرتها تكنولوجيا الإعلام والاتصال أسست لنسيج اجتماعي فاعل، وأمنت التواصل بين مختلف الفواعل دون الحاجة للمكان الجغرافي أو المقر الرسمي³، بحيث يبلغ عدد مستخدمي الفيسبوك من التونسيين حوالي مليون ونصف مليون مستخدم أي بنسبة تقرب من ربع سكان تونس، وتشكل فئة الشباب الأكثر استخداماً لهذا الموقع بنسبة 88% ذكوراً وإناثاً⁴ شكلت امتداداً لثورة التونسية من خلال صفحاتها المليونية فمثلاً مجموعة ma Tunisie يبلغ عدد أعضائها 650 ألف ناشط، وtwenssa صفحة يتجاوز عدد أعضائها 555 ألف ناشط إلى جانب العدد من المدونات والصفحات الأخبار التي نافست الإعلام المرئي⁵.

وفي السياق ذاته نشط الشباب المصري على المواقع الاجتماعية وساهمت دعواته على منصات التواصل الاجتماعي في حشد الملايين في ميدان التحرير ومختلف المدن المصرية عبر مجموعات أشهرها "كلنا خالد السعيد"، و"6 أبريل"، و"حملة دعم المترشح البرادعي"، وقد استطاعت

¹ - نزمين السيد، **المرجع السابق**، ص 271.

² **جوهر الجاموسي، الافتراضي والثورة -مكانة الأنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 39.

³ - **نفس المرجع**، ص 49.

⁴ - عز الدين عبد المولى، الألام في ثورة الشعب في تونس، **المرجع السابق**، ص 321.

⁵ - **نفس المكان**.

وسائل الإعلام الجديد في تحويل العديد من الرموز الثورية إلى أيقونات ثورية من خلال صور الشهداء وصور الحشود في ميدان التحرير¹.

وقد سبق أن تعامل الشباب المصري مع المواقع الإلكترونية في الدعوة للتجمع منذ 2008 بعد حرب على قطاع غزة وغيرها من القضايا²، غير أن الفاصل في ثورة 25 يناير كانت صفحة كلنا خالد السعيد التي فضحت جريمة القتل والتعذيب التي تعرض إليها الشاب خالد في الإسكندرية في أقسام الشرطة³، وهي من أولى الحركات الشبابية الداعية للاحتجاج والتظاهر والثورة بحيث بلغ عدد الأعضاء على صفحة الفيسبوك أكثر من 300 ألف عضو، وبلغت صفحة دعم المترشح البرادعي في عضويتها 250 ألف عضو، وغيرها من الصفحات واللجان الوطنية التي دعت للتجمع بميدان التحرير لسنة 2011⁴.

وعليه نجحت الفئات الشبابية في الوطن العربي من تأسيس لنمط احتجاج جديد ومشاركة سياسية غير تقليدية مستفيدة من وسائل الإعلام البديل وتقنياته المتنوعة والمتعددة مكنها من تجاوز القيود التي فرضتها الأنظمة العربية⁵، كسرت حاجز الموانع وسلطة الرقيب الداخلي من خلال خلقها لثقافة سياسية مغايرة عن سابقتها دعمت مبادئ الديمقراطية والعمل الجماعي، فقد تنامي مفهوم المواطنة لدى الشباب العربي بنسبة 62 بالمئة⁶، وتشير الإحصائيات أن 51 بالمئة منهم يعتبرون

¹ - حلا أحمد، العالم الافتراضي للشباب من الثورة إلى الوصاية، المعهد المصري لدراسات، 2019/1/25، ص11.

² - نفس المرجع، ص10.

³ - منظمة العفو الدولية، مصر تنتفض - أعمال القتل والاعتقال والتعذيب من خلال ثورة 25 يناير، 2011، رقم الوثيقة: mde12/027/2011، ص9.

⁴ - عمرو مجدي، كلنا خالد السعيد.... شهيد يرحل وشعب يبعث"، في: أحمد عبد الحميد محسن، يوميات الثورة المصرية، الدوحة: الدار العربية للعلوم، 2011، ص9.

⁵ - دينا شحاتة ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، عدد184، 2011، ص11.

⁶ - أسامة عكنان، دور الأنترنت في الثورات العربية، المعهد المصري لدراسات، القاهرة، 2019، ص8.

أنفسهم متحررون سياسياً، يتميزون بثقافة ثورية على مختلف القيم والتوجهات فقد عزز التشبيك من القدرة التفاعلية لتكنولوجيا الرقمية والتغييرات الاجتماعية والسياسية¹.

ثانياً : العمر الجيلي لشباب العربي كفاعل مؤثر في الحرك المصري والتونسي

تشكل لفظ الجيل دلالة سوسيولوجية للمنتسبين إلى مرحلة زمنية معينة، غير أنها تخطت حدود التوظيف الاجتماعي إلى إرادة مجتمعية فاعلة في مسار التغيير السياسي والاجتماعي، تحمل سمات فكرية وقيم و تمثلات حياة مشتركة لجيل واحد، وبهذا كانت الفئة الأكثر فعالية في تحريك الأحداث²، وهم فئة متعلمة ومدنية يقع معدل أعمارها بين 15 و 45 سنة، وهم من الذين وقّعوا تحت وطأة المظلمة الجيلية كما يصفها عبدو موسى³، الذين طالبوا بالعدالة الاجتماعية والحق في التوظيف والحياة الكريمة، والتحرر من عنف الشرطة ومن الاعتقالات التعسفية، والمستائين من مظاهر الترف لأصحاب النفوذ والامتيازات، فهم يمثلون الفاعلون الجدد بعيداً عن حصرهم في فئة عمرية محددة بل إنهم المهمشون الذين رفضوا الاستبداد العربي⁴.

الشباب كما يصفه عالم الاجتماع الفرنسي بيار بيردو Pierre Bourdieu ليس معطى بيولوجي بل تنشأة البنى الاجتماعية وتحديد المسؤوليات ولا يخضع لتقسيم عمري بل لتوسيع مغاير لسلطة السياسية والاجتماعية وبدون إيديولوجية معينة⁵، ويعتبر الواقع هو المحرك الرئيس لتوجهاتهم، كما أكد عليه كارل مانهايم Karl Mannheim الذي ربط الجيل بالأحداث الاجتماعية والتاريخية التي تجعله متجانس في ظل السياقات والخبرات المختلفة تنتج ردود أفعال تتخطى الاعتبارات البيولوجية لإنجاز أحداث تاريخية بارزة⁶.

¹- نفس المرجع، ص 10.

²- عبدو موسى ، الجيل والثورة والديمقراطية، في الشباب والانتقال الديمقراطي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، ص 17.

³- نفس المرجع، ص 19.

⁴- كمال عبد اللطيف، مدخل إلى قراءة الأبعاد الثقافية لثورات العربية، المرجع السابق، ص 28.

⁵- عبد السلام بن عبد العالي، الشباب: التشبيك وثقافة التواصل والتغيير السياسي، في: كمال عبد اللطيف وآخرون، الانفجار العربي الكبير- في الأبعاد الثقافية والسياسية-، المرجع السابق، ص 76.

⁶- عبدو موسى، المرجع السابق، ص 17.

فالجيل السياسي لثورات الربيع العربي تنتمي لفئات عمرية مختلفة خلقت نمط من المشاركة والانخراط في العمل السياسي يتميز بالتشبيك والمرونة وضعف التنظيم البيروقراطي ودينامية الانتقال فيما بينهم وبدون حساب لترتيبات الهرمية، وفي العلاقة بين تأثير هذا المتغير الحيوي والمستقل وموضوع الدراسة المتعلق بالحركات الاجتماعية فإنه يدفع بالاستمرار والتجديد والتغيير في ظل قدرتها على التعبئة ولحشد على مختلف المستويات بما يسمح لها بالديمومة والتأقلم مع المتغيرات الحاصلة، فالفئات الجيلية التي تقع عليها عمليات التجديد ستساهم في إحداث تغيير في الحركة ذاتها، فتدفعها الأجيال الجديدة لمراجعة مسلماتها والفرضيات التي كانت تتبناها الأجيال المؤسسة مما يعزز الابتكار والإبداع في الاستراتيجيات وأساليب التغيير، أي دخول زمر جديدة يساهم في التغيير والتحول¹، فأثناء تنامي التجديد وتغيير العضوية يتوقع حدوث تغييرات على مستوى عال في المنظمات المتنامية، وفي تعدد المنظمات وفي مجال الهوية الجماعية للحركة فقد تتغير بعد إحلال الزمر الجديدة والسريعة على عكس الأجهزة والشركات والتنظيمات البيروقراطية التي تسمح لها فترة التجديد بإعادة التنشئة للأعضاء الجدد مما يؤدي لاستمرارية أطول إلى جانب عوامل أخرى تساعد على التغيير من بينها التغيير في البيئة الخارجية والتغيير في استراتيجيات الناشطون دون حدوث إحلال الزمر أو الوافدون الجدد².

وهذا ما نلمسه في تأثيره في أسلوب المشاركة السياسية أين استطاع الجيل العربي تحريك إرادة التغيير بأسلوب مغاير عن النمط التقليدي مستفيداً من قدرته على استخدام التقنية والرقمية.

ثانياً: دور المؤسسة العسكرية في ثورتي مصر وتونس 2011

يلعب الجيش النظامي دور بارز وحاسم في تحديد نجاح الثورة من عدمها ويرتبط هذا بالعديد من المحددات والعوامل كطبيعة الدولة التي يحميها والمجتمع الآتي منه، والبيئة التي يتواجد فيها،

¹ - أحمد النهامي عبد الحي، الحراك الجيلي في سياق انتقال ديمقراطي -مدخل نظري في المفاهيم والمقولات التأسيسية-، في: عبد الفتاح ماضي وعبدو موسى، الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، المرجع السابق، ص19.

² -نفس المكان.

وعلى هذا الأساس يبني الباحثون توقعاتهم حول موقف أو استجابة الجيوش للثورات¹، وهذا من خلال دراسة جملة من المتغيرات المتعلقة مثلاً بالسياق الذي حدثت فيه الثورة وموقف القادة واعتباراتهم حول امكانية التدخل الخارجي وعلى أساسه يتحدد موقفهم مع أي طرف الثوار أو النظام، والميولات الفردية والسياسية للقادة أيضاً السياق الذي يعمل به الجيش²، ويظل عامل احترافية الجيش ومأسسته واعتماده على معايير الكفاءة في الترقية والتوظيف وليس الاعتبارات العرقية أو العلاقات الزبونية، وبعده عن الحياة السياسية العامل الأكثر أهمية في تحديد مصير الثورة ونجاحها.

شكلت العلاقات المدنية العسكرية وتحديات السيطرة المدنية على الحياة السياسية نقاشاً بارزاً ضمن المواضيع التي أثّرت عقب الأحداث الثورية في تونس ومصر، وموقف المؤسسة العسكرية من حراك 2011 خاصة وأنها من ضمن الدول التي تشهد تذبذباً ديمقراطياً، ففي مصر كان الجيش على صلة وثيقة بالسلطة السياسية وأحد أقوى وأبرز المتحكمين الفعليين فيها حسب السياق التاريخي الذي تتواجد فيه منذ انقلاب الضباط الأحرار ضد الملك فاروق³ 1952 عقب انسحاب قوات الشرطة من الساحات العامة والمدن الرئيسية وميدان التحرير بعد فشلها في احتواء تصاعد وتيرة الاحتجاج واتساعها نزل الجيش إلى شوارع القاهرة في ليلة الثامن والعشرون يناير 2011 ولقى ترحيباً جماهيرياً يرجع لمكانة الجيش لدى الوعي المجتمعي العربي واعتباره فخر الدولة وحامي استقلالها⁴، وظل في صدارة المشهد حتى إعلان تنحي مبارك واستلامه قيادة البلاد وإعلان وقف العمل بالدستور، ويمكن تقسيم مواقف الجيش مبدئياً من المتظاهرين:

¹- زولتان بارني، المرجع السابق، ص 39.

²- نفس المرجع، ص 40.

³- عربي بومدين، العلاقات المدنية العسكرية وتحديات السيطرة المدنية في مصر بعد 2011: المؤسسة العسكرية في مواجهة القواعد الديمقراطية، مجلة الحوار متوسطي، المجلد 10، عدد 2، 2019، ص 25.

⁴- عبد الله فيصل غلام، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر: يوليو تموز 1954-يوليو تموز 2013، الدوحة: مركز الجزيرة لدراسات، 2018، ص 117.

أولاً : الهدف من تواجد القوات المسلحة هو حماية الشرعية الدستورية للنظام الحاكم¹، وثانياً تبنى موقف الحياد حتى فيما يعرف بحادثة أو موقعة الجمل 3 فبراير 2011، أين هجم بعض المواطنين على المتظاهرون، واكتفت بالحفاظ على النظام العام وحماية المنشآت العمومية، ويصف وليام تايلور William Taylor موقف الحياد هذا "بالحكم" أي أن الجيش كان بصدد حساب المكاسب وقياس الخيارات لأي طرف يقف².

وبعد ذلك حسم موقفه وتخلي عن دعم الرئيس مبارك وبعد اجتماع القوات المساحة أعلن نائب الرئيس عمر سليمان عن تخلي مبارك عن رئاسة البلاد وتسليم المهام للجيش بقيادة محمد حسين طنطاوي في بيان صادر عن ذات الجهة³، يبدو أن الاستجابة المتأخرة للجيش المصري اتجاه الأحداث الثورية جاءت حفاظاً على السمعة الوطنية للمؤسسة، وهي فرصة لإطاحة بمشروع التوريث الذي كانت ترى فيه تقلص لحظوظها مقابل ارتفاع حظوظ رجال أعمال، فبارني زولتان Zoltan Barany يرى أن النخبة العسكرية كانت تحتقر جمال مبارك وهو السبب الرئيس لتخلي المؤسسة عن الرئيس مبارك⁴.

على اختلاف مصر كان موقف الجيش التونسي واضحاً من البداية باستثناء الأجهزة الأمنية والقوات الداخلية التي استجابت لأوامر بن علي في التصدي للمتظاهرين، واستعمال الذخيرة الحية وفرق من القناصين التابعين للجهاز الرئاسي ضد المتظاهرين في محاولة لتشيويه سلمية الحركة الاحتجاجية وإظهارها على أنها حركات شغب وصنيفة إرهابية⁵، ونتيجة فشل الجهات الأمنية في السيطرة على الشارع تم استدعاء الجيش وقد وقع نشره في محافظتي سيدي بوزيد والقصرين في التاسع من جانفي، بهدف حماية المنشآت العمومية والبنى التحتية ومقرات المحافظات والبلديات⁶، لم

¹- نفس المرجع، ص 118.

²- نفس المرجع، ص 120.

³- عبد الله فيصل علام، المرجع السابق، ص 120.

⁴- زولتان بارني، المرجع السابق، ص 240.

⁵- نور الدين جينينون، المرجع السابق، ص 343.

⁶- نفس المكان.

يكن دور الجيش إيجابياً تماماً فقد وقف كدرع بشري بين المتظاهرين وقوات الأمن وتم إنقاذ الثورة وإجبار بن علي على الرحيل، يرجع هذا لأن ترتيبات تسيير المرحلة الحرجة بنيت على أساس استبعاده من المشهد وتصدر مدير الأمن الرئاسي **علي السريطي** الوقائع، إلى غاية الرابع عشر من جانفي حيث بدأت القوات المسلحة من أخذ مواقعها بشكل سريع في العاصمة تونس.

وفي 15 جانفي سافر الرئيس **بن علي** خارج الوطن وأعلن الجيش السيطرة على مطار قرطاج الدولي والحكم على **علي السريطي** وبعض الرموز المحسوبة على **بن علي** وعائلته، إذا أبدى الجيش التونسي حياده عن الحياة السياسية عقب تصريح رئيس أركان الجيوش **رشيد عمار** بأن الجيش حامي الثورة ولن يخرج عن الدستور¹.

احترافية الجيش التونسي اتجاه ثورة ترجع لمكانة الجيش في السلطة المستبعد من السياسة منذ عهد الرئيس **بورقيبة**، وبرغم من توليه مهام حفظ الأمن العام في أحداث المجتمعية 1984 و1987 فقد عاد إلى تكناته ولم يقد بأي أدوار شرطية²، والحال ذاته في عهد الرئيس **بن علي** فالجيش التونسي لم يحاول القيام بأي انقلاب عسكري على عكس جيوش شمال إفريقيا، غير أن الرئيس **بن علي** اعتمد تقوية الأجهزة الأمنية وقوات الأمن الداخلي والحرس الجمهوري على حساب الجيش الذي أبقاه صغيراً ومهمشاً ومحدود الميزانية إذ تعد أضعف ميزانية مقارنة بالجيوش العربية، (إذ يتكون من 30 ألف عنصر مقابل 39 ألف شخص إلى أكثر من 30 ألف مخبر شرطي ويتكون الحرس من 12 ألف جندي على أعلى مستوى من التدريب) تتحصر مهامه في حفظ الحدود³، أيضا ما ساهم في احترافية الجيش طبيعة التكوين والتنشئة التي تحصل عليها الضباط التونسيون الذين كانوا على احتكاك مع القوات الفرنسية والأمريكية في دورات التدريب واكتسابهم ثقافة سياسية مغايرة، كما أن القيادات العسكرية لم تبدي أي رغبة في النشاط السياسي أو تحقيق أي مكاسب اقتصادية⁴.

¹- نفس المرجع، ص 344-345.

² - زولتان بارني، المرجع السابق، ص 232.

³- نفس المكان.

⁴- زولتان بارني، المرجع السابق، ص 232.

وعليه اختلفت طبيعة الاستجابة بين الجيشين اتجاه الثورتين في تونس ومصر فتميزت في تونس بالإيجابية ومن ثم الجيش لم يكن طرفاً سياسياً، بل مثل حارس للثورة والدولة مع التزامه دستوريا اتجاه الوضعية السياسية في الدولة¹، وهوما جعله يتمتع بقدر كاف من المأسسة والاستقلالية، أما الجيش المصري فكان متردداً وخاضعاً لرهانات المكسب وتعزيز مكانه في السلطة، وقد نجح في المنهج المتدرج الذي اتبعه إلى غاية استرجاع سيطرته على العملية السياسية بعد الإطاحة بمرسي 2013، في علاقة أقرب للوصاية على الدولة والمجتمع في الوقت ذاته، في ظل عجز المؤسسات السياسية والاجتماعية في حلة الوضع، انتهى به الحال كفاعل سياسي مهيم على كافة الفعاليات المجتمعية والمدنية والاقتصادية وظهر بقوة تنظيمية عالية وفهم جيد لإدراكات الجماهير المحتجة.

أسفر تداخل هذه الفواعل في دورة الاحتجاج الكبرى للحركات الاجتماعية في مصر وتونس عن تباين النتائج واختلاف المسارات وهو ما سنوضحه في هذا المبحث.

¹ - عربي بومدين، المرجع السابق، ص 139.

المبحث الرابع: الحركات الاجتماعية الجديدة تباين في المسارات والنتائج

يتحدد مسار الاختلاف أو التشابه في سيرورة الأحداث على جملة من العوامل والسياقات التي من شأنها دعم فعالية الحركات في تحقيق أهدافها، حيث أبانت الحركات الاجتماعية في تونس ومصر على قدرتها في مواجهة نظم سياسية استبدادية ، غير أن المسار والنتائج اختلفت في الدولتين بداية بالمخرجات الدستورية والانتخابية ونشاط الحركات الاجتماعية .

أولاً: التهجين الاحتجاجي: عودة الحركات الفنية والعمالية 2013/2021

إن تحديد مسار الحركات الاجتماعية الاحتجاجية مرهون بتعامل النظام وقدرته إما على المقاومة أو الاستجابة لمطالب المناضلين، تقابله حجم وقوة الحركات الاجتماعية في الاستمرار للتعبئة والحشد على أن لا تصل دورة الاحتجاج لمرحلة الاستسلام والانقسام ، وبناءً على هذا استطاعت الدولة في تونس ومصر الحفاظ على بقاءها دون جرها لانفلات أمني أو حرب أهلية على الرغم من تسجيل حالات عنف سياسي في المواجهة بين هذه الحركات والأنظمة لكنها لم تصل لحد الانهيار الذي حدث في سوريا وليبيا، وهذا راجع لأن المؤسسات البيروقراطية على درجة من الاستقلالية على الرئيس ولم تسيطر عليها مجموعة هوياتية معينة، فالنخب السلطة تمكنت من التضحية بالرئيس دون تعريض النظام للخطر، الأمر الذي ترتبت عليه تطورات سياسية شملت عمليات انتخاب وإعادة صياغة الدساتير وهو ما سنأتي لتوضيحه لاحقاً، أما في هذا الجزء فسيأتي التركيز على مسار الحركات الاجتماعية أين يبدو الاختلاف واضحاً في أطر أنشطتها أو القضايا التي أصبحت تعمل لأجلها.

استطاعت تونس نسبياً الحفاظ على الديمقراطية الوليدة من خلال قدرة نخبها على التماسك والمرونة في تمرير النقاشات حول مضامين الدستور، والنقاشات حول طبيعة النظام السياسي وهو ما ترجم فعلاً لجملة من العمليات السياسية الناجحة، غير أن فكرة النجاح الديمقراطي لا تقتصر على فكرة الانتخابات والانتقال السياسي، أيضا يجب أن يتم مرافقة هذا بقدرة الدولة على توفير موارد ومتطلبات العيش الكريم بما يخدم العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع القيم والثروات، خاصة وأن تونس

كانت مقدمات الثورة فيها ذات بعد اجتماعي اقتصادي يتعلق بظروف العمل والتفاوت في المستوى المعيشي بين المناطق التونسية، وهو ما يفسر عودة الحركات الاحتجاجية الفئوية والعمالية.

إذاً مازالت المسألة الاجتماعية ضمن مطالب الحركات الاجتماعية في ظل استمرار عجز الحكومات في صياغة سياسات عامة وتوفير موارد اقتصادية للمحتجين، فقد أحصى المرصد التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ما بعد الثورة حوالي 708 تحرك احتجاجي في 2015، وبلغ عدد المحتجين 9091 احتجاج في 2019¹، شملت فضاءات الاحتجاج مقرات البلديات وفضاءات العمل مقرات وزارية ووزارة التربية والمستشفيات والساحات العامة، كما تضمنت أفعال الاحتجاج إيقاف اجتماعات المسؤولين وعمليات الإنتاج في الشركات والمؤسسات العمومية، من الأنشطة الاحتجاجية اعتصام كامور 2017 والموجه ضد شركة اقتصادية عرفت مواجهه أمنية بين الحرس والعاطلين عن العمل بسبب قطع الطريق أمام شاحنات الشركة وتعطيل عملية الإنتاج والتسويق، تحرك أهالي قرقنة في مواجهة شركة بيبترفك 2016²، وهي شركة اقتصادية تؤمن الاحتياجات الوطنية من الغاز، مطالبين بتسوية وضعية أجورهم، أيضاً من أبرز الحركات الاجتماعية حركة "حملة منيش مسامح" (2015/2017) تركز مطلبها الأساسي في سحب قانون المصالحة الذي ترى فيه الحركة تبرئة لرؤوس الأموال المهربة من الشعب وتبويض للفساد .

تميزت هذه الحركات بزخمها العددي وقوتها في تنظيم المسيرات وتنظيمها الأفقي المرن³، غير أنه تم تمرير القانون بصيغة معدلة تحت مسمى "قانون المصالحة الإدارية"، وشهدت الحركات المطالبة أو المطالبة بالشغل نشاطاً متزايداً لأصحاب الشهادات والعاطلين عن العمل وتسمى أيضاً إضرابات الجوع كإضراب عائلات المعوزة في 2017 أمام مقرات وزارة الشؤون الخارجية، واعتصام "هرمنا 2016 لولاية سيدي بوزيدي للمطالبة بالتشغيل، كما شهد الشرع التونسي نشاط احتجاجي

¹ - المرصد الاجتماعي التونسي - المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية -، هدى العربي وآخرون، **الحركات الاحتجاجية الاجتماعية في تونس 2019**، ص 10.

² - المرصد الاجتماعي التونسي - المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية -، منير السعيداني وفؤاد غربال، **المرجع السابق**، ص 88.

³ - **نفس المرجع** ، ص 96.

لحركة أصحاب الشهادات المفروزين أمنياً ذات الخلفية الأمنية أي الطلبة المتابعون أمنياً، وحملة "فاش نستناو" وحركة عائلات الشهداء، وغيرها كثيراً من الحركات الاحتجاجية، عكس هذا النشاط الاحتجاجي المتصاعد تضامناً بين المناضلين والمحتجين حول الشعور باللاعادلة الاجتماعية وعجز الدول في صياغة بدائل تنموية تخدم استقرارهم الاقتصادي والاجتماعي.

أما في مصر فإن الحركات الاجتماعية والقوى المدنية عاشت فراغاً سياسياً تمكنت المؤسسة العسكرية والدولة العميقة حشدهم لإسقاط حكم محمد مرسي الرئيس المنتخب، وأصبح الكل مجهز لاستعادة الدولة من الإرهاب، وتحالفت بعض الحركات الاجتماعية كحركة تمرد والأحزاب العلمانية كحزب الإنقاذ الوطني مع البيروقراطية العسكرية وأفشلت المسار الديمقراطي الناشئ بعد 2013، وبدى الإسلاميون في السلطة في حالة تخبط وسوء تقدير في قراءة الموازنات داخل السلطة على عكس قدرتها في التواجد في النشاط السياسي والاجتماعي، فقد فشل الإخوان في احتواء مؤسسات الدولة العميقة كالدخالية والقضاء والإعلام وأجهزة الدولة البيروقراطية، واتسمت العلاقة بالتوتر والصراع، واتهمت فيها الحركة بمحاولة أخونة الدولة¹.

وفي ظل هذا السياق السياسي انخرقت الحركات الاجتماعية عن أهداف التغيير وتراجعت فيها مطالب العدالة الاجتماعية بسبب القبضة الأمنية على النشاط الاحتجاجي في الشارع والساحات العامة، عن طريق القوانين التنظيمية بدعوى حالة الطوارئ والحفاظ على الأمن وحماية الدولة من الإرهاب، وعلى الرغم من هذا فقد سجلت مصر نشاطاً احتجاجياً مارسته نقابات عمالية ومهنية وحركات حقوقية و طلابية شهدت خروج عفوي للمواطنين في الشوارع والساحات العامة.

أما الاحتجاجات العمالية والمهنية فلم تتوقف في الفترة الممتدة من 2013 إلى 2017 رفعت مطالب تتعلق بتحسين الوضعية المعيشية وزيادة الأجور والأمان الوظيفي وغيرها من الحقوق الاجتماعية، وفي 2014 بلغ عدد الاحتجاجات العمالية 1655، وفي 2015 بلغ 933 احتجاجاً، وفي

¹ - خليل العناني، الحركات الإسلامية في مرحلة ما بعد الانتفاضات العربية: محددات الفشل والنجاح-دراسة مقارنة بين حالتي مصر وتونس، في: مجموعة مؤلفين، الثورات العربية وعسر التحول الديمقراطي ومآلاته، المرجع السابق، ص 716.

2016 بلغ 493 احتجاجاً¹، وشهدت بعض النقابات احتجاجات مثل احتجاج نقابة الصحفيين 2016 واحتجاج نقابة الأطباء 2016²، واستمر الحراك الطلابي في الجامعات غير أن السلطوية الجديدة استخدمت القمع والأطر القانونية والأدوات القضائية وإحالة بعض المحتجين إلى المحاكم العسكرية، في محاولة قمع هذا النشاط الاحتجاجي.

إذا من خلال ما سبق اختلف المسار والسياق السياسي والاجتماعي في نشاط الحركات الاجتماعية بين تونس ومصر، في حين أنها كانت سياسياً تسير نحو دعم الديمقراطية الناشئة وبناء دستور توافقي، كما أظهرت فيه النخب سلوكها التعديلي باتجاه يخدم الديمقراطي في تونس أما مصر فحالة الاستقطاب السياسي والعلماني حالت دون احترام مبادئ العمل الديمقراطي وتحالفت القوى ضد بعضها وضد الديمقراطية وأجهضت التجربة مقابل تفوق الجيش واستعادته للدولة، وعرف هذا مسار تعديلات دستورية طويلة عززت مكانم السلطوية في النظام المصري، أما الحركات الفتوية والعمالية فكانت الحاضر الأكبر في تونس بسبب عجز الدولة على توفير الموارد والبدائل التنموي، وفي مصر قبل هذا النشاط بالقمع والاحتواء بغية تمرير مشروع الإنجاز الذي يحاول النظام المصري بقيادة الرئيس السيسي الترويج له .

ثانياً: التطورات السياسية

يعد البناء الدستوري والحدث الانتخابي من أهم المؤشرات الدالة على قبول المجتمع المدني والسياسي للنموذج الديمقراطي³، إذ يعتبر مسار سليم يميز الانتقال الديمقراطي ويمثل في الوقت ذاته نجاحاً لأهداف الحركة الاجتماعية، فالنجاح في تنظيم انتخابات شفافة وتنافسية يجنب السير نحو اللاستقرار وانتشار الفوضى والأزمات الاجتماعية على أن يكون لدى الجميع ضمانات

¹ - عمر حمزاوي، عن الحراك المجتمعي في مصر -مقاومة السلطوية بعيداً عن السياسة الرسمية، أوراق كارينغي للشرق الأوسط، 2017.

² - نفس المكان.

³ - بسام كراي، تسوية النزاعات الانتخابية طوال المسار الانتقالي في تونس، في: مجموعة مؤلفين، الانتخابات والانتقال الديمقراطي -مقاربات مقارنة-، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، ص 387.

ومرجعيات تتميز بالثقة، و تميل نحو التوافق والحد من الاستقطاب الهوياتي، ولاستكمال البناء الديمقراطي يجب العمل على حماية هذا الانجاز ببناء دستور يتضمن المعايير الديمقراطية هو ما سنفصل فيه .

1- البناء الدستوري : التوافق والاستقطاب بين النخب

يمكن وصف الوضعية الدستورية التي سبقت انتفاضات 2011 بالمنطقة العربية بأنها مأزومة فاقدة لفاعليتها من حيث المضمون حتى وإن ضبطت من ناحية المواد المنظمة لشكل الحكم وتوزيع السلطات ووضع الحقوق والحريات ، وكانت من أسباب انسداد العملية السياسية على خلاف ما يعطيه الدستور من قواعد لتسيير شؤون الحكم وأسس انتقال السلطة عبر المسار الدستوري، ودوره في ضبط العلاقات بين المؤسسات والفاعلين السياسيين خاصة وقت الأزمة .

يعتبر المسار التأسيسي لنشأة الدول العربية الهجينة ليس ذو طبيعة وظيفية ما يعني أن السلطة سابقة على وضع الدستور وهو في مرحلة لاحقة من تأسيس الدولة وعليه فإن وضع الدساتير كان استجابة لمتطلبات الرمزية لدولة وليس التأسيس لشرعية المؤسسات، بحيث يسعى الحاكم لتثبيت مركزه عن طريق الدستور وهو ما أنتج المنهجية الانتقائية التي تم التعامل بها مع فكرة الدستور، و يمكن ملاحظة هذه الانتقائية في تقليد الدساتير الغربية خاصة في تقليد دساتير دول الاستعمار كالدستور الفرنسي، فتونس اعتمدت دستوراً بمضامين ليبرالية منذ 1959 مع بعض التعديلات الجزئية إلى غاية ما بعد 2011، بحيث تم إفراغ الدساتير من المكاسب الديمقراطية وضمانات توزيع السلطة والمساءلة فيما تعلق بالسلطة التنفيذية وخاصة رئيس الجمهورية بحيث تم تغييب الشروط الأساسية لمحاسبة المسؤولين الكبار أو مراقبة اختياراتهم، ويعكس في الوقت ذاته أزمة التداول على السلطة وتحديد العهدة الرئاسية فالرئيس بن علي حذف تحديد العهدة وألغى شرط السن ليتمكن من الترشح لفترة رئاسية أخرى مكنته من المكوث في الحكم بفوزه في خمس فترات رئاسية بأغلبية كبيرة تعززت فيها المظاهر الاستبدادية أكثر، إذ تعبر هذه الوضعية عن انحراف رئاسوي متركز في يد رئيس الجمهورية لا يقيم أي توازن بين السلطات القائمة، وعادة ما

يجمع الرئيس بين العديد من الوظائف كوزارة الدفاع وقاضي البلاد وسلطة تعيين المسؤولين والتشريع وغيرها .

أنتج هذا العطب الدستوري وضعاً سياسياً أفضى إلى حراك سوسيو اجتماعي انتهى بتوقيف رؤساء حكما أطول الفترات رئاسة تجاوزت الحدود المتعارف عليها ديمقراطياً وباشرت من خلاله القوى الفاعلة في المرحلة الانتقالية مساراً دستورياً يؤسس لديمقراطية ناشئة ، فأعلن وقف العمل بدستور 1959 وتسيير المرحلة بنص المرسوم مارس 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت لسلط العمومية، بداية من حل جميع مؤسسات التي كانت تحت نفوذ النظام السابق كالمجالس النيابية والمحكمة الدستورية وتولى حكومة **فؤاد ميزغ** تسيير شؤون المرحلة إلا أنها استقالت تحت ضغط الشارع وشكل **قائد السبسي** حكومة جديدة وتوقفت المظاهرات¹ ، وأعلن عن تأسيس لجنة عليا للانتخابات في أبريل 2011 بمرسوم حكومي، وأسفرت الانتخابات التي أجريت في أكتوبر 2011 عن فوز حزب النهضة بـ89 مقعد الذي شكل الحكومة مع ائتلاف التكتل الحائز على 20 مقعد والمؤتمر من أجل الجمهورية 30 مقعداً واتفقت الأحزاب الفائزة بتسيير المرحلة المؤقتة في البلاد وتقاسمت المناصب بينها وأصبح رئيس حزب مؤتمر من أجل الجمهورية رئيساً للجمهورية وتعيين الأمين العام لحركة النهضة رئيساً للوزراء ،وبدأت العمل كمجلس تأسيسي في 24 ديسمبر 2011 بحيث يتكون المجلس من 217 عضواً منتخبين، ويضم لجننتين لجان تأسيسية والثانية تشريعية، وأوكلت لهذا المجلس مهام إعداد دستور حيث أنهى عمله في نوفمبر² 2014 ، كما شهدت المناقشات الدستورية خلافاً وتخوفاً لدى التونسيون من استمرار المجلس في إدارة البلاد بعد رفضه تعيين مدة محددة لإنهاء مهامه ، وعرفت بعض التوترات بين مختلف القوى المدنية والسياسية عطلت صياغة الدستور، وحدث اغتيال عضوين من أعضاء المعارضة للنهضة **شكري بلعيد** و **محمد براهمي** 2013، واقترح الاتحاد الوطني التونسي للشغل خارطة طريق سميت بـ " الحوار الوطني من

¹ - المنظمة العربية للقانون الدستوري، محمود حمد وآخرون، الكتاب السنوي للقانون الدستوري 2015-2016، تونس، 2017، ص 35.

² - نفس المرجع، ص 36.

أجل المفاوضات السياسية "وعاودت المشاورات من أجل صياغة الدستور¹، وتم عرض بعض المقترحات حول المحتوى على اللجنة الأوروبية لتحقيق الديمقراطية عبر القانون والمعروفة بلجنة البندقية واستحسن العمل الذي قامت به الجمعية ، كما لعب الاتحاد التونسي دور هام إلى جانب منظمات المجتمع المدني في لفت انتباه لجنة الصياغة الدستور على موضوع الحقوق والحريات² ، وبدأت المحادثات النهائية حول صياغة الدستور في أكتوبر من قبل لجنة التوافق وهي لجنة صياغة الدستور التي تشكلت بناءً على التمثيل المتساوي لجميع التشكيلات السياسية، وفي جانفي 2014 استقالت حكومة النهضة وتم تعيين حكومة تصريف أعمال وتم تعيين مهدي جمعة رئيساً للوزراء وقد سبق لحكومة النهضة تقديم مشروع قانون العدالة الانتقالية للجمعية التأسيسية وتمت الموافقة عليه في 2013، ووافقت الجمعية على الدستور في جانفي 2014 بأغلبية 200 صوت وإعترض 12 وامتناع أربعة عن التصويت³، و تصدر الإشارة إلى التعاون الذي أبدته مختلف القوى السياسية والمدنية والنقابية التونسية في مراحل صياغة الدستور خاصة مواقف حركة النهضة التي قبلت بالاستقالة ووافقوا على التعديل الذي أجري فيما يخص دور الدين في وضع الدستور على العكس من هذا فإن مصر شهدت وجود عدة لجان تأسيسية أشرفت على التعديلات الدستورية التي عرفتها .

بعد إعلان المجلس الأعلى القوات المسلحة المصرية تعطيل العمل بالدستور وتشكيل لجنة لتعديله، وتحديد شروط الاستفتاء عليها من قبل الشعب، كما يتولى المجلس كل المهام القيادية في الدولة وتمثيلها في الداخل والخارج مع الإبقاء على صلاحية إصدار المراسيم خلال هذه الفترة وتم تعيين لجنة مهمتها إقامة إصلاحات دستورية وأصدرت إعلان دستوري تمت الموافقة عليه في مارس 2011⁴، فكانت اللجنة التأسيسية الأولى من اختيار مجلس الشعب وتضم مئة عضو وشهدت هذه

¹ - نزار المناعي، دور الاتحاد العام التونسي للشغل في بناء دستور جانفي 2014 بين النجاحة المحدودة والبحث عن الفعالية المنشودة، في: يوسف عوف وروعة صالح، دور الحركات المجتمعية في بناء الدساتير العربية، تونس: المنظمة العربية للقانون الدستوري، ص 42.

² - نفس المرجع، ص، 44.

³ - محمود حمد وآخرون، المرجع السابق، ص 46.

⁴ - عبد الله خليل، خريطة العدالة الانتقالية في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011، القاهرة: الطباعة ديجيتال، 2015، ص 25.

الفترة نقاشات هامة حول قانون الانتخابات والذي لعبت فيه الأحزاب الإسلامية ممثلة في حزب النور والعدالة والحرية دور هام وبارز وتمت الموافقة على قانون الانتخابات في سبتمبر 2011 .

غير أنه تم حل اللجنة والتي تشكل الأحزاب السابقة الذكر أغلبيتها في أبريل 2012 المبني على قرار المحكمة الإدارية العليا التي حكمت ببطانها لأنها مخالفة للإعلان الدستوري الصادر في مارس 2011، واللجنة التأسيسية الثانية التي قام البرلمان بتشكيلها بنص القانون تسعة وسبعون 2012 التي استكملت كتابة الدستور بتاريخ 30 نوفمبر 2012 ونشره الرئيس محمد مرسي في ديسمبر 2012، واستمرت اللجنة في عملها لغاية صدور قرار بحل البرلمان وأصدرت المحكمة الدستورية أن قانون الانتخابات غير دستوري، وتم تعطيل العمل بيه في يوليو 2013 وتعيين رئيس المحكمة الدستورية رئيساً للبلاد، الذي أصدر بدوره إعلاناً دستورياً كلف لجنة الخبراء بإعداد مسودة الدستور، واللجنة التأسيسية الثالثة ضمت الخمسين عضو وقدمت مسودة في جانفي 2014 الذي تضمن بدوره النص على إنشاء وزارة جديدة للعدالة الانتقالية وإلزام البرلمان بإصدار قانون خاص بيه. وتم تقنين الشرعية الدستورية لثورة يناير 2011، وعرض على الاستفتاء الشعبي في ذات الشهر وأعلن العمل به في 18 جانفي وعليه يمكن رصد المراحل والتعديلات التي جرت على الدستور المصري كالاتي :

1- الاستفتاء على دستور 2011:

جاءت التعديلات بناءً على قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد التوقف العمل بالدستور واقتراح إجراء التعديل على دستور 1971 بنص البيان الصادر عن الهيئة ذاتها، وجرى التعديل على المواد 88-77-76-189-93 وإلغاء المادة 179 وعرضت للاستفتاء بعد عرضها على المجلس في 27-02-2011¹، ومن أهم مضامين التعديل الدستوري ما تعلق بمنصب رئيس الجمهورية الذي يعتبر مؤشراً هاماً ودالاً على مدى قابلية النظام للقواعد الديمقراطية ومبادئ التداول على السلطة، باعتبار أن أحد مخرجات التغيير في 2011 كان إسقاط رؤساء الدول.

¹ - محمد محسن الصالح، مصر بين عهدين مرسي والسيسي - دراسة مقارنة -، (د.ب.ن)، مركز الزيتونة لدراسات والاستشارات، 2016، ص 34 .

تتناول التعديلات الشروط التي يجب أن تتوفر في رئيس المترشح لرئاسة بحيث اشترطت أن يكون مصرياً وأن لا يكون قد حصل أي من والديه عن جنسية غير الجنسية المصرية، وتكون عهدة الرئيس لمدة أربع سنوات قابلة لتجديد مرة واحدة ولا يقل سن الترشح عن أربعين عاماً، وبالنسبة لشروط الترشح لرئاسة الجمهورية، وتتضمن التعديلات ثلاث نقاط الأولى أن يؤيد 30 عضواً على الأقل من أعضاء مجلس الشعب، الشخص المرشح لرئاسة الجمهورية، والثانية أن يحصل المرشح على تأييد 30 ألف مواطن من 15 محافظة، بما لا يقل عن 1000 مواطن من كل محافظة، والثالثة يمكن لأحد الأحزاب القائمة، وله عضو واحد على الأقل في أي من مجلسي الشعب والشورى "المنتخبين"، إضافة إلى تضمين شروط الترشح لعضوية مجلس الشعب والنظر في صحة العضوية لأعضائها، وتعيين نائب لرئيس الجمهورية، وشروط إعلان حالة الطوارئ ومدتها¹. عرف هذا التعديل نقاشاً واسعاً بين مؤيدين ومعارضين معتبرين إياه استمراراً لدستور 1971 والذي أسقط بحكم ثورة 25 يناير.

في حين رحبت قوى أخرى بهذا التعديل معتبرين إياه جسراً لآمن لاستقرار الدولة في الفترة الحالية ومن ضمنهم جماعة الإخوان المسلمين، واعتبرت المادة 189 مادة توافقية لهؤلاء المؤيدين والمعارضين التي تنص على أنه سيتم إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية عقب الموافقة على التعديل وبعدها بستة أشهر يجتمع النواب لوضع دستور جديد للبلاد، واستمر المجلس الأعلى بإصدار الإعلانات الدستورية لتنظيم المرحلة الانتقالية كانت بإعلان الدستوري في مارس 2011، والإعلان الثاني في يونيو 2012 كان هذا الإعلان بمثابة تحصين للقوات المسلحة من العزل وتضييق الخناق على الرئيس المقبل بتحديد الجهة التي يقسم أمامها، وهي المحكمة الدستورية العليا حيث جعلت من القوات جهة مستقلة عن الرئاسة والرئيس بدون صلاحيات الذي لا يمكنه تنفيذ برنامجه الانتخابي بدون الرجوع للمجلس العسكري، وهو ما دفع بالعديد للخروج مرة أخرى رافضين هذا الإعلان، وبعد انتخاب مرسى أصدر هو الآخر إعلاناً دستورياً يلغي هذا في أوت 2012 إذ يتولى هو مهام التشريع وإقرار السياسة العامة والحق في تشكيل لجنة تأسيسية لوضع الدستور. وعزله

¹-انظر الدستور المصري لسنة 2012.

لرئيس المجلس العسكري وإحالة العديد من القيادات العسكرية العليا لتقاعد في خطوة رحب الكثيرون بها .وأصدر مرسومين رئاسيين أولها في نوفمبر 2012 يقضي بإعادة محاسبة رموز النظام واعتبار قرارات الرئيس ومراسيمه نافذة وبالتالي تحصين نفسه حسب رأي معارضيه، الأمر الذي خلق انقسام في الشارع المصري وبعد فترة مد وجزر لجأ لإعلان دستوري آخر دعى فيه لحوار وطني متعهدا بالتزامه بنتائج الاستفتاء في 2012/12/28 والدعوة لدستور جديد وهوما سنتناوله فيما يلي :

2-الإستفتاء على دستور 2012 :

بعد اعتراض العديد من القوى السياسية والدينية المصرية على اللجنة التأسيسية تم إعادة تشكيل لجنة بعد إصدار المحكمة الادراية بطلانها في 2011/04/10، ليصدر بعدها الرئيس مرسى إعلاناً سمح بتشكيل لجنة في 2012/06/12 تولت مهام إعداد مسودة الدستور في 2012/11/29 ب 236 مادة، وخلال ديسمبر 2012 انتخب المصريون لصالح التعديل¹.

3-الإستفتاء على تعديل الدستور 2014 :

جاءت هذه التعديلات على خلفية المظاهرات في 2013/06/30 التي أدت إلى عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي وتسليم المهام لرئيس المحكمة الدستورية العليا عدلي منصور، وأعلن مجدداً الوقف العمل بالدستور والاتفاق على خريطة طريق تتضمن إجراء انتخابات رئاسية مبكرة وتشكيل لجنة لمراجعة الدستور²، وفي 2013/07/09 أصدر الرئيس المؤقت إعلاناً دستورياً لتسيير المرحلة الانتقالية، احتفظت بنسبة كبيرة النصوص المتضمنة شروط ترشح الرئيس تلك التي كانت بدستور 2012، غير أن في دستور 2014 سحب من الرئيس حق تعيين وزير الدفاع وقلصت من سلطته في حل البرلمان إلا بموافقه، أما فيما يتعلق بالنظام فإن الدستور نحي نحو نظام شبه رئاسي يمنح صلاحيات موسعة لرئيس الحكومة مع النص على إمكانية سحب الثقة من الرئيس وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة بدعوة من رئيس الوزراء وبعد طلب موقع من أغلبية أعضاء البرلمان ، وتم

¹-هيئة الاستعلامات المصرية، على الموقع <https://www.sis.gov.eg/?lang=ar>، تاريخ الإطلاع: 2020/03/20.

²- محمد محسن الصالح، المرجع السابق، ص 58.

إلغاء المجلسين الشورى والشعب ليكون مجلس النواب بصلاحيات التشريع وإقرار السياسة العامة لدولة ومراقبة السلطة التنفيذية ، أما فيما تعلق بالمؤسسة العسكرية فإن دستور 2014 أبقى على ضرورة استشارة المجلس الاعلى للقوات المسلحة في تعيين وزير الدفاع طيلة فترى الرئاسة، وتم تحديد الجرائم التي تمكن من محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري ،كما تضمن مواد متعلقة بالحريات العامة والحقوق المدنية من ضمنها حظر الاحزاب التي أنشأت على أساس ديني، وقانون الذي اشترط الموافقة على التظاهر السلمي عقب الانقلاب العسكري¹.

4-الإستفتاء على دستور 2019:

أدخلت تعديلات على الدستور المصري في أبريل 2019 وأعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات موافقة الشعب على التعديلات في استفتاء شعبي²، ثم أقيمت كتلة دعم مصر في البرلمان على طلب بإجراء التعديلات بموافقة 531 من بين 596 نائب مستندا في ذلك إلى نص المادة 226 في الدستور المعدل ب 2014³، وتشير لبعض المواد المعدلة والمثيرة للجدل خاصة المدة 140 التي مددت فترة العهدة الرئاسية من أربع سنوات إلى ستة سنوات، ولا يجوز أن ينتخب لفترة ولايتين متتاليتين مع إضافة مادة انتقالية تسمح لرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي الترشح عقب انتهاء فترة حكمه الحالية، وفي ذات السياق في حال خلو منصب الرئاسة لمانع مؤقت "يحل محله نائب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء عند عدم وجود نائب لرئيس الجمهورية". ما يعني إمكانية تعيين نائب لرئيس الجمهورية حال إقرار التعديلات، يُقترح إضافة مادة تنظم تعيين نواب رئيس الجمهورية ونصها "الرئيس الجمهورية أن يعين نائبًا له أو أكثر، ويحدد اختصاصاتهم، ويعفيهم من مناصبهم وأو

¹ - انظر هيئة الاستعلامات المصرية، على الموقع: <https://www.sis.gov.eg/?lang=ar>، تاريخ الإطلاع 2020/03/20.

² - انظر الهيئة العامة للإستعلامات، التعديلات الدستورية 2019 ، تاريخ النشر 2019/04/15، على الموقع: <https://www.sis.gov.eg/Story%> ، تاريخ الإطلاع: 2020/03/20.

³ - عطية نبيل، البرلمان يقر إجراءات تعديلات دستور قد تسمح لرئيس بالبقاء حتى 2034، تاريخ النشر فيفري 2019 ،تاريخ الاطلاع 2020/03/22،على الموقع: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-47247046>

يقبل استقالاتهم¹، وفيما يتعلق بالقوات المسلحة فإن المادة المعدلة 200 تنص على مهام حفظ الدستور والديمقراطية وحريات الأفراد وحقوقهم هي من مهام القوات المسلحة، وهو ما يعتبر تكليف للجيش بمراقبة الحياة السياسية في مصر، إضافة إلى استحداث غرفة برلمانية باسم مجلس الشيوخ، يعين رئيس الدولة ثلث أعضائه البالغ 250 عضواً، كما تمنح التعديلات الرئيس المصري سلطات إضافة على الهيئات القضائية، منها تعين رئيس المحكمة الدستورية العليا والنائب العام.

2- المسار الانتخابي على مستوى الرئاسة والبرلمان

2-1- الانتخابات الرئاسية في مصر وتونس :

نظمت تونس انتخابات رئاسية في 23 نوفمبر 2014 عقب بدأ العمل بالدستور 2014 وانتخب التونسيون رئيساً للبلاد من بين سبعة وعشرون مترشحاً في دورتها الأولى ، وفي 21 ديسمبر جرت الدور الثانية بين قائد **باجي السبسي** زعيم نداء تونس و**منتصف المرزوقي**، فاز بها **السبسي** بـ 55.88 % وأدى اليمين الدستورية في ذات الشهر في 31 ديسمبر²، لكن لم تجري الانتخابات الرئاسية في مصر بنفس السلسلة التي مرت بها في تونس فقد شهدت الساحة السياسية تجاذبات إيديولوجية وسياسية خاصة بين العلمانيين والإسلاميين والمجلس العسكري، إذ أن قرار الإخوان بالمشاركة أخلط حسابات القوى الأخرى كالمجلس العسكري وحزب الوفد وغيرهم من القوى القديمة التي تراجع دورها السياسي ، وقد سبق و أعلنت عدم مشاركتها احتراماً لمبدأ المشاركة لا المغالبة بعد فوزها في الانتخابات البرلمانية³، وفي جولتها الأولى من انتخابات ماي 2012 فاز المرشح الاخواني **محمد مرسي** ورئيس الوزراء الأسبق **أحمد شفيق**، وفي جويلية 2012 في دورتها الختامية فاز **محمد مرسي** وهو أول رئيس مدني ينتخب بشكل ديمقراطي حقيقي.

وفي تطورات المشهد السياسي وفي دورة رئاسية جديدة في تونس في 2019 جرت الدورة الأولى من الرئاسيات وصوت الناخبون لاختيار الرئيسين بين ستة وعشرون مرشحاً، أين فاز فيها

¹ انظر، التعديلات الدستورية في مصر : ماهي المواد التي ستعدل ؟، تاريخ النشر 2019/04/09، تاريخ الإطلاع

2020/03/22، على الموقع: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-47857373>

² - مركز الجزيرة لدراسات، **المسار الانتخابي في تونس بعد 2011**، تاريخ النشر: 2019/10/6.

³ - عمرو حمزاوي، من أوراق السياسة المصرية 2011/2013: الانتخابات الرئاسية، أوراق كارينغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر: جانفي 2018.

المرشحين الأستاذ الجامعي قيس سعيد بنسبة 18.4% ورجل الأعمال نبيه القروي المتهم بقضايا فساد ب 15.58%، ثم أجريت الدورة الثانية في 13 سبتمبر و فاز بها قيس سعيد¹، لكن المسار الرئاسوي في مصر شهد توقيفاً للمسار الديمقراطي وانقلاب عسكري بعد تحالف القوى المدنية والسياسية ضد حكم الاخوان وتم توقيف محمد مرسي في جويلية 2013 بعد أحداث ميدان رابعة العدوية من قبل وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي، ما أدى إلى وقوع ما يزيد على 800 قتيل²، وفي ماي 2014 نظمت انتخابات رئاسية شارك فيها مرشحان هما عبد الفتاح السيسي بعد تخليه عن منصبه العسكري وحمدي صباحي كمثل لطرف المدني، فاز بنسبة تخطت 95% من أصوات الناخبين، وفي دورة رئاسية جديدة في 2018 أعيد انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي لولاية جديدة بعد فوزه على المرشح الوحيد موسى مصطفى موسى.

2-2- الانتخابات البرلمانية في مصر وتونس :

بعد الانتخابات التي جرت وانبتق عنها المجلس التأسيسي كما سبق الإشارة له، ثم أعاد التونسيون إجراء برلمانية في أكتوبر 2014 لاختيار مجلس النواب الشعب نوردها كالاتي:

جدول رقم (2): يرصد نتائج الانتخابات البرلمانية في تونس أكتوبر 2014

الأحزاب	رئيس الحزب	عدد المقاعد
حزب نداء تونس	باجي قايد السبسي	217
حزب النهضة	محمد الغنوشي	69
حزب الاتحاد الوطني الحر	سليم الرياحي	16
حزب الجبهة الشعبية	الهامي	15
حزب أفاق تونس		8
باقي الأحزاب		24

المصدر: من إعداد الباحث بتصرف : بيانات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، على الموقع:

<http://www.isie.tn/arAA%D8%A7%D8%A6%D8%AC>

¹ - مركز الجزيرة لدراسات، المسار الانتخابي في تونس بعد 2011، المرجع السابق.

² - خليل العناني، المقاومة تحت حكم العسكر: أنماط التعبئة السياسية في مصر منذ انقلاب يوليو/تموز 2013، مجلة سياسات عربية، العدد 27، السنة 2017، ص 28.

انتخب المصريون في 28 نوفمبر 2011 المرحلة الأولى لانتخابات مجلسي الشعب والشورى وهي أول الانتخابات بعد الثورة التي تشرف عليها الجهات القضائية ، وقد سبقها انتخابات 2010 التي شهدت تزويراً كارثياً في نتائج الانتخابات لصالح الحزب الحاكم، وصل عدد الأحزاب السياسية المتنافسة على 498 مقعد في مجلس الشعب و270 لمجلس الشورى حوالي 67 حزب من بينهم 24 قائم قبل الثورة وبقيتها بعد الثورة¹، مشكلة العديد من التحالفات والائتلافات الحزبية(التحالف الديمقراطي ، الكتلة المصرية ، التحالف الاسلامي، تحالف الثورة المستمرة) وكانت النتائج كالاتي²:

جدول رقم (3) يرصد نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية لسنة 2011

اسم الأحزاب	عدد المقاعد المحصل عليها
حزب العدالة والحرية	127
حزب الوفد الجديد	36
حزب تحالف الكتلة المصرية	33
حزب الوسط الجديد	10
ائتلاف الثورة المستمرة	7
حزب الإصلاح والتنمية	8
حزب الحرية وحزب مصر القومي	4
حزب المواطن المصري	ثلاث مقاعد
حزب الاتحاد القومي العربي وحزب السلام الديمقراطي	مقعد واحد

من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر: هيئة الاستعلامات المصرية، على الموقع: <http://www.isie.tn/ar>.

وجرت التشريعات بعد تعديل 2014 الذي أقر مجلس واحد هو مجلس النواب لسنة 2015 على مرحلتين من 17 أكتوبر حتى 2 ديسمبر وتتنافس فيها الأحزاب بنظام انتخابي فردي

¹ - أحمد عبد ربه، الأحزاب المصرية وانتخابات البرلمان المصري 2011/2012، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 29 نوفمبر 2011.

² - اللجنة القضائية العليا للانتخابات : على الموقع : <https://gate.ahram.org.eg/News/162896.aspx>

في 205 دائرة انتخاب مخصص له 448 مقعد، وأربع دوائر بنظام القواعد مخصص له 120 مقعد.

أما الموجة الثالثة من الانتخابات البرلمانية في تونس ومصر فكانت في تونس في أكتوبر 2019 وأسفرت على النتائج التالية¹: حزب "حركة النهضة" بزعامه راشد الغنوشي في الصدارة بـ52 مقعداً، يتبعه حزب "قلب تونس" الذي يتزعمه مرشح الرئاسة المفرج عنه من السجن نبيل القروي بـ38 مقعد. وأظهرت النتائج حصول حزب التيار الديمقراطي على 22 مقعداً، يليه ائتلاف الكرامة 21 مقعداً، فالحزب الحر الدستوري 17 مقعداً، تليه حركة الشعب 16 مقعداً، ثم حزب "تحيا تونس" الذي يتزعمه رئيس الحكومة يوسف الشاهد 14 مقعداً، وفيما يخص الانتخابات البرلمانية المصرية لسنة 2020 والتي جاءت بعد التعديل الدستوري 2019 الذي استُحدثت الغرفة الثانية وهي غرفة الشيوخ وأقيمت على مرحلتين من أكتوبر إلى ديسمبر وكانت نتائجها كالآتي²، وتوجد قائمة نيابية يعينهم رئيس الجمهورية يبلغ عددهم ثمانية وعشرون نائباً³ :

جدول رقم(4) يرصد نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية الخاصة بالغرفة الأولى لسنة 2020:

الأحزاب الفائزة في نظام الانتخاب الفردي		الأحزاب الفائزة في نظام القوائم المغلقة	
حزب مستقبل الوطن	34	حزب المستقبل	72
حزب الشعب الجمهوري	2	حزب الشعب الجمهوري	13
حزب الوفد	1	حزب الوفد	10
		حزب حماة الوطن	9
		حزب مصر الحديثة	6
		في حين حصلت باقي الأحزاب على بقية المقاعد باسم القائمة الوطنية من أجل مصر	

المصدر: الهيئة الوطنية للانتخابات: على الموقع: <https://www.elections.eg/>

¹ - الهيئة العليا المستقلة للانتخابات : على الموقع: <http://www.isie.tn/ar>.

² - الهيئة الوطنية للانتخابات جاءت بعد قانون 198 لسنة 2017، على الموقع: <https://www.elections.eg/>

³ الهيئة الوطنية للانتخابات جاءت بعد قانون 198 لسنة 2017، على الموقع: <https://www.elections.eg/>

أما نتائج غرفة الشيوخ التي أجريت انتخاباتها في سبتمبر 2020 فكانت كالآتي: مستقبل وطن 88 مقعداً، وفاز الشعب الجمهوري 6 مقاعد وفاز المستقلون 6 مقاعد، وبذلك خسرت جميع الأحزاب المشاركة الأخرى وعددها 24 تلك الانتخابات بما فيها الوفد والتجمع، اللذان سبق لهما الفوز بالمقاعد التي كانت من نصيبهما في القائمة الوطنية من أجل مصر في القائمة المغلقة التي كانت هي المرشحة الوحيدة فيها¹.

وفي الختام استطاعت التجربة التونسية في الفترة الانتقالية وما تبعها من تطورات سياسية تسوية الاستقطاب الهوياتي والنزاعات الانتخابية، برغم من التعثر الذي شهدته قبل الانتخابات ونهاية عمل المجلس التأسيسي وأنتجت مسار ديمقراطي ناشئ قبلت فيه النخب بالعمل التشاركي، أما التجربة المصرية فقد افتقرت لقبول قواعد العمل التوافقي وانجرت في انزلاق هوياتي بين الاسلاميين والعلمانيين ليظهر الجيش كمنقذ من هذه الأزمة المجتمعية الذي مارس كل صلاحياته في إعلان الدستور أو النص على تعديله والمشاركة في الانتخابات وهو ما سبق تبياناه.

¹ - نفس المكان.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني:

أسفرت حالة الانسداد السياسي وفشل الرؤية الاقتصادية وتبعاتها الاجتماعية والحضارية في تعقيد حياة المواطنين وتدني مستواهم المعيشي أمام تعاضم ثروات النخبة الحاكمة، مصاحبا ذلك بتضييق الحريات والحقوق السياسية وبالتالي تهيمش أي دور أو مبادرة للمطالبة أو تغيير الوضع وهو ما أدى إلى سخط جماهيري وشعبي عبرت عنه الجماهير في الميادين والساحات العامة والرمزية في تونس ومصر 2011 نتج عنه سقوط أنظمة تسلطية .

ارتبط وجود الحركات الاجتماعية في المنطقة العربية بداية من مرحلة التوسع الاستعماري إلى مقاومة الاستعمار في شكل حركات مقاومة ثم شهدت العديد من الحركات الفئوية والعمالية وحقوقية ونسوية ، وسياسية إلى غاية سنة 2011 أين عرفت حركات اجتماعية جديدة استخدمت فيها التونسيون والمصريون إجراءات الحركات الاجتماعية في رفع المطالب مثل المظاهرات والبيانات الصحفية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، وتضمنت الحملات بناء تحالفات واتحادات بين الحركات الشبابية وبهدا احتلال الميادين وتنظيم المسيرات وعروض الوقفة بما يملكون من موارد رمزية.

ساهمت الحركات الاجتماعية الجديدة والشبكية في حشد وتعبئة الموارد الرمزية لتنظيم احتجاجات جماهيرية، بالإضافة إلى فواعل هامة كالشبكات الاجتماعية (مواقع التواصل الاجتماعية) والجيل الشبابي الذي ساهم في تكوين الزخم العددي والقاعدة الجماهيرية للحركات الاجتماعية، كما سمحت مواقف المؤسسات العسكرية في بداية الاحتجاج في مصر والموقف الذي استمرت عليه في تونس والذي اتسم بالحياد في إنجاح ارهاصات الأولى للحركات الاجتماعية .

بعد رصد نتائج التطورات السياسية والتي تمثلت في رصد نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية سيحلنا هذا لدراسة تأثيرها على الاستقرار السياسي من خلال المؤشرات التي سبق وتوضيحها في الفصل الأول.

الفصل الثالث

تأثير الحركات الإجتماعية على الإستقرار السياسي
في مصر وتونس .

الفصل الثالث: تأثير الحركات الاجتماعية على الاستقرار السياسي في مصر وتونس

من الصعوبة بمكان قياس مدى تأثير الحركات الاجتماعية في تحقيق الاستقرار السياسي بناءً على التطورات السياسية التي لم تتفك تتغير بين الحين والآخر، وهذا راجع لطبيعة الظاهرة السياسية التي تتسم بالديناميكية المتواصلة، وقياساً على نموذج دافيد أستون David Aston في دراسة النظم السياسية فإن هذه الحركات رفعت المطالب الآتية من البيئة الداخلية عبر تنظيم عروض الوقفة وتحديد القضايا، ثم طبيعة ونمط النسق السياسي ودوره في التكيف والاستجابة للتحويلات في شكل مخرجات وقرارات حكومية أو سياسات عامة وتشريعات، وعلى إثره يمكننا وصف الوضع إذا كان مستقراً أو غير مستقر.

وسنعالج هذا الجزء من الدراسة من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: المؤشرات السياسية للاستقرار السياسي وطبيعة تأثير الحركات الاجتماعية

المبحث الثاني : السياسات الاقتصادية بعد 2011 وانعكاساتها على الوضعية الاجتماعية.

المبحث الثالث: محددات العوامل الخارجية وتأثيرها على الاستقرار السياسي.

المبحث الأول: تأثير الحركات الاجتماعية على الاستقرار السياسي.

تتعرز مرتكزات الاستقرار السياسي واستدامته باحترام مضامين العملية السياسية والقيم الديمقراطية بداية من احترام مبدأ التداول السلمي للسلطة، والقبول الطوعي لنتائج الانتخابات سواء الرئاسية أو البرلمانية دون المساس بالترتيبات الدستورية وقوانين الدولة، وهما ما يمنع الانزلاق نحو أحداث العنف وتهديد الاستقرار السياسي.

أولاً : المؤشرات المتعلقة بالعمليات السياسية الرسمية

يقاس تحقيق الاستقرار السياسي من خلال تواجد مؤشرات دالة عليه منها ما تعلق بالمؤسسات السياسية الرسمية كالسلطة التنفيذية والتي تقاس بنمط انتقال السلطة، و الاستقرار الحكومي، والاستقرار البرلماني.

1-1 نمط انتقال السلطة:

يعد النمط الانتخابي الأسلوب الأكثر تداولاً في النظم السياسية لتحقيق انتقال سلمي للسلطة ووفقاً لشروط المحددة دستورياً، إذ يراعي هذا النمط المعايير والقيم الديمقراطية بما يضمن انتقال السلطة بين مختلف الجماعات والنخب ويعطي الفرصة للمعارضة للممارسة الحكم، ومن هذا فقد نجحت الحركات الاجتماعية في تونس ومصر في تضمين هذا النمط في دستور الدولتين، وأنتخب منصب الرئيس على الطريقة الدستورية، وتصدر الإشارة إلى أن التداول السابق لسلطة قبل 2011 كان أيضاً انتخابي غير أنه كان تدويراً للحكم بين الجماعة ذاتها، لكن لم يستوفي مقاصد التغيير القائم على القبول الطوعي لتتحي عن منصب الرئاسة، وتأتي أهمية هذا النمط باعتباره آلية منظمة للحياة السياسية التي تضمن الاستقرار السياسي¹، بعيداً عن أي عنف أو نمط انقلابي غير دستوري الذي يعرض النظم السياسية والاجتماعية لعدم الاستقرار .

¹ - جبار عبد الجبار، المرجع السابق، ص 70.

استطاعت الحركات الاجتماعية في مصر وتونس تحقيق هذه الغاية بعد فرض النمط الثوري في تغيير رأس السلطة عبر سياسات الشارع كما سبق التفصيل فيه في مضمين الفصل الثاني من الدراسة، فقد نص الدستور المصري في مواده على آلية انتخاب الرئيس والشروط الواجب توفرها كما تم تحديد الدورة الرئاسية¹ ، لكن المجلس العسكري حال دون تحقيق انتقال رئاسوي الذي احتكر إدارة المرحلة الانتقالية ولم يحدد فترة زمنية لانتهائها و التي على أساسها تمنح السلطة إلى سلطة سياسية منتخبة، إذ أن المجلس شكل تحالفاً مع القوى الإسلامية ومررّ تعديل 2012 للحفاظ على مكاسبه وما انفك حتى انحل هذا التقارب ليحل محله صراع مع التيار الإسلامي صاحب الأغلبية البرلمانية، وبهذا يتضح أن المجلس العسكري قد حافظ على صلاحيات رئاسية موسعة من خلال الإعلانات الدستورية في مادته 56 التي لم تختلف عن صلاحيات الرئيس في دستور 1981، وأضيفت إليها صلاحية إصدار التشريعات وإقرار السياسات العامة للدولة والموازنة العامة وتنفيذها²، ثم نقلت لمجلس الشعب بعد انتخابه وعادت إليه بعد حل المجلس، وحق تعيين عشرة أعضاء في مجلس الشعب وثلاث في مجلس الشورى.

وبعد انتخاب محمد مرسي رئيساً لمصر كأول رئيس منتخب مدني، حاول أخذ منحى يخدم الديمقراطية الناشئة خاصة وأن الدستور الجديد قلص من صلاحيات الرئيس بنحو 40%، حيث انحصرت صلاحياته في إعلان حالة الطوارئ وإمكانية حل البرلمان بعد إبلاغ رئيس الوزراء استحالة التعاون معه، دون استفتاء أي لم تصبح صلاحية حل البرلمان من اختصاصه بمفرده، إضافة إلى سلطات الدفاع وحماية الدستور وإعلان الحرب بعد موافقة مجلس الدفاع الوطني، وصلاحية تعيين محافظي وكبار الموظفين في الدولة ، وتسمية رئيس الوزراء وتعيين الوزراء واعتماد الدبلوماسيين، كما تم سحب تعيين عشرة أعضاء من مجلس الشعب ورئاسة مجلس القضاء والمجلس الأعلى للشرطة ومجلس الأعلى للقوات المسلحة، ولخدمة مؤسسة الرئاسة داخلياً عين محمد مرسي شخصيات من مختلف التيارات الفكرية والدينية لشغل مناصب داخل القصر الرئاسي كتعيين محمود

¹ - راجع الفصل الثاني.

² - بشير عبد الفتاح ، الرئاسة المصرية بعد مبارك ، مجلة سياسات عربية، العدد 1، 2013، ص 78.

مكي نائباً له ورئيس الديوان رفاع الطهطاوي، إضافة إلى 17 مستشار من بينهم القبطي سمير مرقص الذي تولى ملف التحول الديمقراطي، وتم استحداث مساعد الرئيس للعلاقات الخارجية، غير أن الأخذ باستشارات هؤلاء لم يكن ليعمل بها الرئيس وغالباً ما كان يتخذ بعض القرارات دون الرجوع إليهم، بل اعتمد على استشارة شخصيات مقربة منه والمحسوبة على التيار الإسلامي كمبادرة الإعلان الدستوري نوفمبر 2012 الذي خلق حالة استقطاب فكري وديني حاد¹.

شهدت تونس هي الأخرى حالة من الاستقطاب الهوياتي والسياسي غداة تشكيل الدستور إلا أنها نجحت في تسيير المرحلة الانتقالية باعتماد المجلس التأسيسي المنتخب الذي جاء بعد تنحي حكومة الغنوشي وعقب سلسلة الاحتجاجات اعتصام القبة والأول والثاني الذي دفع بالرئيس المؤقت وقف العمل بالدستور وتشكيل مجلس تأسيسي الذي أنتج حكومة الترويكا* الموكل إليها الإشراف على الرئاسة،² لم تحز هذه الأخيرة على ثقة المعارضة بسبب الانفلات الأمني واغتيال المعارضين محمد شكري والبراهمي، وكادت الأوضاع تتجه إلى ما عاشته مصر لولا أحداث رابعة العدوية، وتخوف الأطراف المدنية من سيطرت التيار الديني وحزب النهضة، حيث استغلّت جبهة الإنقاذ الوطني التونسية الوضع العام الداخلي والإقليمي والحشد في الدعوة لرحيل ائتلاف الترويكا من الحكم في صائفة 2013 ونجحت في ذلك وعطلت عمل المجلس لمدة شهرين وتم تعطيل استكمال إعداد الدستور والتهيئة للانتخابات الرئاسية حيث استمر حكمها حولي السنتين والنصف، دون تحقيق مطالب الثورة وهو ما اعتبرته مختلف التيارات منافي للوعود التي قطعتها الترويكا، بالإضافة للفشل في التعامل مع الملف الأمني وتنامي ظاهرة العنف السياسي (مقتل الناشط لطفي نقض منسق حركة

¹ - عبد الفتاح بشير، المرجع السابق، ص 87.

² - محمود عبد العال، تأثير سياسات الشارع على عملية الانتقال الديمقراطي - دراسة مقارنة بين تونس ومصر بعد 2011، المرجع السابق.

*-الترويكا هي الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي قاد تجربة الحكم الأولى منذ 16 ديسمبر 2011، والمكون من حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل من أجل العمل والحريات، فاز بثقة 154 نائب لإدارة المرحلة الانتقالية.

نداء تونس، استخدام قوات الأمن العنف ضد المحتجين في مدينة سليانة نوفمبر 2012، والاعتداء على مقر المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل)¹.

لم تستجب المؤسسة العسكرية لنداء التدخل في انتفاضة تونس ووقفت على مسافة واحدة من مختلف الجهات والأطراف وهو ما ساهم في استبعاد فكرة الانقلاب والسماح بانتقال سياسي سلس لسلطة، إذ نجح الاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة الوطنية لمدافعي حقوق الإنسان وعمادة المحامين و الاتحاد العام التونسي للتجارة والصناعة في إدارة الصراع واقترح الإبقاء على المجلس لغاية الانتهاء من إعداد الدستور، واقترح خريطة عمل انتهت بعد شهرين من التشاور إلى اقتراح مهدي جمعة رئيساً للحكومة الانتقالية².

وعليه تمكنت الأطراف التونسية من بناء توافق لبنها حول نص الدستور في شكله النهائي على انتخاب الرئيس مباشرة لدورة رئاسية مدتها خمس سنوات (الفصل 75)، فيما تضمنت الفصل 74 شروط الترشح المخففة عن دستور 1959 فيما يتعلق بشرط إسقاط حق الترشح لمن يملك جنسية ثانية واكتفى بالتصريح والتنازل عنها وتم تخفيض سن الترشح إلى 35 سنة كحد أقصى يوم الاقتراع، ويكلف مرشح أكبر تحالف انتخابي لتشكيل الحكومة وعرضها على البرلمان، غير أن الدستور لم يفصل في أي الجهة تكون مسيطرة على الجهاز الأمني وبقية متعلقة بالرئيس إذ يرسخ الفصلين الثامن عشر والتاسع عشر نفس التقاليد السابقة بحيث لم تنص بصراحة على آلية تحديد حيادها، وتنص المادة 77 من الدستور على تولي الرئيس رئاسة المجلس الأمن القومي ويدعي إليه رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب، وهو باب من أبواب إمكانية وضع السلطة في شخص واحد إذ لم ينص الدستور على كيفية عمله ولا ولايته، كما يتسنى لرئيس الجمهورية تعيين كبار الضباط العسكريين، كما حدد الدستور شروط إعفاء الرئيس وهي النقطة الأكثر إثارة للنقاش إذ تشترط أن

¹ - القناة الفرنسية الناطقة بالعربية france24، توقيف مشتبه بيهم في مقتل معارض تونسي بينهم رئيس جمعية مقربة من حركة النهضة، على موقعها : <https://www.france24.com/ar>

² - أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، مجلة سياسات عربية، عدد 6، 2014، ص 81.

يتهم من طرف البرلمان بالخرق الجسيم للدستور بعد موافقة ثلثي أعضاء البرلمان وهي نسبة يصعب تحقيقها إذ كان الرئيس يسيطر على ثلثه¹.

2-2 عودة الاستبداد السلطوي في مصر وتونس

شهدت تونس ومصر تعثر في مدى قبولها لمبدأ احترام نمط انتقال السلطة فكان في مصر من خلال المؤسسة العسكرية في حين عرفت تونس تراجعاً في الالتزام باختصاصات الرئيس وظهر هذا بعد جملة القرارات التي اتخذها الرئيس قيس سعيد وهذا ما يتضح من خلال العنصرين التاليين:

2-2-1 توقيف المسار الانتخابي لسنة 2012 في مصر

ساهمت حالة الاستقطاب في خلق بيئة غير سليمة لضمان انتقال سلطوي ناجح وحولتها إلى حالة من الاحتقان والتخوف من الحكم الإسلامي استغلها الجيش للإطاحة بالرئيس المنتخب، حيث عمل على استمالة القوى العلمانية لصفه، مُشكّلة ائتلاف سمي بجبهة الإنقاذ الوطني التي روّجت عبر الإعلام لفكرة الجيش الحامي للدستور والدولة مستغلة الوضع الأمني وأزمة الوقود والكهرباء، وبالتالي مثلت غطاء مدني للانقلاب العسكري وتم يقاف المسار الديمقراطي في 3 جويلية 2013، وعليه لم ينجح التيار الإسلامي في إيجاد المساحات المشتركة لبناء توافق وطني لترسيخ الديمقراطية الناشئة إذا تمثل المرحلة الانتقالية محطة بارزة وهامة في إرساء قواعد العمل الديمقراطي.

عودة الاستبداد السلطوي في مصر كان سابقاً لانقلاب 2013 أين عرف الوضع تدخل المؤسسة العسكرية طوال الفترة الانتقالية، راهنة بذلك حظوظ السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية التي كانت يجب أن تكون خاضعة للسلطات الشعب الممثلة مدنياً، والتي تعكس روح المؤسسات السياسية المعاصرة فالعلاقات المدنية العسكرية كانت تواجه تحدياً من أجل السيطرة

¹ - زياد العلي ، دستور تونس الجديد: تحليل سياقي، مجلة سياسات عربية، عدد 18، 2016، ص 163.

نجحت فيه المؤسسة العسكرية في أول فرصة للتدخل ووطنت نفسها كراعية للحوار بعد أزمة الإعلان الدستوري¹2012، وبعد سلسلة الإجراءات التي اتخذها الرئيس مرسي بعد حادثة مقتل العسكريين في سيناء أوت 2012 بحيث عزل المشير محمد طنطاوي ورئيس المخابرات العامة وقائد الحرس الجمهوري، وعين عبد الفتاح السيسي أصغر الأعضاء سناً في المجلس العسكري وزيراً أول، كما عين محافظين مدنيين في محافظات تحسب للعسكر كالإسماعيلية وسيناء²، وألغى الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس العسكري الذي يحدد سلطات الرئيس، فالمعادلة الصفرية التي أنتجها الوضع القائم حسمت لصالح الجيش في ظل الاستقطاب السياسي الحاد والفراغ الذي ساد المجتمع المصري في تلك المرحلة .

من خلال ما سبق كانت الفرصة سامحة لاسترداد مكانة الجيش الاقتصادية التي خسرها لصالح جمال مبارك وحاشيته³، ما يحيلنا للقول أن الجيش لن يحد عن التدخل في الحياة السياسية والعملية السياسية خاصة وأنه قد لقي دعماً شعبياً من أوساط القوى المدنية والحزبية المصرية، وفي 27 جانفي 2014 وافق المجلس العسكري على ترشح عبد الفتاح السيسي وفاز بهذه الدورة الرئاسية، وبعد تعديل 2019 مدد فترته الرئاسية من أربع سنوات إلى ست سنوات وتسمح له التعديلات الجديدة بإضافة ولاية أخرى كما تضمن التعديل المادة 241 مكرر التي تمدد الفترة الحالية لرئيس السيسي منذ انتخابه 2018 مبرراً ذلك بالظروف السياسية والاقتصادية للدولة وتثميناً لدوره في حماية مكاسب الثورة، كما عززت سلطات الرئيس في مواجهة السلطة القضائية من خلال صلاحيات تعيين رؤساء الهيئات القضائية والنائب العام وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا، ونائبه ورئيس هيئة الموظفين، كما يتأسس المجلس الأعلى للقضاء ولا تتخذ القرارات إلا بالأغلبية

¹ - هاني سليمان، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، المركز العربي لدراسات والأبحاث بيروت: السياسية، 2015، ص64.

² - نفس المرجع ، ص61.

³ - عربي بومدين، العلاقات المدنية العسكرية وتحديات السيطرة المدنية في مصر بعد 2011: المؤسسة العسكرية في مواجهة القواعد الديمقراطية، مجلة الحوار المتوسطي، مجلد 10، عدد2، 2019، ص 37.

الأعضاء ومن بينها صوت الرئيس وهو ما يمنحه حق الفيتو على أي قرار، وهو ما نصت عليه المادة 185 من الدستور¹، بالإضافة إلى تكريس دور الجيش في الحياة السياسية من خلال إعطائه دور في حماية وصون الديمقراطية بنص المادة 200 وهو ما لم يسبق أن تناولته الدساتير المصرية، يضع هذا النص الدستوري العلاقات المدنية - العسكرية تحت سيطرة المؤسسات العسكرية .

2-2-2 تداخل صلاحيات الرئيس مع مختلف السلط في تونس

لم تدم تجربة تونس الناشئة طويلاً فبعد نجاح أولى خطوات نحو الانتقال الديمقراطي حتى أعلن الرئيس قيس سعيد عن جملة من القرارات تحيلنا لعودة الاستبداد السلطوي بعد تجميعه لمختلف السلط في يده على خلفية الاعلان بتجميد كل الفصول الدستور في سبتمبر 2021 ، وتولي الهيئتين التنفيذية والتشريعية، وإلغاء هيئة المراقبة الدستورية للقوانين، وتولي إعداد المشاريع المتعلقة بالقوانين، وقد سبقتها أزمته مع البرلمان وتعليق نشاطه ورفع الحصانة عن النواب وصراعه مع رئاسة الحكومة التي أقالها، جاءت مضامين هذه المهام في القرار الرئاسي 117 - 2021 والمنشور في الرائد الرسمية للجمهورية التونسية²، وفي الباب المتعلق بالسلطة التنفيذية محل دراسة المؤشر انتقال السلطة أسند لنفسه تمثيل الدولة وضبط سياستها العامة. وتولي القيادة العامة للقوات المسلحة وإحداث وحذف الوزارات وضبط صلاحياتها، وإقالة أعضاء الحكومة والتعيين في الوظائف العليا للدولة، كما أشار في حالة الفراغ الرئاسي أن يتولى مهام الرئاسة رئيس الحكومة وإذا حصل مانع يفوض وزير العدل، أما مهام الحكومة فهي السهر على تطبيق وتنفيذ التوجيهات وخيارات التي يضبطها الرئيس وهي المسؤولة أمامه لا غيره ، هذه التصعيدات تعد انقلاباً على إنجازات الثورة التونسية ودستور 2014 الذي يضمن الحقوق والحريات ويفصل في توزيع ومهام السلطات.

¹ - عابد محمد، تسيير المراحل الانتقالية: دراسة مقارنة بين مصر وتونس والجزائر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة الجليلي اليابس سيدي بلعباس، 2020/2021، ص 273.

² - الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، أمر رقم 117، 22 سبتمبر 2021، عدد 86، 2021، تونس.

إذا الملاحظ على مبدأ تحقيق التوازن بين قطبي الجهاز التنفيذي في النظامين التونسي والمصري لتفادي عودة الاستبداد السلطوي لم تتجح إلى حد كبير برغم من محاولات كل القوى السياسية في التأسيس للامركزية القرار السياسي، فالدستور التونسي نص على التعاون بين القطبين في الفصلين 77 و89 و82 و92 و78 على سبيل التشاور والاستشارة غير أنه لم يحدد الآليات المتبعة لتحقيق هذا التعاون وهو ما يرجح مخاطر تغول أحدهما على الآخر وهو ما وقع بالفعل في تونس عقب الأزمة الأخيرة بين الرئيس قيس سعيد ورئيس وزرائه.

2- محدودية التغيير في المناصب السياسية:

يتضح تأثير الحركات الاجتماعية على أداء الحكومات من خلال ضغط الجماهير لصالح تنفيذ تشريعات وسياسات عامة والتي سبق وأن رفعتها الحركات الاجتماعية كمطالب، إضافة إلى ممارسة نوع من الرقابة الشعبية على المؤسسات العامة وتظهر استجابة الحكومات والأجهزة الادارية في شكل مخرجات¹، بحيث تختلف درجة الاستجابة من نظم إلى أخرى عن طريق الاستماع لأعضائها أو تعيين نشطاء داخل الطاقم الحكومي، وهو ما يسمح بإدراج قضايا التي كانت تدافع عنها ضمن السياسات العامة والبرامج الحكومية من خلال اللجان الخاصة والوزرات الحكومية الجديدة .

تداولت على الحكومات المصرية والتونسية تشكيلات حكومية منذ ثورة 2011 نوردها كالاتي حسب الجدول المبين أدناه والتي جاء ترتيبها حسب الفترات الزمنية المتتالية :

جدول رقم(5) يرصد عدد الحكومات المتعاقبة في مصر وتونس بعد 2011

مصر		تونس	
عدد الحكومات	السنوات	عدد الحكومات	السنوات
حكومة أحمد شفيق (جانفي/مارس 2011) حكومة عصام	2011	حكومتان بقيادة محمد الغنوشي حكومة بقيادة قايد السبسي حتى نهاية	2011

¹ - راجع الفصل الأول .

الشرف (مارس/ديسمبر 2011)		2011	
حكومة كمال الجنزوري (ديسمبر/جوان 2012)	2012/2011	حكومة بقيادة جمدي الجبالي (2011/مارس 2013)	2013/2011
هشام قنديل (أوت 2012/جويلية 2013)	2013/2012	حكومة بقيادة علي العريض (أفريل 2013/جانفي 2014) حكومة مهدي جمعة 2014	2014/2013
حازم الببلاوي (جويلية 2013/فيفري 2014) حكومتان إبراهيم محلب (جويلية 2014/سبتمبر 2015)	2014/2013	حكومتان بقيادة حبيب الصيد حتى منتصف 2016	2016/2015
حكومة شريف إسماعيل (سبتمبر 2015/جويلية 2018) ثلاث تعديلات 2018/2017/2016	2016/2015 2018/2017	حكومتان بقيادة يوسف الشاهد حكومة المشيشي منذ 25 جويلية 2016	2022/2016
استمرار حكومة مصطفى مدبولي منذ 2018	2022/2018	حكومة نجلاء بودن	2022

إعداد الباحث

من خلال قراءة هذا الجدول الذي يوضح عدد الحكومات في كل من تونس ومصر ويظهر عدم استقرار حكومي إذا شهد السنة الواحدة حكومتان أو تعديلات وزارية في كل فترة خاصة المرحلة الانتقالية في كل من البلدين بمعدل حكومتين في السنة ذاتها 2011 مثلاً، باستثناء حكومة شريف إسماعيل في مصر التي حكمت من 2015 إلى 2018 مع وجود تعديلات وزارية ، أما في تونس فقد كانت أطول فترة المشيشي منذ 2016 حتى 2022.

في الدستور المصري لسنة 2014 فإن رئيس الجمهورية هو من يعين رئيس الوزراء ويعرض برنامجه على المجلس البرلماني فإن لم يحصل على ثقته فإن رئيس الجمهورية يختار الفائز

المرشح الفائز للحزب أو الائتلاف الانتخابي الفائز بالأغلبية¹، وهي خطوة ثانية وهو ما يختلف عن الدستور التونسي، كما يجيز لرئيس الجمهورية إعفاءها بموافقة أغلبية مجلس النواب، كما يحق لهذا الأخير حق سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء بعد إستجوابهم، وبناءً على اقتراح عشر أعضاء على الأقل بنص المادة 131 من الدستور المصري²، فيما يخص وضع الحكومة في السلطة التنفيذية في مصر بعد الدستور المعدل 2019 وهي المواد 163 إلى 174.

أما من حيث المهام فهي تتداخل مع مهام السلطة التنفيذية أي بين الحكومة والرئاسة من حيث تعيين رئيس الوزراء وإجراء تعديلات وزارية وإعفاء الحكومة في تعديل 2019، إذ يتدخل رئيس الجمهورية في تعيين رئيس الوزراء كخطوة أولى لتأتي بعدها تعيين الفائز بالأغلبية أو الائتلاف في حال فشلها في الحصول على تأييد البرلمان لبرنامجها في أقصى تقدير ثلاثون يوماً³، هذا ويحق لرئيس الجمهورية التدخل في تعيين الوزراء إذ يتشارك مع رئيس الوزراء في تعيين وزير الدفاع والداخلية والخارجية والعدل المادة 147، وهي نفس الصلاحيات الموسعة التي جاءت في دستور 2014 فهذه الصلاحيات تجعل من المجلس الوزاري مجلس تنفيذي لسياسات رئيس الجمهورية أو المجلس الأعلى القومي وهو ما يختلف عن ما جاء في الدستور المعطل في 2012 الذي حرص على توزيع الصلاحيات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء من خلال المادتين 140 و159 اللتان تلزمان الرئاسة ومجلس الوزراء على اتخاذ القرارات والإشراف عليها بهدف التقليل من النزعة الاستبدادية لمنصب الرئيس⁴.

¹ - حسن طارق، دستورانية ما بعد الانفجارات 2011 - قراءات في تجارب تونس ومصر والمغرب، المركز العربي للأبحاث بيروت: ودراسة السياسات، 2016، ص 243.

² - باهي سمير، العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية في الدستور المصري على ضوء التحولات السياسية بعد 2011، مجلة الفكر، المجلد 14، العدد 2، 2019، ص 98.

³ - الدستور المصري المعدل، المادة 147/146، متاح على الموقع : <https://www.sis.gov.eg/Story/%>

⁴ - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، دستور بالغلبة: مقارنة بين دستور 2012 ومشروع دستور 2014، الدوحة، 2014، ص 4.

وفيما يخص تونس فإنه بعد الثورة التونسية 2011 أصبح رئيس الوزراء رئيساً للحكومة، إذ يتمتع بصلاحيات أوسع وفقاً لتنظيم السلط العامة في 16 ديسمبر 2011 والدستور التونسي 2014، يشترط رئيس الجمهورية على الحزب السياسي ذا الأغلبية في المجلس التشريعي تسمية مرشح لقيادة وتشكيل الحكومة¹، وعليه أصبحت الحكومة تستمد شرعيتها من التمثيل الشعبي من خلال البرلمان وفي حال عدم حيازتها على ثقة الأغلبية فإن رئيس الجمهورية يقوم بمشاورات مع مختلف الكتل البرلمانية والائتلافية لتكليف الشخصية الأكثر قدرة على تشكيل الحكومة وبهذا أصبحت الوظيفة التنفيذية للرئاسة والحكومة مشتركة .

وينص دستور التونسي الصادر سنة 2014 على أن رئيس الحكومة وليس الوزير الأول الذي كان في الدستور السابق خاضع لإرادة رئيس الجمهورية، هو المسؤول عن مجلس الوزراء وليس رئيس الجمهورية، كما يحق لرئيس الوزراء إنشاء وحذف الوزارات وتحديد أدوار وصلاحيات كل من المؤسسات التي تخضع لإشراف الحكومة، كما يعين كبار المسؤولين بالتشاور مع رئيس الجمهورية وتتضمن محافظ البنك المركزي التونسي والتعيينات والإعفاءات في الوظائف العسكرية والدبلوماسية والمتعلقة بالأمن القومي بعد استشارة رئيس الحكومة كما يقوم بتسمية القضاة السامون بعد أمر رئاسي²، كما يمكنها حل المجالس المحلية والمجالس الإقليمية وإدارة كل المرافق الخاضعة له من مرافق ومؤسسات عمومية، وبهذا تكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان وليس رئيس الجمهورية وتوجد حالة واحد لإعفاء الحكومة من قبل رئيس الجمهورية طلبه تصويت المجلس البرلماني على الثقة في الحكومة لمواصلة نشاطها، وفقاً لما هو محدد دستورياً في الفصل 99³.

¹ - قصاص هنية، عن ثنائية السلطة التنفيذية في الدستور التونسي 2014، مجلة الأستاذ الباحث لدراسات السياسية والقانونية، المجلد 4، عدد 2، 2019، ص 228.

² - قصاص هنية، المرجع السابق، ص 228.

³ - زروال سهام، تجربة الإصلاح الدستوري في تونس بعد 2011: السياقات والرهانات الجديدة، مجلة المفكر، عدد 14، ص 242.

يشير عدم الاستقرار الحكومي الذي عاشته مصر وتونس في المرحلة الانتقالية لطبيعة وصعوبة وتحديات هذه الفترة التي تتسم بعدم وضوح المسار والمصاحبة عادة لأي عملية انتقال أو حدث ثوري، غير أن توالي هذه التشكيلات لم ينجح في الخروج من الواقع المأزوم وظل أداءها ضعيفاً مقارنة بحجم المطالب التي رفعت إليها من الشارع والاحتجاجات، وعليه لم تستطع الحكومات تحقيق استمراراً في تنفيذ المهام، ومن ضمن الملاحظات التي يجب الإشارة إليها أن كلا النظامين لم يفصلا في حدود الصلاحيات حسب نوع النظام الرئاسي المعتمد في الدولة فتونس رغم الصلاحيات الموسعة لرئيس الحكومة إلا أنها لم تصل لحد النموذج البرلماني واكتفت بالانتشار الغير ملزمة والمحددة قانوناً .

3- الاستقرار البرلماني:

ويظهر دور الحركات الاجتماعية في تحقيق الاستقرار البرلماني من خلال قدرة المنتخبون على تضمين قضايا التي رفعتها الحركات الاجتماعية للسلطة السياسية، أو مشاركة أفرادها كأعضاء ضمن التشكيلات البرلمانية ، وعليه سيتم في هذه الجزئية تناول دور الحركات الاجتماعية في تحقيق الاستقرار البرلماني من خلال : أولاً طبيعة القضايا التي تناولتها مختلف التشريعات البرلمانية وعلاقتها بالسلطة التنفيذية وإذا ما تضمنت مطالب الحركات الاجتماعية، وثانياً من خلال مشاركة أعضائها في البرلمان.

3-1- قضايا الحركات الاجتماعية في مشاريع البرلمان والسياسات العامة

تعد المشاريع وبرامج السياسات العامة من الميادين التي تسمح بتوضيح مدى تأثير الحركات الاجتماعية على تحقيق الاستقرار البرلماني، وفي قراءة للحصيلة البرلمانية في الدورة التشريعية الأخيرة في مصر وتونس فإنه قد غلب عليها العمل التشريعي ، ففي مصر جاءت كالاتي:

انتهت عهدة مجلس نواب الشعب 2019 مع انطلاق العطلة البرلمانية في شهر جويلية من هذه السنة (جويلية 2019) بعدما انطلقت في ديسمبر 2014، مباشرة إثر انتهاء أعمال المجلس

الوطني التأسيسي في 20 نوفمبر 2014، تاريخ جلسته العامة الختامية، فبالرجوع إلى عدد القوانين التي صدرت عن مجلس نواب الشعب في الفترة الممتدة بين ديسمبر 2014 (تاريخ مصادقة المجلس على قانون المالية لسنة 2015) وشهر أوت 2019، نلاحظ أن المجلس صادق على مجموع 331 قانونا. إن هذا العدد الكبير من القوانين المصادق عليها طيلة خمس سنوات لا يحجب عنا أن نسبة كبيرة منها لا تعدو كونها قوانين مصادقة على اتفاقيات وبروتوكولات تعاون وشراكة وقروض وهبات ومساعدات مالية وعينية وتقنية وهي قوانين لا تحتوي في غالبها المطلقة إلا على فصل وحيد.¹

أما تونس لم يتجاوز عدد القوانين التي اقترحتها النواب في السنة البرلمانية الممتدة بين أكتوبر 2016 وأوت 2017 الـ17 مقترحا، ويدل هذا الرقم على تراجع في الأداء التشريعي للنواب، بعد أن كان عدد القوانين المقترحة في السنة البرلمانية الممتدة بين 20 أكتوبر 2015 و31 جويلية 2016 الـ25 مقترحا، وقد شاركت كتلتان برلمانيتان في تقديم مقترحات لهذا العام وهما كتلة نداء تونس بمقترح واحد وكتلة حركة النهضة بمقترح واحد، أما بقية المقترحات فقد كانت مشتركة بين الكتل وفق تغيير التحالفات البرلمانية التي طغى عليها الطابع الظرفي، وكانت كتلة نداء تونس حاضرة في 13 مقترح قانون مشترك، أما النهضة فكانت حاضرة في 9 مقترحات مشتركة.²

فيما توزعت نسبة حضور باقي الكتل البرلمانية في المقترحات التشريعية بين الكتلة الديمقراطية بحضورها في 4 مقترحات مشتركة والجهة الشعبية بـ4 مقترحات والاتحاد الوطني الحر بـ4 مقترحات، أما آفاق تونس وكتلة الحرة فقد حضرتا بـ3 مقترحات فقط. ويُلاحظ عدم تمكن هذه الكتل من التقدم بمقترح قانون خاص، مقارنة بمشاريع القوانين التي تقدمت بها الحكومة والرئاسة

¹ - وحيد الفريشي ومحمد أنور الزباني، خمس سنوات من عمل البرلمان 2014/2019 أي حصيلة تشريعية في مجال الحقوق والحريات، مجلة المفكرة القانونية الإلكترونية، العدد 17، 2020، على الموقع: <https://legal-agenda.com/>

² - سيف الدين عمري، حصيلة السنة البرلمانية: هيمنة منطق السلطة على التشريعات وقصور المعارضة، تاريخ النشر 4 أوت 2017، على الموقع: <https://nawaat.org/>، تاريخ التصفح : 2022/01/09.

للسنة البرلمانية المنقضية وعددها 15 مشروع قانون مقابل 17 مقترح نيابي¹، فإن التقارب بين تلك المقترحات ومشاريع القوانين يكشف أن تأثير الحكومة في مجال التشريع يقارب عمل البرلمان بنسبة كبيرة، بالرغم من أن وظيفة البرلمان الأساسية والرئيسية هي التشريع والرقابة التي يسلمها على الحكومة، لكن في هذه الحالة أصبحت الحكومة تقوم بدور التفكير التشريعي وتسعى من خلال ذلك لتمير قوانينها من خلال هذا التقارب بين عدد المقترحات ومشاريع القوانين، ظهر البرلمان على أنه غرفة تشريعية ملحقة برئاسة الحكومة وليس سلطة أصلية مستقلة بذاتها، وعلى الرغم من تحديد مهم كل سلطة والنص عليها دستورياً بضرورة الفصل والموازنة بين السلطات إلا أنها مزالت تفنقر لآليات الحد من التجاوز السلطة التنفيذية على البرلمان وتجاوز المحكمة الدستورية، على خلاف ما حدده الدستور التونسي إذ يكرس الفصل 52 لسنة الاستقلالية المالية والإدارية للسلطة التشريعية، كما يعطيه حق المبادرة التشريعية في المجالات المحددة في الفصل 65، بالإضافة إلى تمكينه من وظيفته الرقابية على السلطة التنفيذية²، كما أوقف الرئيس قيس سعيد عمل البرلمان، وحجب أجور النواب في مظهر سلطوي كانت قد تجاوزته تونس سابقاً منذ الثورة.

أما في مصر فإن الدستور المصري في 2014 أعطى رئيس الجمهورية حق إصدار القانون أو الاعتراض عليه في ظرف خمسة عشر يوماً وينشر بعد ذلك في الجريدة الرسمية بنص المادة 123، كما أنه لا يجوز لرئيس الجمهورية حل البرلمان إلا بقرار مسبب وبعد استفتاء الشعب، ولا يجوز حل المجلس لنفس السبب السابق وفي حالة عدم موافقة الأغلبية على الحل وجب على رئيس الجمهورية تقديم استقالته، وعليه فإن المشرع المصري قيد رئيس الجمهورية بثلاث قيود: يتمثل الأول في وجود حالة الضرورة والثاني أن يكون قرار الحل مسبباً، وأما القيد الثالث فهو وجوب استفتاء

¹- نفس المكان.

²- مركز جنيف لرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، جان ميشال روسو وآخرون، دستور الجمهورية التونسية الصادر في 27 جانفي 2014 وحوكمة القطاع الأمني، 2015، ص 25.

الشعب على هذا الحل¹، لكن الرئيس في الفترة الانتقالية إصدار العديد من القوانين والتوقيع على الاتفاقيات، وبعد الانتخاب النواب فإنه تم تعزيز مظاهر السلطوية أكثر بإصدار قوانين تنظم الحياة الاجتماعية بما في ذلك الحق في التظاهر والاحتجاج والتظاهر السلمي كقانون تنظيم التظاهر الذي صدر في عهد الرئيس عدلي منصور 2013 ، والذي يحد من حق المواطنين في المعارضة أو الاحتجاج تحت مسمى التخريب والإرهاب والحفاظ على الاستقرار الأمني².

3-2 - مشاركة أعضاء الحركة الاجتماعية في البرلمان:

شارك أعضاء الحركة الاجتماعية التونسية باسم ائتلافات حزبية مثل ائتلاف الكرامة أو انضم أغلبهم لأحزاب سياسية فمثلاً حزب آفاق تونس الذي تأسس بعد 2011 وضم العديد من الشباب، إن مأسسة هذه الحركات الاجتماعية ضمن أحزاب سياسية والمشاركة في البرلمان لم تخدم أهداف الحركة، إذ وجدت نفسها هذه الأعضاء ضمن سياق سياسي لا يخدم تطلعاتها ولا تمكنها مقاعدها في البرلمان من تمرير قضاياها بالإضافة إلى البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على مخرجات هذه السلطة التشريعية، أما المناضلين في الحركة الاجتماعية في مصر فإن أغلبها بقي تحت طائلة الاستقطاب السياسي، في حين قبلت باقي الحركات بالسجن والمراقبة.

ثانياً : المؤشرات المتعلقة بالعمليات السياسية غير الرسمية

1- : غياب العنف السياسي يمثل العنف جزء من ذخيرة الحركات الاجتماعية إما في لغتهم وخطاباتهم أو أثناء مواجهة قوات الشرطة³، وعادة ما تتسم به الحركات الاجتماعية المطالبة بالتغيير الاجتماعي والسياسي لأنها موجهة ضد نظام يملك أدوات الاكراه المادي

¹ - ندان بختة، الحدود الدستورية بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية (دراسة مقارنة)، مجلة الأستاذ الباحث لدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 9، 2017، ص 127.

² - ناتان براون و كايتي بنيفو، السلطوية المتجددة في مصر..... إنه أسلوب حياة، مركز كارينغي لدراسات الشرق الأوسط، 2014.

³ - سيد فارس ، الحركات الجديدة والعنف-بحث في الانثروبولوجيا السياسية، مجلة حوليات أدب عين الشمس، مجلد 45، د.ذ.ع، 2017، ص 131.

المشروع والمتمثل في امكانية وقدرة استخدامه للقوات الامنية والشرطية لكن الحركات الاجتماعية ذات المطالب الثقافية والبيئية والشخصية تعتمد استراتيجية سلمية كالوقوفات السلمية والجداريات والنشر على مواقع التواصل الاجتماعي، وعليه فإن طبيعة العلاقة بين العنف والحركات الاجتماعية هي التي تحدد مدى تأثيره على الاستقرار السياسي.

تؤدي حالات الحرمان والتفاوت الطبقي والفوارق في الحصول على الموارد وزيادة معدلات الحرمان الاقتصادي لممارسة الفئات الاجتماعية العنف الموجه ضد السلطة، لكن الحركات الاجتماعية الجديدة والشبكية تلجأ للاحتجاجات ومشاركة أعضائها في البرلمان والعصيان المدني وغيرها، ففي مصر وتونس تميزت باستراتيجيتها السلمية فاخترت تنظيم عروض الوقفة ومظاهرات سلمية ضمن آليات عملها .

تبنت الحركات الاجتماعية الجديدة في مصر وتونس استراتيجية اللاعنف مؤكدة على فعالية الأداة السلمية والاحتجاجية الضاغطة لتحقيق مطالبها ورفضها للعنف الذي ممكن أن ينجر عنه انفلات أمني أو تنامي انعكاساته السلبية على الحياة والممتلكات العامة، فقد استخدمت الحركات الاجتماعية استراتيجيات مختلفة تمثلت في :

- **استراتيجية الحشود الكبيرة**: التي يصعب على الأنظمة مواجهتها أو استعمال العنف المباشر ضدها من خلال المسيرات المليونية التي جابت شوارع ومدن القاهرة وكافة ميادين مصر والحال ذاته في تونس .

- **استراتيجية احتلال الميادين العامة والرمزية**: وهو ما عملت به الحركتين في مصر وتونس باحتلالهما للميادين العامة كميدان التحرير وساحة بورقيبة في تونس، كما تعمد الحركة إلى تقويض دعائم النظام سواء الداخلية كإبراز عدم شرعيته أو الخارجية كإبراز قمعيته أمام المنظمات العالمية والحقوقية ، وعليه استخدمت الحركات الاجتماعية الأدوات والوسائل الأكثر فعالية التي تمس قدرة النظام على استخدامه للقوة العسكرية بإبداعه أساليب وطرق جديدة لتحقيق الهدف، فقد كان الفعل

الاحتجاجي في مصر وتونس مفاجئاً للنظام وهو ما ظهر على تعامله مع الحركات الاجتماعية إذ بدأ عليه الارتباك في التصريحات وطبيعة الاستجابة للمطالب.

-استراتيجية كتابة الخطابات وتقديم التبرعات والتوقيع على مطالب معينة أو رفع قضايا ضد النظام: حرصت الحركات الاجتماعية الجديدة على نبذ كافة خطابات الكراهية أو التلويح باستخدامها فمثلاً حركة 6 أبريل المصرية ورد في أحد خطاباتها: " تنتهج الحركة عموماً طريق المقاومة السلمية واستراتيجيات حرب اللاعنف ولا ترى مانعاً من المرونة والتنوع على مستوى التكتيكات بين ما هو جذري وما هو إصلاحى لتحقيق الهدف النهائي وهو التغيير السلمي"¹.

2- العنف على مستوى الشبكات الالكترونية

ننطلق في معالجتنا لهذه الجزئية من فعالية الأداة التقنية والتكنولوجية في انطلاق الاحتجاجات الرقمية إذ كانت المجال العام البديل الذي استطاع من خلاله الشباب العربي التخلص من الرقابة المفروضة عليه من قبل الأنظمة التسلطية، بحيث تمكن من تنظيم نفسه وحشد المتعاطفين معه وفي الوقت ذاته من يجمعهم الضرر ذاته مسهلاً بذلك عملية التواصل، وتبادل الآراء والمواقف، والتخطيط للمسيرات والاحتجاجات والدعوة إليها²، لكن استخدمت الوسائط و سياسية اللامكان في ممارسة الاستقطاب الديني وممارسة العنف الإلكتروني .

¹ - سيد فارس، المرجع السابق، ص 149.

² - محمد بسيوني، التنظف الافتراضي: "غسيل المعلومات" في محاولة لتفسير الكراهية الإلكترونية عربياً، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ النشر 2016/12/08، على الموقع : <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2312/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%BA%D8%B3%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%B1->

إن كان العنف في تمثلاته السياسية يشمل القدرة على استخدام القوة المادية بالإكراه وبمختلف الوسائل والتهديد بها من قبل طرفي الصراع فإن العنف الإلكتروني يعتمد على قوة ناشئة تتصف باللامادة واللامكان واللازمان، أين استطاعت بعض الأطراف أن تؤثر في عقول وحيوات الناس بشكل غير مباشر عبر نشر الفيديوهات والصفحات الإلكترونية وغيرها من الوسائط ساهمت في تدجين الاحتقان وتجنيد الشباب في صفوف الجماعات الإرهابية في ظل استمرار الحرمان وفشل الثورات والقيادات السياسية في تحسين أوضاعهم، وعليه تعتبر المواقع الافتراضية أسلوب سهل يستخدمها الخصوم والسياسيون وغيرهم كشكل من أشكال العنف يتسم بالنعومة ويساهم في استيلائهم على السلطة أو أي مقدرات اجتماعية أو دينية أو اقتصادية وثقافية وهوياتية¹، و يتميز العنف والإرهاب السيبراني بانعدام الحدود والحواجز الزمنية والجغرافية وغياب الضرر لجماعات العنف السياسي للإرهابيين مع تفاقمها وصعوبة التحكم فيها ومراقبتها².

من أبرز مظاهر العنف الإلكتروني وجود تنظيمات إرهابية على أرض الواقع مثل تنظيم أنصار الشريعة وكتيبة عقبة بن نافع التي نفذت عمليات عنيفة في المجتمع التونسي تتحصن في جبال الشعباني بولاية القصيرين والحدود التونسية الجزائرية، والتي أعلنت مبايعتها لتنظيم الدولة الإسلامية، كما استندت في نشاطها على الفضاء الافتراضي حسبما وضحته أبرز العناصر الإرهابية المنتمية لتنظيم أنصار الشريعة والتي تشرف على القسم الإعلامي بحيث كشفت أن الهدف من الصفحات الإلكترونية هو إدخال البلد في حالة فوضى، واستقطاب الشباب وتوظيفهم في تنفيذ

[%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%91%D9%8B%D8%A7](#)

، تاريخ التصفح : 2021/11/20.

¹ - جوهر الجموسي، العنف السياسي الممنهج عبر الشبكات الإلكترونية ومعوقات التحول الديمقراطي في بلدان الثورات العربية :مجموعة مؤلفين، **الثورات العربية وعسر التحول الديمقراطي ومآلاته**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، ص 762.

² - **نفس المرجع**، ص 750.

العمليات الإجرامية وضمان الإمداد اللوجستيكي لتنظيم في جبال الكاف والقصيرين، كما نفذ أفراد عمليات إرهاب تعكس عنف الأفراد السياسي الإلكتروني كحادثة الإعلامية والمحامية مايا القصورى في فيفري 2015 .

في مصر كان لتأثير الفضاء الإلكتروني سياق مختلف عن المسار التونسي بحيث مورست من خلاله قوى الصراع استقطاب سياسي وثقافي وديني حاد عصف بعملية التحول الديمقراطي وأفضى لانقلاب 2013 كما سبق التفصيل فيه، وفي هذا المجال يشير مارك لينش إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي قامت بوظيفة مختلفة بعد الثورات العربية، حيث تحولت إلى ساحة للصراع الأيديولوجي غير العقلاني بين التيارين المدني والإسلامي، وذلك بالاستناد إلى ثنائيات وسرديات أخلاقية عن الشخص الجيد والشخص السيئ¹ ، فقد تصدر في مصر هشتاك " لو ميش عاجبك روح لقطر أو تركيا "، وقبل 2013 كان الومس " لو مش عاجبك روح لكندا ولا أمريكا" تعكس هذه الغريبات حدة ومستوى الاستقطاب الذي مارسته الأطراف ضد بعضها في مختلف المراحل السياسية غادر على إثرها الكثير من الشباب والإعلاميين ورجال الأعمال مصر هروباً من التهديدات الأمنية والملاحقة الإلكترونية وما تصحبه من تشهير بالشخصيات .

شهدت مصر ثلاث موجات متداخلة من الارتحال منذ العام 2011²: أعداد صغيرة من رجال الأعمال الموالين لمبارك وأعداد أكبر من المسيحيين الذين غادروا اعتباراً من العام 2011، وأعداد كبيرة من الإخوان المسلمين وسواهم من الإسلاميين الذين بدأوا بالارتحال منذ منتصف العام 2013، وأعداد أقل من العلمانيين (المفكرين والنشطاء) الذين هاجروا البلاد مع تصاعد حملة القمع ضدهم بدءاً من العام 2014.

وفي أبرز تجليات العنف الإلكتروني قوة ومقدرة تنظيم ما يسمى داعش على توظيف الفضاء الإلكتروني في خدمة أهدافه، وطرح من خلالها مشروعاته والمواضيع التي يتبناها، وأعطى

¹ - محمد بسيوني، المرجع السابق .

² - carenegie endowment for international peace - M echele denne et Amer hamzawy, egypt's political exiles :Going anywere but home, 29/3/2019.

التنظيم أهمية بالغة للإعلام كوسيلة أساسية لنقل المخرجات الإعلامية له لتتحول من مجرد وسيلة إلى قدرة على الهيمنة والسيطرة ، وإجراء مختلف العمليات التجارية عبره كما المعاملات المالية لضمان إمداده لوجيستيكيًا¹، ومن منصات الإلكترونية: مؤسسة أفاق، الفرات للإعلام النصر الشامية، ابن تيمية للإعلام ، بالإضافة إلى إصدار مجلات إلكترونية دورية وشهرية وبمختلف اللغات مثل مجلة النبأ ودابق، ومجلة الشباب الأسبوعية².

فقد قدر عدد المنتمين له عبر الأنترنت ب70 % من أفراده، وحقق سيطرة كبيرة على مدن من ثورات الربيع العربي مثل درقة وغيرها ، وحسب المؤسسة الإعلامية DW الناطقة بالعربية فإن عدد التونسيون هم الأكثر انخراطاً في تنظيم داعش ب 5500 شاباً ، وقدر حوالي 625 شخص عادوا إلى تونس وهم محل بحث قضائي³، وقدر عدد المصريين المنتمين لداعش ب 10 آلاف مصري⁴ ، نجح التنظيم في تجنيدهم واستقطابهم لعملياته الإرهابية في الخارج ، كما وجد له أنصار

¹ - انجي محمد مهدي ، الجهاد الإلكتروني: دراسة لتنظيم داعش واستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهته، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد 22، عدد 2، ص 153.

² - نفس المكان.

³ - علاء جمعة، ما سبب زيادة عدد التونسيون المنتمين إلى التنظيمات الإرهابية ، مؤسسة DW الإعلامية ، تاريخ النشر: 2020/10/30، على الموقع: <https://www.dw.com/ar/%D9%85%D8%A7-%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9/a-5545261>

تاريخ التصفح: 2021/11/20.

⁴ - مصطفى هاشم، تنظيمات مصرية تضخ مقاتلين مصريين بالآلاف لداعش، تاريخ النشر 2014/10/13 ، على الموقع

<https://www.dw.com/ar/%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%>

وجماعات بالداخل (مجموعة حازمون، أنصار المحامي السلفي حازم صلاح أبو إسماعيل، ومجموعة بقيادة **عاصم عبد الواحد** القيادي بالجماعة الإسلامية.

وختاماً حرصت الحركات الاجتماعية الجديدة في مصر وتونس على استراتيجية عمل بعيدة عن ممارسة العنف تجنباً لأثاره العكسية وضماناً للاستقرار السياسي على الرغم من وجود مواجهات أمنية بين المحتجين والقوات الأمنية غير أنها لم تؤدي إلى عدم استقرار كلي أو حروب انفصالية، كما واجهت مصر وتونس خطر العنف الإلكتروني.

2- شرعية النظام السياسي:

استطاعت الحركات الاجتماعية من زعزعة شرعية السلطة الحاكمة المسيطرة على كافة مفاصل القوة في النظام السياسي و الاجتماعي والاقتصادي والإعلامي والثقافي¹، فقد بررت لوجودها من خلال الشرعية الثورية التي استند إليها الرئيس **حسني مبارك** وتاريخه النضالي، والشرعية الدستورية الشكلية التي استند إليها الرئيس **زين العابدين بن علي**، في حين أن الشرعية السياسية تعني تحقيق مصالح الشعب وحماية حقوقه وصيانة البلاد، والتي تعكس القبول الطوعي من قبل الأفراد لنظام سياسي القائم وخضوعهم له²، دون استخدام وسائل الإكراه أو القهر للحصول على

[AA-%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B6%D8%AE-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%84%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%84%D8%A7%D9%81-%D9%84%D9%80%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4/a-17989768](https://www.politics-dz.com/)، تاريخ التصفح: 2021/11/20.

¹ - سكري محمد، أشكالية الشرعية السياسية في الأنظمة العربية، الموسوعة الجزائرية لدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ النشر: 2020/2/21، على الموقع: <https://www.politics-dz.com/>، تاريخ التصفح: 2021/11/21.

² - عربي بومدين، الحراك العربي ومسألة الإستقرار السياسي في الجزائر 2011: إنحراف نحو المجهول وإنسداد في الأفق، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، 2016 .

تأييد جماهيري طالما أن النظام السياسي نجح في توليد دعائم وقناعات أن مؤسساته السياسية هي الأكثر ملائمة للمجتمع وجماهيره فقد حقق استمراره واستقراره بآليات ديمقراطية¹.

من خلال ما سبق إن الشرعية السياسية تبنى على شرعية الإنجاز وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بمقابل رضى الشعب، استطاعت تونس التأسيس لشرعية عقلانية (الديمقراطية) كما يصطلح عليها **ماكس فيبر Max Weber** القائمة على احترام خيار الشعوب²، وحققت انتقال ديمقراطي سلس في سيروراته ومراحله تمكنت من خلاله اجتياز انتخابات نزيهة وحرّة واحترمت فيها قناعات الشعب، فالنظام السياسي الذي يصل إلى السلطة يستمد شرعيته من الثورة عينها التي قادتها أو شاركت فيها، سواء كانت فريق واحد متجانس أو من قادة الثورة أو سلطة انتقالية بين القوى المشاركة فيها أو أكثر، وليس لأحد أن يطعن على شرعية سياسية مصدرها الثورة الاجتماعية إذا كان الشعب نفسه قد ارتضاها³، لكن التجربة في مصر بعد انتخاب الرئيس محمد مرسي احتكمت للانقلاب العسكري بدل شرعية الانتخاب القائمة على الأطر القانونية والدستورية واستمرت السلطة السياسية في مصر بعد 2011 بمبررات ضرورة المرحلة لضمان بقاءه وكيونته في الحكم.

وفي تطورات الوضع السياسي في تونس ومصر إلى ما بعد 2011 فإن شرعية النظامين تأكلت لصالح تعزيز بقاء النخب الحاكمة، وعليه فإن تونس تشهد وضعاً دستورياً مأزوماً إذ رفض الرئيس قيس سعيد أداء اليمين الدستورية لبعض من الوزراء برغم من موافقة البرلمان على تعيينهم، وإقباله على رفع الحصانة وتجميد أعمال المجلس البرلماني، و قد بلغت الأزمة في تونس حدّاً يجعل من الشرعية رهاناً ثانوياً بالقياس إلى مشروعية الإنجاز، ولكنها تظل دائماً رهناً بما سيحدث

¹ - سكري محمد، المرجع السابق.

² - عبد الإله بلقزيز، شرعية الثورة وشرعية الإنجاز، مجلة الهدف الإخبارية، العدد 13، تاريخ النشر 2015/06/15، على الموقع: <https://hadfnews.ps/>، تاريخ التصفح: 2021/11/22.

³ - نفس المرجع.

الصعيد الداخلي والدولي. إذا ما وقع الحفاظ على الحقوق والحريات وتجنب الدخول في اعتقالات عشوائية وتفادي العنف قدر الإمكان ضمن فترة زمنية محددة¹.

أما الوضع السياسي في مصر فإن النخبة الحاكمة باتت أكثر نفوذاً وتمفصلاً في مراكز وأجهزة الدولة البيروقراطية، و ظهرت بشكل واضح في السيطرة على أجهزة الإعلام والمؤسسة الدينية ومختلف القوى المدنية والسياسية فكلها تيرر "لإنجاز الرئيس"، أيضاً نمط تعامل النظام مع الاحتجاجات 2019 و 2020 وسياسة التهريب والاعتقالات في حق المتظاهرين، وضعت هذه التطورات ملف حقوق الإنسان والحريات وخاصة ملف المسجونين السياسيين على لائحة الملحوظات الاستبدادية والممارسة خاصة ضد الجماعات السياسية ذات التوجه الإسلامي.

ومما سبق يتضح أن تآكل الشرعية السياسية للنظاميين السياسيين في تونس ومصر قد انتجت وضعاً سياسياً غير مستقر، يعكس القطيعة المتزايدة بين الدولة والشعب لصالح تعزيز كينونة السلطة السياسية وتجاوز شرعية الانجاز والرضا الجماهيري²، فهذا الوضع الذي يعرف انسداداً سياسياً سيحول دون تمكن الحركات الاجتماعية من تعزيز مواردها المادية والرمزية وبالتالي استمرار السخط الجماهيري على سياسات الأنظمة الحاكمة.

¹ - حمزة عمر، حالة الاستثناء: شرعية منقوصة ومشروعية تنتظر الإنجاز، مؤسسة ألترا تونس الإلكترونية، تاريخ النشر 2021/6/27، على الموقع :

<https://ultratunisia.ultrasawt.com/%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A1%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86%D9%82%D9%88%D8%B5%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%AA%D8%B8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2/%D8%AD%D9%85%D8%B2%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D8%B1/%D8%B1%D8%A3%D9%8A>

التصفح 2021/11/23.

² - عبد الجبار جبار، المرجع السابق، ص 137.

3- أثر المؤسسة السياسية على الاستقرار السياسي:

يربط صامويل هنتنغتون Samuel P. Huntington بين المؤسسة والاستقرار السياسي فتحقيقه مرهون بمدى بناء مؤسسات سياسية تنظم عملية المشاركة بحيث يتم احتواء عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية ضمن إطارها، ما يسمح بإدارة العمليات السياسية بعقلانية، وتوزيع المناصب والمنافع على أساس الكفاءة والمهنية وبالتالي إعطاء شرعية لنظام السياسي وتحقيق قدر من الرضا لدى المواطنين، هذا يلغي الاعتبارات الشخصية ويركز على اعتبارات المواطنة ويضمن إستمرارها واستقرارها.

تحدد مؤسسة النظام السياسي من خلال المؤشرات التالية :

3-1 التكيف: فشلت المؤسسات السياسية في مصر وتونس في التكيف مع التطورات السياسية الحاصلة بعد 2011، و أبدت تطورات الأحداث السياسية غياب المؤسسة السياسية عن الفعل السياسي وخضوع العمل السياسي لمنطق غير مؤسساتي في التسيير ما سمح بسيطرة المؤسسة العسكرية في مصر والرئاسة في تونس مؤخراً على الحياة السياسية¹، بمقابل فشل الحركات الاحتجاجية في تأطير نتائج الاحتجاجات وتحقيق المكاسب الاقتصادية والاجتماعية في ظل استمرار العجز الاقتصادي كما سبق الحديث فيه، بالإضافة إلى ضعف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في التوسط بين الجماهير والنظام في نقل طلباته وتجميعها والتعبير عنها وفق ما تقتضيه دور الأحزاب، وعليه أبانت قدرة النظام السياسي والمتحالفين معه في خطف الدولة والسيطرة على أجهزتها البيروقراطية في مصر وأصبحت كل المؤسسات تحت سيطرتهم بمقابل دعم المتطلبات التي قدمها المتحالفون معهم وتوزيع المكاسب بينهم وهو ما يسميه علماء السياسة بالتحالف

¹ - عربي بومدين ويحي بوزيدي، أثر المؤسسة على المشاركة السياسية: دراسة في التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد 2011، المجلة الجزائرية لسياسة العامة، المجلد 5، العدد 2، 2014، ص 84.

المتقايض¹ الذي تستند الدولة إلى قوته لخدمة مصالحهم وأهدافهم، أما في تونس وبعد قرارات الرئاسة في 2021 وما لحقه من تطورات أين ركز الرئيس السلطات في يده، فإنها عصفت بالمأسس كعملية تخص السلطة وعدم شخصنتها، مع ضمان الحد النسبي من التمايز الوظيفي بين مختلف المؤسسات والأجهزة البيروقراطية لدولة².

3-2 التعقيد :

لا تخضع المؤسسات السياسية في مصر لتعقد وظيفي القائم على تعاون وتحدد الأدوار بين المؤسسات الرسمية بل تداخل إذ نلاحظ سيطرة المؤسسة العسكرية على السلطة السياسية وهذا ما ظهر من خلال انقلاب 2013، كما عرفت المؤسسة الحكومة تداخلاً بينها وبين المؤسسة التشريعية من خلال عمليات تشريع القوانين وسبق وأن وضعنا هذا في علاقة الحركات الاجتماعية بالاستقرار الحكومي، على نحو ذاته وبعد أن تمكنت تونس من تحقيق توافقاً بين مؤسسات الدولة إلا أن قرارات الرئيس قيس السعيد أخلت بمستوى تعدد الوظائف وتنوعها إذ شهدنا عودة الاستبداد السلطوي.

3-3 التماسك:

عرفت المؤسسات السياسية في كلا البلدين صراعاً سياسياً انتهى في تونس بتعليق البرلمان وإقالة الحكومة في 2019، وغاب التنسيق بينهما في العمل السياسي، والوضع ذاته في مصر بسيطرة السلطة التنفيذية على باقي السلطة بالإضافة إلى قوة البيروقراطية الادارية والاعلام .

3-4 الاستقلالية:

لم تعرف المؤسسات الرسمية استقلالية في اتخاذ القرار بداية من تدخل المؤسسة العسكرية في إدارة العملية انتقالية في مصر وحيادها في تونس بسبب الاستبعاد التاريخي الذي تعرضت له من

¹ - سيد أحمد كوجيلي، الأمن كابتزاز: جذور الدولة الحامية في العالم العربي ، مجلة شؤون الأوسط، عدد 150، 2015، ص17.

² - بلقاسم بودراع، المأسسة السياسية وأثرها في الانتقال الديمقراطي في الجزائر 1989/2016، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 3، 2020، ص165.

قبل نظام السابق مقابل تقوية أجهزة الأمن الداخلية، أما من حيث الاستقلالية المالية فإن توافر التمويل الخليجي أثر على استقلاليتها الادارية والسياسية وما تفرضه من أجندة سياسية و التمويل الدولي عن طرق المؤسسات المالية العالمية التي تفرض شروطاً من أجل تقديم هذه الأغلفة المالية فشرط البنك الدولي كان لها الأثر البالغ على حياة الفرد البسيط بسبب تحرير العملة، وزيادة الضرائب وتخفيض الأجور، وتقليص دور الدولة الاجتماع في نوفمبر 2016 اتخذت الحكومة المصرية خطوات لتأمين قرض بقيمة 12 مليار دولار من صندوق النقد الدولي¹، شملت تحرير سعر صرف الجنيه المصري، وتخفيض دعم الوقود، وفرض ضريبة على القيمة المضافة سبق أن حصلت مصر على 2.75 مليار دولار من صندوق النقد الدولي، على أن يبقى ذلك رهناً بإعادة التقييم، وعليه قد خسر الجنيه المصري نحو نصف قيمته مقابل الدولار مقابل خلال يومين فقط في أبريل 2016، عقدت تونس اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي لتمويل قرض بقيمة 2.8 مليار دولار، مقابل تنفيذ عدة شروط اقتصادية كتخفيض عجز الموازنة العامة وتجميد التوظيف في القطاع العام وتعليق زيادة الرواتب ورفع الضرائب على بعض الشركات والمهن ، هذه الحزم من الشروط دفعت لمزيد من الاحتجاج على مستوى الجبهة الاجتماعية في كلا الدولتين، وباعتبار تونس تزخر بقدر من الحرية السياسية فتطبيق هذه الشروط واجهته الفئات الاجتماعية بالإضرابات والاحتجاجات ففي عام 2016.

شهدت تونس أكثر من 8 آلاف حراك اجتماعي وإضرابات واعتصامات للدولة وإضرابات للقطاع العام، أما مصر فطبيعة النظام العسكرية كانت الأكثر تحكماً في الوضع، وفرضها لهذه التدابير الاقتصادية وهذا راجع لضعف التمثيل المؤسسي للعمال والشركات الذي يسيطر عليه الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية واتحاد الصناعات المصرية وبدورهما تسيطر عليهما الدولة².

4- المشاركة السياسية بعد 2011: أنماط وتفاعلات خارج السياق المؤسسي

¹ - صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي يوافق على عقد اتفاق مع مصر بقيمة 12 مليار دولار أمريكي في إطار تسهيل الصندوق الممدد، 2016/11/11، بيان صحفي رقم 501/16، على الموقع: <https://www.imf.org/ar>

² - عمرو العدلي وحمزة المؤدب، لماذا الإصلاحات الاقتصادية أقل خطورة منها في مصر عن تونس؟، مركز كارينغي لدراسات الشرق الأوسط، مارس 2017.

أبانت الانتفاضات العربية منذ 2011 عن نمط تفاعل جديد مع مخرجات العملية السياسية الآتية من علبة النظم التسلطية، عبر المنصات الإلكترونية كخطوة أولى ثم نقلها إلى الحيز الحضري والأماكن والساحات العامة الرمزية، بالإضافة إلى نمط آخر من المشاركة الافتراضية كالتفاعل الساخر مع الأحداث في الصفحات الاجتماعية، تبنها الأفراد و الحركات الاحتجاجية الاجتماعية بعيداً عن المشاركة المؤسسية التي عادة ما تتم عبر الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من القوى السياسية والمدنية.

إذا وبناءً على ما سبق فقد وجدت الجماهير نفسها أمام نمط مغاير من المشاركة السياسية التي اتخذتها الحركات الاجتماعية عبر المجال العام الافتراضي، لما تمتلكه من قوة ومقدرة على التأثير في الأحداث السياسية وعليه نجحت في أولى بوادر التغيير بإسقاط النظام وتأسيس للعمل السياسي خارج التشكيلات الحزبية السابقة التي فشلت في مأسسة المشاركة السياسية غير أن المشهد السياسي عرف تراجعاً للمشاركة السياسية وفعالية الحركات الاجتماعية ويرجع هذا إلى:

1- ضعف قاعدة جماهيرية واعية بالعمل الحزبي والمؤسسي إذ ظلت رهان

حسابات الشارع والوقوع تحت سيطرة الاستقطاب الهوياتي والديني¹:

ففي مصر أحزاب ما تسمى "يناير" لم تتجح في الوصول للمقاعد البرلمانية في 2015 إذ فازت خمسة أحزاب من أصل أربعة وعشرون حزب تأسس من رحم الثورة وهي : المصريين الأحرار (ليبرالي) والمصري الديمقراطي (يسار وسط)، وحراس الثورة (قومي)، والإصلاح والتنمية (ليبرالي)، وحزب النور السلفي، على عكس البرلمان 2011 الذي عرف مشاركة أربعة وعشرون حزب محسوب على الثورة في مقدمتها حزب العدالة والحرية ، والكرامة اليساري، وأحزاب الكتلة المصرية تحالف ليبرالي فحصدوا 78 بالمئة من المقاعد، وبعد أحداث 2013 تراجع نشاط الأحزاب السياسية بسبب المضايقة عليها خاصة المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمون وأقيمت ضدها دعاوي حل، أما

¹ - محمد فايز فرحات، تحولات الخريطة الحزبية في مصر بعد ثورة يناير، مركز الأهرام لدراسات السياسية والإستراتيجية، 2017/1/26، على الموقع: <https://acpss.ahram.org.eg/News/15216.aspx> ، تاريخ التصفح: 2021/11/09.

الباقى فكانت عرضة للخلافات والانشقاقات الحزبية مثل حزب المصريين الأحرار الذي أسسه رجل الأعمال **نجيب ساوريس** الذي حصل على 65 مقعد في 2015¹، وفي 2016 عرف انشقاقات بسبب اعتماده على شخصيات محسوبة على نظام مبارك، وغيرها التي عاشت مثل هذه الأحداث (حزب المصري الاجتماعي الديمقراطي، حزب العدل ...)، بالإضافة لفشل الأحزاب في التعبير عن مصالح المواطنين والتكفل بها خاصة وقد غلب عليها منطق التبرير للنظام الحاكم ومحاولة الدخول معه في علاقة زبونية للاستفادة من الموارد المالية والمناصب العليا في المؤسسات الدولة.

بعد رفع الحضر عن تأسيس ونشاط الأحزاب السياسية التونسية التي أعلنت عنه وزارة الداخلية التونسية، سارع العديد من النشطاء والأحزاب المحظورة لتقديم ملف اعتمادها، وتم اعتماد حوالي 100 حزب سياسي ورفض الترخيص لـ 145 طلب بسبب عدم استيفائها الشروط المحددة في قانون الأحزاب لسنة 1988، خاضت هذه القوى الحزبية أول تجربة إنتخاب بـ 1500 قائمة حزبية ومستقلة، وهي انتخابات المجلس التأسيسي تنافست على 217 مقعد في المجلس، مشكلة المشهد الحزبي ضمن قوى ضمت أربع جهات احتوت هذه الزخم الحزبي تمثلت في تحالف الترويكا وجبهة الإنقاذ الوطني والقوى الليبرالية والقوى اليسارية بعد مخاض عسير وفترة حكم لصالح الترويكا أنتجت دستور 2014.

لم يمنع هذا الانتظام للمشهد السياسي من وجود استقطاب سياسي وديني طوال الفترة الانتقالية شهدت فيها تونس العديد من مظاهر العنف السياسي والاعتقالات بالإضافة إلى تطور مستوى الاحتجاج الفئوي والعمالي وخاصة لدى الطلبة البطالين في ظل استمرار الأزمة الاقتصادية والفشل التنموي، انعكس هذا على نجاعة الأحزاب في الدفاع عن مصالح الثورة المكتسبة، الأمر الذي دفع الناشطون إلى تشكيل روابط مدنية وحقوقية تعمل خارج هذا الكم الهائل من التشكيل

¹ - خالد فؤاد، ترسيخ عسكرة الأحزاب السياسية في مصر بعد الثورة، المعهد المصري للدراسات، 2018/6/5، على الموقع: <https://eipss-eg.org/>، تاريخ التصفح: 2021/11/09.

السياسي والتي رأّت فيها تهديد لديمقراطية خاصة وأنه أصبح لها تنسيقيات وفروع في كامل الجمهورية¹.

2- آليات تعامل النظام مع التشكيلات السياسية والاجتماعية: تحيلنا هذه الجزئية إلى السياسات المتبعة من قبل الأنظمة السياسية في التعامل مع الفاعلون في العملية السياسية كالملاحقات الأمنية للعديد من أعضاء الحركات الاجتماعية، إضافة إلى قدرة النظام على قمع المعارضة واستبعادها من أي عمل سياسي أو المشاركة في اتخاذ القرارات .

ومما سبق يتضح أن مأسسة المشاركة السياسية أصبح أكثر صعوبة من ذي قبل في ظل تنامي أنماط وأشكال جديدة من المشاركة السياسية ما أصبح يحتم تطوير آليات التعامل معها سواء من قبل النظام السياسي أو الأحزاب ذاتها بإيجاد أطر مؤسساتية تدمج فيها هذه الحركات الناشئة²، ومن ثم تحقيق استقرار سياسي يتيح للجميع المشاركة السياسية تجنباً لأي حالات من العنف والصدام .

¹-أنور جمعاوي، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، مجلة سياسات عربية، العدد6، 2014، ص 73.

²-عربي بومدين يحي بوزيدي، المرجع السابق، ص 89.

المبحث الثاني: السياسات الاقتصادية في مصر وتونس بعد 2011 وانعكاسها

على الاستقرار السياسي

لا تزال أسعار المواد الغذائية وشح مناصب العمل في وجه مستحقيها أحد أبرز أسباب الانتفاضات العربية بحيث تعكس فشل السياسات التنموية والخطط الاقتصادية وعدم نجاعتها في تسيير الموارد الوطنية واقتصارها على نخبة السلطة في علاقة زبونية ، ومن خلال هذا سيتم معالجة هذه الجزئية على مستوى مؤشرين هما: السياسات التنموية المتبعة في كلا البلدين، والسياسات المتعلقة بالقطاع الزراعي باعتبار أن شح الموارد الغذائية والحرمان منها كانت سبباً في الانتفاضتين.

أولاً : دور السياسات التنموية المتبعة في تحقيق النمو في مصر وتونس ما بعد 2011

1- واقع السياسات التنموية في مصر وتونس بعد 2011

جاء تركيز الحركات الاجتماعية هذه المرة على الفساد المحلي وسوء تصرف الحزبين الحاكمين في تونس ومصر في الأموال الوطنية، وظهر هذا من خلال الشعارات المرفوعة في المسيرات والاعتصامات بالساحات العامة (حرية، خبز، عدالة اجتماعية) ومطالبتهم بمحاكمة العائلات الحاكمة في قضايا نهب واستغلال أين تم تجميد حساباتهم البنكية واتخذت اجراءات متابعة بحقهم، فالحكومات المتعاقبة بعد 2011 لم تساهم في تحسين ظروف العيش من خلال الخطط التنموية وضبط تحويلات الموارد والتجارة ورأس المال والتحكم في إعادة توزيعها، فقد عكست هذه السياسات الفاشلة نمط اقتصاد ريعي توجه فيه عائدات رأس المال للاستهلاك وهو ما خلق مجتمع استهلاكي¹.

وبهذا لم تستجب الحكومات لمطالب المحتجين والتي جاءت بالأساس احتجاجاً على الفقر والفساد والبطالة مطالبة بإصلاحات اقتصادية واجتماعية في ظل استمرار التأثيرات العكسية للاضطرابات السياسية لسنة 2011 على المدى القصير إلى المتوسط على أن تحقق آثار إيجابية

¹ - فواز جرجس، علي قادري، أداء اقتصادي كئيب قبل الانتفاضات العربية، المرجع السابق، ص 104.

على المدى الطويل¹، فبعد التغييرات السياسية لم يكن البديل الاقتصادي مطروحاً ولم يتبلور بشكل واضح نهج السياسات الاقتصادية البديلة والممكنة².

فهذا الواقع جاء نتيجة للبرلة الاقتصادية التي انتهجتها الدولتين في غياب الإصلاحات السياسية المرافقة وهو ما أفضى إلى ظهور المحسوبية والعلاقات الزبونية بحيث استحوزت النخب وعائلات الرئيس من الامتيازات الاقتصادية والمكاسب المخصصة لمشاريع دعم النمو والاستثمار³، وظلت القطاعات العامة تعتمد على السلطة السياسية وهو ما خلق مراكز قوة مستقلة تمثلت في هذه الفئات (رجال الأعمال والجيش في مصر وعائلات الرئيس في تونس خاصة ليلي الطرابلسي وحاشيتها)، حيث أسفرت شبكات المحسوبية المتضخمة عن تفشي الفساد بصورة وبائية فالتحدي الحقيقي لهذه الدول هو بناء اقتصاديات متطورة، ويوضح الجدول التالي الواقع الاقتصادي للدولتين عقب أحدث 2011 وهي الإحصائيات المنقولة عن التقارير الوطنية المحلية⁴:

¹ - نيفين مسعد وأحمد يوسف، حال الأمة العربية 2012/2013-مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، 263.

² - جوزيف باحوط وبيبري كاماك، الاقتصاد السياسي العربي: مسارات نحو النمو العادل، مركز كارينغي للشرق الأوسط.

³ - نفس المكان .

⁴ - الإحصائيات الوطنية المصرية نقلاً عن: هيئة الإستعلامات العامة، متاح على الموقع: <https://www.sis.gov.eg/News/Search?lang=ar>

-الإحصائيات التونسية نقلا عن: <http://www.ins.tn/ar/publication>

الفصل الثالث : تأثير الحركات الاجتماعية على الاستقرار السياسي في مصر وتونس.

جدول رقم (6) مقارنة بين تونس ومصر يخص معدل النمو وعجز الموازنات الاقتصادية والنتائج المحلي

وقيمة الدين العمومي 2021/2011.

النتائج المحلي الإجمالي		الدين العمومي		عجز الموازنات الاقتصادية		معدل النمو		لسنوات
مصر	تونس	مصر	تونس	مصر	تونس	مصر	تونس	الدول
2.1%	4.9%	78%	44.7%	10%	5.5%	2.2%	3.9%/3.2%	2012/2011
	2.8%	89.3%	46.6%	12%	6.9%	2.2%	6.2%	2013
2.5 إلى 3.7 %	2.3%		49.2%	11.4%	-5.0%	4.4%	3.2%	2014
4.3%	1.5%	108.2 %	55.4%	12.5%	-4.8%	4.5%	-0.7%	2015
3.6%	+1.0%		63%	12.5%	-6%	4.2%	-1%	2016
5.4%	2+%	97.3%	63.7%	9.7%	5.4- %	5.3%	1.9%	2017
	+0.8%		78+%	9.7%		5.6%	2.5%	2018
5.8 %	0.1+ %	87.9%	72- %	9.7%	38.1%	5.6%	1%	2019
5.9 % إلى 6.6%	4.3 %	89.6%	85.56 % إلى 82.57%	4.9- %	7.7%	6.6%	4.3 % إلى 2.8%	2021/2020

إعداد الباحث: بالاعتماد على المصدر: الإحصائيات الوطنية المصرية نقلاً عن: هيئة الإستعلامات العامة، متاح على

الموقع: <https://www.sis.gov.eg/News/Search?lang=ar>

-الإحصائيات التونسية نقلاً عن: <http://www.ins.tn/ar/publication>

من خلال الجدول تشهد الدولتين مصر وتونس خلال الفترة من 2011 إلى 2013 انخفاضاً على مستوى نمو اقتصادي وارتفاعاً في الدين العمومي وعجزاً في الموازنات الاقتصادية ويرجع هذا بسبب التطورات السياسية للثورتين وتردي الوضع الأمني الداخلي، بالإضافة إلى تبعات الاقتصادية التي افرزتها السياسات الاقتصادية لما قبل الثورة بسبب تفشي الفساد وتبذير المال العام

وعقد اتفاقيات اقتصادية لا تخدم الاقتصاد القومي كاتفاقيات تصدير الغاز لإسرائيل يمتد العمل بها إلى 2030 وهو ما يعتبر هدراً للمال العام¹، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وزيادة المناطق العشوائية، وفي تونس فإن التبعات الثورة انعكست على مداخيل السياحة التي كانت تزود الاقتصاد الوطني التونسي بنسبة تزيد عن 50% ، في حين تراجع الاستثمارات الأجنبية بنسبة عشرين في المئة وغادرت أكثر من ثمانين شركة أجنبية تونس، ما يعني عجز في السيولة وارتفاع كلفة التمويل الخارجي.

أما الفترة 2014 إلى 2015 فإن الاقتصاد التونسي شهد تراجعاً على كافة المستويات وفي معدل النمو بسبب تداعيات الأعمال الإرهابية التي مست مناطق في تونس وانعكست على قطاع السياحة، وضعف الطلب المتأتي من الشريك الأوربي والتوترات الداخلية التي أدت إلى تباطؤ النشاطات في القطاعات السياحية والصناعات المعملية²، أما مصر فشهدت هذه الفترة نمواً اقتصادياً وهذا راجع للتوافر التمويل الخليجي والاستثمارات الخاصة واستعادة الاستقرار الأمني³.

أما الفترة 2017 إلى 2020 شهدت تونس ارتفاعاً للدين العمومي من 66.9 % إلى 79.4 % بسبب ضيق الدين الخارجي واستمرار الضغط على الواردات الداخلية وارتفاع مديونية المؤسسات العمومية التي تتحكم في أسعار السلع، مازالت مصر تحقق معدلات نمو بسبب السياسات الاقتصادية التي تستجيب للمتطلبات الخارجية كتعويم الجنيه وسجل ميزان المدفوعات ارتفاعاً بسبب ارتفاع إيرادات السياحة وتحويلات المصريين في الخارج التي تتم بالنقد الأجنبي.

¹ - سحر أحمد حسن، عوامل نهوض الاقتصاد المصري ، المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة - القاهرة، العدد13، جانفي 2015، ص177.

² - البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2015، جوان 2016، ص 11.

³ - البنك الدولي، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا -ربيع 2016، على الموقع :

<https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/publication/mena-economic-monitor>

في حين الفترة 2020 إلى 2021 فقد أُلقت جائحة كورونا بتداعياتها على كلا البلدين وهو ما سنأتي للتفصيل فيه لاحقاً .

وبناءً على ما سبق في قراءة لمعدلات النمو الواردة في الجدول والمأخوذة من التقارير الرسمية فإن مصر رغم الارتفاعات المحققة والتي ترجع للإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها إلا أنها تشهد تراجعاً على مستوى نمط العيش المتدني وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، فهذه المعدلات لا تعكس قوة الاقتصاد المصري بحيث يعيش أزمة مالية مرتفعة وعجزاً في الموازنة ، وتضاؤل الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة وانهايار قيمة الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي، وتواجه تونس تحديات تتعلق بقدرتها على تحمل عبئ الديون وارتفاع العجز المالي والحاجة لتوفير التمويل، كما تواجه تحدي ارتفاع أسعار معدلات الاستيراد المتعلقة بالحبوب والطاقة وهي مطالبة بمباشرة اصلاحات هيكلية أكثر¹.

رغم النمو الاقتصادي الذي حققته تونس سابقاً وتحققه مصر اليوم بالنظر إلى مؤشرات وتقارير البنك الدولي غير أنه لم ينطلق من الاستثمار في التنمية لذلك هو نمو من غير إنتاج موسع وتوظيف، ودون تحول مؤسسي، ودون تقدم تقني يضمن تحقيق مستوى معيشي مطلوب لمختلف الفئات تستطيع من خلاله الشعوب تخطيط وتطبيق سياسات تتماشى مع حاجاتهم الاجتماعية وليس مع متطلبات الوضع العالمي والإقليمي، بالإضافة إلى تنامي دور الدول وكبريات الشركات العالمية في إدارة العملية التنموية في بلدان الضعيفة من خلال الاستمرار في تحرير التجارة والاستثمار والتمويل من طرف واحد أو من خلال عقد اتفاقيات ثنائية واتفاقات التجارة الحرة مع الدول المتقدمة مقابل تهميش دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وتهميش القطاع العام بهدف الإبقاء على الدول النامية أسواق مفتوحة .

¹ - البنك الدولي، تونس: الأفاق الاقتصادية -أفريل 2022، على الموقع:

<https://www.albankaldawli.org/ar/country/tunisia/publication/economic-update-april-2022#:~:text=%D9%88%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%20%D8%A3%D9%86%20%D9%8A%D8%B5%D9%84%20%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84,%D9%82%D8%A8%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9%20%D9%82%D8%A8%D9%84%20%D8%B9%D8%A7%D9%85%202024>

فشروط اللبنة الاقتصادية لا تعكس الواقع المحلي لهذه الدول في ظل عدم وجود طبقة رأسمالية ناضجة قادرة على مواجهة تحديات السوق المفتوح ومنافسة التصنيع العالمي وعجز الحكومة على تنظيم وتحفيز وتهيئة المناخ لنشاط العمل الخاص وتوفير جانب من البنية التحتية¹، على أن تقدم أولوية النمو على باقي العمليات التنموية من إعادة توزيع واستثمار وغيرها، إن دول ما بعد الانتفاضات العربية لم توجه جهودها الثورية نحو سياسات تنمية مستقلة بحيث استنزفت النقاشات بين النخب في صراعات ثقافية وهوياتية واستقطاب إسلامي وعلماني وتشنت الأهداف الثورية وتهميش المطالب الأساسية لها، خاصة مع تردي الأوضاع الاقتصادية، فحكومات ما بعد الحراك العربي جعلت النمو الاقتصادي في رأس أولوياتها وحرصها على الحفاظ على الرأسمالية المحلية والأجنبية وتجنب أي مساس بمصالحها فيما يتعلق بالسياسات الضريبية أو سياسات العمل أو قوانين العمل.

بعد نجاح الانقلاب استطاعت مصر تركيز وتثبيت التوجه الرأسمالي وتكريس سياسات اقتصاد السوق الحر وتدعيم ما كان لها من امتيازات في عهد الرئيس مبارك والسادات مستندة إلى تحالفهم مع المركب العسكري -الأمني الذي يتولى دواليب السلطة ، مشكلة بذلك تحالف ثلاثي يضم قادة العسكر وقادة الأمن وقادة البنزس الذين يرفضون أي سياسات تمس قيم العدالة الاجتماعية أو أي تنشيط للدور الاقتصادي والتنموي للدولة، فمثلا اعترض اتحاد الصناعات والغرف التجارية وجمعيات رجال الأعمال تطبيق الحد الأدنى من الأجور الذي حاولت الحكومة تطبيقه على الموظفين في القطاع الخاص كسياسية لجلب الدعم السياسي ومواجهة الاحتجاجات العمالية، بحيث هدد أصحاب العمل والمؤسسات بإغلاقها في حال تم تطبيق هذا الإجراء الحكومي بحكم الاختيار الاقتصادي الموجه نحو السوق الحرة.

¹ - إبراهيم العيسوي، سياسات التنمية المستقلة وثورات الربيع العربي، في: مجموعة مؤلفين، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص 26.

2- سياسات القطاع الزراعي ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي

تعتبر سياسات القطاع الزراعي وموقع الفلاحين منه، من أهم المؤشرات التي يقاس بها الاستقرار الاقتصادي، فقد ربط عدد من الباحثين بين الأسس الزراعية والانتفاضات العربية وعادة ما يربط بين الخبز والثورة أي ارتفاع أسعار الغذاء، بحيث قادت السياسات الاجتماعية والاقتصادية إلى الضرر بالقطاع الزراعي والفلاحين ما نتج عنه انعدام الأمن الغذائي في منطقة عربية تعتبر أراضيها زراعية، وهذا راجع لتجمع الأراضي الزراعية والموارد البيئية في يد قلة من المستفيدين حولت الزراعة العربية من وضع قائم على الغذاء إلى وضع قائم على التجارة، ونتيجة هذا الوضع جرى تهميش مدن فلاحية كولاية سيدي بوزيد التي انطلقت منها شرارة الثورة، وأجبر قانون (96)1992 صغار ملاك الأراضي في مصر على التحول إلى حواشي المدن والاستقرار فيها، فكانت الدوافع وراء الاحتجاج تجمع أسباب داخلية وخارجية تسببت في تفتت عميق للمجتمع الريفي إذ أن التحول السريع في السياسات الاقتصادية بعث على الانفصال في العلاقة بين الشعب والأرض، والشعب والغذاء¹.

وبهذا أصبح المجال الزراعي في الوطن العربي مجال استثمار رأسمالي تجاري أين تمت إدارته بطريقة تجارية صناعية، وجرى دعم الدولة لهذه الاستثمارات بوصفها تجلب العملة الصعبة وتساهم في النمو الاقتصادي، وتم وضع جميع الأراضي الزراعية تحت نظام حديث حول الفلاحون إلى عمال مزارعين بأجور يومية²، ففي تونس تحول نشاط الزراعي من إنتاج المواد الغذائية إلى إنتاج الزهور في إطار استجابة الدولة لمتطلبات الاستثمار الأجنبي بما أن هذا النوع يلبي الذوق العام في البلدان الموردة حسب الوكالة الدولية للتنمية الزراعية.

¹ - أنغوف ورامي زريق، الخبز وزيت الزيتون: الأسس الزراعية للانتفاضات العربية، في فواز جرجس، **المرجع السابق**، ص 113.

² - **نفس المرجع**، ص 122.

فهذا التحرر الاقتصادي لم يساعد تونس ومصر في تحقيق الأمن الغذائي فكان ارتفاع الأسعار الغذائية في حدود العام 2008 سبباً في بعض الاحتجاجات الكبرى والمتفرقة¹ (احتجاجات تونس من قبل عمال الشركة الوطنية الكبرى للفوسفات التي وصفت بأنها من أجل الغذاء وبسبب الحرمان الطبقي، وحدث في مصر عام 2007 احتجاجات على مدار ثلاث أسابيع انتهت بمقتل 15 شخص، بسبب ارتفاع أسعار الغذاء واختفت نسب كبيرة من الأرز والقمح والخبز المدعم من قبل الحكومة إلى غاية زيادة الأجور والسيطرة على أسعار المواد).

لا تزال المنطقة العربية تعيش فجوة غذائية* تستلزم تحقيق تنمية زراعية مستدامة، تعكس حالة من انعدام الأمن الغذائي* وعدم القدرة على توافر الغذاء بسبب ارتفاع أسعار الغذاء مما يؤثر على إمكانية الحصول عليها من قبل المستهلك²، خاصة المنتجات الغذائية التي لا تملك إنتاجها كالقمح والسكر والتي تعتبر العناصر الأساسية في غذاء سكانها إذ تعتبر من أكبر المستوردين، فتونس تستورد حوالي 50 % من حاجاتها الغذائية في حين أنها لا تعاني من نقص الأراضي الزراعية أو حتى الكفاءات المحلية العاملة في الإنتاج الزراعي بل مرده لسياسات الزراعة المتبعة منذ عهد الاستعمار بحيث تم حصر القطاع الزراعي في تبعية تامة لمتطلبات السوق الزراعي العالمي وجرى العمل على هذا النهج الاستغلالي حتى بعد الاستقلال³، وبالإمكان أخذ ولاية سيدي بوزيد المعروفة بسهوبها وطبيعتها الجافة، والواقعة في وسط الجنوب التونسي الحصة الأكبر من الاستثمارات الزراعية الخاصة والعامة، ومن خلال قرار الحكومة القاضي بتحويل هذه المنطقة إلى

¹- نفس المرجع، ص 124.

²- واعر وسيلة و قرمية دوفي، وضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية للطاقت المتجددة، المجلد 8، ع2، 2021، ص 75.

*- الفجوة الغذائية: تعرف الفجوة الغذائية بأنها صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية، وبعبارة أخرى فإن الفجوة تمثل الفرق بين الكميات المنتجة محليا ومجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي.

³- Habib Ayeb, De La Construction De La Dépendance Alimentaire en Tunisie, Observatoire de la Souveraineté Alimentaire – OSAE, : <https://osae-marsad.org/2019/12/13/de-la-construction-de-la-dependance-alimentaire-en-tunisie/>

قطب مركزي للتنمية الزراعية القائمة على استخدام المياه الجوفية وتركز هذا القدر الهائل من الاستثمارات فيها، انتقلت سيدي بوزيد من أسفل الترتيب لتصبح المنطقة الأولى للإنتاج الزراعي في تونس، إلا أن ترتيبها على مستوى معدل الفقر لم يتغير وهي عالقة منذ عقود بين المناطق الثلاث الأكثر فقراً بنسبة 29.3 % لسنة 2015¹، من القوى العاملة وسيدي بوزيد مسقط رأس محمد بو عزيزي الذي أضرم النار في نفسه، كمثال واضح على هذه السياسة الزراعية²، تحتل الزيوت النباتية المرتبة الثانية بعد الحبوب من حيث كمية الواردات بنسبة 24 % بحيث تلجأ الدولة إلى تصدير الزيت الزيتون المحلي ذا الجودة العالمية واستيراد زيوت أخرى أقل جودة وقيمة غذائية.

أما الحاجات الغذائية من القمح اللين والصلب فهي تستورد حوالي 60% من حاجتها لسنة 2019، وبعد أزمة كورونا 2019 فإن التحدي أصبح أكبر وعلى عاتق الحكومة تحقيق الاكتفاء الذاتي في مادة الحبوب، فقد تراجع إنتاج الحبوب محلياً حسب وزارة الفلاحة من 24 مليون قنطار العام 2019 إلى 15 مليون قنطار العام 2020 وهو ما يحتم استيراد كمية أكبر لتغطية الطلب المحلي الذي قدر ب ثلاثة مليون طن في السنة، ووصلت نسبة التغطية الغذائية في الحبوب إلى

¹-القصيرين وسيدي بوزيد...الولايات الأكثر فقراً في تونس، على الموقع:

<https://www.cilliumfm.net/2020/09/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D9%8A-%D8%A8%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A3%D9%81%D9%82%D8%B1-%D8%A7%D9%84>، تاريخ التصفح: 2019/12/13.

²-Habib Ayeb , **op.cit**

* الأمن الغذائي حسب منظمة الأغذية والزراعة الدولية(الفاو): "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة". ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الإكتفاء الذاتي بإعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محلياً. وهذا = الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف الفاو أكثر انسجاماً مع التحولات الاقتصادية الحاضرة وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية.

61 %، وازدادت نسبة تونس من الطلب على الحبوب ب 20 % حسب منظمة الأمم المتحدة للأغذية الزراعية(فاو)، ويشير ارتفاع نسق الاستيراد خلال الفترة 2019 إلى 2020 بسبب زيادة حجم الاستهلاك في فترة الحجر الصحي والإغلاق الاقتصادي من جراء سياسات مواجهة الأزمة الصحية العالمية التي أدت إلى توقيف الأنشطة الزراعية والاقتصادية¹.

تعاني مصر أيضاً عجز في تحقيق أمنها الغذائي فهي أكبر مستورد للقمح في العالم بقدر سبعة ملايين طن خاصة بالقطاع الحكومي فقط، أي تستهلك حوالي 16 مليون طن من القمح سنوياً منها 9 مليون طن الخبز المدعم في الفترة من 2019 إلى 2020، كما أن الإنتاج المحلي لا يغطي إلا 34.5% من احتياجات مصر من القمح، وفق الجهاز المركزي للإحصاء، وبلغ إجمالي ما تم استيراده في 2019 نحو 13 مليون طن، منها 7 ملايين طن للقطاع العام (هيئة السلع التموينية) و6 ملايين طن للقطاع الخاص بفاتورة تجاوزت 3 مليارات دولار²، وتوجه مصر حالياً أزمة مع مصدريها مثل روسيا و أوكرانيا التي تعترضان التقييد أكثر في تصدير القمح بسبب الجائحة وازدياد الطلب عليه، كما تم الاعتماد على مادة غذائية واحدة لقياس الأمن الغذائي لأهميته لدى المستهلك

¹ - آمنة جبران، **التحدي الأكبر.. حدود الأمن الغذائي في تونس أزمة كورونا**، تاريخ النشر: 2021/8/21، على الموقع: <https://alarab.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%B2%D9%85%D9%86-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7>

، تاريخ التصفح: 2021/12/26.

² - محمد عبد الله ، **إنتاج يبلغ 9 ملايين طن... لماذا لا ينقذ موسم القمح مصر من أزمة الأستيراد**، تاريخ النشر: 2020/4/14، علنا الموقع:

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/4/14/%D9%86%D9%82%D8%B5-%D8%A5%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%AD-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9> ، تاريخ التصفح 2021/12/26.

العربي في حين أن الأمن الغذائي يتوقف على مواد غذائية أخرى كالأسماك والزيوت النباتية والسكر والخضر والفواكه ومدى القدرة للحصول عليها وتوافرها.

وعليه يعاني القطاع الزراعي والفلاحي في كلا الدولتين من عجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى تحكم مجموعة من العوامل والمحددات في كميات الإنتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية في الدول العربية تتمثل في قلة المساحة المزروعة وشح الموارد المائية وتدني كفاءة الري وقلة مساحة الأراضي المروية، كما يعاني القطاع الزراعي من "فجوة تكنولوجية" تتمثل في عدم تلبية مخرجات البحوث الزراعية لمتطلبات التنمية الزراعية، وتحتاج المناطق الزراعية إلى استكمال البنى الأساسية والخدمات الزراعية وزيادة نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي¹.

ثانياً: الآثار الاجتماعية لعدم الاستقرار الاقتصادي وانعكاساتها السلبية

1- تنامي معدلات الفقر والبطالة بعد 2011

لاتزال النتائج العكسية لسياسات الاقتصادية الوطنية تلقي بانعكاساتها السلبية على الواقع الاجتماعي في تونس ومصر، في ظل استمرار الحركات الاحتجاجية وتنامي معدلات الفقر والبطالة، فقد فشلت الحكومات المتعاقبة في تحقيق مطلب العدالة الاجتماعية والعيش الكريم الذي رفعته الحركات الاجتماعية منذ 2011، والتي كانت في أساسها انتفاضة اجتماعية رفعت شعار العمل والعيش الكريم، وانتقلت من مطلب الديمقراطية السياسية أو التمثيلية والحرية السياسية إلى مطلب الديمقراطية الاجتماعية التي تقوم على التنمية والتوزيع العادل للثروات وإدارتها.

فهذه الفترة لم تخلو من الاحتجاجات والغضب والتظاهر بحيث سجلت تونس في منحنى متصاعد للعديد من التحركات الاحتجاجية، إذ سجلت على التوالي في 2016 (8713)، و 2017 (9356)، و 2018 (9091)، و 2019 (9385) في حين سجلت لسنة 2020 (4566) أغلبها في الولايات الغربية وإقليم الوسط بالقيروان وسيدي بوزيد والقصيرين، وتعكس هذه الاحتجاجات فشل

¹ - المنظمة العربية لتنمية الزراعة، أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية، 2019، ص 171.

سياسة التوظيف والتنمية مع محافظة تونس على الحريات السياسية والفردية والمناخ السياسي التعددي، أما مصر فقد قابلت الاحتجاجات العمالية بالسجن الجماعي ضد النشاط وتفعل قانون التظاهر الذي صدر في نوفمبر 2013، وأصبحت الاحتجاجات تخضع لموافقة مسبقة من وزارة الداخلية مع إعطاء قوة الأمن الحق في تفريق أي مظاهرة غير مرخصة باستخدام العنف، ومنع أي تحرك سياسي أو اجتماعي وأصبح يطلق على الشباب المتظاهر جيل السجن¹، وصل عدد الاحتجاجات العمالية إلى حوالي 2500 احتجاج عمالي في 2012، وتزايد حدثها مع 2013، بسبب أزمة الوقود والانقطاع المستمر لتيار الكهرباء.

وشهدت مصر في 2015 احتجاجات عمالية قدرت بـ 393 احتجاج وانخفضت في السداسي الثاني من نفس السنة إلى 358 احتجاجاً، وبلغت في مجملها 1115 احتجاج عمالي، تركزت في معظمها في محافظة القاهرة وضد القطاع الحكومي بغية تحسين ظروف العمل والأحوال المادية، وفي 2016 شهدت الاحتجاجات العمالية 726 احتجاج منها 400 ضد القطاع الحكومي بالإضافة إلى الإضرابات المهنية كإضراب الأطباء وعمال النقل، إلى جانب العديد من المظاهرات في الفترة الرئاسية الأولى لعبد الفتاح السيسي كمظاهرات حركة الغلابة، لتخبو بعد ذلك الحركات الاحتجاجية ومعها الحركة الاجتماعية بعد قدرة النظام السيطرة على الشارع².

تصدرت مشاكل البطالة والفقر المشهد الاجتماعي والاقتصادي في كل من تونس ومصر بعد الثورة وبات الوضع أشبه بما كانت عليه الحياة فيما قبل الثورة، فمازالت السياسات الاقتصادية ذاتها تتميز باستفحال الفساد وغياب الرؤية حول النهج الاقتصادي، وفشل عمليات الخصخصة وتوزيع

¹ - منظمة العفو الدولية، جيل السجنون: شباب مصر من التظاهر إلى السجن، جوان 2015.

² - يس محمود عبد الهادي، دور الحركات الاحتجاجية في مصر : من الفترة يناير 2011 إلى 2017، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر: 2017/09/30، على الموقع: https://democraticac.de/?p=51283#_ftnref85، تاريخ التصفح 2021/12/25.

الأراضي في الدولة ، وجمود هيكل الإنتاج ما نعكس على الإنفاق في الجبهة الاجتماعية من صحة ونقل وتعليم، ويظهر الجدول التالي نسب الفقر بالمئة في الدولتين :

جدول يظهر نسب الفقر (%) في تونس ومصر

السنوات الدول	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مصر	%25.2	%26.3		%27.8		%32.5		%29.7	
تونس	/			%15.2		/		%21.0	

إعداد الباحث بالاعتماد على: *مصر: الجهاز المركزي للإحصاء والتعبئة العامة (النسب كل عامين) .
*تونس: المعهد الوطني للإحصاء (لا توجد نسب رسمية قبل 2015).

بين من خلال الجدول أن مصر سجلت ارتفاع متتالي لنسب الفقر إلى غاية (2020/2019) أين انخفضت النسبة من 231.94% مقابل 48.15% ، وفي تونس تظهر فوارق الفقر بين أقاليم الجمهورية حيث أن إقليم وسط الغربي هو أكثر المناطق فقراً وتدني لمؤشرات التنمية والذي يضم ولاية سيدي بوزيد والقيروان على عكس المناطق الساحلية التي تتركز فيها الموانئ والاستثمارات والمؤسسات الصناعية بسبب السياسية الاقتصادية لدولة لجلب الاستثمار الأجنبي على حساب التنمية المحلية¹، في حين تحتل منطقة الشمال الغربي المراكز الأولى في ارتفاع معدلات الأمية والاحتقان الشعبي وسجلت أربع ولايات أكثر من 30% في ارتفاع معدلات الفقر في 2020 على التوالي: القيروان ،الكاف، القصيرين، باجة، وهي الولايات التي تقع في الوسط الغربي .

أما مؤشر البطالة فشهد هو الآخر ارتفاعاً، خاصة بعد أزمة كورونا والركود الاقتصادي ما زاد من حجم اليأس والاحتقان تمثلت مظهراته في حالات الانتحار والهجرة غير الشرعية فمازلت ولايات تونس تعرف مشاهد انتحارية كالذي فعله بوعزيزي في 2011 خاصة في صفوف الشباب والعاطلين عن العمل أو العاملين في قطاعات هشة وغير نظامية، نفذها هذه المرة عبد الرزاق

¹ - المرصد الاجتماعي التونسي(المنتدى التونسي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية)،حياة العطار، بعد عشر سنوات من الثورة: الحكومة في مواجهة تركة ثقيلة ووضع لم يعد يتحمل الإخفاق، 2020/9/4.

الزريقي و عبد الوهاب الجيلاني ورضا اليحياوي* وغيرهم من المهمشين معبرين عم حالة من الحرمان حيث بلغ عدد الذين نفذوا عمليات انتحار حسب المرصد التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية 510 حالة انتحار أي نسبة 46.6 % بحيث أصبحت تمثل فعلاً احتجاجياً، فنسبة البطالة ارتفعت من 13 % في 2010 إلى 18.4 % في 2020، وعدد العاطلين من أصحاب الشهادات تضاعف من 130.000 في 2010 إلى 300.000 في 2020 أي 30.1 %¹، من خلال هذه النسب فإن عمليات الانتحار تعتبر حالات عنف اجتماعي نفذها المتدمرون من الوضع الاقصائي من عمليات التنمية وغياب فرص عمل، بحيث ارتفع مستوى توقع هؤلاء بعد الثورة 2010 بوجود حياة أفضل ومستوى معيشي أعلى، لكن مازالت الوضعية الاقتصادية وتبعاتها الاجتماعية على حالها

وفي مصر سجل مركز الإحصاء الوطني منذ 2011 ارتفاعاً في معدلات البطالة خاصة لدى المتعلمين وأصحاب الشهادات المتوسطة التي تنتمي للفئات العمرية من 15 إلى 29، فحسب ذات الجهة فنسبة 40.6 % هم بطلين من حملة الشهادات الجامعية وما فوقها، و52.2 هم لأصحاب الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة لسنة 2022، وحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إن معدل البطالة في مصر شهد ارتفاع قدره 1.9 % في 2021، بارتفاع قدرة 2.1 % من العام 2022، ورجح الجهاز سبب الارتفاع إلى تداعيات جائحة فيروس كورونا، والتي تسببت بإغلاق الأعمال في البلاد، من تعليق المدارس وحركة الطيران والمحلات ووقف المواصلات، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي 2.5 مليون، من بينهم 1.9 مليون ذكر، و640 ألف أنثى، مقارنة بـ 2.2 مليون متعطل في الربع الأول من العام 2022²، وذكر تقرير الجهاز أن معدل البطالة بين الذكور بلغ 8.5 % من إجمالي الذكور في قوة العمل 2022، بينما كان 4.5 %

¹ - المعهد الوطني للإحصاء التونسي ، على الموقع: <http://www.ins.tn/ar/statistiques/153>

* يمثل هؤلاء الشباب حالات انتحار تم تنفيذها سخطاً على عدم وجود فرص عمل.

² - الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء المصري، متاح على الموقع:

<https://www.capmas.gov.eg/Pages/Sitemap.aspx>

في 2020، و4.2% في ذات الفترة من 2021. في حين بلغ معدل البطالة بين الإناث 16.2% من إجمالي الإناث في قوة العمل في الربع الأول لسنة 2020، مقارنة بـ21.9% في 2019. من خلال هذه الأرقام المرتفعة حول نسب الفقر والبطالة ترجع لعدم وضوح السياسات التنموية حيث فشلت الحكومات المتعاقبة في وضع استراتيجيات وطنية لمعالجة الأزمات، والتخفيف من حدة الفقر وارتفاع نسب البطالة، بالإضافة لتعطل الحركة الاقتصادية بسبب تداعيات الجائحة الصحية وغلق العديد من ورشات العمل، وفي العامين 2021 و2020 ساهم قرارات الاقتصادية النيوليبرالية المصرية كتعويم العملة ورفع الاسعار وزيادة الرسوم، وتضررت أكثر فئات الفقراء في حواشي المدن وصعيد مصر وهو ما أثر على تحقيق مطلب العدالة الاجتماعية .

2- واقع العدالة الاجتماعية بعد 2011:

غياب الاستقرار الاقتصادي والنموذج التنموي القادر على استغلال الإمكانيات الاقتصادية والبشرية التي تتمتع بها المنطقة العربية تخطى حدود تأثيره من الفقر والبطالة والحرمان كما سبق تبياناه إلى غياب العدالة الاجتماعية، والتي تعد الركيزة الأساسية لاستقرار المجتمع ، حيث أن الإخفاق التنموي ولد دولة أمنية تراجعت فيها أولويات التنمية لصالح الحسابات الأمنية والبوليسية معززة بالآليات السياسية والدستورية كتغيب المشاركة الفعلية والتداول السلمي لسلطة، بالمقابل اتباع استراتيجية صناعية استهلاكية وتغيب لدور القطاع الخاص وجعله شريك في الفساد بمقابل إقامة علاقات عضوية مع النخب الموالية له¹، فيحدث استبعاد اجتماعي للفئات الاجتماعية وإقصاءها من الحق في الموارد وانعدام القدرة على استغلالها وبالتالي تضاعف فرص المشاركة في الأنشطة المجتمعية والسياسية والاقتصادية داخل الدولة واحتكارها لصالح نخبة أو جماعة محددة².

¹ - عبد الغفار شكر، العدالة الاجتماعية في ظل الإخفاق التنموي والديمقراطي والأمني مجلة المستقبل العربي ، عدد448، 2016.

² - هدى أحمد الديب ومحمود عبد العليم محمد، الاستبعاد الاجتماعي و مخاطره على المجتمع، مجلة إضافات، العدد 31، 2015.

ولهذا يبدو المسار المصري والتونسي بعيداً ومتعثراً في سبيل تحقيق مطلب العدالة الاجتماعية عبر المساواة والتمكين السياسي والاجتماعي للأفراد، وقد حددت لجنة الأمم المتحدة مؤشرات لقياس مدى تطبيق أسس العدالة الاجتماعية¹:

1-آلية صياغة الدستور وحجم المشاركة فيه باعتباره يتضمن مواد دستورية تضطلع بتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث أشار التقرير إلى البداية المتعثرة في مصر إذ أن صياغة دستور 2014 لم يتضمن كل فئات المجتمع المصري بما فيها جماعة الإخوان التي أصبحت تعتبر حزباً إرهابياً حسب السلطة المصرية على عكس دستور 2012 الذي كان أكثر ظهوراً، وبالتالي المسار التشاركي كان محدوداً، وخلال مرحلة تعديل الدستور مورست المضايقات على رافضيه. وتم خلال هذه الفترة اعتقال العديد من النشطاء.

كانت السلطات في الوقت عينه تعمل على نص قوانين تضيق على القوى المجتمعية والسياسية التي كانت تحتج على بنود الدستور، فقانون التظاهر الذي اعتُمد في الفترة نفسها منع التظاهر العلني والاحتجاجات ضد الدستور، أما تونس فعملية استكمال الدستور الذي أقر في 2014 على رغم من تلقيها صعوبات لكنها عكست طابع توافقي بين النخب، أما الفترة الزمنية في تونس استغرقت عملية إقرار الدستور سنتين ونصف وكان التحدي الرئيسي عدم وجود رؤية واضحة وخطة طريق للمرحلة الانتقالية، أما في مصر وعلى الرغم من أن لجنة الخمسين كانت مكلفة بالانتهاء من نص مسودة الدستور في مدة شهرين (باستثناء أيام العطل)، غير أنها لم تلتزم بالمهلة الزمنية وهي وقدمت المسودة النهائية للدستور بعد فترة ثلاثة أشهر، يشار هنا إلى ان التلاعب بالجدول الزمني قد يكون "الخطوة الأكثر جرأة التي قامت بها اللجنة" إذ أنها خالفت إلى حد ما وثيقة دستورية صدرت بموجب مرسوم رئاسي².

¹ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ماذا تبقى من الربيع العربي؟: مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية -دراسة حلة مصر وتونس والمغرب، الأمم المتحدة، بيروت، 2015.

² - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، المرجع السابق.

***المواد المتضمنة عناصر تحقيق مطلب العدالة الاجتماعية:**

اعتبر الدستور المصري العدالة الاجتماعية مطلباً هاماً رفعها الحراك الشعبي واعتبرها حق لكل مواطن إذ ربطها بأهداف النظام الاقتصادي لغاية تحقيق التنمية والرخاء، متعهداً في ديباجة الدستور بالالتزام الكلي لأي عنصر بإمكانه تحقيقها بما في ذلك الالتزام بما تنص عليه الاتفاقيات والنصوص الدولية، ونصت المادة الثامنة منه على التضامن الاجتماعي بين الأفراد وأن الدولة تقوم بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير سبل التكافل الاجتماعي، ونصت المادة التاسعة منه على أن تلتزم الدولة تحقيق تكافؤ الفرص لدى جميع المواطنين دون تمييز، سواء في الجنس أو الطائفة أو غيرها، خاصة مجال التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وأكدت المادة الثالثة والخمسون على أن الجميع متساوون في الحقوق والواجبات والحريات، مع التزام الدولة بالقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، أما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وحقوق المهتمشين فتضمنتها المادة الواحدة والثمانون، وتضمنت المادة السادسة والسبعون ركيزة أساسية تتعلق بالعدالة الاجتماعية متعلقة بضمان الدولة حق المسكن والأمن الصحي بما يضمن العيش الكريم للمواطنين، ويأتي ذكر هذه المواد على سبيل الإشارة وليس الحصر والاستثناء .

وعليه لقد كرس الدستور المصري لعام الحقوق المتعلقة بالعدالة الاجتماعية ، إلا أن تحويل النصوص الدستورية إلى سياسات اجتماعية قد اصطدم بالعديد من العوائق السياسية، إذ أعطت الحكومات المتعاقبة الأولوية للقوانين المتعلقة بتحفيز الاستثمار ومحاربة الإرهاب التي انتقدت باعتبارها تضييقاً على المجتمع المدني وحرية التعبير، وتساهم في إبعاد المجتمع عن الدولة وعدم الإحساس بإمكانية التغيير الاقتصادي أو الاجتماعي.

وفي ذات السياق أعطى الدستور التونسي في سابقة منه الأولوية لتحقيق العدالة الاجتماعية فقد كرس مبدأ العدالة الاجتماعية وربطه بتعزيز الوحدة الوطنية إذ نص في ديباجته على أن الوحدة قائمة على المواطنة والأخوة والتكافل والعدالة الاجتماعية، وجاء في الفصل 12 من الدستور بشأن دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة

الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والتوازن بين الجهات، استناداً إلى مؤشرات التنمية واعتماداً على مبدأ التمييز الإيجابي"، ولم يقتصر النص الدستوري على الإشارة إلى العدالة الاجتماعية كمبدأ وحسب، بل ركز في فصول عدة على أبعاد عملية تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية¹.

وإضافة إلى الفصول التي تنص على ضمانات الحقوق يحتوي الدستور على فصول تحدد المبادئ الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية لجميع أطراف المجتمع التونسي، فالفصل 38 ينص على أن "الصحة حق لكل أنسان"، ويحدد دور الدولة في ضمان "الوقاية والرعاية الصحية لكل مواطن، فتوفر الإمكانيات الضرورية لضمان السلامة وجودة الخدمات الصحية"، وحقيقة أن الدستور التونسي نص صراحة على مجموعة كبيرة من الحقوق، إلا أنه أغفل مجالات عديدة لها دور أساسي في ترسيخ العدالة الاجتماعية في البلد، ومن أبرز الأمثلة في هذا الإطار المناطق المهمشة في تونس التي تسعى إلى تحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي، وقد تطرق الدستور إلى هذه المناطق في الفصل 12، حيث جاء أن "الدولة تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والتوازن بين الجهات، استناداً إلى مؤشرات التنمية واعتماداً على مبدأ التمييز الإيجابي"، ويرى البعض أن ما جاء في هذا الفصل لا يفي بحاجات هذه المناطق المهمشة ولا يحقق تطلعاتها، وأن كلمة "تسعى" تحمل معنى التنصل من الالتزام بتحقيق الهدف .

وينطبق هذا الوضع أيضاً على الحق بكلمة "ملتزمة" ، وينطبق هذا على الحق في الماء إذ أشار الفصل 44 إلى أن "المحافظة على الماء وترشيد استغلاله واجب على الدولة والمجتمع"، مع أن الاقتراحات الأولى التي لم تعتمد في النص الدستوري نصت على التوزيع العادل للمياه، ومن شأن الصيغة المعتمدة أن تؤثر على العدالة الاجتماعية، إذ أن العديد من الولايات في تونس تعاني من

¹-دستور الجمهورية التونسية الصادر 2014/01/27.

جفاف شديد، منها على سبيل المثال لا الحصر ولاية "توزر" جنوب البلاد، ويؤدي التوزيع غير العادل للمياه إلى حرمان الفلاحين من الاستفادة من الأراضي على غرار باقي الولايات¹.

¹ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، المرجع السابق .

المبحث الثالث : محددات العوامل الخارجية وتأثيرها على الاستقرار السياسي

لعبت القوى الإقليمية والدولية دوراً بارزاً في التأثير على مراحل الانتقال الديمقراطي بما يخدم مصالحها ويحافظ على توازنات القوى السياسية في المنطقة، بحيث تسعى بعض الدول والمؤسسات والقوى الدولية لدعم الحكومة الانتقالية بالقروض والمساعدات المالية¹، أو الدعم السياسي كالزيارات الدبلوماسية والتغطية الإعلامية وهو ما يظهر في تفاعل هذه القوى مع الثورتين المصرية والتونسية.

أولاً : السياق الخارجي: تفاعل القوى الدولية والإقليمية مع الثورتين في تونس ومصر

1- تفاعل القوى الإقليمية مع الثورتين في مصر وتونس ممثلة في المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة

أشار عزمي بشارة أن العامل الخارجي كان تأثيره ضئيلاً مقارنة بالفواعل الداخلية في تحديد مسار الانتقال الديمقراطي ودعم ركائز الاستقرار السياسي وهو ما استغلته القوى الإقليمية التي كانت الأكثر تأثيراً بسبب هشاشة وضعف التوافق داخل النسيج الثوري المصري فقد استطلعت السعودية والإمارات تقديم الدعم المالي والإعلامي للثورة المضادة لدرجة قلب المعادلة²، وجاءت هذه المعاداة لحكم الرئيس محمد مرسي بعد السياسة الخارجية التي تبناها في محاولة لاسترجاع الدور الإقليمي لمصر وخاصة العلاقات مع إيران وهو ما رأت فيه دول مجلس التعاون الخليجي تهديد إيديولوجي لمكانتها والممثل في انتشار التيار الشيوعي ما عدا قطر³.

¹ - عزمي بشارة، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2020، ص 364.

² - عزمي بشارة، ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي، مجلة سياسات عربية، العدد38، 2019، ص 109.

³ - عربي بومدين، العلاقات المدنية العسكرية وتحديات ديمقراطية النظم السياسية العربية -دراسة حالة مصر بعد 2011، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، نوفمبر 2020، ص 261.

في حين ساهمت الكويت والسعودية والإمارات بـ 12 مليار دولار لإنقاذ مصر والإطاحة بحكم الإخوان، ما خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في ظل زيادة حدة الاستقطاب الديني والثقافي الداخلي، ففي تونس كان الحضور الإقليمي للدور الخليجي عن طريق قطر ودعمها لحكومة الترويكا بـ 500 مليون دولار لدعم الاستقرار الاقتصادي بالإضافة إلى تعزيز علاقات الاستثمار بعد زيارة الشيخ **تميم بن حمد آل ثاني** أمير دولة قطر لتونس في ذكرى الثورة دون التأثير على المسار الانتقالي قبل أن تتراجع العلاقات بعد أحداث 2013 وخروج النهضة من الحكم، وواصلت قطر دعم تونس عن طريق الاستثمارات والقروض والتغطية الإعلامية الإيجابية ، في حين شهدت العلاقات التونسية الإماراتية فتوراً حاولت الإمارات بعد 2011 إيجاد تأثير عن طريق المعارضة وحزب نداء تونس ودعم **قائد السبسي** الذي لم يلتزم بالإملاءات الإماراتية في إزاحة الإخوان من المشهد السياسي التونسي، وظهر هذا بداية من توقيف الاستثمارات وتخفيف الحضور الدبلوماسي أين استدعت الإمارات سفيرها في 2013¹ ، وفي 2015 تراجعت عن المشاريع الاستثمارية ، ففي مؤتمر تونس 2020 المنعقد في 2016 كان التواجد الإماراتي ضعيف واقتصر على مديرين تنفيذيين عن شركة دبي القابضة بعدما توعدت بـ 14 مليار دولار في شكل هبات وقروض واستثمارات وبدا التوتر السياسي ظاهراً بعد رفض الإمارات منح تأشيرات لشخصيات ورجال أعمال تونسيون وعدم استقبال **القائد السبسي** من قبل حاكم دبي بعد زيارته² ، حيث أنها كانت تستخدم هذه المشاريع كأداة ضغط ومقايضة مقابل إبقاء الإسلاميين خارج الحكم .

2- تفاعل القوى الدولية مع الثورتين في مصر وتونس ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية

والاتحاد الأوروبي

إن تاريخ نشأة الدولة العربية أثر في توازن علاقتها مع القوى الدولية والإقليمية التي خضعت لعلاقات الهيمنة والاستغلال والتبعية، جعلها عرضة لميزان المصالح وليس المبادئ والقيم الديمقراطية

¹ - Youssef cherif, Tunisia's Fledgling Gulf Relations, CARNGIE enowment for international peace, 17/1/2017 .

²-loc,cit.

، فكان خيار دعم الاستقرار السياسي مؤجلاً ومبنيًا على توجهاتها النفعية، وظلت ممانعة لوجود أي قوى معادية لمصالحها وخاصة قوى الإسلام السياسي الذي خاضت حرب ضده منذ سبتمبر 2001، حيث كتب الباحث **عبد الفتاح ماضي** في ذات السياق أن الثورتين التونسية والمصرية كانتا كاشفة، وتم تغليب المصالح على المبادئ فالولايات المتحدة الأمريكية انحازت مبدئيًا إلى الأنظمة القديمة¹، وبعد فترة من الارتباك ترددت في دعم بدائل لنظامين تخوفاً من وصول الإسلاميين للحكم، فقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية تخوفها من العنف في تونس وظلت تدعم نظام **بن علي** إلى غاية هروبه ومن ثم أعلنت دعمها للسلام والاستقرار في تونس.

أما مصر فقد استمر التعاون والدعم العسكري وكانت الاتصالات مع المجلس العسكري متواصلة حتى بعد انتخاب مرسي أعلنت إدارة أوباما أنها لا تعتبر حكومته عدوة ولا حليفة، مع تخفيض الدعم الاقتصادي نسبياً، غير أن النظام **عبد الفتاح السيسي** حصل على دعم أكبر بفضل اللوبي الإسرائيلي في واشنطن فإن الإدارة الأمريكية لم تستخدم لفظ انقلاب واكتفت بضرورة المحافظة على الأمن وتجنب العنف والدعوة إلى تسريع عملية الانتخاب، وتعززت العلاقات الأمريكية المصرية بعد 2014 أكثر من فترة حكم مبارك خاصة فترة حكم **دونالد ترامب**، إذ أسقط الكونغرس الأمريكي شهادة الديمقراطية المطلوبة إذا كان في مصلحة الأمن القومي الأمريكي²، وتوالى الدعم الأمريكي لمصر، وتعززت العلاقات العسكرية في 2018 حيث أصدر البيت الأبيض بيان تضمن إعادة الهيكلة للعلاقات العسكرية وجعلها قائمة على أربع مجالات هي مكافحة الإرهاب وأمن الحدود وأمن سيناء، والأمن البحري، بالإضافة إلى صيانة الترسانة العسكرية المصرية³.

¹ - عبد الفتاح ماضي، العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكالات للبحث، مجلة سياسات عربية، ص 14.

² - نفس المرجع، ص 15.

³ - المكان نفسه.

يبدو أن علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بما يحدث من متغيرات داخلية لا تكثر لها طالما أن لا تمس بالترتيبات الإقليمية والمصالح الاستراتيجية لها ولإسرائيل وقضايا أمن خليج عدن¹. وفيما يتعلق بالسياسات الأوروبية اتجاه الثورتين في مصر وتونس ، فإنها اكتفت بإصدار بيانات وتصريحات دعم التغيير في مصر، وإدانة العنف واستعادة الأموال المنهوبة في البنوك الأوروبية، هذا وقد أعلن الاتحاد الأوروبي عن مخصصات الدعم المالي لدول الثورات الربيع العربي في حين أنه لم يسمي ما حدث في مصر بوصف الانقلاب باستثناء السويد والنرويج ، أما الاتحاد من أجل المتوسط فقد حاول التوسط بين القوى المصرية من أجل مشاركة جميع الأطراف لاستعادة الشرعية الدستورية².

وبعد انتخابات 2014 الرئاسية تم التعامل مع النظام المصري بوصفه شرعياً وليس انقلابي واستقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي بعديد العواصم والبلدان الأوروبية³، مع المحافظة على الدعم المالي من خلال مؤسسات الاتحاد الأوروبي بمختلف الصيغ والبرامج⁴، على خلاف مصر فإن السياسة الأوروبية محكومة بالمنطقة المغاربية بالعديد من السياسات الجوارية* والشراكات الاقتصادية والحوارات الثنائية بالإضافة إلى العامل التاريخي المتمثل في الاستعمار، كما أنه لا يمكن إغفال البعد الاستراتيجي للموقع الطرفين اتجاه بعضهما، وأشار الباحث العربي بومدين أن السياسة الأوروبية اتسمت بالحذر والتقرب متبينة هدف استراتيجي في الإبقاء على الوضع القائم

¹ - عزمي بشارة، الثورة المصرية - الجزء الثاني، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 462.

² - عبد الفتاح ماضي، المرجع السابق، ص 16.

* - تتمثل مختلف الصيغ التي تربط العلاقات بين المغرب العربي والاتحاد الأوروبي: الحوار 5+5، الحوار المتوسطي، الشراكة الأرومتوسطية، مسار برشلونة، وسياسة الجوار الأوروبي، والاتحاد من أجل المتوسط، والوثيقة المعدلة لسياسة الجوار الأوروبي بعنوان " استجابة جديدة لحوار متغير 2011.

³ - عزمي بشارة، ثورة مصر من الثورة إلى الانقلاب، المرجع السابق، ص 480.

⁴ - نفس المرجع، ص 482.

بهدف تفادي سناريو تدفقات الهجرة غير الشرعية والإرهاب¹ ، فقد حافظ الاتحاد الأوروبي على موقف اللاتدخلي في المسار التونسي محافظاً بذلك على عدم رغبته في التورط بإعادة رسم السياسة الجغرافية للمنطقة وتفادي انعكاسات السيناريو الشرق أوسطي ، بالإضافة لانشغاله بالتحديات التي تطرحها السياسات التعديلية للدور الروسي في الحدود الشرقية للاتحاد (الأزمة المالية اليونانية، والأزمة الأوكرانية).

ليتدارك الاتحاد الأوروبي الموقف من الثورة التونسية بعد خمسة عشر يوماً من هروب بن علي وأعلن عقب اجتماعه ببروكسل دعم أحقية الشعب التونسي في إقامة نظام ديمقراطي والإشادة بذلك، وقامت **كاترين أشتون** مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي بزيارة تونس ومصر في فيفري 2011 من أجل التعزيز الاقتصادي مقابل الانتخابات الحرة، وعليه لعب الاتحاد الأوروبي دوراً بارزاً في دعم الانتقال الديمقراطي حتى انتخابات 2014 من خلال المشاركة في مراقبة انتخابات المجلس التأسيسي، كما جرى تكثيف البعثات الدبلوماسية ولجان المراقبة عن مختلف المؤسسات الأوروبية² ، بالإضافة إلى التعزيز المادي بمختلف الصيغ فقد بلغ الدعم المالي لتونس في الفترة من 2011 إلى 2016 بتغطية 85 مشروع ب 41 مليون يورو³ ، كما منحت المؤسسات المالية الأوروبية غلافاً مالياً مشروطاً قدره 2.6 مليون يورو مخصصة لتطوير البنية التحتية والتنمية الاجتماعية وتنمية القطاع الخاص، كما انضمت تونس إلى برنامج "أفق 2021" للاستثمار في محركات الاجتماعية والاقتصادية ودعم البحث والابتكار العلمي، مع توصيات للمواصلة في تكثيف المعونة السياسية والاقتصادية والتجارية لتونس⁴ ، هذا على أن تخضع الاستراتيجيات

¹ - عربي بومدين، الاستمرار والتغير في العلاقات الأرومغربية، مجلة المستقبل العربي ، عدد 472، 2018، ص 111.

² -عربي بومدين، الاستمرار والتغير في العلاقات الأرومغربية، المرجع السابق، ص 111 .

³-Commission européenne et la haute représentante de l'union pour les affaires étrangères et la politique de sécurité , communaion conjointe au parlement européen et au conseil renforcer le soutien de l'ue à la tunisie, bruxelles, le 19.10.2016 join(2016)47 final/2

⁴ -ipid

الأوروبية للمراجعة نحو شراكة جديدة وفعالة تتناسب مع التوجهات الجديدة للقوى الثورية بما فيها الإسلامية، وتقوم هذه المراجعات على أساس احترام الفواعل المحلية ذات التوجه غير الليبرالي والانخراط في نطاق أوسع مع مختلف الفئات¹، بما في ذلك المؤسسات المشتركة للمنطقة العربية كالجامعة العربية والاتحاد المغاربي خاصة أن المنطقة متوسطة متعددة الأقطاب والفواعل كتركيا ودول البريكس.

ثانياً: السياق الاقتصادي الدولي وتأثيره على الاقتصاديات الوطنية في مصر وتونس

تؤثر المتغيرات الدولية والمؤسسات الاقتصادية والاستثمارية على اقتصاديات الدول الضعيفة التي لا تستطيع مجابهة تأثيراتها المتزايدة إذ يحدث التبادل بين مناطق مختلفة على مستوى غير عادل من العلاقات، كما يؤدي إلى خلل وتشوه في العمليات التنموية مما ينعكس على الوضع الحياتي والاجتماعي لمواطني هذه المناطق ويدفعها للاحتجاج على سياسات دولها، فينتشر الفقر والحرمان ويدفعهم للعنف والقيام بأعمال شغب وهو ما يخلق وضع غير مستقر وآمن².

إن وجود بيئة اقتصادية مستقرة يساهم في تحقيق استقرار سياسي متكامل، فالاستقرار الاقتصادي هو الحالة المعاكسة للتقلبات المستمرة في الأنشطة الاقتصادية، وهو الوضعية التي تكون فيها المؤشرات الاقتصادية في الحالة المثلى، كما يشمل تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية والحفاظ على استقرار الأسعار، وضمانات نمو ناتج وطني وتجنب مخاطر التحيز إلى الدين³، وتشمل المؤشرات المتعلقة بمحددات الاستقرار الخارجي بتوازن ميزان المدفوعات لاقتصاد أي دولة في فترة معينة فأى عجز يعني الدين الخارجي والاستدانة، وهو ما يفرض اتخاذ تدابير صارمة لإعادة التوازن، و يمثل الفائض نوعاً من عدم التوازن المقبول⁴، وعليه تتباين السياسات

¹ -Timo Behr, Après la révolution : l'UE et la transition arabe, La Commission européenne et Notre Europe, Notre Europe, avril 2012,p 38

²-الصالح بوعافية، المرجع السابق، ص 326.

³- بوهريرة عباس بوعبدلي أحلام، محددات الاستقرار الكلي في الجزائر 2016/1990، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد 10، 2018، ص 446.

⁴- بوهريرة عباس و بوعبدلي أحلام، المرجع السابق، ص 447.

والإجراءات التي تتبعها الدول في مواجهة تبعات الأزمات الاقتصادية العالمية في ظل هيمنة نظام اقتصاد رأسمالي يربط مختلف الاقتصاديات والمؤسسات ببعضها البعض فما يحدث في الدولة يمكن أن تنجر تبعاته إلى مختلف دول العالم فمثلاً تعود الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إلى أزمة رهن عقاري نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية لانتشر بشكل متسارع في أنحاء العالم¹، وهو ما يعكس شدة ترابط النشاطات المالية الدولية وانهايار الحواجز التي عززتها العولمة الاقتصادية وتحرير السوق والتجارة العالمية، غير أن استقرار الاقتصاد لكل دولة يتوقف على مدى انفتاح الدولة في الاقتصاد العالمي ومدى تشابكه واندماجه داخل التكتلات والمؤسسات العالمية.

لم يتعافى الاقتصاد العربي منذ الأزمة المالية 2008 إذ لا يزال سجل ميزان المدفوعات وخدمة الدين الخارجي الناجم عن ارتفاع المديونية في تأثر كبير بسبب الأوضاع العالمية وتراجع الاقتصاد في منطقة اليورو، التي كان لها الأثر الأبرز في تراجع إيرادات ميزان المدفوعات وخاصة السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ارتفع إجمالي المديونية إلى مستوى لم تصله الدول العربية من قبل فبلغت 203.5 مليار دولار، قابله ارتفاع خدمة الدين الخارجي ب 12.5 مليار دولار².

تأثر ميزان المدفوعات العربي وهو المؤشر المعتمد في قياس الاستقرار الاقتصادي الخارجي بالظروف السياسية لسنة 2011 كما أنه لم يتعافى من الأزمة السابقة، ما جعله في حالة عدم يقين وتأثرت إيرادات الدول العربية وبالتالي تأثر ميزان المدفوعات بشكل كبير في ظل تراجع التعافي العالمي وانخفاض معدلات النمو، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة المديونية الخارجية بسبب حاجة الدول العربية للاقتراض من أجل التمويل العجز في ميزانيتها المالية، مسجلة بذلك ارتفاع في خدمة

¹ - سهيلة مقابلة و محمود هيلات، دور السياسات الاقتصادية العربية الرسمية في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية: بعض التجارب الدولية مع التركيز على حالة الأردن، مجلة كلية الاقتصاد، المجلد 19، عدد الأول ، 2018، ص100.

² - نفس المرجع، ص189.

الدين العام الخارجي بـ 15.9 مليار دولار¹ 2013، وتراجعت خدمة الدين الخارجي بعد فترة تعافي في الفترة الثانية من ذات السنة، وبناءً على هذا فقد اتخذت مصر تدابير تتعلق بسياسات ضمان القروض المصرفية وإجراء تعديلات تشريعية إذ أصدرت الحكومة قانون مشاركة القطاع الخاص للعام لتشجيع الإنفاق الاستثماري بقيمة 15 مليار جنيه لسنة 2010، وزيادة الإنفاق الاستثماري على المشاريع التحتية، مع تقديم تسهيلات جمركية وتشجيع الاستثمار وتعزيز الاستثمار في البنى التحتية، وواجهت تونس الأزمة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة².

ففي مصر أثرت التغييرات السياسية والظروف الأمنية وعمقت من الأزمة الاقتصادية بحيث تراجعت السياحة والاستثمار الخارجي، إذ بلغ الدين الخارجي 43.2 مليار دولار بزيادة 25 % عما كان عليه في 2012³، كما علق البنك الدولي قرض كان سيمنح لمصر بعد عزل مرسي بقيمة 40.8 مليار دولار، أما تونس التي تأثرت كثيراً بالتراجع الاقتصادي في منطقة اليورو الشريك الأساسي لها بالإضافة إلى تراجع مداخل السياحة التي تعد من أهم مصادر التمويل بسبب الاضطرابات الأمنية، إذ بلغ حجم الديون الخارجية نحو 16 مليار دينار وهي النسبة التي لم يصلها الاقتصاد التونسي من قبل، واستمر ارتفاع الدين العام في هذه المرحلة حتى 2016 إلى 2017 إذ بلغ نسبة 63% هي دين خارجي اتجاه مؤسسات دولية مثل البنك الدولي والبنك المالي العالمي، والبنك الإفريقي للتنمية والاتحاد الأوروبي، وبعض الدول كبلجيكا وفرنسا والجزائر⁴، وكانت سنة 2015 هي الأصعب في الاقتصاد التونسي إذ بلغت نسبة الدين 52.7 لسنة 2015 %، وفي الفترة التي تلت التطورات السياسية في مصر وبرغم من تسجيلها لتطورات اقتصادية وفق الشروط التي وضعها البنك الدولي.

¹ -- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، ص 185.

² - نفس المرجع، ص 118.

³ - الإقتصاد المصري خلال عام 2013: أزمات في الحقبين، تاريخ النشر: 2014/1/1، على الموقع :

<https://arabic.rt.com/news/638716->

⁴ - مركز الجزيرة لدراسات، تحديات الإقتصاد التونسي في المرحلة الإنتقالية (2017/2011)، الدوحة، 2017.

ففي نوفمبر 2016 وقع صندوق النقد الدولي اتفاق قرض بقيمة 12 مليار دولار بهدف معالجة نقاط الضعف والخلل في الاقتصاد الكلي وتعزيز النمو الشامل وتكوين فرص عمل وقد تضمن البرنامج تحرير سعر الصرف وضبط المالية العامة بعدما شهدت ارتفاعاً في معدلات الدين¹، غير أنها لم تنجح في خلق اقتصاد مستديم إذ مزال يعاني الاقتصاد المصري من ارتفاع الدين الخارجي إذ بلغ الدين الخارجي ما قدره 88.1 حسب الإحصائيات التي نشرها البنك المركزي المصري في مارس 2018².

لم يكد يسجل الاقتصاد العالمي تعافيه حتى تأثرت البيئة الدولية بالأوضاع الاقتصادية العالمية وعلى استقرار الاقتصاديات الوطنية مع تفشي وباء كورونا، إذ فرضت قيود على مختلف الأنشطة الاقتصادية وحركة رؤوس الأموال والتجارة وحركة الطيران والملاحة وغيرها والقطاعات الخدمائية بسبب إجراءات الحجر الصحي، ما أدى إلى تراجع معدلات النمو وارتفاع حجم الخسائر العالمية، بما ساهم في ارتفاع معدلات المديونية إذ بلغت 355 في المائة من الناتج الإجمالي العالمي، وجاءت ارتفاع نسب المديونية كنتيجة للمديونيات الحكومية جراء الحزم التنفيذية لاحتواء الآثار السلبية للجائحة ودعم الحكومات لتعافي الاقتصاد في ظل استمرار هذه الاجراءات .

فلم يكن الاقتصاد المصري والتونسي بمعزل عن هذه التداعيات العالمية، إذ أعلنت الحكومة المصرية عن استراتيجية الإغلاق الجزئي لاحتواء انتشار الوباء وفي ذات السياق عمدت إلى إجراءات اجتماعية واقتصادية للتكيف مع هذا الوضع المستجد، بالنسبة لمؤشرات الخارجية فتشير الإحصائيات تحقيق ميزان المدفوعات فائضاً كلياً قبل الأزمة ، ففي الربع الأول والثاني من

¹ - بسمة المومني، برنامج صندوق النقد الدولي في مصر: تقييم تحديات الاقتصاد السياسي، مركز برونكجز، الدوحة 2018 ، ص1.

² - مركز الجزيرة لدراسات، بالأرقام هكذا تضاعف الديون المصرية في عهد السيسي، الدوحة، 2018، على الموقع : <https://www.aljazeera.net/ebusiness/>، تاريخ التصفح: 2021/11/13.

عام 2020/2019 بلغ الفائض نحو 183.6 مليون دولار و 227.3 مليون دولار على التوالي¹، كما تأثرت كافة بنود ميزان المدفوعات وخاصة خدمات السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، إذ تشير الإحصائيات إلى انخفاض صافي الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي من 40 مليار دولار في فيفري 2020 إلى 37 مليار دولار ماي 2020، ويرجع هذا الانخفاض إلى رصد هذه الأغلفة المالية لمواجهة تداعيات أزمة كورونا².

في تونس عمقت الجائحة من أزمات الواقع الاقتصادي الهش التي تضررت بسبب السياسات العمومية وتنامي إجراءات الحماية، وأصبحت الدولة تعيش تدهور في تقديم الخدمات العمومية ما أدى إلى عجز الموازنة ومضاعفة مستويات المديونية، وقد قدرت الحكومة التونسية حجم الدين لسنة 2021 بحوالي 6 مليارات دولار، ما يعني استمرار المخاطر الخارجية في ظل عجز الحساب الجاري مرتفعاً عند نسبة 6.8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، ولكنه تحسن (من 8.5% في عام 2019) نتيجة لتراجع الواردات بوتيرة أسرع من الصادرات. وتساند هذه العوامل حالياً استمرار نمو احتياطيات النقد الأجنبي التي بلغت 8.3 مليارات دولار في يناير/كانون الثاني 2021 (أو ما يعادل 158 يوماً من تغطية الواردات) مقابل 7.4 مليارات دولار في نهاية 2019³.

¹ - البنك المركزي المصري ، بيان صحفي عن أداء ميزان المدفوعات 2020 لـ لسنة المالية 2021/2020 . ، متاح على الموقع: <https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/Press-Release-Balance-of-Payments-Performance-in-FY-2020-2021.aspx>

² - عبد الله حامد ، الاحتياطيات الأجنبية لمصر تفقد خمس قيمتها... أين تصرف هذه الأموال؟، على الموقع: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/5/13/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%81%D9%82%D8%AF-%D8%AE%D9%85%D8%B3-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%AA%D9%87%D8%A7>

³ - البنك الدولي، البنك الدولي في تونس، على الموقع: <https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership>

وخلال الأشهر الأولى من عام 2021 انكمش العجز التجاري بنسبة 10%، وزادت صادرات السلع بنسبة 23% وارتفعت الواردات بنسبة 13.7% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020. وفي الوقت نفسه، انتقل ميزان الخدمات من مستوى إيجابي قدره 523 مليون دينار إلى آخر سلبي قدره 177.5 مليون دينار، مسجلاً انخفاضاً قدره 134%، لكن التحويلات المالية زادت بنسبة 17%، مما أدى إلى انكماش قدره 6.8% فقط في رصيد الحساب الجاري¹، وتعد الاتجاهات السائدة في الأشهر الأولى لسنة 2020 إيجابية، حيث يسهم ارتفاع الصادرات - لاسيما صادرات الإنتاج الصناعي - في انخفاض احتياجات التمويل الخارجي وتقليل الضغوط على الاحتياطيات.

وعليه أثر السياق الدولي على استقرار الاقتصاد الوطني في كل من مصر وتونس بسبب اجراءات المتعلقة بمواجهة الأزمة الصحية كورونا وما تبعها من توقف للحركة الاقتصادية الكلية، كاستغلال الاحتياط النقدي للعملة الصعبة لدعم الاستهلاك المحلي، كما أثرت على مردود السياحة في كلا البلدين وحركة التنقل من الداخل وإلى الخارج وانعكس هذا على الجبهتين الاجتماعية والاقتصادية الداخلية.

¹-عائشة يحيوي، تأثير كورونا على نمو اقتصاد تونس تفوق تبعات ثروتها، 2020/11/18، على الموقع: <https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%AA%D9%81%D9%88%D9%82-%D8%AA%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1/2047441>.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث :

تناولت الدراسة في **الفصل الثالث** قياس تأثير الحركات الاجتماعية على الاستقرار السياسي من خلال مؤشراتته المختلفة منها ما تعلق بالعملية السياسية الرسمية أو المؤسسية ومنها ما تعلق بالعملية السياسية غير الرسمية، فقد تباينت طبيعة تأثير الحركات الاجتماعية على مؤشرات الاستقرار السياسي بحكم قدرتها على إحداث التغيير وتلبية مطالب الجماهير غير أنها في النظم المغلقة قُبلت بالمقاومة ورفض الاستجابة وأبانت النظم عن قدرتها في إعادة التمتع والهيمنة مجدداً على السلطة كواقعها في النظام المصري، في حين انها نجحت نسبياً في تونس، نوضحها كالاتي :

المؤسسات السياسية والدستورية: فيما يتعلق بمؤشرات المؤسسات السياسية والتي تخص التداول على مؤسسة الرئاسة فإن نمط الانتقال السلطوي عكس أزمة التداول عليها في مصر بفعل الدور المحوري للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في الفترة الانتقالية والذي ترسم في انقلاب 2013، وأبان عن طموح سياسي للمؤسسة العسكرية، أما تونس فكان المسار ديمقراطياً وتأسيسياً بداية بانتخاب المجلس التأسيسي ثم انتخابات رئاسية في فتراتها المجددة قانوناً .

وفيما يخص الحكومة فإنها لم تشهد استقراراً حكومياً في كلا البلدين وعرفت تداول عدة حكومات في فترة حكومية قليلة، أما المؤسسة البرلمانية فكانت معطلة في مصر طوال الفترة الانتقالية إلى غاية انتخاب مجلس النواب في 2015، ثم مجلس الشيوخ في 2019، وفي تونس شهدت استقراراً برلمانياً إلى غاية توقيفه من قبل الرئيس قيس السعيد وهو ما يعتبر مؤشراً من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي.

أما دستورياً فإن مصر عرفت عدة تعديلات دستورية ولجان معينة وغير منتخبة لتأسيس الدستور المصري بحيث عرف التوقيف العمل بالدستور على مرتين في الفترة الانتقالية 2011 و2012 ثم الدستور 2014 وأخرها دستور 2019، وفي تونس كان المسار سليماً فقد شهد توافق سياسي ومدني بين النخب السياسية والمدنية رغم طول فترة تحضيره إلا أنها شهدت دستوراً واحداً .

-**السلوك السياسي:** يعد السلوك السياسي أهم المؤشرات الدالة على الاستقرار السياسي من عدمه والمرتبط بمسألة العنف، ومن من خلال تتبع مجريات المرحلة الانتقالية في مصر وتونس منذ 2011 تخللتها بعض التجاوزات الأمنية والمواجهات بين المتظاهرين والسلطات الأمنية، فإننا نرصد وضعين من تعامل المؤسسات الأمنية متمثلة في الجيش الذي انحاز لمتظاهرين ورفض تعنيفهم برغم من التردد الذي طبع العلاقة في لحظات الثورية الأولى والشرطة وقوات الأمن الداخلي التي جمعتها مواجهات عنيفة بالمتظاهرين وقد ورد في الدراسة العديد من معدلات العنف.

وفي ذات السياق سجلنا أيضاً نوع آخر من العنف تمثل في العنف الإلكتروني، اختلفت مظاهر العنف الإلكتروني المسجل في مصر وتونس ففي مصر غلب عليه طابع الاستقطاب الديني والهوياتي، وفي تونس تمثلت تمظهراته في وجود تنظيمات إرهابية.

- **الأثار العكسية لعدم الاستقرار السياسي:** انعكست السياسات التنموية الفاشلة في تحقيق استقرار اقتصادي وأمن غذائي وظلت المشاكل التنموية تراوح مكانها، بحيث تصدرت مشاكل البطالة والفقر المشهد الاجتماعي والاقتصادي في كل من تونس ومصر بعد الثورة وبات الوضع أشبه بما كانت عليه الحياة فيما قبل الثورة، فمازالت السياسات الاقتصادية ذاتها تتميز باستفحال الفساد وغياب الرؤية حول النهج الاقتصادي وفشل عمليات الخصخصة وتوزيع الأراضي في الدولة ، وجمود هيكل الإنتاج ما انعكس على الإنفاق في الجبهة الاجتماعية من صحة ونقل وتعليم.

- **العوامل الخارجية وانعكاسها على الاستقرار الداخلي في مصر وتونس:** ساهمت العديد من المتغيرات الدولية في التأثير على مؤشرات الاستقرار السياسي ويظهر هذا في شقه السياسي ولمتعلق بتراخي مواقف القوى الدولية من مخرجات الثورتين في مصر وتونس حيث لعبت دوراً هاماً في الكثير من المحطات، فقد شكل الدعم المالي الامارات والسعودية حافزاً للجيش المصري للانقلاب في 2013 وهو ما انعكس على الاستقرار السياسي وما صاحبه من انفلات أمني وتضييق للمجال العام والحريات، في حين استفادت تونس من دعم أوروبي للديمقراطية الناشئة، غير أن كلا البلدين توثرا

على مستوى الاستقرار الاقتصادي الخارجي بفعل أزمة كورونا وما صاحبها من إجراءات تقشف وتعطيل للحركة الاقتصادية.

وعليه تباينت حدود تأثير الحركات الاجتماعية على الاستقرار السياسي وهذا ما اتضح على مختلف المؤشرات إذ حالت العديد من العوامل والفواعل دون تحقيق هذا الهدف تتعلق بالبيئة السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى عوامل اجتماعية وهو ما نحاول تفسيره في الجزء الأخير من الدراسة.

الفصل الرابع

آفاق الإستقرار السياسي في ظل الحركات
الإجتماعية الشبكية – مصر وتونس -

الفصل الرابع: آفاق الاستقرار السياسي في ظل الحركات الاجتماعية الشبكية – مصر وتونس :

تمكنت الحركات الاجتماعية الشبكية من إحداث تغيير على مستوى الأنظمة السياسية لما توفرت عليه من خصائص تجعل من السهولة بـمكان التقاف الأفراد حولها، ويرتبط تحقيق نتائج تلب الأهداف المطروحة أمام هذه الحركات يتوقف على الخصوصية الثقافية والمؤسسية لكا نظام سياسي، ويتعلق تحليل فعل الحركات الاحتجاجية الاجتماعية وعلاقته بالنظام السياسي من خلال بنية الفرصة السياسية عبر ثلاث مؤشرات هي درجة انفتاح أو انغلاق البيئة السياسية، وطبيعة التحالفات بين الحركات الاجتماعية أو القوى الداعمة لها، ودور السلطة السياسية ، على أن نفسر قبل ذلك واقع البيئة والبنية الاجتماعية المشكلة للحركات الاجتماعية في المنطقة العربية حتى يتسنى لنا تحديد مدى فعاليتها في تحقيق التغيير وثبيت المسار الديمقراطي أو الدفع بالنظام السياسي إلى مزيد من عمليات الديمقراطية.

ولمعالجة هذه الفصل نقترح المباحث البحثية التالية :

المبحث الأول: الحركات الاجتماعية الجديدة والشبكية في مصر وتونس وهيكل الفرصة السياسية.

المبحث الثاني: الحركات الاجتماعية والمسألة الديمقراطية في مصر وتونس بعد 2011.

المبحث الثالث : التجارب الدولية للحركات الاجتماعية والدروس المستفادة.

المبحث الأول: الحركات الاجتماعية الجديدة والشبكية في مصر وتونس وهيكل الفرصة السياسية

أثرت طبيعة المؤسسات السياسية القائمة في البلدين مصر وتونس على استفادة الحركة من الفرصة السياسية، فقد تراوحت بين الانغلاق والانفتاح النسبي في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2021 من خلال مؤشرات: انفتاح المجال العام أو انعدامه والتحالفات بين النخب ودور السلطة السياسية، في حين شهدت البيئة السياسية تداخلاً بين نشاط الحركات الاجتماعية الجديدة والحركات الاجتماعية الشبكية.

أولاً : هيكل الفرصة السياسية وطبيعة استجابة النظامين في مصر وتونس 2011/2021

تمكنت الحركات الاجتماعية من فتح المجال السياسي بعد 2011 عبر سياسة الاحتجاج وتنظيم عروض الوقفة وتحقيق أكبر قدر من الدعم من المناضلين والمتعاطفين حول المطالب التي رفعتها ضد السلطة السياسية القائمة، فكانت الفرصة السياسية سامحة لتحقيق الهدف الأولي والمشارك لكل الجماهير وهو تغيير رأس السلطة القائمة ورفض التمديد الدستوري للرئيس بن علي ومشروع التوريث للرئيس حسني مبارك، والإفراج عن المسجونين السياسيين وإقالة الحكومة والرفع مستوى المشاركة السياسية للفاعلين الجدد، وتحقيق تنمية تراعي العيش الكريم للأفراد، وعليه كان إنفتاح الفرصة السياسية أمام الحركات الاجتماعية مربوط بالبيئة السياسية فكما كانت البيئة السياسية تتمتع بانفتاح المجال العام كانت الفرصة أكبر لتحقيق مطالب الحركة، وكما اتسمت البيئة بالانغلاق كلما تراجعت الحركة أو أظهرت سياسات تعديلية على استراتيجية عملها، كما تتوقف على طبيعة الموارد المتوفرة وقدرتها على استغلالها، وتفاعل النخب وميولاتها، و من خلال هذا تم بناء الجدول الذي يوضح العلاقة بين الحركات الاجتماعية وهيكل الفرصة السياسية في مصر وتونس بعد 2011 القائمة على طبيعة استجابة النظامين المصري والتونسي :

الفصل الرابع: آفاق الاستقرار السياسي في ظل الحركات الاجتماعية الشبكية – مصر وتونس

الجدول رقم (7) الحركات الاجتماعية وهيكل الفرصة السياسية في مصر

وتونس 2011/2021

تونس		مصر	
طبيعة وهيكل الفرصة السياسية	السلطة السياسية	طبيعة وهيكل الفرصة السياسية	السلطة السياسية
<p>-انفتاح المجال العام أمام الحركة الاجتماعية التونسية</p> <p>-حالة استقطاب بين العلمانيين والإسلاميين انتهت بميول النخب الإسلامية لموقف تعديلي لصالح المسار الديمقراطي</p> <p>-مأسسة الفعل الاحتجاجي (الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي)</p> <p>- انفتاح البيئة السياسية (القانون الانتخابي الجديد، الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أبريل 2011)</p>	<p>فترة حكم المجلس التأسيسي 2011(المرحلة الانتقالية)</p>	<p>-إعادة تشكيل البيئة السياسية وانفتاح المجال العام للحركات الاجتماعية</p> <p>-تشكيل تحالفات بين الحركات الاجتماعية والنخب(ائتلاف الثورة الذي يضم حركة6أبريل وحملة دعم البرادعي وحزب الجبهة الديمقراطي وحركة رشاد)</p> <p>-توافر الموارد المادية (دعم رجال الأعمال وبعض الفنانين)، والموارد القيمة والرمزية والبشرية (الائتلاف الجماهيري)</p> <p>- ارتفاع نسب المشاركة السياسية في استفتاءات تعديل الدستور والانتخابات الرئاسية 2012.</p> <p>-السلوك التعديلي للسلطة في السياسات العامة والتشريعات كتلك التي تمس نشاط الأحزاب السياسية(ستون حزب بين مارس إلى ديسمبر2012)</p>	<p>فترة المجلس العسكري (المرحلة الانتقالية)</p>
<p>-تعزيز التنسيق بين الحركات الاجتماعية (التنسيقية الوطنية للحركات الاجتماعية)</p> <p>-تشبيك العمل النضالي الوطني وتوحيد الهوية النضالية المشتركة تحت أهداف : تسوية أوضاع الحرمان واللاعداية فيما يخص الفئات الاجتماعية)</p> <p>-عقد المؤتمر الوطني الأول للحركات</p>	<p>فترة حكم الباجي قايد السبسي 2014/2019</p>	<p>-قدرة الحركات وخاصة الإسلامية على تحقيق أكبر قدر من الحشد والتعبئة وهو ما انعكس على سيطرتها على الانتخابات البرلمانية والرئاسية.</p> <p>-الانشقاقات داخل الحركات كحركة 6أبريل</p> <p>-حالة استقطاب سياسي وإيديولوجي حاد</p>	<p>فترة حكم محمد مرسي 2013/2012</p>

الفصل الرابع: آفاق الاستقرار السياسي في ظل الحركات الاجتماعية الشبكية – مصر وتونس

<p>الاجتماعية 2017 للتنظيم والتنسيق . -التواصل بين الحركات النقابية (الاتحاد العام للشغل التونسي) والحركات الاجتماعية الجديدة . -عقد المؤتمر الثاني للحركة الاجتماعية التونسية 2018 (تنوع، صمود، تضامن) بروز حركات اجتماعية جديدة حركة منيش مسامح -ارتفاع مستوى الحركات الاحتجاجية الفئوية والعمالية</p>		<p>على الرغم من الانفتاح في العملية السياسية المؤسسية (إنشاء الأحزاب). 1-تراجع السلطة في استخدام العنف بسبب الخلاف بين جماعة الإخوان والعسكر (قرارات مرسية) يعني انفتاح المجال العام و بروز حركات جديدة (حركة تمرد)</p>	
<p>-حركة الكامور 2020/2017 تميزت بقدرتها التعبئية العالية واستراتيجية عمل ضاغطة من خلال إيقاف الإنتاج في الشركات الوطنية . -تأزم البيئة السياسية وانسداد في أطر العمليات السياسية المؤسسية دون أن يؤثر في عمل الحركات الاجتماعية، لكن تراجعت الفرص السياسية لتحقيق أهداف الحركة بسبب قلة الموارد الإقتصادية وأزمة كورونا .</p>	<p>فترة حكم قيس السعيد 2019</p>	<p>-عودة الدولة لمأ المجال العام من خلال الإجراءات الأمنية والقانونية والتشريعية -تراجع في خطاب الحركات الاجتماعية والانحراف عن أهداف ثورة الخامس والعشرون من يناير. -تعاضد دور الإعلام والنفوذ الاجتماعي للدولة العميقة مقابل تراجع الحركات الاجتماعية . -إعادة مأسسة المشاركة السياسية وتراجعها (قانون التظاهر 2013) -انغلاق هيكل الفرصة السياسية والعداء ضد التحرك الجمعي - انغلاق العملية السياسية المؤسسية كتوقف البرلمان من يونيو 2012 إلى 2016 واقتصرت الانتخابات على استفتاء الدستور والانتخابات الرئاسية . -تراجع القدرة التنظيمية للحركات الاجتماعية والتحالفات مع النخب وإقصاء النخب الإسلامية</p>	<p>-فترة حكم عبد الفتاح السيسي 2013(الدوريتين الرئاسيتين)</p>

الفصل الرابع: آفاق الاستقرار السياسي في ظل الحركات الاجتماعية الشبكية – مصر وتونس

		- عدم قدرة الحركات على صياغة مطالب وتبني استراتيجيات قابلة للاستجابة من قبل الدولة . - عودة النخب السياسية القديمة للمجال العام عبر انتخابات مجلس النواب 2015	
--	--	--	--

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على : عقل زياد، الخضوع والعصيان... الحركات السياسية في زمن التحولات السياسية، القاهرة: دار المرايا للإنتاج الثقافي، 2018.

انعكست البيئة السياسية في فترات الحكم في ما بعد 2011 على هيكل الفرص السياسية للحركات الاجتماعية في تونس ومصر فقد سمح الانفتاح الجزئي للمجال العام الذي فرضته قوة المد الجماهيري الثوري وكثافة الزخم العددي على السلطة السياسية في مصر في المرحلة الانتقالية حيث استطاعت الحركات تحقيق مطالبها المرحلية بإسقاط رأس النظام السياسي وحكومته ومحاكمة المسؤولين وعائلة الرئيس مبارك وإنشاء أحزاب سياسية، كما استفادت الحركات من توافر الموارد المادية والبشرية وتعاطف الجماهير، كما شهدت التحالف بين النخب نوع من التعاون والقبول لدى بعضها دون حسابات إيديولوجية أو سياسية، وهذا بمرافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة قبل إجراء الانتخابات الرئاسية وفوز محمد مرسي 2012.

أما في تونس اتسمت البيئة السياسية بالانفتاح وتمكنت الحركات الاجتماعية من مأسسة نتائج الاحتجاج عبر انتخاب مجلس تأسيسي أكتوبر 2011، واتجهت الحركة الاجتماعية نحو تأسيس المسار الديمقراطي والتحصير لدستور التوافق رغم الاستقطاب والعرقلة التي حدثت إلا أن خيار التوافق مكن التونسيين من إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية 2014، حيث سبقت التوافق السياسي على التوافق المجتمعي والثقافي والاقتصادي، فخير التوافق السياسي نجحت فيه النخب التونسية

بسبب قوة النخب العلمانية وقوة المجتمع المدني التونسي إلى جانب هذا طبيعة التجانس التي تحكم طبيعة المجتمع التونسي¹.

في حين تأثرت الفرصة السياسية في مصر في مرحلة حكم الرئيس محمد مرسي بالمناخ السياسي الذي شهد استقطاباً حاداً بين الإسلاميين والعلمانيين وتعرض الحركات للانشقاقات (حركة 6 أبريل)²، وانتهاء التحالفات بين النخب وهو ما أثر على مستوى نشاط الحركات وانتهت بانقلاب عسكري 2013 مدعوم بنخب وحركات كحركة تمرد*.

لتشهد مرحلة ما بعد حكم مرسي 2013 عدداً من التغيرات الجوهرية التي طالت البيئة السياسية والمجال العام في مصر سواء جاءت هذه التغيرات في صورة تشريعات³، كقانون التظاهر وقانون الجمعيات الأهلية، أو في صورة التواجد الأمني المكثف الذي كان ملحوظاً أثناء عدد من الاحتجاجات، أو انحسار التحالفات السياسية بين النخب المعارضة في مصر ومن ثم باتت الحركات الاجتماعية في مصر أمام عديد من التحديات الجادة خلال المرحلة الحالية فمن ناحية بدأت الحركات الاجتماعية التي تسيدت المشهد خلال السنوات الأخيرة من حكم مبارك في التفتت داخلياً والانقسام إلى أكثر من جبهة.

¹ - حافظ عبد الرحيم، تجربة التوافق في النخب التونسية: الخيارات والتحالفات والتنازلات، في مهدي ميروك، تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس 2010/2020 - معضلات التوافق والاستقطاب، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص112.

² - الجزيرة، تعرف على حركة 6 أبريل ، تاريخ النشر : 2014/2/12، على الموقع: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/2/12>، تاريخ التصفح: 2022/5/17.

³ - زياد عقل، حالة الحركات الاجتماعية في مصر - شتات وأقول، مركز الأهرامات لدراسات السياسة والاستراتيجية، تاريخ النشر: 2018/6/2، على الموقع: <https://acpss.ahram.org.eg/News/16312.aspx>، تاريخ التصفح: 2022/04/26

* حركة تمرد : حركة شبابية مصرية نشأت في 2013 رافضة لحكم الرئيس محمد مرسي دعت لاحتجاجات 30 يونيو وساندت الانقلاب العسكري بقيادة عبد الفتاح السيسي، انطلقت من ميدان التحرير في أبريل 2013 لجمع التوقيعات للإطاحة بحكم الإخوان والدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة .

ومن ناحية أخرى لجأ عدد كبير من الحركات الاجتماعية مثل "الاشتراكيين الثوريين" و"الأولتراس" إلى العمل بصورة أقرب للعمل السري غير المعلن، ومن الأهمية بمكان الإشارة في ظل هذه المتغيرات طرح النقاشات المتعلقة بقدرة الحركات الاجتماعية على الحشد والتعبئة في ظل ما تواجهه القوى السياسية غير المؤسسية بشكل عام من تحديات¹، كقانون التظاهر لضبط الممارسات الاحتجاجية ضد الشارع في مصر².

أما في تونس فقد فاقم الوضع الاقتصادي المتأزم من ارتفاع وتيرة الاحتجاج الفئوي والعمالي، دون أن يؤثر ذلك على التحالفات بين الحركات، والقوى الداعمة لها فقد شهدت مؤتمرات وطنيين وتوحيد النضال السياسي محافظة على بعدها الوطني والحضري، والنخبوي والشبابي، وهذا ما التزمت به الحركات في بيانها الختامي للمؤتمر كما حاولت تأطير مجهوداتها في الانتخابات البلدية 2018، لكنها فشلت في التصدي لقانون المصالحة المعدل وتم تمريره في البرلمان والمصادقة عليه، ما يدل على ضعف استراتيجيتها في تأطير القضايا وفرضها في التشريعات العامة، ويرجع قانون المصالحة الاقتصادي (2015/6/14) لمقترح تشريعي من طرف الرئيس **قايد باجي السبسي** في عيد الاستقلال الوطني التونسي، ويقضي هذا المشروع القانوني بتسوية ملفات الفساد وتوقيف ملاحقات المسؤولين الذين تمسهم أحكام متابعة في الفساد المالي والرشوة³، حيث سيسمح لهؤلاء بالتفاوض حول صفقة المصالحة وإرجاع الأموال التي حصلوا عليها بطريقة غير مشروع، غير أن هذا القانون لقي رفضاً على مستوى الشارع التونسي والعديد من المنظمات الحقوقية باعتباره يكرس لتقويض العدالة الانتقالية ويسمح بإفلات المسؤولين من العقاب .

¹ - زياد عقل ، حالة الحركات الاجتماعية في مصر ... بين الشتات وأفول، **المرجع السابق** .

² - Ziad Akl, "Repression and Legislation in Egypt" Ahram Online, 5/ 2015. Available at : <https://english.ahram.org.eg/NewsContentP/4/130673/Opinion/Repression-and-legislation-in-Egypt.aspx>; 26/04/2022.

³ -human rights watch, Tunisia, **Tunisia : amenesty bill would set back transition , on the site : <https://www.hrw.org/ar/news/2016/07/14/tunisia-amnesty-bill-would-set-back-transition>**, View date : 26/04/2022.

ومن خلال ما سبق ارتبط نجاح الحركات الاجتماعية الجديدة في مصر وتونس بطبيعة السلطة السياسية التي تراوحت بين الانغلاق والانفتاح النسبي في بداية الانتفاضتين أي إلى غاية 2013 بالنسبة لمصر، وتونس 2019 وهو ما قوض عمل الحركات الاجتماعية الجديدة في حين تمكنت الحركات من الحفاظ على خصائصها المتجددة والمتمثلة في الحركات الاجتماعية الشبكية.

ثانياً: فعالية الحركات الاجتماعية الشبكية كنمط جديد من الحركات الاجتماعية

حدد مانويل كاستلز M.Castelles ملامح الحركات الاجتماعية الشبكية في المجتمع الشبكي بعد ملاحظته التجريبية للعديد من الحركات الاجتماعية التي نشطت في الفترة 2009 إلى 2015¹، وهذا من خلال دورها في إبراز قيم جديدة للديمقراطية بدلاً من الاقتصار على دور التابع في إطار جماعات ضغط أو فاعلين مؤسستين، وأصبحت هذه الحركات فعالة في بناء تجارب جديدة من النضال والمداولة الذاتية والتواصل الدائم على شبكات الانترنت واحتلال الحيز الحضري، فالمتغير التكنولوجي أعطى استقلالاً نسبياً للفواعل الاجتماعية عن سلطة المركز وأصبحت أكثر قدرة على التطور والبقاء وإعادة برمجة القضايا، والتدرج والمرونة في المطالب، وتعرف الحركات الاجتماعية الشبكية من خلال هويتها المستقبلية أي تصوغ مشروع مستقبلي للتغيير على أساس نحن بعد التغيير²، وأعطى مانويل كاستلز مثال بالحركات الدينية ذات التوجه الإسلامي التي تحاول القضاء على العلمانية وبناء مشروع إسلامي، في حين أنه بالإمكان أن تنتج الهوية المستقبلية بناءً على هوية المقاومة التي تنتجها جماعات تشعر أنهم مستبعدون فيميلون لبناء مجتمع محلي للتعامل مع الظروف التي يعيشونها³.

¹ - مانويل كاستلز، سوسيولوجيا السلطة: رحلتي الفكرية، (ترجمة: مصطفى الوجاني)، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، 2021، ص23.

² - إدريس الغزاوي، مانويل كاستلز ومفهوم مجتمع الشبكات من المجتمع إلى الشبكة: نحو مقارنة تأويلية في عصر المعلومات، مجلة عمران، عدد33، 2020، ص155.

³ - المرجع نفسه.

وفي ذات السياق يأتي مفهوم الحركات الاجتماعية الشبكية بناءً على مواصفاتها القائمة على اللامركزية والبناء الأفقي في القيادة وتعدد العقد المرتبطة بعدد كبير من العقد الأخرى ويجري تأمين هذا الاتصال عبر الأنترنت والوسائل اللاسلكية، والغرض من هذه التسمية التركيز على منطق الترابط اللامركزي والمتشعب الذي يعكس جوهر الشبكة، أما لفظ الشبكة فمستوحاة من الاسم الانجليزي **Matrix** والذي اعتبره **مانويل كاستلز M.Castelles** اختيار موفق لما تحمله من دلالات تعكس مفهوم المجتمع الشبكي¹، حيث أن الاسم مشتق من اللفظ اللاتيني **mater** الذي يعني الأم أو الرحم²، و سبب هذه التسمية هو المقارنة التي عقدت بين الشبكة والرحم، فالشبكات هي بمنزلة الرحم التي تهبنا ولادة جديدة للمجتمعات أي هي مجتمعات تنتظم فيها الهوية والسياسة والاقتصاد وتعمل في شكل شبكات، فتسمية الظواهر الاجتماعية تعكس الخصائص المرتبطة بها فترة زمنية لمجتمع ما فمثلاً تسمية (المجتمع الصناعي) يتعلق بتنظيم الإنتاج والعلاقات الاقتصادية، وبعضها بالنشاط السياسي (عصر الثورة)، في حين يتعلق تسميات أخرى بالبنية الاجتماعية (المجتمع الجماهيري).

وفيما يخص الفرق بين الحركات الاجتماعية الجديدة والحركات الاجتماعية الشبكية، فالحركات الاجتماعية الجديدة تكون معرضة للانحدار أو الأفلول إذ فشلت في تحقيق هدفها أو تكون غير قادرة على إعادة تجديد قضاياها في حين أن الحركات الاجتماعية الشبكية قابلة للتطور والبقاء، أما مسألة الهوية فالحركات الاجتماعية الجديدة تبني هويتها في التعريف من نحن كجماعة، في حين أن الحركات الاجتماعية الشبكية تعرف نفسها كهوية لمشروع مستقبلي للتغيير .

أما ما يميز الحركات الاجتماعية الشبكية والتي نشطت في مصر و تونس :

1-تشابك في أشكال متعددة تتميز باستخدامها الأنترنت وشبكات الاتصالات المتنقلة، انطلقت من شبكات التواصل الاجتماعي على الأنترنت فقد تبين عبر دراسة هذه الحركات أن انطلاقتها والتنسيق بينها تم على مواقع التواصل الاجتماعي وأيضاً الدعوة إلى التظاهر كانت عبر

¹- دارن بارني، المجتمع الشبكي، المرجع السابق ، ص13.

²- نفس المكان.

مواقع مثل الفيسبوك في مصر وتونس، ثم انتقلت لاحتلال حيز حضري يتمثل في الساحات العامة ذات الرمزية التاريخية والشارع، ففي مصر (ميدان التحرير) وتونس (شارع بورقيبة) على أن يستمر وجودها في الأنترنت، لتمكين التنسيق والمداولات، فهذا الهيكل اللامركزي يزيد من فرص المشاركة في الحركة فهي مطلقة ومن دون حدود .

2- تحمل البعدين المحلي والعالمي في الوقت ذاته فهي تنشأ في سياق محلي خاص ولأسباب خاصة بها وتبني فضاءها العام من خلال التهجين في التوقع بين الارتباط بالشبكات الاجتماعية والأماكن الحضرية، وفي الوقت نفسه عالمية لأنها متصلة بكل أنحاء العالم ومرتبطة بمختلف التجارب الأخرى وتستفيد منها فمثلا حركة وول استريت في الولايات المتحدة الأمريكية كانت الدعوة للاحتجاج عبر هاشتاغ يحمل رمزية ميدان التحرير تمثل في هل ترغب في لحظة ميدان التحرير؟¹، فهي تعبر عن ثقافة محلية متجذرة لكن لها ارتباطات عالمية .

3- أما من حيث تكوينها فهي إلى حد ما عفوية تنطلق من شرارة غضب ترتبط بحادث استنزائي أو تصرفات الحكام في مصر حادثة خالد السعيد وتونس حادثة البوعزيزي في حين أن تصرفات المصرفيين في الو المتحدة الأمريكية هي من أطلقت شرارة الغضب، فقد حققت الحركة تدفق مميز وكبير للمتعاطفين والمنظمين عبر أدوات تعبئة مثل اليوتيوب لنقل صور القمع وممارسات الشرطة.

4- تتميز أيضاً بدعم التنظيم الأفقي والميل للقيادة الجماعية عوض القيادات الهرمية والرسمية، وتفضل عدم المشاركة في العمليات الرسمية المؤسسية، وذات برامج متغيرة ومطالب متعددة مثلا تنتقل من مطالب سياسية كتغيير النظام إلى مطالب خاصة بالأحوال الاجتماعية وهذا ما حدث مع الحركات الاجتماعية في تونس إذ شهدت تهجيناً احتجاجياً انطلق من مطالب التغيير السياسي إلى مطالب عمالية وفئوية وهو ما أثر على توافر الموارد للحركة .

¹ -مانويل كاستلز، المرجع السابق، ص 167

ثالثاً : انعكاسات البنية الاجتماعية المتأزمة وسيطرة النظام السلطوي وتأثيرها على فعالية الحركات الاجتماعية

انعكست أزمتي البنية الاجتماعية المتأزمة وإشكالية السلطة السياسية وشرعيتها على فعالية الحركات الاجتماعية واستفادتها من الفرص السياسية القائمة، إذ أن انغلاق الفضاء الاجتماعي وخضوعه لتراتبية الاجتماعية في المجتمعات العربية أثر على ثقافة العمل لدى الحركات على الرغم من استفادتها من الأدوات التقنية والتكنولوجية، وعمقت إشكالية السيطرة التي تمارسها الدولة على المجال العام من تناقص فعالية الحركات الاجتماعية.

1- البنية الاجتماعية المتأزمة وتأثيرها على فعالية الحركات الاجتماعية:

يبدو أن فرضية هيمنة الدولة على أطر الفعل الاجتماعي لا تزال قائمة، ما أدى إلى استمرار علاقات الصراع ومقاومة التغيير الآتي من البيئة الاجتماعية بحيث يحيل هذا الواقع المجتمع المدني ومختلف القوى المدنية والسياسية والاجتماعية إلى سياسة التوسط أو التحايل لتحقيق مطالبها¹، وبهذا فإنها تأخذ موقع ردة الفعل على الهيمنة وليس من أجل توسيع الاستقلال الذاتي وامتلاك مزيد من السلطة الاجتماعية والشرعية الجماهيرية، كالحركات الاجتماعي مثلاً باعتبارها أحد أهم الفواعل الاجتماعية يتعين عليها أداء دورها في المنظومة السياسية والاجتماعية من موقعها السيسولوجي الهادف لإعادة بناء قيم وتوجهات المجتمع، وموقعها السياسي المرتبط بدفع النظام السياسي نحو المزيد من عمليات الديمقراطية، ولأهميتها في التغييرات الاجتماعية والسياسية التي حدثت منذ مطلع 2011 وبناءً على تباين نتائجه من دولة إلى أخرى يتعين علينا البحث في واقعها السيسولوجي العربي وقدرته على قراءة الأحداث، وتفسير نتائجها.

طبع على قراءة المجريات العربية في مصر وتونس تعدد المفاهيم والمصطلحات إذ يجد الباحث نفسه أمام العديد من المصطلحات المتعددة على حدث واحد مثلاً الثورات، الانتفاضة ،

¹-عزة خليل، المرجع السابق، ص 81.

الثورة المضادة، عودة الاستبداد¹، و تعكس هذه الأزمة المعرفية فشل علم الاجتماع العربي في دراسة بيئته وتعطل الدور النخبوي للمتقنين وغيرهم من يمثلون قيادة الفعل الاجتماعي (الحركات الاجتماعية)²، فكانت أبعد ما يكون عن الجماهير وطموحها في التغيير وسوء تقدير لقوة الخصم (النظام السياسي والنخب التقليدية)، وإمكاناته في إعادة ترتيب القيم وتوجيهها بما يخدمه بحكم امتلاكه للأدوات والآليات، وهو ما افتقرت إليه الحركة والنخبة المتواجدة داخلها، بحيث أن أدوات الخطاب مازالت مشحونة بالقيم التقليدية والإيديولوجيا ما وضعها في حالة تصادم عوض اتباع سياسة التدرج في طرح المطالب وتحقيقها متجزئة لا راديكالية، والتعاون مع المعتدلين في النظام، فالبلدان التي عانت من الاستبداد لفترة طويلة جداً يصعب عليها تكوين رؤية مستقبلية لان النخب لا تزال في حالة جمود وركود وفي الوقت ذاته لم تتعود على قيم وسلوكيات المسلك الديمقراطي ما يسهل على النظام إعادة إنتاج نفسه³.

وفي الوقت ذاته تجد النخب الجديدة نفسها أمام صعوبات متعددة وعلى كافة المستويات للانتقال من الاستبداد إلى المسار الديمقراطي حيث تشهد بروز ظواهر اجتماعية مرضية، وخطيرة كانتشار الفلق وشعور الخوف بالانعدام الأمن الاجتماعي، وارتفاع نسب الجريمة والانتحار⁴، والخوف من المستقبل الوضع الذي يدفع الأفراد للعزوف عن المشاركة السياسية إضافة إلى انتعاش الاقتصاديات الموازية التي تضر بنمو الاقتصاد الوطني، غير أنها ممكن أن تدفع بالنخب إلى الصيغ التوافقية ولو كلفها ذلك التنازل على قضايا كبرى فتجربة النهضة الإسلامية في تونس تدل على اختيار الوفاق السياسي والتفاهم حول العمل المشترك، على أن يكون هذا الوفاق قريباً من

¹ - سعيد الحسين العبدولي، في سوسيولوجيا الثورات العربية من خلال الثالوث الزمني: محاولة تحليلية استشرافية لمظاهر التغيير (الحدود والتناقضات)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 19، 2015، ص 230.

² - سعيد الحسين العبدولي، الحركات الاجتماعية في العالم العربي والتداول النخبوي لرهانات التحول: أزمة ضمير أم تعطل في الأدوار؟، ندوة دولية بعنوان: النخب والانتقال الديمقراطي: المهمات وتشكل الأدوار، تونس، 16/17 أوت 2020، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فرع تونس.

³ - كمال الغزي، النخب: بناء التوافقات وترويض السياسة، نفس المرجع.

⁴ - نفس المرجع.

الجماهير والحركات الاجتماعية ولا يعقد بين النخب، ومن أجل تثبيت هذه التوافقات السياسية التونسية يجب مرافقتها بمعالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المسببة لثورة 2011.

إن ضيق الفضاء الاجتماعي ومساحاته أمام الفاعلون الاجتماعيين دون شك عرقل تقدم الحركات ونشاطها، والمرتبب أساساً بمراحل تطورات المجتمعات والتي لم يتمكن المجتمع العربي أن يقطع علاقته بالهياكل القديمة والقيم والتكريس لقيم جديدة، وإنما ظلت هذه إلى جانب هذه تتنافس فيما بينهما من أجل الهيمنة الاجتماعية والسياسية، وهذا بدوره عامل معيق إذ يصعب عليها تقبل نشاط الآخر ويعيق العمل الجماعي الاجتماعي، فانخرط العناصر القديمة تمكنت من نقل هذا التراث المتسلط إلى أطر العمل الاجتماعي، و نلاحظ هذا من خلال سيطرت القيادات القديمة وتصدرها للعمل السياسي الذي قاده الشباب ففي مصر من قادت الحركات الجديدة هم كبار المثقفين والقيادات القديمة.

إن المجال العام الذي نشطت فيه الحركات الاجتماعية الجديدة في مصر وتونس هو فضاء هجين نقلته من الفضاء الإلكتروني إلى الحيز الحضري، وبالتالي لم تنشط في فضاء اجتماعي يسمح بإنتاج الاجتماعي وإعادة إنتاجه القائم على التبادلات الاجتماعية والرمزية، وعلى هامش حرية كبير إذ كانت المجتمعات العربية خاضعة لتقافة الولاية لولي الأمر، فالباحث التونسي محسن بوعزيزي يشير لعدم وجود فضاء اجتماعي عربي بالمعنى الحديث¹، بل اقتصر على مجال المسجد المكان الذي يستوعب الجماعة للصلاة والعبادة وتعلم أمر دينهم، لذلك يصعب إثبات وجود فضاءات اجتماعية مفتوحة فمثلاً سوق عكاظ كان تجارياً تم تداول الشعر فيه ولم يكن ثقافياً متاحاً للجميع بحيث اقتصر على مدح القبيلة، وكذا المجالس العامة التي كانت تناقش مسائل القبيلة كانت تقتصر على أهل الحل والعقد، أو كما يسمى في ثقافة المغرب العربي الكبير "الكبار"²، وفي إشارة للمجتمع التونسي في سبعينيات القرن الماضي كان يوجد ما يسمى المحادثة وهو المجلس الذي تسوى في المشاكل الاجتماعية والتاريخية إذ لا يمثل فضاءً حراً لأنه كان بمثابة الحلقة التي تقتصر

¹ - محسن البوعزيزي، المرجع السابق، ص 14.

² - نفس المكان.

على حضور الكبار والوجهاء والمسنون الذين يحتكرون الرأي والقرار، وكان يكفي الصغار بالتعبير عن مواقفهم عن طريق **الحصى** وليس القول والنقاش إذ يعبر بالرفض بتشتيت الحصى والقبول بجمعها، وفي هذا تنشئة على تراتبية المجتمع التي تنتقل من الصغير للكبير، ثم لمن لا وجهة لهم في المجتمع، بحيث تقلص الفضاء الاجتماعي في تونس وبقي منه ساحة **محمد علي الحامي** التي تتجمع فيها النقابات العمالية والاتحاد العام التونسي للشغل أمام ازدياد انقباضها في باقي الساحات¹.

أما مصر ومن خلال الهندسة الفرعونية للحياة الاجتماعية التي لا تعطي قيمة للإنسان أين يتحتم عليه شق طريق طويل أمامها لصنع مكانة اجتماعية، وعليه إن تنشئة المجتمعات العربية كانت آخذة في ثقافة الطاعة التي مست المجتمع وفلسفة التربية الاجتماعية والسياسية، الأمر الذي فوت فرصة وجود مجتمع مدني عربي في الدول العربية وهذا ما أثر على كينونة الحركات الاجتماعية وعملها.

ساهمت الحركات الاجتماعية في تشكيل ثقافة سياسية كسر حاجز الخوف وتأسيس مفاهيم أكثر تطلباً للشرعية، لكنها لم تتجح في إعادة تكوين عناصر السلطة السياسية، ووضعت العديد من الإشكاليات المعرفية أمام ضرورة دراستها، كعلاقة الحاكم بالمحكوم ومسائل المشاركة بمقابل قدرتها على خلق ثقافة سياسية تشاركية معاصرة للبيئة السياسية اليوم، و التي أصبحت أكثر تعقيدا والتباساً مع شبكات الضغط المتعددة التي أفسحتها مساحة التعبير الرقمية، فالحركات الاجتماعية في المنطقة العربية لم تقدم البدائل الممكنة، بحيث يرى **سمير أمين** أن الفراغ الإيديولوجي المترتب على تآكل ثم انهيار مشروعات المجتمعات الوطنية الشعبوية ثم الاشتراكية²، أدى إلى حرمان الصراعات السياسية والاجتماعية من أن تسفر عن بدائل ممكنة، وبالتالي لا تقدم الأحزاب السياسية بدائل تغذي نضال الحركات الاجتماعية وتؤثر في أفقه، إذ يبدو هذا واضحا ففقر الأحزاب السياسية ومن ثمة الحركات الاجتماعية لمشروع خاص بها أو برنامج سياسي فقد عملت الأنظمة على تصحير العمل السياسي والفعل الاجتماعي من أي دور، وهو ما انعكس على نشاطها السياسي غير المؤسس،

¹ - محسن البوعزيزي، **المرجع السابق**، ص 17.

² - سمير أمين، **المرجع السابق**، ص 14.

وعادة ما كانت في دائرة ردة فعل على ما تنتجه بيئة النظام السياسي وإفرازات العالم الخارجي، وبدت الثورة والفاعلون فيها تتجه نحو النتيه وعدم القدرة على تأطير الفعل الاحتجاجي، والمشاركة في إدارة المرحلة الانتقالية.

ونتيجة سوء التدبير وعدم التوافق فيما بينها ووقوعها تحت طائلة الاستقطاب السياسي والهوياتي تمكن النظام والدولة العميقة من اختراق صفوفها، وإقامة تحالفات مع بعض القوى كحركة تمرد واستغلالها في التعبئة للانقلاب، كما استخدمت أحزاب إسلامية بديلة عن حركة الإخوان الإسلامية كحزب النور، وجبهة الإنقاذ، وعليه تحولت الفرصة السياسية من محاولة لتدعيم الانتقال الديمقراطي في المرحلة الانتقالية إلى استقطاب سياسي تمكن من خلاله النظام من إعادة إنتاج نفسه، وأبانت عن ثقافة سياسية معادية للديمقراطية لدى النخب إذ لم تتمكن من حصتها في الحكم فهي تتحول ضدها، فعامل ثقافة النخب حاسم جداً في رسم المسار نحو الديمقراطية، وهو أكثر صعوبة في البلدان العربية فالنظام لا يعيد إنتاج نفسه إلا بوجود نخب غير ملتزمة ديمقراطياً، كانت مستعدة للتضحية بالديمقراطية وإنشاء تحالفات سياسية مع قوى النظام القديم الذي خرج منها منتصراً وحده¹.

2- إشكالية السلطة السياسية والسيطرة الاجتماعية

النظم السياسية في مصر وتونس يصعب إسقاطها بحكم طبيعتها وطريقة نشأتها إذ أنها تنتمي لصنف النظم ذات السلطة النيوأبوية الوراثية التي يكون فيها الولاء للأشخاص وعائلاتهم مستغلين طبيعة المجتمعات القبلية والطائفية²، وهي أيضاً الدولة التي يستغلها الحكام للنهب و ما يميزها عن الأبوية الوراثية التي تبنيها الأسرة الحاكمة بما يلائم ديمومتها، في حين أن النيوأبوي الوراثي يتميز بأن الدولة سابقة للأنظمة التي حكمت عقوداً مثل الرئيس مبارك وبن علي وعليه تمت التضحية

¹ - عزمي بشارة، الثورة المصرية - الجزء الثاني - من الثورة إلى الانقلاب، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 28.

² - جليبير الأشقر، هل يستطيع الشعب إسقاط النظام والدولة لا تزال قائمة؟ - تأمل في المعضلة الرئيسة للانتفاضة العربية، في مجموعة مؤلفين، الثورات العربية وعسر التحول الديمقراطي ومآلاته، المرجع السابق، ص 37، 36.

بهما تلبية لضغط الشعبي، ومن هنا يصعب الفصل بين النظام والدولة فسقوط أحدهما دون الآخر يعني عودة السلطة القديمة، وفي حالة سقوطه تسقط الدولة كما حدث في ليبيا لتصبح دولة فاشلة.

شكل الميراث الأبوي الذي ورثته المجتمعات العربية عبر سيرورتها التاريخية بدءاً من الأسرة إلى القبيلة إلى الممارسات السياسية التي نفذتها النخبة على المجتمعات المستقلة الحديثة عائقاً أمام النموذج الحداثي في السياسة والديمقراطية، فتونس مثلاً ومن خلال فترة حكم بورقيبة تعطي واقعاً عن هذا الصراع الذي خلقه بورقيبة أولاً من خلال تمسكه بالنموذج الحداثي وفي السياق ذاته ممارسة الأبوة على الشعب والدولة مقدماً نفسه على أساس أنه نموذج ديني ووطني لا يمكن الاستغناء عنه في الحفاظ على الدولة¹، ومن هنا تأتي مأساة ممارسة السلطة للعنف المشرعن ضد المجتمعات العربية، بحيث ينسحب أيضاً للعنف الذي تمارسه الأنظمة ضد الحركات الاجتماعية، إما بممارسة القمع والتعذيب أو السجن والمتابعة القضائية، أو عن طريق تمييع القنوات السلمية التي تسمح بإبداء الرأي ما يدفعها للانفجار أمام حالة الانسداد، وعادة ما تتخذ مساراً غير ديمقراطياً كدعم حالات الانقلاب وتوفير الغطاء الشعبي والجهائري له كإنقلاب مصر ودور حركة تمرد 2013، وتتجه هذه الأنظمة لجذب هذه الحركات الموالية لدعم استمراريتها وشرعيتها على الرغم من كونها أنظمة انقلابية².

ومن خلال ما سبق إن أزمة الدولة آخذة في جذور تكوينها وسيرورتها التاريخية ذات المنشأ الخارجي فطبيعة بروز أجهزة ومؤسسات الدولة الحديثة في العالم العربي ارتبطت بالنشاطات الاستعمارية، ولم تكن نماذج تلبية لوجود اجتماعي مشترك ومستمر أو تعبيراً عن المصالح المشتركة والمشروعة للقوى الاجتماعية الرئيسية، فالسلطة أبانت على ضعف كبير في إقامة وفاق اجتماعي حولها قائم على الشرعية واحترام قواعد الممارسات الديمقراطية وإقناع الشعب بأحقيتها في ممارسة

¹ -مراد مهني، الأنظمة الأبوية المستحدثة في العالم العربي الحديث-الأبوية البورقبيية مثالا-، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 5، جوان 2011، ص322.

² - عبد الجبار جبار و الطيب بوهلال، دور الحركات الاجتماعية في التغيير السياسي- الاجتماعى في الدول العربية - دراسة تحليلية نظرية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مجلد 14، عدد14، 2022، ص126 .

السلطة وجدارتها بها، وبهذا فشلت في تأمين الاستقرار لفترة طويلة إذ أنها لا تملك أدوات لتثبيت أركان النظام السياسي، وتآكلت شرعيتها التاريخية والثورية مع مرور الزمن، وفقدت الكثير من قيمها التي تعطيها الشرعية للاستمرار كشرعية الثورة والتحرر الوطني (مصر وتونس)، حيث أنها حملت تكوين الدولة العربية بذور أزمتهما فغالباً كانت تستند إلى شرعية مبدأ الغلبة والاستيلاء¹، وهي شرعية القوة التي فرضتها القوة العسكرية منظمة استحوذت على السلطة بالانقلاب، وأصبحت تحميها نخب عسكرية، وعليه فإن كيان الدولة الحديثة في تكوينه السياسي والاجتماعي غير مندمج ولا متماسك وقائم على العصبية فكان لعلاقات هذا الاجتماع أثر بليغ في صياغة مجال سياسي يعاني من ظواهر مرضية تقليدية لم تراعي الحداثة في تطور كيان الدولة².

¹ - هيثم فرحان صالح، إشكالية الدولة في العالم العربي وتحول السلطة على أبواب الألفية الثالثة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص 199.

المبحث الثاني : الحركات الاجتماعية والمسألة الديمقراطية في مصر وتونس بعد 2011.

تعتبر الحركات الاجتماعية آلية للعمل الديمقراطي كلما كانت قادرة على دفع الحكومات على زيادة المشاركة الفعالة في عملية صنع السياسة أو عندما تترجم مطالبها الديمقراطية إلى أجندة أو أي تأثير سياسي في البيئات الاستبدادية، بالإضافة إلى توسيع العلاقات بين الفاعلين السياسيين وبناء الثقة بينهم ، وتقليل تأثير التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الفئات الاجتماعية في السياسية العامة.

أولاً : تحديات الحركات الاجتماعية الجديدة وأفق الطلب الديمقراطي في مصر وتونس

تحفز الحركات الاجتماعية النظم الهجينة أو الواقعة في المنطقة الرمادية استعدادات التحول إلى الديمقراطية، غير أن نشاطها يشهد قمعاً وتدخلاً من قبل الدولة بمراقبتها ومتابعة المنخرطين فيها حسب نمط النظام السياسي الذي تتبعه الدولة، والقرارات الاستراتيجية وإدراك مخاطر التي تهددها وعوامل الجغرافيا السياسية كلها محددات تساهم في أخذ الشكل الذي تعامل به الأنظمة الحركات الاجتماعية، فغالباً ما تسمح بنشاط محدود لا يتعدى التأثير الفعلي لتعديل القرارات أو التنازل عنها .

وعليه تبدي النخب الحاكمة ردود فعل حاسمة في التعامل مع الاحتجاجات بعد التقييم الاستراتيجي للتهديد الذي يفرضه الاحتجاج والناشطون¹، وعادة ما تتميز هذه النظم التسلطية بالاستيلاء على السلطة، وانتشار الفساد والمحسوبية، والزبونية، والاسراف في استخدام الضبط الاجتماعي لفرض التضييق والمراقبة من خلال الأجهزة الأمنية والبوليسية، فقد اعتمد النظام السياسي في مصر وتونس على سياسة شعبية في احتواء مطالب الفئات الاجتماعية واستحوذ على المجال العام ، لهذا لم يكن ليتساهل مع أي نشاط يمكنه تنظيمه أو احتوائه خاصة مطالب الطبقات

¹ - جانك هانسون ، الدول والحركات الاجتماعية، المرجع السابق ، ص 142.

العمالية من خلال إدماج مطالبها ضمن برامجه وإحاطة كل الحركات الاجتماعية بقيادته¹، وهنا يأتي دور الحركات الاجتماعية في التحول الديمقراطي و إبراز حقيقة النظم الاستبدادية التي تستند إلى قوة الإكراه المادي أكثر من القبول الطوعي لتغيير، وهذا بدوره يشكل تعبئة اجتماعية لانضمام المزيد من الناشطين التي تشكل ضغطاً جماهيرياً لتحقيق مطالبها².

وبناءً على هذا اعتمدنا على تقارير دولية تعنى بالشأن الديمقراطي والحريات لتتبع دور الحركات الاجتماعية في تعزيز الديمقراطية كما سبق توضيحه، وعليه تعد مؤشرات التي تعتمدها مؤسسة فريدوم هاووس الأمريكية* من بين أكثر المؤشرات قياساً لتحديد نمط نظام الحكم السياسي، وكثيراً ما يُعتمد على تقاريرها لقياس التراجع الديمقراطي بالاعتماد على مؤشر الحرية الذي تعده هذه المؤسسة، وقد استند الباحثين على مؤشراتهم القياسية في تصنيف النظم ، فمثلاً سجل مؤشر بيت الحرية في تقريره لسنة 2019 أن سنة 2018 تراجعاً للعام الثالث عشر على التوالي، حيث سجلت البلدان غير حرة نسبة 26 بالمئة بينما انخفضت نسبة البلدان الحرة إلى 44 بالمئة³، وجاء تقريرها المعنون ب: الديمقراطية تحت الحصار 2021 ، أن الديمقراطية لزلت تسجل تراجعاً لعامها الخامس عشر على التوالي خاصة مع سياسات المراقبة المفرطة والتضييق التعسفي من قبل الشرطة التي مارستها الدول الديكتاتورية أثناء انتشار وباء كوفيد 19 الذي شهد انتشاراً عالمياً⁴ ، كما شهدت الأنظمة الاتصالية تضليلاً للمعلومات والتي تم استغلالها من قبل القادة السياسيين في تعريض حياة

¹ - سعيد شخي، الطبقة العاملة والروابط الاجتماعية والديمقراطية في الجزائر ، في تحرير :محمود ممداني ووامبا ديا ،دراسات إفريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية في إفريقيا والعالم العربي ، ترجمة : عزة خليل وآخرون ، الجزء2، القاهرة: المركز القومي لترجمة،2010، ص63.

² -يان تيوريل ، محددات التحول الديمقراطي -تفسير التحول الديمقراطي (1972-2006) ، الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ص176.

³ - عبد الله هوداف وصورية شريف، الانحسار العالمي الديمقراطي مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلد10، عدد1 ، 2020 ، ص506 .

⁴ -Freedom House,Sarah RepucetAmy Slipowitzfreem in the world 2021 :democracy under siege.

* يتضمن التقرير تصنيف الدول إلى دول حرة وحررة جزئياً وغير حرة ، اعتماداً على نقاط تحققها الدول من أصل 100 نقطة في معايير منها : سير العملية الانتخابية ، التعددية السياسية والأداء الحكومي ، حرية التعبير والاعتقاد ، وتشكيل المنظمات المدنية وسلطة القانون

الناس للخطر ما أدى إلى اتباع استراتيجيات غير مدروسة متعلقة بإجراءات الحظر في المعاملات العامة والتنقل والاجراءات الاحترازية أثناء العمل أدت إلى التضيق على الحريات .

بالنظر إلى النموذج العربي في نشاط الحركات الاجتماعية فإنها أخذت نشاطاً مميزاً في مجال تعزيز المشاركة السياسية غير المؤسساتية، فقد شهدت تونس تهجيناً سياسياً في تواصل احتجاج الحركات الاجتماعية العمالية (انتفاضة الحوض المنجمي) وظهور توليفات جديدة من الحركات الاجتماعية مثل توليفة الترويكا عقب الانتخابات واحتجاجات العطش 2012، وغيرها وهي تمثل اكتمالاً لدورة الاحتجاج الكبرى التي أسفرت عن تغييرات سياسية هامة واستمرارها لغاية احتجاجات النهضة 2019¹، وتشير أرقام المرصد التونسي في الفترة الممتدة من 2016 إلى 2019 أن تونس شهدت نشاطاً احتجاجياً، فكان حجم الاحتجاجات في 2018 (9356) مقارنة ب2019 التي انخفضت وبلغت (9091) ، توزعت على الولايات سيدي بوزيد ب 237 احتجاجاً، ولاية القيروان ب 481 احتجاجاً، وولاية تيطوان ب146² احتجاجاً ، كما سجلت تونس في أعقاب 2019 عزوفاً سياسياً تمثل في مقاطعة الانتخابات ومقاطعة التصويت، وعدم التسجيل في القوائم الانتخابية بحيث يشكل هذا الامتناع الانتخابي رفضاً للعرض الانتخابي الذي لم يعبر عن طموحاتهم الاجتماعية والسياسية وليس رفضاً للمشاركة السياسية ، فقد سجلت أسوأ الأزمات الاقتصادية منذ الاستقلال فقد نبّه صندوق النقد الدولي الدولة التونسية إلى عدة مخاطر ستواجهها حيث تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8,02% في 2020 وهي أعلى نسبة تباطؤ اقتصادي منذ الاستقلال وبلغ عجز الموازنة 11,5% من الناتج المحلي، كما تم تسجيل ارتفاع نسبة البطالة ب17,4% خاصة بعد أزمة كورونا ، وبلغت فاتورة الأجور الوظيفية العمومية 17% هذا وتعتمد ميزانية الدولة على الاقتراض ب20%، وسجلت تونس انخفاضاً في التصنيف السيادي وتزايد المخاوف من التمويل الخارجي³، كما انعكس على التماطل الذي تشهده الحياة السياسية التونسية بين أجنحة

¹ - منير السعيداني و فؤاد غربالي ، المرجع السابق ، ص 69. ص 70.

² - المرصد الاجتماعي التونسي، الحركات الاحتجاجية الاجتماعية في تونس، المرجع السابق ، ص 16.

³ - تونس... الجمود السياسي يخفي صراعاً اقتصادياً مريعاً ، الجزيرة ، تاريخ النشر 2021/2/11 ، على الموقع :

<https://www.aljazeera.net/> ، تاريخ التصفح : 2021/06/02

الفصل الرابع: آفاق الاستقرار السياسي في ظل الحركات الاجتماعية الشبكية – مصر وتونس

الرئاسة والبرلمان في غياب المحكمة الدستورية الفاصلة في هذا الشأن¹، كما أعلن الرئيس قيس سعيد عن جملة من القرارات تحيلنا لعودة الاستبداد السلطوي بعد تجميعه لمختلف السلط في يده على خلفية الاعلان بتجميد كل الفصول الدستور في سبتمبر 2021 ، وتولي الهيئتين التنفيذية والتشريعية ، وإلغاء هيئة المراقبة الدستورية للقوانين، وتولي إعداد المشاريع المتعلقة بالقوانين ، وقد سبقتها أزمته مع البرلمان وتعليق نشاطه ورفع الحصانة عن النواب وصراعه مع رئاسة الحكومة التي أقالها، جاءت مضامين هذه المهام في القرار الرئاسي 117/2021 والمنشور في الرائد الرسمية للجمهورية التونسية ، وفي الباب المتعلق بالسلطة التنفيذية محل دراسة المؤشر انتقال السلطة أسند لنفسه تمثيل الدولة وضبط سياستها العامة. وتولي القيادة العامة للقوات المسلحة وإحداث وحذف الوزارات وضبط صلاحياتها ، وإقالة أعضاء الحكومة والتعيين في الوظائف العليا للدولة، كما أشار في حالة الفراغ الرئاسي أن يتولى مهام الرئاسة رئيس الحكومة وإذا حصل مانع يفوض وزير العدل ، أما مهام الحكومة فهي السهر على تطبيق وتنفيذ التوجيهات وخيارات التي يضبطها الرئيس وهي المسؤولة أمامه لا غيره ، هذه التصعيدات تعد انقلاباً على إنجازات الثورة التونسية ودستور 2014 الذي يضمن الحقوق والحريات ويفصل في توزيع ومهام السلطات، وعلى الرغم من هذا فإن تونس تعد البلد العربي الوحيد المصنف في خانة الدول الحرة حسب مؤسسة فريدوم هاوس في تقرير 2020، و في تقريرها الأخير المعنون ب: الركود الديمقراطي الطويل" لسنة 2022²، وتراجعت تونس من دولة حرة إلى حرة جزئياً، وهذا راجع للتطورات السياسية التي وقعت في فترة ولاية الرئيس قيس سعيد كما سبق التوضيح فيه، وجاء في التقرير أن تونس تحقق عملية انتقال ديمقراطي بحيث يتمتع المواطنون بحقوق سياسية وحريات مدنية غير مسبقة، ومع ذلك فإن تأثير الفساد والتحديات

¹ - طارق عمراني ، النهضة تحشد أنصارها ..والسفارات تتحرك وقيس سعيد مصر على الصعيد أي أفق للأزمة السياسية في تونس ؟ ، تاريخ النشر : 2021/03/03، على الموقع : <https://arabicpost.net/> ، تاريخ التصفح : 2021/06/02.

² -freedomhouse freedom in the world22,tunisia , at :<https://freedomhouse.org/country/tunisia/freedom-world/2022>

الاقتصادية والتهديدات الأمنية ، واستمرار القضايا العالقة بالمساواة بين الجنسين والعدالة الانتقالية تشكل عقبات أمام التوطيد الديمقراطي الكامل.

تمثل مصر حالة من التراجع الديمقراطي وتدني مستوى الحريات وارتفاع عدد المعتقلين السياسيين، فحسب تقرير فريدوم هاووس ازداد القمع بعد انتخاب عبد الفتاح السيسي منذ 2013 بـ 97% شملت اعتقالات تعسفية ضد خصومه السياسيين، وفي 2017 احتلت مصر الثالثة عالمياً في عدد أحكام السجن المؤبد وأغلبها سياسية ، وهي خامس أسوأ دولة في مؤشر الحرية الشخصية ، وتقع ضمن فئة دول غير حرة حسب تصنيف فريدوم هاووس بحيث سجلت أدنى مؤشرات الحرية في أغلب التصنيفات أين قدرت في 2020 بـ 21 نقطة من أصل 100، و زداد الوضع أكثر اندحاراً في الممارسات الديمقراطية خاصة بعد تعديلات 2019¹ على دستور 2014 والذي مدد الفترة الرئاسية وأعطى وضعاً دستورياً للجيش بوصفه حامياً لديمقراطية حسب المادة 200 كما شهدت التعديلات توسيعاً لتضييق على النشاط الالكتروني حسب القانون 175، وتوسيع نطاق الملاحقات العسكرية بعد تعديلات 2020 على قانون الطوارئ 162، هذه الوقائع لا تدل على توافر دلائل سياسية لحل الأزمة بديلاً للقمع والتضييق، سيحُل هذا الوضع إلى تحويل النظام السياسي إلى نظام هجين كخيار استراتيجي يتضمن إشراك نخبة سياسية مؤلفة من رجال أعمال وتكنوقراطيين، وسياسيين موالين وإسلاميين محافظين²، عبر انتخابات برلمانية تنافسية تحد من حالة الاستقطاب السياسي والاجتماعي الحاد وتشمل تلطيف ثقافة العسكرة المسيطرة على الحياة الاقتصادية والسياسية وتكون واجهة عالمية لنظام، كما عززت سلطات الرئيس في مواجهة السلطة القضائية من خلال صلاحيات تعيين رؤساء الهيئات القضائية والنائب العام وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا، ونائبه ورئيس هيئة الموظفين، كما يتأسس المجلس الأعلى للقضاء ولا تتخذ القرارات إلا بالأغلبية

¹– Egypt : freedomhouse the world2020, at :

<https://freedomhouse.org/country/egypt/freedom-world/2020>

²– هشام شفيق، مصر: الآثار السياسية للقمع الاستراتيجي الممتد ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، أكتوبر 2020، ص6، ص5.

الأعضاء ومن بينها صوت الرئيس وهو ما يمنحه حق الفيتو على أي قرار حسب نص المادة 185 من الدستور¹.

ثانياً: تفسير المسألة الديمقراطية في ظل تراجع مؤشرات الاستقرار السياسي

1 - المدخل التحديتي

تتقاطع نماذج التفسير النظري للمسألة الديمقراطية بين مختلف الأدبيات العلمية بدءاً بنظريات التحديث القائمة على العلاقة بين التنمية والديمقراطية فكثيراً ما يربط في التحول من السلطوية إلى الديمقراطية على أساس النمو الاقتصادي إذ يعتبر شرطاً مسبقاً للطلب الديمقراطي بالإضافة إلى مستوى التعليم والتمدين وتوسع الطبقة الوسطى وميولات النخب للديمقراطية، حيث تسمح التنمية الاقتصادية بخلق حالة من الاستقرار الناتج عن وجود موارد وثروة توزع بشكل متساوي على أفراد المجتمع، وبذلك تكون الفرصة مواتية لوجود طبقة وسطى تسيطر على المجتمع وتكون فعالة في المشاركة السياسية المؤسسية وتدفع بمزيد من الديمقراطية للنظام السياسي، لكن ستتبنى الدراسة مدخل كترائيت **Cutright** الذي يربط بين التنمية والاستقرار السياسي فمن خلال هذه المؤشرات تصل المجتمعات للديمقراطية² وهي :

1-1 - تطور وسائل الاتصال: عرفت مصر تطوراً ملحوظاً في مجال تطور وسائل الإتصال خاصة في البنية التحتية لهذا المجال حيث بلغت نسبة مستخدمي الهاتف الخليوي 96.19 مستخدم في نسبة سكان 100 مليون نسمة في العام 2020³، في

¹ - عابد محمد، المرجع السابق، ص 273.

² - أميرة برحاييل، "التحول الديمقراطي" Democratic transformation - ، الموسوعة السياسية، 2019-07-25، تاريخ آخر دخول: 2024-02-06 23:30، متاح على الرابط التالي <https://political-encyclopedia.org/dictionary/>

³ - أحمد بيومي، تطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر: حصاد عشر سنوات، المرصد المصري، على الموقع:

حين بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت في الهاتف الخليوي 55 مليون مستخدم في 2020، وبلغت نسبة مستخدمي ADSL نسبة 8.29 مليون مستخدم في 2020، بالإضافة إلى تبني سياسة حكومية رامية لربط مختلف المحافظات المصرية بالألياف الضوئية، كما تمت رقمنة العديد من القطاعات والإدارات العامة من خلال قاعدة بيانات رقمية، في حين بلغ عدد مستخدمي الهاتف الخليوي في تونس 14853 مشترك في 2020، وبلغ عدد مراكز الاتصالات العمومية 138 مركز في 2013، وبلغ عدد مستخدمي الإنترنت 10342 مستخدم في 2020، وبلغت نسبة السكان المبروتين بشبكة الإنترنت 51%¹.

2-1 –التحضر: التحضر عملية تغيير جماعي في نمط الحياة تمس الجانبين المادي والمعنوي تعكس تعقد الحياة وتداخلها لسكان المدن الكبرى، أي ثقافة العيش في المدينة، تمثل المدن الحضرية مركزيتها كدوافع للتغيير فمثلا انطلقت الانتفاضات العربية من مساحات مدنية رمزية كميدان التحرير بالقاهرة وشارع بورقيبة في تونس، لكن نمط التحضر في المدن الكبرى كالعاصمة أنتجت المهشون وخريجي الجامعات من دون فرص العمل وهم من شكلوا حشود الحركات الاجتماعية إلى جانب الفئات الأخرى من المجتمع، وعليه إن عملية التحضر في مصر وفي القاهرة كنموذج لا تعكس تطورها الاجتماعي بحيث عمد النظام السياسي المصري إلى سياسات عمرانية بهدف تحقيق الرياح والسيطرة على هندسة المدينة²، وتحويل سكان مركز القاهرة إلى صحراء القاهرة ، وعليه لم يخدم التحضر عمليات التنمية والتحديث، ولم يواكب تطورات البنية الاجتماعية والسكانية ومتطلباتها، فقد زادت أعباء الساكنة على الدولة ومطالبتهم بالفرص العمل والسكن والعدالة الاجتماعية، أما في تونس فإن نسبة

¹ –المعهد الوطني للإحصاء، الشبكات الهاتفية والكثافة، على الموقع:

<https://www.ins.tn/ar/statistiques/127>، تاريخ الإطلاع: 2024/02/08.

² –داني شريف، التحضر والانتفاضات العربية: وسط القاهرة وسقوط مبارك، على الموقع:

<https://www.jadaliyya.com/Details/27027>

،تاريخ الإطلاع: 2024/02/08.

1-4 –التصنيع: حسب تقرير البنك الدولي المعنون بـ" آخر التطورات والأفاق المستقبلية في

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" أشار أن التصنيع في بلدان مصر وتونس

ساهم بنسبة كبيرة في النموذجي القيمة المضافة، لكنه لم يؤثر في خلق الوظائف¹.

2- مدخل المؤسسة التاريخية الجديدة

إن الوصول إلى استقرار مؤسسي يحدد ملامح النظام السياسي الجديد متوقف على ما يقام من هياكل وقواعد تنظيمية ومؤسسية باعتبار أن المؤسسات تقوم بدور هام في تحديد مسار ومخرجات المرحلة الانتقالية لأي عمل ثوري²، وهذا ما يسمح بيه المدخل المؤسسي التاريخي لفهم الأوضاع التونسية والمصرية بعد 2011 وطبيعة المؤسسات السياسية الجديدة، لقد أعاد المخل المؤسسي التاريخي الاعتبار لمحورية الدولة والمؤسسات السياسية في العملية السياسية من خلال التاريخ أو التبعية للمسار المؤسسي أي قدرة الدولة على ترسيخ وتثبيت الإجراءات والتقاليد والأعراف السياسية والدستورية وإعادة إنتاجها³، والتي تمنع كسرهما من قبل الفواعل الاجتماعية وغيرها وتقيدهم⁴، بحيث يعتبر التبعية للمسار الأقدر على تفسير غياب التغييرات الجذرية في الدولة عبر تتبع مسارها التاريخي، فالعلاقات القائمة بين السلط في الماضي وخياراتها تعرقل عملية تغيير المؤسسات عبر آليات التغذية الاسترجاعية، غير أنه يمكن أن يتعرض المسار لاختلالات في التوازنات الاجتماعية والسياسية يؤدي إلى إنتاج مؤسسات جديدة متمثل فيما يسميه أصحاب هذا المدخل الظروف

<https://blogs.worldbank.org/arabvoices/services-versus-manufacturing-which-matters-more-growth-and-jobs-mena>

¹ -christina wood, Services versus manufacturing: which matters more for growth and jobs in MENA?, October, 2011, at: <https://blogs.worldbank.org/arabvoices/services-versus-manufacturing-which-matters-more-growth-and-jobs-mena>

² - حسن الحاج أحمد مولى، مراحل انتقال الثورات العربية -مدخل مؤسسي للتفسير، في مجموعة مؤلفين، أطوار التاريخ الانتقالي ومآل الثورات العربية، **المرجع السابق**، ص 68.

³ -نعيم شلغوم، الاتجاهات النظرية في تحليل مفهوم الدولة - النظرية المؤسساتية الجديدة أنموذج -، **مجلة المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، عدد 6، 2018، ص 289.

⁴ - **نفس المكان**، ص 294.

الحرجة، حيث بالإمكان أن تؤثر المناورات الاستراتيجية للقوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في الأنماط المؤسسية وفي المسار المستقبلي¹.

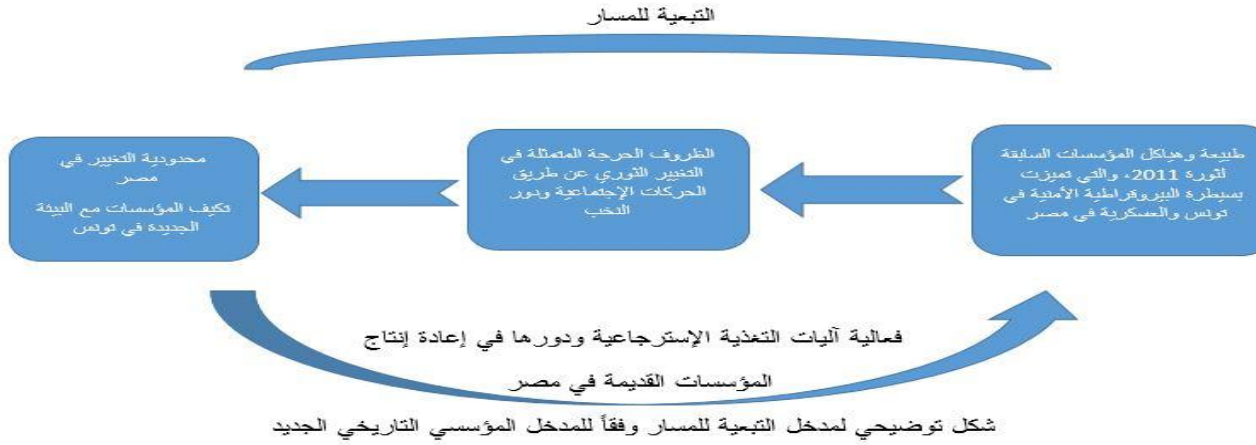
من خلال وحدة التحليل المتمثلة في التبعية للمسلك أو المسار فإن المؤسسات لا تتغير بسهولة حيث يركز على آثار البدايات والأصول في التطورات اللاحقة مبينا آليات التراكم والترسب التي تحدثها الاختيارات الابتدائية والسياسات العامة السابقة والمنظومات والقواعد المؤطرة لها والأنماط السلوكية السياسية المحيطة بها وكيفية تحولها إلى قيود مانعة للتغيير ومشجعة للاستمرارية²، لأنه إذا تغيرت يفقد المستفيدين من المؤسسة القديمة قيمهم ومصالحهم ونفوذهم ويصبح من الصعب التوقع من المستفيد من الهياكل المؤسسية الجديدة فيكون لهذا السبب الرغبة في تثبيت المسار وتجنب الظروف الحرجة التي تكون عن ظرف خارجي أو الثورة، تنتج هذه الأوضاح الحرجة توجه تاريخي جديد وتدفع بالبلدان للانطلاق في مسار مغاير عن المؤسسات التقليدية .

ففي مصر وتونس غيرت الأوضاع الحرجة الممتلئة في الانتفاضات 2011 التبعية للمسار الذي تميزت بيه المؤسسات القديمة غير أن المخرجات اختلفت، فبرغم أن الحركات الاجتماعية أسفرت عن سقوط رأس النظام لكن دون المساس بالترتيبات المؤسسية والبنية الاجتماعية وحال الاستقطاب السياسي دون تفاعل مثمر بين النخب الثورية، واستطاعت المؤسسات القديمة إعادة إنتاج مصالحها وقيمها ومكاسبها بسبب وجود آليات تغذية استرجاعية قوية عبر الدولة العميقة ممثلة في الإعلام والقضاء والمؤسسة العسكرية، أما تونس فنجحت في التكيف مع المؤسسات السياسية الجديدة عبر تفكيك الإرث المؤسسي القديم من خلال إقامة مجلس تأسيسي منتخب وتكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف ثورة 17 ديسمبر 2010، وتوافق نخبوي حول العمل السياسي المشترك، ويوضح

¹ - شيماء حطب، محددات مسار التحول الديمقراطي في مصر، المرجع السابق، ص463.

² - صالح بلحاج، مفهوم التبعية للمسلك وحالة الإصلاحات بالجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 11، 2014، ص85.

الشكل التالي نموذج لتفسير المدخل المؤسسي التاريخي الجديد في تونس ومصر :



Activ

يتضح من خلال هذا النموذج التفسيري أن خصوصية البيروقراطية المصرية وتشكلها التاريخي حال دون أن تكون قادرة على استيعاب الشراكة مع الكيانات الجمعية الأخرى¹، حيث صممت البيروقراطية المصرية سياسياً واجتماعياً على هيئة الجماعة التي تعزل نفسها عن المجتمع وتطالب الوافد إليها بالولاء لها، فالصيرورة التاريخية لعلاقة الدولة بالمجتمع معقدة اتسمت بقوة الدولة العميقة على تهميش باقي الشركاء السياسيين والاجتماعيين للمشاركة في العملية السياسية عبر آلية الإعلام وتصويغ المعايير والسلوكيات التي تخدمها، في حين أن تونس نجحت مؤسساتها في تحقيق التكيف مع التغييرات السياسية .

ومن خلال ما سبق تتعدد وتباين قوة ومقدرة الحركات الاجتماعية على الدفع بالأنظمة نحو مزيداً من عمليات الديمقراطية وهذا راجع لعدة اعتبارات كما سبق ووضحنا، وهو ما يبرز طبيعة الاختلاف من دولة إلى أخرى ومن مجتمع لآخر لذلك نستعرض بعض التجارب الدولية في المبحث الموالي لاستخلاص الدروس ومحاولة لفهم ديناميات عمل الحركات الاجتماعية في مجتمعاتنا.

¹ - هاني عواد، التطور التاريخي ل"اللاسياسة" في مصر -دراسة في خصوصية البيروقراطية المصرية (مع الإشارة إلى الحالة النرويجية)، في: مجموعة مؤلفين، الثورات العربية -عصر التحول الديمقراطي ومآلاته، المرجع السابق، ص 434.

المبحث الثالث: التجارب الدولية للحركات الاجتماعية والدروس المستفادة

قدرة الحركة الاجتماعية على إحداث تغيير سياسي ليس ممكناً في كل الحالات التي نشطت فيها هذه الحركات، فعادة تتداخل عوامل مختلفة كالممارسات الفعلية للحركة والفاعلين الرئيسيين، وعدم القدرة على تحديث نفسها وتعبئة الجمهور مجدداً، لذلك يكون الأثر نسبي في الأنظمة السياسية المفتوحة أو المغلقة، ويتوقف حدود تأثيرها في تكسير حاجز الخوف وتغيير الممارسات الديمقراطية وفتح قضايا جديدة للنقاش وخلق حالة من الوعي الجماعي الإيجابي.

أولاً : التجارب الدولية للحركات الاجتماعية: ثورات افتراضية ومساحات رمزية

إذ كانت 2011 " لحظة البدء في كل مكان" بحسب تعبير "بول مايسون" فقد عرفت إسبانيا والتشيلي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية والبرتغال¹، حركات احتجاجية تميزت بزخمها العددي الهائل واحتلالها لمساحات عامة رمزية، و الدور الحاسم لوسائل الاتصال الجماهيري ومواقع التواصل الاجتماعي معبرة عن سيادة شعبية مدفوعة بتأطير محلي، كما قادتها أجيال الألفية ممن لا يملكون فرصة عمل، وخريجي الجامعات، فاللافت في هذه الاحتجاجات هو الديناميكية المعقدة التي عكست تشابك أزمتهن الاقتصادية والسياسية، ورفعت هذه الحشود مطالب العدالة الاجتماعية والمزيد من القواعد الديمقراطية خاصة ممارسات مؤسسات النظام (المؤسسات المالية والبنوك)، يوضح الجدول التالي عدد من الحركات الاجتماعية التي حدثت في العالم:

جدول رقم (5) يرصد أهم حركات الاحتجاج في العالم 2011 / 2013

¹ - مايكل بورواوي ، المرجع السابق، ص 43.

الفصل الرابع: آفاق الاستقرار السياسي في ظل الحركات الاجتماعية الشبكية – مصر وتونس

الدول	تاريخ الاحتجاج	الحركة الاجتماعية	الساحات الرمزية
إسبانيا	15 ماي 2011	M15، حركة شباب بلا مستقبل، حركة ديمقراطية حقيقية الآن، حركة غاضبات	لا بلازاديل سولو
اليابان	11 مارس 2011	الحركة المناهضة للطاقة النووية	العاصمة
الولايات المتحدة الأمريكية	سبتمبر 2011	حركة احتلو وول ستريت	حديقة زيكوتي (ميدان الحرية)
التشيلي	أوت 2011/2013	الحركة الطلابية	الجامعات، ساحات سانتياغو
البرتغال	1 مارس 2011	حركة الجيل المعوز، الحركة المناهضة للتقشف في البرتغال	بورتو، لشبونة

إعداد الباحث .

1- إسبانيا

تجربة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا أقرب لوصف معجزة خاصة بعد تاريخها الطويل في ظل الحكم الديكتاتوري، " كان تاريخ إسبانيا منذ أواخر القرن التاسع عشر عبارة عن ألوم لكل شكل تقريبا من أشكال الحكم الاستبدادي الذي يمكن تخيله، بما في ذلك النظام الملكي المطلق من عام 1886 إلى عام 1931، وهي فترة تضمنت أيضا نظاما فاشيا بين عامي 1923-1930، والثيوقراطية خلال فترة فرانكو المبكرة 1939-1959، والديكتاتورية التكنوقراطية في أواخر فترة فرانكو 1959-1975. عانت إسبانيا أيضا من أكثر الحروب الأهلية دموية التي اندلعت في أوروبا ما بين الحربين العالميتين، حيث لقي مئات الآلاف من الإسبان -ربما ما يصل

إلى مليون - حثفهم أثناء القتال وما بعده، وأخرج 500000 إسباني للعيش في المنافي واستمرت المجاعة الجماعية والقمع السياسي والعزلة الدولية خلال الخمسينيات من القرن الماضي¹.

فبعد وفاة فرانكو 1975 الرئيس الذي حكم لأكثر من ستة وثلاثون عاماً أسس فيها لنظام دكتاتوري معقد كانت الفرصة أقرب للطبيعة مع الإرث السلطوي والتوجه نحو ديمقراطية، فاختارت النخب الإسبانية كلها دون استثناء التوافق دون الانقطاع الراديكالي للمؤسسات القديمة بوجود حكومة داعمة للمسار الديمقراطي والمتمثلة في حكومة سواريز أدولفو، فقد مرر قانون الإصلاح وأقنع هيئة الكورتيس بالتصويت لصالحه، وهي بمثابة برلمان تسيطر عليه النخب التابعة لفرانكو، وبهذا بدأت إسبانيا خطواتها الأولى بالاستفتاء على الدستور هو الأول من نوعه في التاريخ الإسباني الذي يحمل القيم الديمقراطية والليبرالية بمشاركة الكل دون إقصاء بما فيها الحزب الشيوعي الإسباني والحزب الاشتراكي، والتصويت على برلمان منتخب، كما استطاعت الحكومة الإسبانية التعامل مع الحركات الانفصالية²، فكانت مقارنة الحكومة المركزية هي احتواء الأحزاب السياسية المعتدلة من إقليم الباسك بإدخال بعض أعضاءها في الحكومة المركزية أو إعطاء إقليم الباسك الحكم الذاتي، عبر استفتاء للنخبين الذين فضلوا الاعتراف بهويتهم الفرعية ضمن حدود هويتهم المركزية، كما لم تغفل إسبانيا عن مكافحة الفساد، لكن أزمة 2008 الاقتصادية أدخلت الاقتصاد الإسباني سياسات تقشف أثرت على حياة المواطنين وخريجي الجامعات، وهو ما انعكس على اللافتات التي رفعتها الحشود في المظاهرات والمسيرات "نحن لسنا بضاعة في أيدي السياسيين"، وشعار " نريد ديمقراطية حقيقية الآن"، ووجهت تهم الفساد لأكثر حزبين في إسبانيا الحزب الشعبي و الحزب الاشتراكي العمالي فقد صنفتها إسبانيا حسب استطلاعات رأي وطنية في المرتبة الأخيرة بعد الجامعات والقضاء والشرطة

¹ -omar g encarnacion , The spanish miracle- Democracy s triumph over tyranny and corruption,magazineforign affairs ,volume101, number1, january2021, at : <https://www.foreignaffairs.com/>

²-السعيد ملاح والساعد بلوضاح، الانتقال الديمقراطي في إسبانيا: التدرج في بناء التوافقات الانتقالية، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد 4، عدد 2، 2020، ص100.

والنقابات العمالية، وهو عامل رئيسي في جمود العمل السياسي في إسبانيا بحيث لم يحرز أي حزب سياسي على أغلبية برلمانية (2015/2019) وهو ما أجبر إسبانيا على إجراء أربع انتخابات عامة .

فقد جاءت الحركة الاجتماعية لسنة 2011 على خلفية سوء إدارة الأزمة من قبل النظام السياسي بحيث اتبعت إجراء تخفيض للميزانية (الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية) وأعطيت الأولوية لإعادة الرملة للمؤسسات المالية وتقليص الدين العام للمحافظة على عضوية إسبانيا في منطقة اليورو، كما أن النقابات العمالية ظهرت في حالة إرباك شديد .

اعتمدت الحركة الاجتماعية في إسبانيا على منصات التواصل الافتراضية وأنشأت مجموعة نقاش على الفيسبوك باسم "ديمقراطية حقيقة الآن"، وانتشرت في كافة المدن وانضم المئات إلى صفحتها وبدأوا المشاركة في اجتماعات كل أحد، و وجهوا الدعوة لتظاهر في مدريد، ولم تكن مدعومة من أي حزب سياسي أو نقابات عمالية أو روابط المجتمع المدني ومن دون أي قيادية رسمية ففي مدريد 50.000 شخص، وبرشلونة 20.000 شخص ، وفالنسيا 10.000 شخص ، وتميزت كلها بالسلمية، ومطالبين بتعزيز الديمقراطية و ضد الإدارة غير العادلة للأزمة الاقتصادية هذا قبل دورة الاحتجاج الكبرى التي حدثت في الثالث والعشرون من جويلية في بول ديل سول التي ضمت 250.000 شخص¹، من طرف حركة غاضبات وحركة ديمقراطية حقيقية الآن وخريجي الجامعات والعاطلين عن العمل وكل الفئات الاجتماعية والفئات العمرية، لتستجيب الحكومة بتعديل الدستور الإسباني، وهي الخطوة التي فشلت وتوالت بعدها التظاهرات في 15 أكتوبر 2011 بتنسيق عبر شبكة ناشطين في برشلونة فقد بلغ عدد المتظاهرين ما يقرب 500.000 في مدريد و 100.00 في برشلونة².

لم تستطع الحركات الاستمرار في سياسة احتلال المساحات العامة والشوارع فقد قررت إنهاء هذه الاستراتيجية بعد عدة أسابيع بعد تصويت المجالس، ومن بقي في الساحات فقد كانت هدفاً سهلاً للشرطة التي أنهت التجمعات منتصف أوت 2012، واعتمدت على اللجان المحلية للنشاط

¹ -مانويل كاستلز، المرجع السابق، ص 130.

² -نفس المرجع، ص 133.

السياسي¹، و استمر تنسيق العمل عبر الأنترنت بدون وجود قادة منتخبين بل الإدارة الذاتية والعفوية للجان الحركة، لكن قُبلت هذه الحركة بالاعتقال والضرب وتقديم أعضاءها للمحاكمة خاصة أثناء الحدث الانتخابي المتمثل في تصويت النواب على التخفيضات في الميزانية، وفي المقابل التزمت الحركة بمبدأ اللاعنف وحثت منتسبيها على العمل به في أثناء مواجهة قوات الأمن.

2-الولايات المتحدة الأمريكية:

اندلعت احتجاجات حركة احتلوا وول ستريت OCCUPY WALL STREET MOVEMENT (OWS) «في 17 سبتمبر 2011، في حديقة المنتزهات زوكوتي بالقرب من مدينة البنوك وول ستريت للاحتجاج على عدم المساواة الاقتصادية الشديدة، وسيطرة الشركات على الحياة الاقتصادية والسياسية، والسياسات الحكومية المالية الرامية لإنقاذ البنوك، أين اقاموا مخيمات ومظاهرات بالحديقة لمدة شهرين بطريقة مستوحاة مما حدث في دول الحراك العربي مصر وأيضاً إسبانيا²، #احتلوا وولستريت... هل أنت مستعد للحظة التحرير؟ في إشارة للمظاهرات المصرية في ميدان التحرير بالقاهرة رافعين شعار "نحن 99%" للفت الانتباه إلى الهوة الشاسعة بين الأغنياء والأغلبية المتضررة.

استطاع المدونون ونشطاء المواقع التواصل الاجتماعي حشد الملايين من المواطنين لرفع شعارات العدالة الاجتماعية وعدم المساواة واسترجاع الديمقراطية(أزمة الديمقراطية التمثيلية)، فقد تداول الناشطون على موقع تويتر هشتاغ #occupywallstreet و #occupy على نطاق واسع من 16 ديسمبر إلى 17 ديسمبر وعلى اختلاف تفضيلات المستخدمين، فقد كان له دور كبير في تعبئة المتظاهرين³، و وصل عدد التغريدات في اليوم الواحد حوالي 1500 تغريدة تحمل ذات الشعار المتداول، ويرجع سبب الانتشار الواسع لتويتر Twitter بشكل أساسي لسهولة الوصول للأدوات

¹ - مانويل كاستلز، المرجع السابق، 147 .

² -patrick Gillham and erik Johnson, Analyzing the impact of social media on social movements: a computational study on Twitter and the occupy wall street movement, **Conference: Proceedings of the 2013 IEEE/ACM International Conference on Advances in Social Networks Analysis and Mining**, 06/213.

³ -loc.cit

الترويجية القائمة على الطباعة السابقة مثل المنشورات والملصقات، والحصول على الأحداث القادمة بسرعة وإلى جمهور أوسع محتمل¹، فقد عمد الناشطون استخدام هذه المنصة في حركة احتلوا وول ستريت كاستراتيجية لتوسيع القاعدة الشعبية².

إذا تميزت حركة وول ستريت بالإجماع والتنظيم الأفقي والمساعدة المتبادلة³، يتميز التنظيم الأفقي بعدم وجود قيادة دائمة فعادة ما كان ينادي المحتشدون بعضهم البعض باسم القائد، بحيث يمكن لأي شخص الانضمام والمشاركة في الجمعيات العمومية واتخاذ القرارات، كما اعتمد هؤلاء على العديد من الأفعال الرمزية (الإشارة بالأيدي) والسلوكيات لتسهيل التواصل والانسجام بينهم وما من شأنه ضمان تداولية اتخاذ القرار ومنع تراكم السلطة في يد أي فرد أو جماعة، وعبروا عن استقلاليتهم المطلقة عن السلطة السياسية القائمة ومختلف العمليات السياسية المؤسسية، فقد رفضوا الانضمام إلى أي عمليات انتخابية، كما رفضوا تقبل مساعدات مالية كبيرة من المشاهير وعدم التفاوض مع الشرطة بشأن تصاريح المسيرات أو الإذن بالبقاء في الحديقة، بالإضافة إلى هذا فاعتماد المساعدة المتبادلة تعبر عن قيم أخلاقية وفي الوقت ذاته التأكيد على سلمية الحركة بحيث تقدم جمعيات العمل المساعدة فيما بينها وخاصة الإنسانية خلال مدة المكوث والتي دامت شهرين، كما تشمل المساعدات الموارد المادية كالأكل وخيم النوم وغيرها والموارد غير المادية كدعم المسجونين أثناء عودتهم⁴.

إذا نجحت حركة احتلوا وول ستريت في تغيير بعض من السلوكيات السياسية للسلطة والمجتمع مثل لفت الانتباه للامساوة الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالرهون العقارية وحملات الإسكان، فقد استفاد كثير من الأشخاص كالمسننين وقدامى الحرب من تخفيضات الرهونات الحجز

¹Joel penney , (Re)Tweeting in the Service of Protest: Digital Composition and Circulation in the Occupy Wall Street Movement , **article new media&society**, at : <https://www.researchgate.net/journal/New-Media-Society-1461-4448>

²-loc-cit

³-Johen Hammond, The Anarchism of Occupy Wall Street, **article Science & Society**, n79 ,p288.313.

⁴-loc-cit

أو السكن، كما أصبحت قضية عدم المساواة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، وتقسيم الثروة أحد المجالات التي تم إعادة النظر فيها.

3-تشيلي

عرفت تشيلي نشاطاً احتجاجياً تمثل في الحركة الطلابية (2011/2013)، فقد تأثر الطلاب بالجوانب السلبية للعولمة والنظام الاقتصادي النيوليبرالي ما انعكس على زيادة رسوم التكاليف التعلم، وعدم الوصول بالمساواة للتعليم العالي¹، وتعود الحركة الطلابية في التشيلي إلى 2006 أين احتج طلاب الثانوية على خصخصة التعليم 1999 وسميت بحركة طيور البطريق، ثم حركة 2011 كانت هدفها الأساسي تغيير نظام التعليم والمطالبة بمجانبة التعليم، وترجع أزمة التعليم العالي في التشيلي إلى الإصلاحات التي باشرتها الدولة استجابة لتوصيات التي أعدها البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الأمريكي، حيث قدم هؤلاء الخبراء بتعميم خطاب مشترك حول أصل ما حدوده على أنه أزمة كفاءة وفعالية وإنتاجية النظام التعليمي في أمريكا اللاتينية²، واقترح التدابير اللازمة للتغلب عليها عبر إتباع سياسة مشتركة تستند إلى تخفيضات كبيرة في الميزانية، واللامركزية في مسؤوليات الدولة، ومركزية التقييم ومنح الشهادات (للمؤسسات والمناهج والأفراد) في المؤسسات العامة والخاصة.

ترجع أزمة قطاع التعليم العالي إلى الاجراءات التي قامت بها الحكومة العسكرية بقيادة في التشيلي بقيادة أوغستو بينوشيه (1973-1990)، أين أقبلت على إصلاحاً شاملاً للنظام التعليمي كجزء من التحول الأوسع للبلاد إلى اقتصاد السوق في عام 1981، و قام بينوشيه بمراجعة الاعانات الحكومية لقطاع التعليم ككل، أين أوقف ميزانية التعليم العالي بشكل شبه كامل، وأصبحت

¹-[Cécile Van de Velde](#), A global student anger? A comparative analysis of student movements in Chile (2011), Quebec (2012), and Hong-Kong (2014). [journalof comparativeandinternational education](#), volume52,5/2020, p389-307.

²-[Miguel Alejandro González-Ledesma](#), [Higher Education Reform and the Limits of Neoliberal State.The student movement in Mexico \(1999\) and Chile \(2011\)](#),Conference: XXVI Convegno della Società Italiana di Scienza Politica, At: Università degli Studi di Roma Tre, Italy ,September 2012.

كليات صغيرة تعتمد على تمويلها الذاتي، وظلت قضية التعليم ضمن القضايا التي ترفع من أجلها الحركات الاجتماعية في تشيلي ففي 2006 تجددت الاحتجاجات حول قانون التدريس العام¹، وتم فرض قيود على الطلاب لأسباب اقتصادية في جميع المؤسسات التعليمية، وفي عام 2011 بعد انتخاب سباستيان بينير بدأ اتحاد الطلاب التشيليين (CONFECH اتحاد الطلاب التشيليين) بتنظيم مظاهرات جديدة لمطالبة الحكومة بإنهاء نظام التعليم الخاص الموروث من النظام السابق ومراجعة نظام المنح الدراسية²، وبعد مظاهرة حاشدة في 29 أبريل رفعت الحركة الطلابية مطالبهم للحكومة، وتمثلت في المطالب التالية:

1-التمويل: زيادة مشاركة الدولة في تمويل التعليم.

2-الديمقراطية: ضمان مشاركة الهيئات الجامعية في انتخاب رؤساء الجامعات، وضمان حرية التعبير و الحرية الأكاديمية، وحرية تكوين الجمعيات لكافة هيئات الجامعة .

3-الإنصاف والجودة: ضمان الوصول إلى التعليم العالي دون تمييز ، وضمان تكافؤ الفرص أمام جميع الطلاب.

قبلت هذه المطالب بالرفض من قبل الحكومة، واستمرت الحركة الطلابية في تنظيم المظاهرات بالاعتماد أكثر على منصات التواصل الاجتماعي في 2012، وتم رصد تجمعاً يضم حوالي خمسين ألف مشارك نظموا من خلالها عروض وقفة إلى غاية موافقة إدارة التعليم المركزية على عقد اجتماع مع اتحاد الطلاب، و رفضت الحركة الطلابية كل مبادرات الحكومة واستمرت في جلب المتعاطفين والحشود أكثر أين شارك مليون تشيلي في الانتخابات الداخلية للحركة³، وعليه نجحت الحركة الطلابية في جعل التعليم ضمن جدول أعمال الحكومة وتم خفض معدلات الفائدة على القروض الطلابية.

¹-[Miguel Alejandro González-Ledesma](#) ,[op.cit](#)

²-[Loc.Cit](#)

³-[loc.cit](#)

على الرغم من الاستجابة الجزئية للحركة الطلابية فإن الحركة الاحتجاجية استمرت في 2013 و 2019 ووسعت المطالب ودائرة الاحتجاج في العاصمة سانتياغو، ورفعت مطالب ذات بعد اقتصادي واجتماعي تضمنت المطالبة بمراجعة نظام التقاعد والنظام الصحي والأجور¹، وهذا بعد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتتها تشيلي بسبب السياسات الاقتصادية والسياسية التي باشرتتها الدولة والرامية لخصخصة قطاعات كثيرة.

وعليه تشترك الحركات الاجتماعية في إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية والتشيلي والمنطقة العربية (تونس ومصر) فيما يلي:

1- فشل الديمقراطيات التمثيلية :

تعكس طبيعة الشعارات التي حملتها الجماهير في المظاهرات والمسيرات التي حدثت منذ 2011 واستمرارها على أنحاء متفرقة في مناطق العالم تراجع مستوى ثقافتها في قدرة الديمقراطية التمثيلية على تلبية حاجاتها والتعبير عن غاياتها ، وأيضا رفضها لنظام الاقتصادي والمالي، فقد عبرت هذه الأشكال الجديدة للأفعال الاحتجاجية عن عدم ثقافتها في الديمقراطية التمثيلية، بحيث تم تطوير الإجراءات المباشرة والمحلية أي " **إفعل ذلك بنفسك**"، فالمنهج الذي طبقت به الديمقراطية الليبرالية وربطه بالنظام الرأسمالي أفرغ الديمقراطية من مضمونها الحقيقي وأصبحت مجرد غطاء لتحقيق مصالح الأقلية الغنية والشركات الكبرى في العالم، بحيث شهدت توجه متزايد نحو متطلبات المشترين والمستثمرين العالميين وأقل تجاوب مع احتياجات الأفراد العاديين، فالديمقراطية أكثر من

¹ - ناصر السهلي، تشيلي تختار التغيير : نحو إختبار دستور جديد لتجاوز آثار حقبة بونتشييه، على الموقع:

<https://www.alaraby.co.uk/politics>، 2021/5/21.

انتخابات حرة ونزيه وتداول سلمي للسلطة¹، فهي تشمل نظام متجانس ومتكامل لإنجاز ما يمكن تحقيقه في ظل وجود دولة وقادرة على أن تطبق قواعد اللعبة بما فيه الصالح العام وليس أقلية².

وعليه لم تكن أزمة الديمقراطية هي المشكل الرئيس في تأجيج الاحتجاجات وتزايد الطلب الديمقراطي، وعامل الثورات المضادة وقدرة الأنظمة السياسية على إعادة التمتع في الساحة السياسية، وهيمت الثورات المضادة على الواقع السياسي (مصر)، فكان حدود تأثير الحركات الاجتماعية في الأنظمة السياسية ضئيل، وظلت البيروقراطيات الإدارية والحزبية والعسكرية راسخة واكتفت حدود نجاحها على مستوى الانتخابات، فهذه الحركات بمجرد فقدانها أو خروجها من الساحات التي احتلتها تراجع مستوى تأثيرها وأصبحت أكثر عرضة للانقسامات والاختراق و تباعد وجهات النظر وطريقة الاستجابة والتحاور مع السلطة الحاكمة، بالإضافة لعدم قدرتها على مأسسة الفعل الاحتجاجي والانخراط في العملية السياسية المؤسسية .

2- الأزمات الاقتصادية وتداعياتها على الحياة الاجتماعية شكلت الأزمة الاقتصادية أحد أهم دوافع الاحتجاج، ففي إسبانيا مثلا كان الكثير من المحتجين شبابا ينتمون على إقصائهم من سوق العمل، وهو أمر مفهوم إذا علمنا أن 50 بالمائة ممن هم دون الخامسة والعشرين من العمر يعانون من البطالة، فنسبة البطالة في صفوف الشباب كانت تضاعف مرتين نسبتها في صفوف الشرائح الأخرى (44 % مقابل 21% في مارس 2011)³، أما حركة الاحتجاج الأميركية فقد ظهرت في سياق أزمة اقتصادية أفضت إلى تقليص عدد الأشخاص الحاصلين على عمل بـ 5,2 مليون بين 2007 و2010، وأصبح عدد عاطلين الإضافيين عن العمل في هذه الفترة قارب العشرة ملايين فإن الشباب الأميركي كان أقل تضررا من الأزمة من الشباب الإسباني، ففي بلد تبلغ فيه نسبة البطالة

¹ - جمال محمد سليم، العجز الديمقراطي : أزمة النظم السياسية الليبرالية في العالم الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 187، 2012، ص3.

² - نفس المكان .

³ - ديبه لاسوت، الحركة الاحتجاجية العالمية... الدوافع والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، 2012/2/20، على الموقع: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/02/20122228512348678.html>

تاريخ التصفح: 2023/2/18.

في صفوف الشباب ما بين 16 و19 سنة نحو 25% فإن المتظاهرين يحتجون على رموز الرأسمالية ممثلة في وول ستريت أكثر مما يحتجون على آثار الأزمة على سوق العمل¹.

ساهم الفساد الحكومي في اندلاع موجات هائلة من الاحتجاجات في جميع أنحاء شيلي مصر وتونس²، ما انعكس على الظروف المعيشية للأفراد وتدني مستوى العيش الكريم بسبب التكاليف الباهضة.

ثانياً: الدروس المستفادة : الآليات الممكنة لإصلاح علاقة الدولة بالمجتمع

1- التمكين المتبادل كآلية لتمكين الحركات الاجتماعية في المجتمع

لتحقيق استفادة فعلية من الفرص السياسية التي خلقتها الحركات الاجتماعية في تونس ومصر بعد الانتفاضات يجب تصحيح علاقة الدولة بالمجتمع عبر عملية التمكين المتبادل، بما يعزز الثقة بين الحكومة والمواطن من خلال تطوير الاستجابة المؤسسية التي تتوافق مع استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجات المجتمع، ونشر العدالة الاجتماعية وأسس العيش الكريم³، فهي علاقة قائمة على التمكين المتبادل بدل الصراع الصفري⁴.

يعرف التمكين المتبادل على أنه القيمة المضافة أو النموذج الإيجابي لعلاقة الدولة بالمجتمع يتجاوز نموذج الدولة التسلطية أو المهيمنة أو الوصية على المجتمع⁵، ولا يعني تمكين المجتمع بقواه

¹- منظمة العفو الدولية، أسباب الاحتجاجات حول العالم، تاريخ النشر 2019/10/20، على الموقع: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/>، تاريخ التصفح: 2022/05/17.

²- نفس المكان

³- محمد عبد الهادي، الحوكمة: مسار لتصحيح علاقة الدولة بالمجتمع بعد الثورات العربية، المركز الديمقراطي العربي، 2016، ص12.

⁴- الموسوعة السياسية، اقتراب الدولة والمجتمع، على الموقع :

<https://political-encyclopedia.org/dictionary/D>

⁵- عبد العزيز زهر، الدولة الفاشلة دراسة مفاهيمية، مجلة المفكر للدراسات السياسية والقانونية، المجلد3، عدد3، 2020، ص185.

الاجتماعية والمدنية والنقابية وتنظيماته الفرعية إضعافاً لسلطة الدولة¹، بل إقامة نوع من التوازن بين الدولة والمجتمع مؤسساً ذلك على جدلية التشاركية والاستقلالية بينهما لتحقيق التنمية المندمجة.

لكسب تحديات الإصلاح السياسي وإفرازات السلبية للتحوّل الديمقراطي التي تعاني منها الدول النامية، فقد طرح مفهوم التمكين المتبادل أنماط متميزة لعلاقة الدولة بالجماعات الاجتماعية كالتشابك والتأثير المتبادل بينهما بحيث تبدو الدولة متغلغلة في المجتمع والعكس صحيح².

إن من شروط تحقيق نجاح التغيير السياسي عبر آلية التمكين المتبادل هو إتباع سياسة الرضا المتبادل بين الحكومة والدولة³، بحيث تطرح الحركات الاجتماعية قضايا بإمكان صانع القرار تلبيتها في برامج السياسية العامة على أن لا تكون مثالية، فمرحلة الانتقال تتطلب طرحاً معتدلاً وتعاوناً مع بيروقراطيات النظام لتحقيق مطالب جزئية على مراحل زمنية مؤقتة تلتزم فيها الحركات الاجتماعية باستمرار النضال والتواصل مع القاعدة الشعبية، بالإضافة إلى ضرورة وجود مساحة مشتركة بينهما لتحقيق أهداف جماعية تخص المجتمع بكامله في إطار عام يتسم بالتجانس بين الجماعات الاجتماعية والعرقية، فطبيعة المطالب التي طرحتها الحركات الاجتماعية والنقابات العمالية واتحادات الشغل في تونس ومصر راديكالية طالبت بإسقاط النظام متجاهلة وجود بيروقراطيات متجذرة في مفاصل الدولة كالبيروقراطية العسكرية في مصر، بالإضافة إلى وجود حالة من الاستقطاب السياسي والديني والإيديولوجي الذي حال دون وجود سياسة تعاون بين التشكيلات الاجتماعية لرسم أهداف مشتركة، إذا على هذه الحركات الاجتماعية تغليب قواعد التعاون والعمل الديمقراطي بدل التصادم، وإبداء سياسات تعديلية بما يخدم المسار السليم للدولة والمجتمع وهو التعاون المتبادل بين النخب في الحكومة والقوى المهيمنة في المجتمع .

¹ - عبد العزيز زهر، المرجع السابق، ص185.

² - ناهد عزالدين، التحليل السياسي: واقترايات دراسة التحوّل من الدولة المتدخلّة إلى التمكين المتبادل، مجلة النهضة، عدد19، 2004، ص90.

³-Xu,wang, mutual empowerment of state and society: Its nature, conditions,mechanisms,and limits, comparative politics,vol31, n02,1999, p231

2- ضرورة تحديث العلوم الاجتماعية كآلية لفهم وتفسير سيروية ديناميات المجتمع العربي

عدم تمكن الأكاديميين والباحثون فهم سيروية ثورات المنطقة العربية في 2011 دون شك يحتم عليهم إعادة فحص افتراضاتهم فيما يتعلق بحدود واستعصاء التغيير والعديد من القضايا الأخرى كدور الجديد للمؤسسات العسكرية و تأثير التغيير الاقتصادي في الاستقرار السياسي، فقد ركزت أغلب الدراسات على استمرار الاستبداد العربي واستمرار الحكام غير الديمقراطيين متجاهلين حركية المجتمع وتطلعات الشعوب العربية للاستقرار والتطور¹.

وفي ذات السياق ربط العديد من علماء السياسة والمهتمين بشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بقاء الأنظمة العربية بالمعطى الثقافي والتراكمات التقليدية المعادية للديمقراطية، بالإضافة إلى وجود عاملين رئيسيين هما: التركيبة العسكرية الأمنية وسيطرة الدولة على الاقتصاد وهي الافتراضات التي ثبتت عدم صحتها بعد أحداث 2011²، في حين أن الجيش المصري والتونسي كمؤسستين لم يعنفا المحتجين بل رافقا المظاهرات والمسيرات وحافظا على سلامتهما، وكان عامل سيطرة الدولة على الاقتصاد باعثاً على الاحتجاج بسبب تركيز الثروة في يد حاشية الرئيس ومقربيه، و تنامي تأثيرات تطبيق السياسات الاقتصادية الليبرالية، هذا ولم تكن مشكلة الباحثين عدم قدرتهم تقديم تنبؤ بأحداث المنطقة، بل التعقيد اللفظي والمعنوي في طرح مفاهيم ومقولات علم الاجتماع وهو ما يفسر صعوبة توصيف هذه الأحداث، و التي تداولت بين الثورة و الانتفاضة وغيرها وهو ما سبق التطرق إليه في هذه الدراسة.

ومما يمنع عالم الاجتماع تقديم دراسة نقدية مهنية تستوجب فهم المجتمع و توجيهه هو تخوفه من السلطة والملاحقة الأمنية، وسطوة السلطة الدينية فعادة تجد الباحث مجرد متحدث مضليل يستخدم

¹ - غريغوري غوز الثالث، لماذا أغفلت دراسات الشرق الأوسط الربيع العربي؟ خرافة الأنظمة الاستبدادية ، (ترجمة :

المستقبل العربي)، مجلة المستقبل العربي، المجلد 34، العدد 392، 2011، ص 149.

² - نفس المكان.

اللغة بهدف التضييل لنيل ولاءات عامة¹، وبهذا يكون الباحثون قد أغفلوا مسؤولياتهم اتجاه المجتمع والتأثير في السياسات وعادة ما نكون أمام إنتاج معرفي يكون سياسياً لخدمة الدولة ومراكز البحوث الممولة، فقد ربط الباحث زغل عبد القادر عدم قدرة علماء الاجتماع التنبؤ بالثورة التونسية هو نضوب البارديغم الخاص بالمجتمع التونسي الذي فشل في صياغة وتقديم المشكلات النموذجية وأساليب انتقادها وتقديم حلول لها، حيث أن علم الاجتماع التونسي جرى في مستويات أخرى عما كان يجب أن يتناوله بالدراسة والتفسير².

وبناء على ما سبق يتعين على الباحثين التأسيس لاقترايات تفسيرية مستقلة استجابةً لحاجيات المجتمع الذي يشهد حراكاً متسارعاً، أي أن يكون عالم الاجتماع فاعلاً اجتماعياً أكثر قدرة على التوقع والتفسير وتقديم البدائل، فقد عبر الباحث محسن بوعزيزي* عن ضرورة تبني سوسبولوجيا جديدة تدرس المنعطفات الكبرى والظواهر الاجتماعية يرافق هذا الطرح إيجاد أدوات ومفاهيم ونماذج معرفية تخص المنطقة العربية بخصوصيتها ووقائعها، وينطلق هذا الطرح من النقد للسلطة وكشف آليات الهيمنة التي تستخدمها لاستمرار بقاءها، كما يفترض بالباحثين الثورة على المعارف والنماذج التي لطالما كرس لتخلف المجتمعات العربية، ويكون هذا بأن يكون عالم الاجتماع محايداً ضد كل السلط التي تحكم واقع العلاقات الاجتماعية فيما معناه أن لا يكون فاعلاً اجتماعياً مرغماً على تبني طرح إيديولوجي والدفاع عنه.

في محاولة لتحقيق التغيير الحقيقي وتجاوز سياسات الشارع يجب أن ننطلق من المعرفة العلمية التي تنتجها الجامعة³، ما يحتم خلق بدائل معرفية والتي تكون بديل للنماذج الحالية .

¹ - ساري حنفي و مصطفى مجاهدي، مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص44.

² - نفس المكان.

* - في كلمة افتتاحية ألقاها في : مؤتمر مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، جامعة وهران، الجزائر 2012.

³ - شوفي بن حسن، محسن بوعزيزي: ورشة لبناء نصوص اجتماعية، على الموقع: <https://www.alaraby.co.uk>، تاريخ التصفح: 2023/01/18.

ثالثاً: سناريوهات الحركات الاجتماعية بناءً على نموذج تشارلز تيلي

إن محاولة استشراف مستقبل الحركات الاجتماعية بناءً على دراستها منذ قرنين من الزمن على مبني على السيادة الشعبية، والتي كانت تعتمد على سياسات الشارع والمظاهرات والقدرة على تنظيم عروض الوقفة، بحيث تعد المظاهرات بديلاً فعالاً وطريقة للتعبير عن المواقف العامة للانتخابات واستطلاعات الرأي، وكتابة الرسائل وغير من أشكال السياسة التقليدية¹، غير أن تحديات القرن الواحد والعشرون والتي فرضت تغييرات تدريجية في الحملات والذخيرة وعروض الوقفة ما يضع إمكانية اختفاء، أو أفول الحركات الاجتماعية كوسيلة للمطالبة الشعبية بديل محتمل جداً²، لأن شروط بقاءها بدأت تتلاشى فهناك أشكال جديدة للدعوات حلت محلها، كالديمقراطية الرقمية واستمرارها إلكترونياً، و أيضاً التوسط في استطلاع الرأي والتصويت كبديل زهيد الثمن وفعال للترابط والاجتماع وتقديم الالتماسات ومخاطبة وسائل الإعلام وبقية الخصوم.

من خلال ما سبق تميزت الحركات الاجتماعية في القرن الواحد والعشرون بإدخال تغييرات وتكتيكات جديدة على مستوى تنظيم عروض الوقفة باعتمادها على التكنولوجيا الرقمية والأنترنت³، وفي طريقة رفع المطالب، فقد بدى التأثير واضحاً في معدل تكرار الحملات نظراً لسهولة التواصل وانخفاض التكاليف خاصة في حال تشابه الأهداف، وذخيرة التحركات، وفيما يلي استنتاجات حول الحركات الاجتماعية بناءً على تحليلات ليزلي وود وتشارلز تيلي **charles tilly et leslel wood** في

¹ - Charles tilly et ernsto castaneda , social movements 1768/2018, quatrième édition, Routledge, New York, 2020, p151.

² - ibid, p159.

³ - تشارلز تيلي وليزلي وود، **الحركات الاجتماعية 2012/1768**، ترجمة: ربيع وهبه، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2020، ص 202.

دراسة مقدمة ومنقحة عن ما قدمه في مؤلفه الحركات الاجتماعية 1768/2004 ، إذ أن تاريخ الاحتجاجات المصرية والتونسية عرف ازدياد بحيث ساهم في انتشار ذخيرة الأداءات للحركة الاجتماعية المصرية من خلال ارتفاع معدل الاحتجاجات العمالية والمظاهرات ضد وحشية الشرطة وقانون الطوارئ، كما ساهمت حركات اجتماعية مثل كفاية و6 أبريل ونقابات عمالية مثل الاتحاد العام للشغل التونسي في عمليات التعبئة، وعلى الرغم من حالات الاعتقال والملاحقة الأمنية فإن هذه الأحداث مهدت لحشد الحركة الاجتماعية في مصر وتونس 2011 خاصة بعد حادثتي خالد السعيد والبوعزيزي، أين انضم ناشطون وعامة الناس إلى نضال هذه الحركات الاجتماعية وبعد نجاحهم في إجبار هرم السلطة على التنحي والخروج من البلاد، صانعين بذلك فرصة سياسية وشجعوا على قيام حركات اجتماعية.

الحركات الاجتماعية في مصر وتونس وفقاً لتشارلز تيللي وليزلي وود **charles tilly et leslel**

wood¹:

- رغم نقص الحريات المدنية والسياسية إلا أن هناك تجارب لحركات اجتماعية في مواقع جديدة ، فإن المسيرات والتجمعات والإضرابات تنتمي بوضوح إلى ذخيرة الحركات الاجتماعية، وقد شكلت جزء من حملة مستمرة للتأثير على الحكومة وعبرت عن برنامج وهوية ومطالب بارزة، ونظمت عروض متكررة لمظاهر الوقفة.
- قد بينت النضالات العربية أن الحركات الاجتماعية تظهر في بلدان مجزأة اجتماعياً وجغرافياً، بدليل أن غالبية المشاركين من شباب أصحاب شهادات وعاطلين عن العمل، كما

¹-المرجع نفسه ، ص 226.

أن المشاركين هم جغرافيا بعيدون عن المراكز الحضرية وعادة تكون الحركات المؤيدة للديمقراطية ينتمون في مراكز حضرية متنامية، بل إن الشباب التونسي والمصري عمل على البعدين المحلي والعالمي بفعل اندماج الناشطون في دوائر عالمية للسلطة والاتصالات وهو ما لم تتمكن السلطة الحاكمة من السيطرة بفعالية على الأنشطة السياسية المحلية غير مؤسسية .

- طبيعة التعبئة الشعبية على رغم من أنها كونت حشود كبيرة وبأعداد أكبر عما سبقها من نضالات نتيجة للاتصالات زهيدة التكلفة وسريعة، غير أنها تشبه السياسات النزاعية المصرية ما قبل التكنولوجيا والأنترنت كالتجمع في الساحات الرمزية وإشراك المشاهير وتنظيم مسيرات إلى مبانٍ حكومية.

ليخلص في الأخير إلى هذا التوصيف " مدبرون * سياسيون عارضوا النظام حشدوا لحالة من الاستياء . رسائل نصية ، فيسبوك، مدونون، مغردون، عظمت من هذا الاستيلاء ونشرت الرسالة للمراقبين، وجاءت الأزمة الاقتصادية جنبا إلى جنب مع قتل الشرطة لخالد السعيد وحرق البوعزيزي نفسه لتوفير السياق الملائم ، وقد سطرت هذه العوامل لجانب فرار الرئيس التونسي بن علي فرصة سياسية، فيما وفرت الاتصالات الدولية خطابا عن حديث الحقوق والديمقراطية وكذلك رفع المطالب ، ونتيجة لذلك ظهرت المسيرات والمظاهرات، لتصبح الحركة الاجتماعية منتشرة على مستوى أوسع في المنطقة بوصفها طريقة للضغط من أجل مطالب شعبية.¹ "

¹ - تشارلز تيلي وليزلي وود، مرجع سابق، ص 228.

*- مدبرين سياسيين political entrepreneur من المصطلحات الجديدة في العلوم السياسية، مستعار من مجال الأعمال والاقتصاد والتجارة، ومعناها في المجال السياسي يشير إلى الشخص الذي يقوم بالبحث عن فرصة أو مشروع وهو يعرف أن هناك إمكانية للنجاح أو الفشل والمكسب أو الخسارة، تشارلز تيلي وليزلي وود، ص 60.

وفي ظل تناول أطروحة الانحدار الديمقراطي فإن تشارلز تيلي يؤكد مجدداً أن الحركات الاجتماعية سوف تتأثر بهذا التراجع بحيث يقل التواصل والتعاون المحلي وسط نشاط الحركات الاجتماعية، أين يتجه البيروقراطيين فيها إلى إعلاء مكانتهم ومساراتهم المهنية على حساب قواعدهم الشعبية، ورغم من هذا استفادت الحركات من الابتكارات الجديدة في مجال استخدام الوسائط الإلكترونية واحتلال المجال العام الافتراضي، فإن السلطة أيضاً تزيد من حمايتها الخاصة ضد الضغط الشعبي، وفي حال وقوع المنظمات والتشكيلات تحت سيطرة السلطات فسوف يكون هناك انحداراً عام للحركات الاجتماعية¹.

إن سناريو المستقبل المقترح للحركات الاجتماعية هو بين التدويل والاحترافية والانحدار والانتصار، وفيما يخص دول الدراسة فإن احتمال انحدارها أقرب في المستقبل على أن تشكل بقاياها إرهابات لحركة اجتماعية أخرى، حيث توجد بعض المؤسسات الديمقراطية، وهذا راجع لسبب تراجع الحركات المؤيدة للديمقراطية وخضوعها لقمع الدولة وسيطرته²، بالإضافة إلى وجود مدبرون لهذه الحركات يتحدثون باسم الشعب دون خلق قاعدة شعبية عميقة أو وسائل لعامة الناس للتحديث من خلالها فقد كان ذلك واضحاً، بحيث بدت التشكيلات الاجتماعية بعيدة عن مطالب القاعدة الشعبية وحدث تباعد فيما بينهما، وسارعت أغلبها للانقلاب على الديمقراطية وإقامة تحالفات مع السلطة، وفي مصر كان التحالف مع المؤسسة العسكرية عوض التحالف بينها لتحقيق مسار ديمقراطي سليم، أما تونس ورغم حالة الانتقال الديمقراطي الناجح غير أنها فشلت في رفع مطالب الشعب واستطاعت السلطة تمرير عدة قانون رفضها الشارع مثل قانون المصالحة الاقتصادي، فالتعبئة السريعة لملايين الأفراد في الساحات العامة لا تعطي لهم صوت في صناعة القرار، إذ أن أغلب القيادات نصبت نفسها بنفسها أو من خلال بناء هيكل داخلي لا يعكس موافقة القاعدة الشعبية للحركة، دون أن تكون قابلة للمساءلة أمام أعضائها وعادة ما يقتصر نشاطها على توقيع الالتماسات التي يتم تداولها عبر البريد الإلكتروني والمنصات الاجتماعية .

¹ -علي بهلوي، مقارنة سوسيولوجية للحركات الاجتماعية، مجلة الحوار المتمدن، عدد 4793، 2015، على الموقع:

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=466203>

² - تشارلز تيلي وليزلي وود، مرجع سابق، ص 292.

ومن خلال ما سبق رغم تضيق أفق الحركات الاجتماعية في المجتمعين المصري والتونسي إلا أن احتمال توسعها أفقياً بفضل شبكات الانترنت وتغير نمط الاحتجاج وارد جداً، فقد يحدث أن يتمعق الاغتراب السياسي بعد هذا لاستبعاد والتضييق لتجد الحركات نفسها أو الأفراد المنخرطون فيها ضمن حركات إقليمية تتجاوز حدود المكان والزمان .

خلاصة واستنتاجات الفصل الرابع:

فقد تعرضت الدراسة لتفسير أسباب تراجع الحركات الاجتماعية في تحقيق هدفها وفعاليتها في التغيير السياسي وقدرتها على الاستمرار، فذلك مربوط بالبنية الاجتماعية المأزومة التي نشأت فيها الحركات الاجتماعية وطبيعة تراتبية المجتمعات العربية المبنية على تقاليد اجتماعية كثيراً ما تتنافى والممارسات السياسية والاجتماعية المفتوحة كالمجال العام، أيضاً طبيعة النخبة ودورها في الحركات الاجتماعية فأغلبها تناهت إلى دور معطل لا يعكس ثقافة الدور العضوي للمتقف النخبوي، بالإضافة إلى تأثير النظم السياسية ومقاومة هذه الحركات إما بالقمع وسجن منتسبيها أو شق صفوفها، فقد تبين في الواقع المصري قدرة الدولة العميقة على استعادة المجال العام وتقليص حدود نشاطها بفعل إمكانياتها الإعلامية والأمنية، أما تونس فقد تراجعت القضايا السياسية في أجنادات الحركات الاجتماعية لصالح المطالب الاجتماعية والاقتصادية لتجد نفسها أمام تهجين احتجاجي بين التقليدي والجديد.

وهذا ما انعكس على هيكل الفرصة السياسية للحركات الاجتماعية و مستقبل المسار الديمقراطي الذي يتحقق من خلال تحقيق مؤشرات الاستقرار السياسي، خلال الفترة الزمنية من 2011 إلى 2021، بحيث تراوحت بين الانفتاح والانغلاق فقد كانت سنة 2011 إلى 2012 تتميز بالانفتاح في مصر، ثم عرفت رجوع الدولة إلى المجال العام وتراجع في خطاب الحركات الاجتماعية بفعل الانقسام النخبوي والاستقطاب الهوياتي خاصة بعد انقلاب 2013، والتعديلات الدستورية لسنة 2019، أما تونس فتميزت بانفتاح الفرصة السياسية وتحقيق المطالب السياسية، غير أن الوضع الاقتصادي وأزمة كورونا قللت من الموارد الحركة، ثم شهدت بعد ذلك انغلاق العملية السياسية المؤسسية بسبب الأزمة السياسية بين الرئاسة والحكومة.

من خلال عرض الدراسة لتجارب الدولية والمتمثلة في إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية و التشيلي وبالمقارنة مع دول محل الدراسة (تونس ومصر) فإنها تمثل نمط جديد من الحركات الاجتماعية الشبكية التي تعكس خصوصية الشبكة في الترابط والعلائقية، وتتميز بنشاطها الفعال على المواقع الافتراضية ونقلها إلى الحيز الحضري واحتلال المساحات العامة الرمزية، أيضاً تتميز

بالقيادة الجماعية والتنظيم غير الهرمي انطلقت من شرارة غضب للتحويل إلى بارقة أمل في التغيير، كما عكست في أسبابها الأزمة الاقتصادية والمالية التي طالت الشباب وخريجي العمل، وشكلت فرصة لإعادة النظر في الديمقراطيات التمثيلية وقدرة الحركات على تبني الديمقراطية المباشرة.

الخاتمة



بحثت الدراسة الموسومة بـ "الحركات الاجتماعية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في المنطقة العربية -دراسة مقارنة بين تونس ومصر 2011/2021" في تأثير الحركات الاجتماعية على الاستقرار السياسي، باعتبار أن الحركات الاجتماعية فاعل مؤثر في التغيير، و تبنتها الجماهير التونسية والمصرية لتعبير عن التظلم والاستبعاد الاجتماعي والسياسي التي عاشته طوال ثلاث عقود من الحكم الاستبدادي، إذ يتبين أن حدود تأثيرها كان نسبياً ومرحلياً سرعان ما نجحت القوى الفاعلة في النظام المصري استرجاع مكانتها ومكاسبها والممثلة في البيروقراطية الادارية والتي يسيطر عليها نخبة عسكرية من المتقاعدون، والمؤسسة العسكرية، في حين أن الحركات الاجتماعية في تونس نجحت في أولى بؤادر التأسيس الديمقراطي كوجود المجلس التأسيسي وصناعة دستور حظي بتوافق نخبوي وجماهيري عام 2014، غير أن المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية حالت دون استكمال متطلبات النظام الديمقراطي.

تناولت الدراسة في **الفصل الأول** الإطار المفاهيمي والنظري لمتغيري الدراسة **الحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي**، حيث تناولت في الاطار المفاهيمي بالنسبة للحركات الاجتماعية ماهية الحركات الاجتماعية وتم تناول الاستقرار السياسي ومؤثراته، غير أن محاولة إسقاط هذه التعريفات على نشاط الحركات في العالم العربي لا تعكس ذات السيرورة السياسية والاجتماعية التي ميزت الحركات في الأوساط الغربية، فقد جاءت نتيجة تشكيل اجتماعي مأزوم، إن عودة النشاط الاحتجاجي بعد فترة من الركود والاستقلال من النشاط السياسي والاجتماعي وضعتنا أمام حركات مغايرة عما سبقها في التنظيم المرن وغير الهرمي، كما تميزت بغياب أي خلفية إيديولوجية أو فكرية محددة ، وليس لها قيادة محددة، وبتعبئة سلمية عن طريق الشبكات الاجتماعية، ويعتبر المفهوم الذي قدمه **مانويل كاستلز** يصف إلى حد ما انتفاضات الشارع العربي تحت مسمى شبكات الغضب والأمل وكيف تعمل الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت، إذ أصبحت تعبر عن شبكات من الأفراد لهم القدرة على تكوين شبكة من خلال التواصل مع الآخرين ، فهي حركات عاطفية لا تبدأ ببرنامج أو استراتيجية بل تأتي لاحقاً ويبدأ التحول من العاطفة إلى الفعل، محكومة بتعبئة اجتماعية وسلوك سياسي هي الخوف والحماسة والأمل في تحقيق المشروع، ويتحقق هذا وفقاً لقدرتهم على

التغلب على الغضب المصاحب لإدراكهم من هو الظالم، مع تحقيق كل متطلبات الاتصال والتواصل الذي وفرته الأنترنت، ففي تونس ومصر انتقلت الحركة من الفضاء الإلكتروني إلى الحيز الحضري مع احتلال الساحات العامة رمزياً كدعم مادي للنقاشات والاحتجاجات (ميدان التحرير وساحة بورقيبة)، فقد شكل هذا النمط الهجين الذي صنعه الشبكات الاجتماعية والرقمية والمساحة الحضرية منشأ لحركة اجتماعية مستقلة.

أما فيما يتعلق بالإطار النظري المفسر لعلاقة الحركات الاجتماعية بتحقيق الاستقرار السياسي فإن نظرية هيكل الفرصة السياسية الأقرب لتفسير العلاقة بين النظم السياسية والحركات الاجتماعية إذ أن نجاح الحركة متعلق بمستوى انفتاح النظام السياسي أو انغلاقه وعلى طبيعة وحجم الموارد المتوفرة في البيئة السياسية، خاصة وأن نظرية هيكل الفرصة السياسية قدمت بحثاً لدول غير ديمقراطية، تشترك في صفات النظم السياسية الشمولية وتتصف بغياب آلية لتداول السلمي على السلطة من خلال أربع نقاط جرى إسقاطها كالاتي:

فقياس هذه المعايير يسمح بتفسير حالة التراجع أو النمط الإصلاحية الذي أخذته تجربتنا تونس ومصر دون إحداث أثر في عمق البنية السياسية لنظام السياسي أو القيم الاجتماعية فانقسامات **النخب** عصف بالتجربة الديمقراطية في مصر، أين عرفت مصر استقطاباً سياسياً حاداً أسفر على انقلاب على نظام سياسي منتخب بعد مد الجيش بغطاء سياسي وجماهيري نسبي للانقلاب عبر جبهة الإنقاذ الوطني، فقد انتقلت تحالفات النخب من العمل ضد التيار الإسلامي إلى الصراع فيما بينها، في حين أن تونس عاشت أيضاً مستوى منخفض من الاستقطاب الفكري والإيديولوجي تمكنت من تخطيه بسلاسة بسبب الموقف التعديلي لحركة النهضة، أما فيما يخص **معدلات القمع والعنف** من كلا الطرفين فإن مصر شهدت معدلات قمع وتعنيف عالية جدا أوردناها في الفصل الثالث من الرسالة في قياس مؤشر العنف السياسي على عكس تونس الذي امتد العنف فيها لحالة من العمليات الإرهابية بسبب الاحتقان واليأس ما دفع الشباب التونسي للانضمام للجماعات الإرهابية، وبالحدوث عن إمكانية الوصول لوسائل الإعلام فقد نجحت الحشود في التنظيم عروض وقفة عبر الفضاء الإلكتروني الذي يشكل إعلاماً جديداً أو موازياً للإعلام السمعي البصري، غير أن تطورات المتتالية

في مصر وضعت هذه الإمكانيات الافتراضية تحت سلطة المراقبة، وغابت تماماً أمام مشروع التمديد والتعديل الدستوري الذي تم في 2019، وهو ما يطرح مناقشة فشلها في العودة فبعد ما نجحت في نقله من الحير اللامكاني الافتراضي إلى الحيز الحضري تراجعت أمام هيمنة السلطة السياسية وتراجعت حظوظها في التواجد في المجال العام، وعليه تمكن النظام المصري من جعل هيكل الفرصة السياسية المتوافرة لصالح إعادة إنتاجه عبر عمليات سياسية مؤسسية (الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والاستفتاءات) لم تتمكن الحركة الاستفاد منها أو ترك أثر ملمو، أما تونس كان مسارها ناجحاً إلى غاية قرارات قيس السعيد التي رهنّت متغيرات العملية السياسية المؤسسية عبر اتخاذ قرارات تمس القيم الديمقراطية بتركيزه صلاحيات التشريع والتنفيذ في يده.

أما الفصل الثاني فتناول أسباب الثورتين في تونس ومصر والتي اتسمت بانغلاق العملية السياسية وشخصنة السلطة، واحتواء النشاط السياسي بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي المأزوم، ثم انتقلت الدراسة لتتناول دور الفواعل الجديدة والممثلة في الحركات الاجتماعية الجديدة وشبكات التواصل الاجتماعي ودور الجيل إلى جانب دور المؤسسة العسكرية، والذي كان فاعلاً حاسماً في المسار المصري لما يتمتع به من مكانة اقتصادية واجتماعية في النظام المصري، مقارنة بالجيش التونسي الذي اتسم بالحياد وبعده عن أي نشاط سياسي وهذا راجع للاستبعاد التاريخي مقارنة مع دور الأجهزة الداخلية والأمنية، وعليه فقد نجحت هذه الحركات الاحتجاجية الاجتماعية في خلق واقع سياسي مغاير عن ما سبق الأحداث الثورية في تونس ومصر قادها شباب طامح في التغيير والإصلاح مستفيداً من التطورات التكنولوجية، والتشبيك في التعريف بقضاياها والدعوة للتجمهر متبعاً طريقاً سلمياً، عن سقوط نخبة سياسية حكمت لثلاثين عاماً أنهكت الدولة واستنزفت ثروتها وطاقته شبابها، فقد ملأت الحركات الاجتماعية الفراغ السياسي فيما يتعلق بالنمط التنظيمي والبنوي للقوى الاجتماعية والسياسية، قدمت نمط جديد من استراتيجيات العمل الجماعي القادرة على الحشد والتعبئة، ويمكن التوضيح أكثر وإسقاط مقاربات ومفردات الحركات الاجتماعية على أحداث تونس ومصر كآتي:

1- على مستوى التأطير والدعوة للاحتجاج: تمكن الشباب من تأطير حوادث التي تعرضت إليها المجتمعين التونسي والمصري كانتحار البوعزيزي ومقتل خالد السعيد وإعطائها معاني القهر والحرمان وتأجيج مشاعر الجماهير وتعبئتهم للثورة، مستعيناً بالتأثيرات التكنولوجية وسرعة انتشارها وعدم وقوعها تحت رقابة السلطة .

2- على مستوى عروض الوقفة والذخيرة: تمكن الفاعلون من تحقيق زخم عددي ضخم تمثل في المظاهرات المليونية في ميدان التحرير وشارع بورقيبة بعد عملية حشد وتعبئة مستمرة تضمنت الموارد البشرية والرمزية وشملت مختلف الآليات والأدوات لتنظيم اعتصامات وإضرابات عمالية

3_ على مستوى الأهداف: نجح الشباب في نقل المطالب الفئوية الاجتماعية عمالية (احتجاجات محلة الكبرى 2008 والحوض المنجمي 2008) إلى مطالب موحدة تحمل هدف موحد هو طالب بإسقاط الحكومة والنظام وتحقيق العدالة الاجتماعية وهو ما عكسته الشعارات السياسية التي رفعت في ميادين الاحتجاج ك" يسقط النظام " ، "أرحل" ، "dégagé" ، وهو ما تم بالفعل ومن ثم خلقت فرصتها السياسية في التغيير .

وتناولت الدراسة في الفصل الثالث قياس تأثير الحركات الاجتماعية على تحقيق الاستقرار السياسي من خلال مؤشراتته المختلفة منها ما تعلق بالعملية السياسية الرسمية أو المؤسسية ومنها ما تعلق بالعملية السياسية غير الرسمية ، فقد تباينت طبيعة تأثير الحركات الاجتماعية على مؤشرات الاستقرار السياسي بحكم قدرتها على إحداث التغيير وتلبية مطالب الجماهير غير أنها في النظم المغلقة قُبلت بالمقاومة ورفض الاستجابة وأبانت النظم عن قدرتها في إعادة التموّج والهيمنة مجدداً على السلطة كواقعها في النظام المصري، في حين انها نجحت نسبياً في تونس، نوضحها كآلاتي :

المؤسسات السياسية والدستورية: فيما يتعلق بمؤشرات المؤسسات السياسية والتي تخص التداول على مؤسسة الرئاسة فإن نمط الانتقال السلطوي عكس أزمة التداول عليها في مصر بفعل الدور المحوري للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في الفترة الانتقالية والذي ترسم في انقلاب 2013،

وأبان عن طموح سياسي للمؤسسة العسكرية، أما تونس فكان المسار ديمقراطياً وتأسيسياً بداية بانتخاب المجلس التأسيسي ثم انتخابات رئاسية في فتراتها المجددة قانوناً .

وفيما يخص الحكومة فإنها لم تشهد استقراراً حكومياً في كلا البلدين وعرفت تداول عدة حكومات في فترة حكومية قليلة، أما المؤسسة البرلمانية فكانت معطلة في مصر طوال الفترة الانتقالية إلى غاية انتخاب مجلس النواب في 2015، ثم مجلس الشيوخ في 2019، وفي تونس شهدت استقراراً برلمانياً إلى غاية توقيفه من قبل الرئيس قيس السعيد وهو ما يعتبر مؤشراً من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي.

أما دستورياً فإن مصر عرفت عدة تعديلات دستورية ولجان معينة وغير منتخبة لتأسيس الدستور المصري بحيث عرف التوقيف العمل بالدستور على مرتين في الفترة الانتقالية 2011 و 2012 ثم الدستور 2014 وأخرها دستور 2019، وفي تونس كان المسار سليماً فقد شهد توافق سياسي ومدني بين النخب السياسية والمدنية رغم طول فترة تحضيره غلا أنها شهدت دستوراً واحداً .

-**السلوك السياسي:** يعد السلوك السياسي أهم المؤشرات الدالة على الاستقرار السياسي من عدمه والمرتبب بمسألة العنف، ومن من خلال تتبع مجريات المرحلة الانتقالية في مصر وتونس منذ 2011 تخللتها بعض التجاوزات الأمنية والمواجهات بين المتظاهرين والسلطات الأمنية، فإننا نرصد وضعين من تعامل المؤسسات الأمنية متمثلة في الجيش الذي انحاز للمتظاهرين، ورفض تعنيفهم برغم من التردد الذي طبع العلاقة في لحظات الثورية الأولى والشرطة وقوات الأمن الداخلي التي جمعتها مواجهات عنيفة بالمتظاهرين وقد ورد في الدراسة العديد من معدلات العنف.

وفي ذات السياق سجلنا أيضاً نوع آخر من العنف تمثل في العنف الالكتروني، اختلفت مظاهر العنف الالكتروني المسجل في مصر وتونس، ففي مصر غلب عليه طابع الاستقطاب الديني والهوياتي ، وفي تونس تمثلت تمظهراته في وجود تنظيمات إرهابية.

- **الأثار الجانبية لعدم الاستقرار السياسي :** انعكست السياسات التنموية الفاشلة في تحقيق استقرار اقتصادي وأمن غذائي وظلت المشاكل التنموية تراوح مكانها ، بحيث تصدرت مشاكل

البطالة والفقر المشهد الاجتماعي والاقتصادي في كل من تونس ومصر بعد الثورة وبات الوضع أشبه بما كانت عليه الحياة فيما قبل الثورة، فمازالت السياسات الاقتصادية ذاتها تتميز باستفحال الفساد وغياب الرؤية حول النهج الاقتصادي، وفشل عمليات الخصخصة وتوزيع الأراضي في الدولة، وجمود هيكل الإنتاج ما انعكس على الإنفاق في الجبهة الاجتماعية من صحة ونقل وتعليم.

- **العوامل الخارجية وانعكاسها على الاستقرار الداخلي في مصر وتونس:** ساهمت العديد من المتغيرات الدولية في التأثير على مؤشرات الاستقرار السياسي ويظهر هذا في شقه السياسي ولمتعلق بتراخي مواقف القوى الدولية من مخرجات الثورتين في مصر وتونس حيث لعبت دوراً هاماً في الكثير من المحطات ، فقد شكل الدعم المالي الإماراتي والسعودية حافزاً للجيش المصري للانقلاب في 2013 وهو ما انعكس على الاستقرار السياسي وما صاحبه من انفلات أمني وتضييق للمجال العام والحريات، في حين استفادت تونس من دعم أوروبي للديمقراطية الناشئة، غير أن كلا البلدين توثرا على مستوى الاستقرار الاقتصادي الخارجي بفعل أزمة كورونا وما صاحبها من إجراءات تقشف وتعطيل للحركة الاقتصادية.

وفيما يتعلق **بالفصل الرابع** فقد تعرضت الدراسة لتفسير أسباب تراجع الحركات الاجتماعية في تحقيق هدفها وفعاليتها في التغيير السياسي وقدرتها على الاستمرار، فذلك مربوط بالبنية الاجتماعية المأزومة التي نشأت فيها الحركات الاجتماعية وطبيعة تراتبية المجتمعات العربية المبنية على تقاليد اجتماعية كثيراً ما تتنافى والممارسات السياسية والاجتماعية المفتوحة كالمجال العام ، أيضاً طبيعة النخبة ودورها في الحركات الاجتماعية فأغلبها تناهت إلى دور معطل لا يعكس ثقافة الدور العضوي للمثقف النخبوي، بالإضافة إلى تأثير النظم السياسية ومقاومة هذه الحركات إما بالقمع وسجن منتسبيها أو شق صفوفها ، فقد تبين في الواقع المصري قدرة الدولة العميقة على استعادة المجال العام وتقليص حدود نشاطها بفعل إمكانياتها الإعلامية والأمنية، أما تونس فقد تراجعت القضايا السياسية في أجنداث الحركات الاجتماعية لصالح المطالب الاجتماعية والاقتصادية لتجد نفسها أمام تهجين احتجاجي بين التقليدي والجديد.

وهذا ما انعكس على هيكل الفرصة السياسية للحركات الاجتماعية و مستقبل المسار الديمقراطي الذي يتحقق من خلال تحقيق مؤشرات الاستقرار السياسي، خلال الفترة الزمنية من 2011 إلى 2021، بحيث تراوحت بين الانفتاح والانغلاق فقد كانت سنة 2011 إلى 2012 تتميز بالانفتاح في مصر، ثم عرفت رجوع الدولة إلى المجال العام وتراجع في خطاب الحركات الاجتماعية بفعل الانقسام النخبوي والاستقطاب الهوياتي خاصة بعد انقلاب 2013، والتعديلات الدستورية لسنة 2019، أما تونس فتميزت بانفتاح الفرصة السياسية وتحقيق المطالب السياسية، غير أن الوضع الاقتصادي وأزمة كورونا قلت من الموارد الحركة، ثم شهدت بعد ذلك انغلاق العملية السياسية المؤسسية بسبب الأزمة السياسية بين الرئاسة والحكومة.

من خلال عرض الدراسة لتجارب الدولية والمتمثلة في إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية و التشيلي وبالمقارنة مع دول محل الدراسة (تونس ومصر) فإنها تمثل نمط جديد من الحركات الاجتماعية الشبكية التي تعكس خصوصية الشبكة في الترابط والعلائقية، وتتميز بنشاطها الفعال على المواقع الافتراضية ونقلها إلى الحيز الحضري واحتلال المساحات العامة الرمزية، أيضا تتميز بالقيادة الجماعية والتنظيم غير الهرمي انطلقت من شرارة غضب للتحويل إلى بارقة أمل في التغيير، كما عكست في أسبابها الأزمة الاقتصادية والمالية التي طالت الشباب وخريجي العمل، كما شكلت فرصة لإعادة النظر في الديمقراطيات التمثيلية وقدرة الحركات على تبني الديمقراطية المباشرة.

لتحقيق استفادة فعلية من الفرص السياسية التي خلقتها الحركات الاجتماعية في تونس ومصر بعد الانتفاضات يجب تصحيح علاقة الدولة بالمجتمع عبر عملية التمكين المتبادل، بما يعزز الثقة بين الحكومة والمواطن من خلال تطوير الاستجابة المؤسسية التي تتوافق مع استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجات المجتمع ونشر العدالة الاجتماعية وأسس العيش الكريم.

وختاماً أثبتت الدراسة صدق الفرضية المطروحة فإن فعالية الحركات الاجتماعية تبقى رهينة اللحظة النفسية الغاضبة والمستاءة من الاستبعاد السياسي والاجتماعي والتظلم الاقتصادي الذي عاشه الشباب العربي في تونس ومصر، فهي حركات غير مؤسسة تعكس البيئة الاجتماعية المأزومة والمحكومة بترسبات تاريخية في الممارسات المجتمعية والسياسية، وضعف القاعدة

الجماهيرية في صنع البديل أو الاستمرار في النضال ، كما أبانت عن افتقاد واضح في التعبئة الاحترافية وليست الافتراضية والإبداع في التواصل والاستمرارية مع القواعد الشعبية، في ظل وجود أنظمة سياسية مغلقة مبنية على الاستقرار الشكلي، وعليه فهذه الحركات هي حركات تحمل صفة الزوبعة سرعان ما يستطيع النظام إخمادها واسترجاع الهيمنة على المجال العام والسلطة باعتبار امتلاكه للأدوات وخاصة قوة البيروقراطية العسكرية التي تحمل طموحاً سياسياً ، فقد كانت تونس تحمل مساراً إصلاحياً توافقياً نجح في إرهاباته الأولى غير أن هشاشة الوضع الاقتصادي والأمني عرقل من مهام الحركات الاجتماعية التي تضررت بقلة الموارد، بالإضافة إلى القرارات السياسية الأخيرة في مطلع 2021 ، والتي أضرت بالمكاسب المحققة.

وعلى الرغم من هذا فإنها كشفت عن مؤهلات وإمكانات لاستغلالها في إطار العمل الجماعي على أن توجد نخبة عضوية قادرة على مأسسة الفعل الاحتجاجي، ومرونته في طرح المطالب والاستفادة من الفرص السياسية المطروحة وإبداء تعاون مع النظام السياسية، على أن تبدي النخب تعاوناً فيما بينها حول قواعد العمل الديمقراطي والالتزام به.

قائمة المراجع



قائمة المراجع:

1-الكتب:

- 2- توري ألان ، من أجل علم اجتماع ، ترجمة : تيسير شيخ الأرض، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ، 1989.
- 3- _____، _____، براديفما جديدة لفهم عالم اليوم، (ترجمة: جورج سليمان)،بيروت :المنظمة العربية لترجمة ، 2011.
- 4- _____ ، _____ ، نقد الحداثة، (ترجمة : أنور مغيث) مصر: المجلس الأعلى لثقافة، 1998.
- 5- مسعود الرمضاني ، تونس...الانتقال الديمقراطي العسير، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2017.
- 6- زولتان بارني ، كيف تستجيب الجيوش لثورات؟ولماذا؟، (ترجمة عبد الرحمان عياش)، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2018.
- 7- يان تيوريل ، محددات التحول الديمقراطي - تفسير التحول الديمقراطي (1972-2006) ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- 8- فرحان هيثم صالح ، إشكالية الدولة في العالم العربي وتحول السلطة على أبواب الألفية الثالثة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2020
- 9- روبرت غير تيد ، لماذا يتمرد البشر ؟، (ترجمة : مركز الخليج للأبحاث) دبي: مركز الخليج للأبحاث ، 2004.
- 10- كيفين ماكدونالد ، الحركات العالمية -الفعل والثقافة ، (ترجمة : جلال الدين عزالدين علي)، المملكة المتحدة: مؤسسة الهنداوي،(د.ذت).

- 11- ماتيو سيسل بيشو وليليان و فيليول أولفيه ،قاموس الحركات الاجتماعية الجديدة ، (ترجمة :عمر الشافي) ، مصر: صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، (د.د.ن).
- 12- شكري أحمد الصبحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2000.
- 13- عبد الرحيم العطري ، الحركات الاحتجاجية في المغرب -مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي-، المغرب: دفاتر وجهات نظر ، 2008.
- 14- سمير أمين ،الحركات الاجتماعية في العالم العربي -دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر-السودان-الجزائر-تونس-سوريا-لبنان-الأردن ، القاهرة: مكتبة مدبولي ، القاهرة، 2006.
- 15- دارن بارني ، المجتمع الشبكي،(ترجمة: أنور جمعاوي)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015.
- 16- عزمي بشارة ، في الثورة والقابلية لثورة ، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
- 17- _____ ، _____ ،الثورة التونسية المجيدة -بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها-، الطبعة الثانية ، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2013.
- 18- فالنتين مقدم ، العولمة والحركات الاجتماعية، (ترجمة :أحمد محمود) ، القاهرة: المركز القومي لترجمة ، 2017.
- 19- _____ ، _____ ، الانتقال الديمقراطي وإشكالاته-دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة-، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.
- 20- _____ ، _____ ، الثورة المصرية -الجزء الثاني- من الثورة إلى الانقلاب، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
- 21- _____ ، _____ ، في الثورة والقابلية لثورة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2011.

- 22- تشارلز تيلي ،الحركات الاجتماعية 1768-2004، (ترجمة: ربيع وهبة)، القاهرة : الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، 2020.
- 23- محمود حمد وآخرون، الكتاب السنوي للقانون الدستوري 2015-2016، تونس: المنظمة العربية للقانون الدستوري ،2017.
- 24- حنفي ساري و مجاهدي مصطفى ، مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2014
- 25- الحبيب ستاتي زين الدين ، الحركات الاحتجاجية في المغرب ودينامية التغيير والإستمرارية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019
- 26- سعيد شيخي ، الطبقة العاملة والروابط الاجتماعية والديمقراطية في الجزائر، في تحرير:محمود مداني ووامباديا، دراسات إفريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية في إفريقيا والعالم العربي، (ترجمة : عزة خليل وآخرون) ، الجزء2، القاهرة: المركز القومي لترجمة، 2010.
- 27- حافظ عبد الحفيظ ، تجربة التوافق في النخب التونسية:الخيارات والتحالفات والتنازلات، في مهدي مبروك: تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس 2010/2020 -عضلات التوافق والاستقطاب، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2020.
- 28- زياد عقل ، الخصوع والعصيان- الحركات السياسية في سنوات التحول، القاهرة: دار المرايا للإنتاج الثقافي، 2018.
- 29- عكان ، دور الأنترنت في الثورات العربية، المعهد المصري لدراسات، القاهرة، 2019.
- 30- مجموعة مؤلفين، الثورة المصرية -الدوافع والاتجاهات والتحديات-، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012.
- 31- كيث ناش ، السوسيولوجيا السياسية المعاصرة -العولمة والسياسية والسلطة-، (ترجمة :حيدر حاج إسماعيل)، بيروت:المنظمة العربية لترجمة ، 2013.
- 32- عبد القادر ياسين ، 25 يناير مباحث وشهادات-، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،بيروت،2013.

33- الشوبكي عمرو وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان - البحرين-الجزائر-سوريا-الأردن)، الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

24- مجموعة مؤلفين، الانتخابات والانتقال الديمقراطي-مقاربات مقارنة-، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

35- مجموعة مؤلفين، الشباب والانتقال الديمقراطي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

36- مجموعة مؤلفين، النخب والانتقال الديمقراطي: التشكل والمهمات والأدوار، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

37- مجموعة مؤلفين، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

-المقالات:

01- ستاتي زين الدين الحبيب ، افعال الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان : في الحاجة إلى تنويع المقاربات التفسيرية ، مجلة عمران ، عدد 22، خريف 2017.

02- غوز الثالث غريغوري ، لماذا أغفلت دراسات الشرق الأوسط الربيع العربي؟ خرافة الأنظمة الاستبدادية ، (ترجمة : المستقبل العربي)، مجلة المستقبل العربي، المجلد 34، العدد 392، 2011

03- ملاح السعيد و بلوضاح الساعد ، الانتقال الديمقراطي في إسبانيا: التدرج في بناء التوافق الانتقالية، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد 4، عدد 2، 2020.

04- بنة الطيب ، الاستقرار السياسي، قراءة في إشكالات المفهوم، مجلة المعيار، عدد 16، ديسمبر 2016.

05- العياشي عنصر ، ماهو المجتمع المدني ؟ الجزائر نموذجا ، مجلة إنسانيات، عدد 13، 2001 .

- 06- بلعيفة أمين و زوامية عبد النور ، أزمة الشرعية السياسية في الأنظمة العربية وانعكاساتها على الاستقرار السياسي والاجتماعي، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية ، عدد1، 2019.
- 07- الجمعاوي أنور ، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، مجلة سياسات عربية، عدد 6، 2014.
- 08- عبد الفتاح بشير ، الرئاسة المصرية بعد مبارك ، مجلة سياسات عربية ، العدد 1، مارس 2013.
- 09- محمد سليم جمال، العجز الديمقراطي: أزمة النظم السياسية الليبرالية في العالم الجديد، مجلة السياسة الدولية، عدد 187، 2017.
- 10- حسن بدر ، اتجاهات وإمكانات إعادة الاستقرار السياسي في الوطن العربي "مصر نموذجا"، مجلة دراسات شرق أوسطية ، العدد75، 2016.
- 11- عبد القادر حسين، الشرعية السياسية في ظل الأنظمة العربية -الواقع والمأمول -، مجلة مجلة البحوث السياسية والإدارية، عدد 11، مجلد 6، 2017.
- 12- خير الدين، الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة، مجلة المستقبل العربي، العدد386، 2011.
- 13- زروال سهام، تجربة الإصلاح الدستوري في تونس بعد 2011: السياقات والرهانات الجديدة، مجلة المفكر ، عدد14، ص242.
- 14- العلي زياد، دستور تونس الجديد : تحليل سياقي، مجلة سياسات عربية، عدد 18، 2016.
- 15- العبدولي سعيد الحسين، في سييسولوجيا الثورات العربية من خلال الثالوث الزمني: محاولة تحليلية استشرافية لمظاهر التغير (الحدود والتناقضات)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 19، 2015.
- 16- كوندو سلمى، جدلية التناول المفاهيمي للمجتمع المدني في ظل التنظير السييسولوجيا -مقاربة سوسيو تاريخية - ، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 16 ، عدد1، 2019

- 17- هادي سهيلة، الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق، مجلة دراسات وأبحاث ، مجلد 10، عدد3، سبتمبر2018.
- 18- شايب الذراع يمينه، المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، مجلة الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية ، عدد 21، 2018
- 19- شرقي صبرينة، النخب العربية مقارنة معرفية: دراسة مقارنة بين النخب في مصر والنخب في تونس، مجلة المعيار، مجلد25، عدد5، 2022.
- 20- بلحاج صالح ، مفهوم التبعية للمسلك وحالة الإصلاحات بالجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 11، 2014.
- 21- ناصر عادل ياسر، أزمات ومركزات الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، مجلة السياسة والدولية، عدد25، 2014.
- 22- عبد الجبار و بوهلال الطيب، ادور الحركات الاجتماعية في التغيير السياسي - الاجتماعي في الدول العربية -دراسة تحليلية نظرية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مجلد 14، عدد14، 2022.
- 23- العطري عبد الرحيم، سيسيولوجيا الحركات الاجتماعية، مجلة إضافات ، عدد13، 2011.
- 24- هوداف عبد الله و شريف صورية ، الانحصار العالمي الديمقراطي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد10، عدد1، 2020
- 25- بومدين عربي ، العلاقات المدنية العسكرية وتحديات السيطرة المدنية في مصر بعد2011: المؤسسة العسكرية في مواجهة القواعد الديمقراطية، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد10، عدد2، 2019.
- 26- بوليتا فرنشيسكا و جاسبر جيمس ، الهوية الجمعية والحركات الاجتماعية، (ترجمة: نائل ديب)، مجلة العمران، العدد 33، 2020.

- 27- قصاص هنية عن ثنائية السلطة التنفيذية في الدستور التونسي 2014، مجلة الأستاذ الباحث لدراسات السياسية والقانونية ، المجلد4، عدد 2، 2019.
- 28- مايكل بوراري، مواجهة عالم غير متكافئ، (ترجمة: ساري حنفي ومحمد الأدريسي)، مجلة إضافات، العددان 41 و42، 2015.
- 29- بوعافية محمد الصالح ، الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 15، جوان 2015.
- 30- عبد العال محمود ، تأثير سياسات الشارع على عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة بين تونس ومصر بعد 2011، مجلة سياسات عربية، عدد34، 2018.
- 31- مهني مراد ، الأنظمة الأبوية المستحدثة في العالم العربي الحديث-الأبوية البورقوية مثالا-، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 5، 2011.
- 32- الطويل نسيم و فطوش صابرين ، تأثير الاستقرار السياسي على مستويات الفساد في الدول العربية -قراءة في تقارير منظمة الشفافية الدولية-، مجلة الفكر ، عدد2 ، مجلد 14، ديسمبر 2019.
- 33- شلغوم نعيم ، الاتجاهات النظرية في تحليل مفهوم الدولة - النظرية المؤسسية الجديدة أنموذجا ، مجلة المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، عدد 6، 2018.
- الرسائل:

- 01- المخيف أحمد علي ، دور حركات الاجتماعية في عملية التغيير السياسي في مصر: حركة كفاية وحركة 6 أبريل أنموذجا، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، السنة الجامعية 2019/2018.
- 02- بته الطيب، دور الحركات الإسلامية في تحقيق التحول الديمقراطي في الوطن العربي -حركة النهضة التونسية بعد 2011-، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2020/2019.
- 03- جبار عبد الجبار، التداول على السلطة في المنطقة العربية -دراسة مقارنة-، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2016/2015.

04-عابد محمد، تسيير المراحل الانتقالية: دراسة مقارنة بين مصر وتونس والجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجيلالي الياابس سيدي بلعباس، 2021/2020.

05- بقدي كريمة ، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار في شمال إفريقيا- دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة أوبكر بلقايد-تلمسان، 2012/2011.

06- بومدين العربي ، العلاقات المدنية- العسكرية وتحديات ودمقرطة النظم السياسية العربية- دراسة حالة مصر بعد 2011-، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2020.

-الملتقيات الوطنية والدولية:

01- بدوي أحمد موسى ، العولمة وإعادة التفكير في نظرية الحركات الاجتماعية، ورقة بحثية لمؤتمر بعنوان "الحركات الاجتماعية وسياسات التحول في منظومة قيم الولاء والانتماء في المنطقة العربية"، يوم 19-20 أبريل 2016، قسم العلوم السياسية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-الجزائر

02- المرصد الاجتماعي التونسي- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية -، المؤتمر الوطني للحركات الاجتماعية: الحركات الاجتماعية في تونس -السياقات والفاعلون والسيناريوهات المحتملة. تونس ، 2019.

03- عبد ربه أمل و جليبي علي عبد الرزاق ، الحركات الاجتماعية الجديدة وحقوق الإنسان: تحليل نقدي لخطاب حركة مناهضة العولمة بمصر، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر التأسيسي "الحراك العربي يسائل العلوم الاجتماعية"، 20/19/مارس 2013، بيروت -لبنان.

04- العبدولي سعيد الحسن ، الحركات الاجتماعية في العالم العربي والتناول النخبوي لرهانات التحول: أزمة ضمير أم تعطل في الأدوار؟، ندوة دولية بعنوان: النخب والانتقال الديمقراطي: المهمات وتشكل الأدوار، تونس، 16 /17/أوت 2020، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فرع تونس.

05- فوكة سفيان و بوضياف مليكة ، الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، مداخلة أقيمت في الملتقى التحولات السياسية وإشكاليات التنمية-واقع وتحديات، 18/17 ديسمبر 2008، كلية الحقوق والعلوم السياسية حسيبة بن بوعلي-الشلف-.

المواقع الإلكترونية:

01- لاسوت ديديه ، الحركة الاحتجاجية العالمية...الدوافع والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/02/20122228512348678.htm>
!

02- بن حسن شوفي ، محسن بوعزيزي: ورشة لبناء نصوص اجتماعية، على الموقع:

<https://www.alaraby.co.uk/>

03- منظمة العفو الدولية، أسباب الاحتجاجات حول العالم، على الموقع:

<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/>

04- السهلي ناصر ، تشيلي تختار التغيير : نحو إختيار دستور جديد لتجاوز آثار حقبة

يونتشييه، على الموقع: <https://www.alaraby.co.uk/politics>

05- البيومي غانم إبراهيم ، الحركات الاجتماعية ..تحولات البنية وانفتاح المجال، على الموقع :

<http://www.forum.ok-eg.com/show.php?main=1&id=2108>

06- البحيري أحمد كمال ، إنتلاف شباب الثورة...الأزمة البنيوية وحتمية الحل، مركز الأهرام

لدراسات السياسية والاستراتيجية على الموقع :

<https://acpss.ahram.org.eg/News/5322.aspx>

07- لاسوت ديديه ، الحركة الاحتجاجية العالمية...الدوافع والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات،

على الموقع:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/02/20122228512348678.htm>
!

08- بن حسن شوفي ، محسن بوعزيزي: ورشة لبناء نصوص إجتماعية، على الموقع:

<https://www.alaraby.co.uk/>

09- منظمة العفو الدولية، أسباب الاحتجاجات حول العالم، على الموقع:

<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/>

10- الموسوعة السياسية، اقترب الدولة والمجتمع، على الموقع :

<https://political-encyclopedia.org/dictionary/>

- 11- عقل زياد، حالة الحركات الاجتماعية في مصر .. شتات وأفول، مرجز الأهرامات لدراسات السياسية والاستراتيجية على الموقع: <https://acpss.ahram.org.eg/News/16312.aspx>
- 12- الشاهر شاهر، الاستقرار السياسي .. معايير ومؤثراته، على الموقع: <https://www.dampress.net/mobile>
- 13- أيمن شريف ، الانتصار احتمال بعيد للغاية ... الحركات الاجتماعية منذ 1768 وحتى الزمن الراهن، على الموقع : <https://www.aljazeera.net/>
- 14- وطفة علي أسعد ، في مفهوم الثورة ، على الموقع : <https://anfasse.org/>
- 15- حمزاوي عمر ، عن الحراك المجتمعي في مصر -مقاومة السلطوية بعيداً عن السياسة الرسمية، أوراق كارينغي للشرق الأوسط، 2017.
- 16- مغزيلي نوال ، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: بين انعدام الوعي وفقدان الثقة في النخب، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية على الموقع: [-https://democraticac.de/](https://democraticac.de/)

-المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

- 01- Anand Swamin athan et James Bwade; social movment theory and of the evolution of new organization forms , stanfordm :Stanford University Press.
- 02Asef Bayat, Life as Politics: How Ordinary People Change the MiddleAmsterdam University Press, Amsterdam 2010.
- 03- Mario Diani,The concept of social movement, Boccotii UniversityMilan, Received 10 September 1990- Mario Diani,The concept of social movement, Boccotii UniversityMilan, Received 10 September 1990.
- 04 Radosveta krastanva, Les nouveaux mouvements sociaux Le cas du mouvement écologique en Bulgarie, these Pour obtenir le grade de Docteur, Faculté de Droit et de Science Politique, vouvelleuniversité bulgare, l'année universitaire.2015.
- 05 Xu,wang, mutual empowerment of state and society: Its nature, conditions,mechanisms,and limits, comparative politics,vol31, n02,1999.

06-Abd eerahmmane rachik . **Nouveaux mouvements sociaux et protestations au Maroc**. Fondation du Roi Abdul-Aziz Al Saoud pour les Etudes Islamiques et les Sciences Humaines. 2010.

07-Charles tilly et ernsto castaneda , **social movements1768/2018**, quatrième édition, Routledge, New York,2020.

08-Eduardo Cane , **New Social Movement Theory and Resource Mobilization Theory: The Need for Integration, he Need for Integration'**. In Michael Kaufman and Haroldo Della (eds.) *The Power of Society and People's Democracy*, London: Zed Books, 1997.

09-Jacques Boucher, **Les mouvements sociaux Réflexion à partir des théories de l'action collective et de la régulation**, Bibliothèque nationale du Québec, 1990,

10-touraine alane , **pour la sociologie**, 1974.

المقالات:

01- Buechler, Steven M. "New Social Movement Theories." **The Sociological Quarterly**, vol. 36, no. 3, 1995

02- Dieter neubert and Antje danie, Civil society and social movements: conceptual insights and challenges in African contexts,**articl Critical african studies**,v 11,n11,2019 .

03 -Johen Hammond, The Anarchism of Occupy Wall Street, article**Science & Society**, n79 .

04- omar g encarnacion , **The spanish miracle- Democracy s triumph over tyranny and corruption,magazineforeign affairs** ,volume101, number1, january2021.- Philip W.

05-Sutton and Stephen Vertigans , isl amic new social movvment ?radikal islam, al-qa ida and sosail movvment theory, Mobilization,, **Articl International Journal**.

06-Abdesselem Mahmoud, Social Movements in Tunisia and Egypt: A Tale of Two Revolutions, International **Journal of Social Science Studies** Vol. 3, No. 3; May 2015.

07-Alberto melucci, Société en changement et nouveaux mouvements sociaux , **Sociologie et sociétés**, Volume 10, Number 2, octobre 1978.

08-[Cécile Van de Velde](#), A global student anger? A comparative analysis of student movements in Chile (2011), Quebec (2012), and Hong-Kong (2014) ,**ajournalof comparativeandinternational education** ,volume52,5/2020.

المؤتمرات باللغة الأجنبية :

01-Donatella Della Porta and Mario Diani , Introduction: The Field of Social Movement Studiesn, Oxford Handbooks Online : The Oxford Handbook of Social Movements, Print Publication Date: Nov 2015.

02-[Miguel Alejandro González-Ledesma](#), Higher Education Reform and the Limits of Neoliberal State.The student movement in Mexico (1999) and Chile (2011),Conference: XXVI Convegno della Società Italiana di Scienza Politica, At: Università degli Studi di Roma Tre, Italy ,September 2012.

03-patrick Gillham and erik Johnson, Analyzing the impact of social media on social movements: a computational study on Twitter and the occupy wall street movement, Conference: Proceedings of the 2013 IEEE/ACM International Conference on Advances in Social Networks Analysis and Mining, 06/213.

المواقع الإلكترونية باللغة الأجنبية:

01- human rights watch, Tunisia, **Tunisia : amenesty bill would set back transition** , on the site : <https://www.hrw.org/ar/news/2016/07/14/tunisia-amnesty-bill-would-set-back-transition>.

02- Ziad Akl, “**Repression and Legislation in Egypt**” **Ahram Online**,5/ 2015. Available at :<https://english.ahram.org.eg/NewsContentP/4/130673/Opinion/Repression-and-legislation-in-Egypt.aspx>.

03-Joel penney, (Re)Tweeting in the Service of Protest: Digital Composition and Circulation in the Occupy Wall Street Movement , article new media&society, at : <https://www.researchgate.net/journal/New-Media-Society-1461-4448>

قائمة الأشكال

والجداول



قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الشكل
39	يوضح العلاقة بين الاستقرار السياسي والتغيير من خلال الحركات الاجتماعية	الشكل رقم (01)
228	شكل توضيحي لمدخل التبعية للمسار وفقا للمدخل المؤسسي التاريخي الجديد	الشكل رقم (02)

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الجدول
39	جدول يشرح الفرق بين الحركات الاجتماعية التقليدية والجديدة	الجدول رقم (1)
110	يرصد نتائج الانتخابات البرلمانية في تونس أكتوبر 2014	الجدول رقم (2)
111	يرصد نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية لسنة 2011	الجدول (3)
112	يرصد نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية الغرفة الأولى لسنة 2020	الجدول رقم (4)
148	مقارنة بين تونس ومصر يخص معدل النمو وعجز الموازنات الاقتصادية والنتائج المحلي وقيمة الدين العمومي 2011/2021.	الجدول رقم (5)
182	الحركات الاجتماعية وهيكل الفرصة السياسية في مصر وتونس 2011/2021	جدول رقم 6
209	يرصد أهم حركات الاحتجاج في العالم 2011/2013	الجدول رقم (7)

الفهرس



الصفحة	المحتوى
	كلمة شكر
	إهداء
أ-ي	مقدمة
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي	
03	المبحث الأول : الحركات الاجتماعية مقارنة معرفية
03	أولاً : ماهية الحركات الاجتماعية والفرق بينها وبين المفاهيم المشابهة
16	ثانياً : الانتقال من الصراعات الفئوية إلى الحركات الاجتماعية الجديدة
16	ثالثاً : الحركات الاجتماعية في القرن الواحد والعشرون
22	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للاستقرار السياسي
22	أولاً : مفهوم الاستقرار السياسي
26	ثانياً: متطلبات الاستقرار السياسي
28	ثالثاً: مؤشرات الاستقرار السياسي
34	المبحث الثالث : طبيعة العلاقة بين الحركات الاجتماعية والاستقرار السياسي
36	أولاً : الحركات الاجتماعية والتغيير السياسي
38	ثانياً : دور الحركات الاجتماعية في تحقيق الاستقرار السياسي
42	المبحث الرابع: المرجعية النظرية للحركات الاجتماعية: من سوسيولوجيا التغيير الاجتماعي إلى بناء الفرص السياسية
44	أولاً: نظريات التغيير الاجتماعي في تفسير الحركات الاجتماعية
44	ثانياً : التكامل النظري في تفسير الحركات الاجتماعية : نظرية تعبئة الموارد وأعمال الفرصة السياسية
53	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: واقع الحركات الاجتماعية في تونس ومصر في ظل الاحتجاجات 2011/2019	
54	المبحث الأول: الخلفية التاريخية للحركات الاجتماعية في المنطقة العربية.
55	أولاً: نشأة الحركات الاجتماعية في المنطقة العربية
62	ثانياً: الحركات الاجتماعية ودورة الاحتجاج الكبرى

67	المبحث الثاني: أسباب ودوافع قيام الانتفاضتين في مصر وتونس
67	أولاً: الواقع السياسي قبل الثورة
70	ثانياً: الواقع الاقتصادي والاجتماعي قبل الثورة : فشل الرؤية الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية.
75	المبحث الثالث: ذخيرة الحركات الاجتماعية : الفاعلون الجدد
88	أولاً: العمر الجيلي للشباب العربي والشبكات الاجتماعية كمجال هام افتراضي
93	ثانياً: دور المؤسسة العسكرية في الانتفاضتين 2011
97	المبحث الرابع : الحركات الاجتماعية الجديدة تباين في المسارات والنتائج
96	أولاً: التهجين الاحتجاجي: عودة الحركات الفئوية والعمالية 2019/2013
99	ثانياً : التطورات السياسية
113	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: تأثير الحركات الاجتماعية على الاستقرار السياسي في مصر 2011/2021	
116	المبحث الأول: تأثير الحركات الاجتماعية على الاستقرار السياسي
117	أولاً: المؤشرات المتعلقة بالعمليات السياسية الرسمية
131	ثانياً: المؤشرات المتعلقة بالعمليات السياسية غير رسمية
148	المبحث الثاني: السياسات الاقتصادية الوطنية في مصر وتونس وانعكاسها على الاستقرار السياسي
148	أولاً: السياسات التنموية المتبعة في تحقيق النمو بعد 2011
153	ثانياً: الآثار الاجتماعية لعدم الاستقرار الاقتصادي وانعكاساتها السلبية
164	المبحث الثالث: محددات العوامل الخارجية وتأثيرها على الاستقرار السياسي
165	أولاً: السياق السياسي الخارجي و تفاعل القوى الدولية والإقليمية مع الثورتين في تونس ومصر
166	ثانياً: السياق الاقتصادي الدولي وتأثيره على الاقتصاديات الوطنية في تونس ومصر
174	خلاصة الفصل الثالث
الفصل الرابع: آفاق الاستقرار السياسي في ظل الحركات الاجتماعية الشبكية -تونس ومصر-	

203	المبحث الأول: الحركات الاجتماعية الجديدة والشبكية في مصر وتونس وهيكل الفرصة السياسية.
204	أولاً: هيكل الفرصة السياسية وطبيعة استجابة النظامين في مصر وتونس 2021/2011
211	ثانياً: فعالية الحركات الاجتماعية الشبكية كنمط جديد للحركات الاجتماعية.
	ثالثاً: انعكاسات البنية الاجتماعية المتأزمة وسيطرة النظام السلطوي وتأثيرها على الحركات الاجتماعية
216	المبحث الثاني: الحركات الاجتماعية والمسألة الديمقراطية في مصر وتونس بعد 2011.
218	أولاً: تحديات الحركات الاجتماعية الجديدة وأفق الطلب الديمقراطي في مصر وتونس
227	ثالثاً: تفسير المسألة الديمقراطية في ظل تراجع مؤشرات الاستقرار السياسي
229	المبحث الثالث : التجارب الدولية للحركات الاجتماعية والدروس المستفادة
235	أولاً: التجارب الدولية للحركات الاجتماعية: ثورات افتراضية ومساحات رمزية
244	ثانياً: الدروس المستفادة : الآليات الممكنة لإصلاح علاقة الدولة بالمجتمع
249	ثالثاً: سناريوهات الحركات الاجتماعية بناءً على نموذج تشارلز تيلي.
253	خلاصة الفصل الرابع
257	الخاتمة
	قائمة المصادر والمراجع
	الفهرس

ملخص الدراسة:

تعتبر الحركات الاجتماعية شكل مختلف من أشكال العمل الجماعي تتمتع بمقدرة على إحداث التغيير في النظام السياسي وطرح مشروعات بديلة من شأنها تحقيق التغيير السياسي والاجتماعي للوصول لهدف أسمى هو الاستقرار السياسي.

تتطلق الدراسة من معالجة إشكالية مدى تأثير الحركات الاجتماعية في تحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة العربية من 2011 إلى غاية 2021 ، باعتبار أن الحركات الاجتماعية فاعل مؤثر في مخرجات النظم السياسية، تبنتها الجماهير التونسية والمصرية لتعبير عن التظلم والاستبعاد الاجتماعي والسياسي التي عاشته طوال ثلاث عقود من الحكم الاستبدادي، إذ يتبين أن حدود تأثيرها كان نسبياً ومرحلياً سرعان ما نجحت القوى الفاعلة في النظام المصري استرجاع مكانتها ومكاسبها والممثلة في البيروقراطية الادارية والتي يسيطر عليها نخبة عسكرية من المتقاعدون، والمؤسسة العسكرية، في حين أن الحركات الاجتماعية في تونس نجحت في أولى بؤادر التأسيس الديمقراطي كوجود المجلس التأسيسي وصناعة دستور حَظي بتوافق نخبوي وجماهيري عام 2014، غير أن المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية حالت دون استكمال متطلبات الاستقرار السياسي.

أبانت التجربة العربية والتي تناولتها الدراسة عن إمكانية وجود حركات اجتماعية سواء جديدة أو شبكية وقدرتها في إحداث التغيير غير أن هذا يبقى مرهون الممارسات الفعلية للفاعل الاجتماعي وقدرته على الاستمرار والنضال والمقاومة في ظل وجود نظام سياسي يملك من الأدوات والإمكانيات ما يؤهله لاختراقها أو إعادة إنتاج نفسه، يحلينا هذا الواقع لضرورة تبني آليات لإصلاح علاقة الدولة بالمجتمع وتحقيق أعلى قدر ممكن من التمكين السياسي المتبادل بين السلطة والجماعات الاجتماعية بغرض تحقيق الاستقرار السياسي.

Summary

The movements are different from collective action that change in the political system and put forward alternative projects that will achieve political and social change to political stability .

The study starts from addressing the Arab region from 2011 to 2021 , considering that social movements are an influential actor in the output by the Tunisian and Egyptian masses to express the grievance and social and political exclusion that they lived through for three decades of authoritarian rule , As it turns out that the limits of its influence were relative and temporary , the active forces Egyptian regime soon succeeded in regaining their status and gains , represented in the administrative bureaucracy , which is controlled by a military elite of retirees, and the military establishment, while the social movements in Tunisia succeeded in the first signs of democratic establishment , such as the presence of the constituent Assembly and the establishment of a constitution that enjoyed elite and popular consensus in 2014, but economic and social requirements prevented the fulfillment of the requirements of political stability.

The Arab experience, which was dealt with in the study, showed the possibility of social movements, whether new or networked, and their ability to bring about change. However, this remains dependent on the actual practices of the social actor and his ability to continue, struggle and resist in the presence of a political system that has the tools and capabilities that qualify it to penetrate it or reproduce itself. This reality brings us to the need to adopt mechanisms to reform the state's relationship with society and to achieve the highest possible level of mutual political empowerment between the authorities and social groups in order to achieve political stability.